

النظم الإسلامية

يبحث في النظم السياسية ، والإدارية ، والمالية ، والقضائية ،
وفي نظام الرق عند المسلمين في كل العصور

تأليف

الدكتور حسن إبراهيم حسن و الدكتور علي إبراهيم حسن

مدرس بالمعهد العالي للدراسات الإسلامية بالقاهرة

ماجستير في الآداب (M. A.) ،

وليسانس في الآداب من جامعة فؤاد الأول ،

ودبلوم المعلمين العليا

أستاذ التاريخ الإسلامى بجامعة فؤاد الأول

دكتور في الآداب (D. Lit.) ،

ودكتور في الفلسفة (Ph. D.) من جامعة لندن ،

ودكتور في الآداب من الجامعة المصرية

[الطبعة الأولى]

١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م

الناشر

مكتبة النهضة المصرية

١٥ شارع الدابغ بمصر

النظم الإسلامية

بحث في النظم السياسية ، والإدارية ، والمالية ، والقضائية ،
وفي نظام الرق عند المسلمين في كل العصور

تأليف

الدكتور حسن إبراهيم حسن و الدكتور علي إبراهيم حسن

مدرس بالمعهد العالي للعلوم الإسلامية ، القاهرة
ماجستير في الآداب (M. A.) ،
وليسانس في الآداب من جامعة فؤاد الأول ،
ودبلوم المعلمين العليا

أستاذ التاريخ الإسلامي بجامعة فؤاد الأول
دكتور في الآداب (D. Lit.) ،
ودكتور في الفلسفة (Ph. D.) من جامعة لندن ،
ودكتور في الآداب من الجامعة المصرية

[الطبعة الأولى]

١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م

الناشر

مكتبة النهضة المصرية

١٥ شارع الدابغ بمصر

القاهرة
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر
١٩٣٩

مقدمة الكتاب

موضوع النظم الإسلامية موضوع طريف لم يتصد لبحثه إلا القليل من الفقهاء والمؤرخين ، مع ما له من أهمية وخطر . على أن هذا الموضوع ليس في الواقع بجديد ؛ فقد بحثه بعض فقهاء المسلمين الأقدمين بحثاً مستفيضاً . ويعتبر أبو الحسن علي الماوردي المتوفى سنة ٤٥٠ هـ (١٠٥٨ م) في طليعة المؤلفين الذين كتبوا عن النظم الإسلامية ؛ وكتابه « الأحكام السلطانية » أول ما كتب بالعربية في ذلك . على أن الغموض الذي يحيط بأسلوب الماوردي يرفع من شأن ما كتبه التأخرون من أمثال ابن طباطبا الذي ألف كتابه « الفخرى في الآداب السلطانية » وانتهى من وضعه في سنة ٧٠١ هـ . ويمتاز كتابه بسهولة أسلوبه وإمتاع عباراته . ومن كتب عن هذه النظم أيضاً عبد الرحمن بن خلدون المتوفى سنة ٨٠٨ هـ (١٤٠٥ - ١٤٠٦ م) ؛ ولكن أسلوبه يؤخذ عليه في بعض الأحيان شيء من الركاكة والغموض . وهناك طائفة أخرى من الفقهاء والمؤرخين تناولت الكلام عن ناحية خاصة من نواحي هذه النظم مثل أبي عمر الكندي (+ ٣٥٠ هـ = ٩٦١ م) وابن حجر العسقلاني (+ ٨٥٣ هـ = ١٤٤٩ م) اللذين كتبنا عن القضاة ، والجهشياري (+ ٣٣١ هـ) وهلال الصابي* (+ ٤٤٨ هـ = ١٠٥٦ م) وابن منجب الصيرفي (+ ٥٤٢ هـ = ١١٤٧ م) الذين وضعوا مؤلفات خاصة عن الوزراء ، وأبي يوسف (+ ١٩٢ هـ) وابن سلام (+ ٢٢٤ هـ) وقدامة بن جعفر (+ ٣٣٧ هـ) الذين كتبوا عن النظم المالية ، والكندي مؤلف كتاب « الولاية » .

ومن الكتاب الذين تناولوا ناحية خاصة من نواحي النظم الإسلامية في العصر الحديث السير وليم ميور والأستاذ السير توماس أرنولد والدكتور عبد الرزاق أحمد السهوري بك ، وقد تناولوا الكلام عن الخلافة بإسهاب .

والنظم جمع « نظام » ؛ وهى كلمة تطلق على كل شئ يراعى فيه الترتيب والانسجام والارتباط . وهى — بهذا الاعتبار — تشبه العقد من حيث انتظام أحجاره بعضها مع بعض . ونظم أية دولة تتكون من مجموعات القوانين والمبادئ والتقاليد التى تقوم عليها الحياة فى هذه الدولة . ومن هذه النظم : النظام السياسى ، والنظام الإدارى ، والنظام المالى ، والنظام القضائى . وهناك نظم أخرى كالنظم والصلاة والصوم ، ونظريات الفرق الدينية التى ظهرت فى الإسلام ، وهى تتصل فى الواقع بالدين أكثر من اتصالها بالتاريخ . وهناك نوع آخر من النظم هو النظم الاجتماعية التى تعنى بدراسة حالة الشعوب ، كنظام الرق الذى أفردنا له باباً خاصاً لما كان له من أثر كبير فى حياة المجتمع الإسلامى ، وقد وجد عند المصريين وعند اليونان والرومان وعند اليهود .

فى النظام السياسى تكلمنا عن الخلافة من حيث كونها نظاماً للحكم ، ومن حيث نشأتها وارتقاؤها وضعفها إلى أن زالت على أيدى التتار ببغداد سنة ٦٥٦ هـ (١٢٥٨ م) ، ثم من حيث إحياؤها فى مصر فى عهد دولتى المماليك ، وتحولها إلى العثمانيين . كذلك تناولنا الكلام عن الوزارة فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم ، وفى عهد الخلفاء الراشدين والأمويين ، وفى العصرين العباسى الأول والثانى ، ثم فى مصر وبخاصة عهد الفاطميين والمماليك ، كما تكلمنا عن الكتابة التى يتولى صاحبها مخاطبة الولاة وغيرهم من موظفى الدولة ، والحجابه التى يشبه صاحبها كبير الأئمة فى أيامنا .

وفى الباب الثانى تكلمنا عن النظام الإدارى ، ونعنى به إدارة الأقاليم من حيث بيان مدى سلطة الولاة فى ولايتهم ، وتمدد دواوين الدولة كدواوين الخراج ، ودواوين الرسائل ، ودواوين السجلات أو الإيرادات ، ودواوين الطراز ، ودواوين الخاتم ويشبه قلم الأرشيف أو السجلات . كما تكلمنا عن تعريب الدواوين فى بلاد الشام وفارس فى عهد عبد الملك بن مروان ، وفى مصر فى عهد ابنه الوليد ، وما كان لذلك من أثر سياسى وأدبى ، كما تناولنا الكلام أيضاً عن البريد والشرطة ،

ثم عن الجيش في عهد النبي وفي عهد الخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين .
وتعرضنا لوصف الأسلحة التي كان يستعملها جند المسلمين ، ولا مرة الجيش . ثم
تكلمنا عن الجيش في مصر في عهد الطولونيين والإخشيديين ، وفي عهد الفاطميين
والأيوبيين والمماليك ، وبيننا بأجلى بيان كيف بلغ أسطول الشام في عهد معاوية بن
أبي سفيان ألفاً وسبعمائة سفينة ، وكيف بلغت البحرية الإسلامية عظمتها طوال
العصر الأموي ، وفي العصر العباسي الأول ، وكيف أصبح أسطول المسلمين
نموذجاً لأساطيل الأقطار المسيحية . ولا عجب في ذلك فإن كثيراً من الاصطلاحات
البحرية لا تزال شائعة على ألسنة البحارة في جنوب أوروبا . نذكر من بين
هذه الاصطلاحات على سبيل المثال كلمة Cable المأخوذة عن لفظ جبل العربي ،
وكلمة Arsenal - وبالإيطالية Darsonal - المأخوذة عن لفظ دار الصناعة
(أي دار صناعة السفن) بالعربية ، وكذا كلمة Corvette المأخوذة عن لفظ غراب
العربية ، و Admiral المأخوذة عن لفظ أمير البحر . كما لم نفتنا أن نبين ما بلغت
مصر من شهرة وعظمة في ميدان صناعة السفن التي كانت تشحن بالأسلحة والمقاتلة
لغزو بلاد الدولة الرومانية الشرقية - أو بلاد الروم كما يسميها مؤرخو العرب -
وكيف اشتهرت مصر في عهد الدولة الطولونية ببناء المراكب البحرية ، وأصبح
لها حول جزيرة الروضة أحواض لبناء السفن عرفت باسم « صناعة الجزيرة » ،
كما أنشأ محمد بن طنج الإخشيد مؤسس الدولة الإخشيدية في فسطاط مصر
أحواضاً أخرى لبناء السفن عرفت باسم « صناعة مصر » ، وأنشأ الخليفة الميزلدين
الله الفاطمي داراً لصناعة السفن بالمقس بنى فيها ستمائة مركب . ونسج الأيوبيون
والمماليك على منوال من سبقوهم من حيث عنايتهم بالأسطول حتى ظهرت مصر
بالظهر اللائق بها بين الدول الحربية في ذلك الوقت .

وفي الباب الثالث من هذا الكتاب تكلمنا عن النظام المالي ، فبحثنا موارد
بيت المال ومصارفه ، وأسهبنا في القول عن الخراج بنوعيه ، وعن ديوان الخراج
وجبايته ، ونظام المقاسمة ، ونظام الالتزام أو الإقطاع ، ثم عن الجزية التي كانت

توضع على أهل الدمة مقابل فرض الزكاة على المسلمين ؛ وبيننا كيف كانت هذه الجزية لا تزيد عن سبع ما فرضه الفرس والروم على أهالي البلاد التي فتحوها . ثم تكلمنا عن الزكاة والأشياء التي تؤخذ عنها ، وإلى من يجب صرفها ، وعن الفبيء ، وهو كل ما وصل للمسلمين من غير قتال ، وكيف كان يقسم بينهم ، ثم عن الفتيمة ، وهي ما يناله المسلمون عن طريق الحرب ، وكيف كانت تقسم بينهم ، ثم عن العشور ، وهو أخذ العشر من بضائع التجار من غير المسلمين ، وهي تشبه ما نسميه بالضرائب الجزرية الآن .

بعد ذلك بحثنا نظام الضرائب في عهد الأمويين والعباسيين ، وطرق جبايتها ، ومقدار الجباية ، والأوجه التي تصرف فيها موارد بيت المال من دفع رواتب الموظفين وأعطيات الجند ، وعلى كرى الأنهار وإصلاح مجاريها ، والتنفقة على المسجونين والأسرى ، والمنح التي تقدم على الأدباء والعلماء ، وما يتطلبه الجيش والأسطول من المعدات الحربية . وأخيرا تناولنا الكلام بشيء من الإسهاب عن النظام المالي في مصر من الفتح الإسلامي إلى قيام الدولة الطولونية ، وفي عهد الطولونيين والإخشيديين ، وفي عهد الفاطميين ثم في عهد المماليك ، وختمنا هذا البحث بإيراد جدول يبين مقدار خراج مصر في عصورها الإسلامية المختلفة .

وفي الباب الرابع بحثنا النظام القضائي في الإسلام ، فتكلمنا عن القضاء في الجاهلية ، وفي عهد الرسول عليه الصلاة والسلام ، وفي عهد الخلفاء الراشدين ، وفي عهد بني أمية ، ثم في العصر العباسي الأول وهو عصر ظهور المذاهب ، ثم في العصر العباسي الثاني . كما لم يفتنا أن نفرد للقضاء في مصر بحثاً خاصاً ، تناولنا فيه الكلام عن القضاء من الفتح الإسلامي إلى الفتح الفاطمي ، وفي عهد الفاطميين والأيوبيين ، وفي عهد المماليك . كما تكلمنا عن محكمة المظالم التي كان يلجأ إليها المتقاضون إذا اعتقدوا أن القاضي لم يحكم بينهم بالعدل ؛ وهي من هذه الناحية بمثابة محكمة الاستئناف العليا في عصرنا . وأخيراً تكلمنا عن الحسبة التي تعتبر وسطاً بين القضاء والمظالم .

وفي الباب الخامس تكلمنا عن الرق في الإسلام ، ومدى عنايته بالأسرى ، وكيف سوى بين الناس على اختلاف طبقاتهم وأجناسهم ، فلم يفرق بين الأبيض والأسود ، والبدوي والمتحضر ، والحاكم والمحكوم ، كما سوى اليهود والنصارى بالمسلمين ، وعنى بطائفة الرقيق أيما عناية وحاطها بسياج من عدله ورحمته ، وأخذ بأيديهم في طريق الحرية ، فسوى بين الرقيق ومولاه في الطعام والشراب واللباس والتعليم والتهذيب . ثم تكلمنا عن أهم مصادر الرق ، وعن الموالى ، ومعاملة الخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين لهم ، وعن الرقيق في مصر وبلاد الأندلس .

ونرجو أن نكون بذلك قد سدنا فراغا في ناحية من نواحي التاريخ الإسلامى ، بتقديم كتابنا هذا بالعربية ، وهو — كما نرى — يجمع شتات النظم الإسلامية ويسر رغبة من يريد التوسع في دراسة هذا الموضوع . لهذا عنيانا بالإشارة إلى المراجع العربية والأجنبية التي اعتمدنا عليها في وضع الكتاب ، كما أوردنا جداول للأسر الإسلامية في مختلف المصور . ولم نتعرض لتفصيل الحوادث السياسية تفصيلا يخرج بها عن دائرة موضوعنا . على أن القارىء سيجد في هذا الكتاب ما يغنيه في دراسة تاريخ الإسلام السياسى منذ عصر الرسول عليه الصلاة والسلام إلى سقوط بغداد على أيدي التتار سنة ٦٥٦ هـ (١٢٥٨ م) ، وإلى زوال الخلافة العثمانية سنة ١٩٢٤ م . ومع هذا لم نقفل أيضا بحث نظم الحكم في مصر الإسلامية منذ الفتح العربى على يد عمرو بن العاص سنة ٦٤١ هـ (٦٤١ م) إلى الفتح العثمانى على يد السلطان سليم الأول سنة ١٥١٧ م . والكتاب مما لا يستغنى عنه المشتغلون بالتاريخ الإسلامى في مصر والبلاد العربية والإسلامية ؛ كما لا يستغنى عنه طلبة المباحث العالية والسنة التوجيهية . ونرجو أن نكون قد وفقنا في تقديم هذا الكتاب إلى جمهوره القراء .

على إبراهيم حسن

حسن إبراهيم حسن

٢٨ سبتمبر سنة ١٩٣٩ .

فهرس موضوعات الكتاب

صفحة

٣	مقدمة الكتاب
٨	فهرس موضوعات الكتاب

الباب الأول النظام السيسى

١ - الخيرة :

(١) نشأة الخلافة :

١٩	حكومة الرسول
٢٠	معنى الخلافة
٢١	للقصود من كلمة خليفة
٢٢	ألقاب الخليفة
٢٣	القرآن ونظام الحكم
٢٤	صفات الخليفة — الآراء التي ظهرت حول اختيار الخليفة
٢٩	اليمة — الخلافة عند الفقهاء والفلاسفة والأخلاقين

(ب) الخلافة في عهد الخلفاء الراشدين :

٣٣	يعة السقية
٣٦	يعة عمر
٣٩	قصة الثورى أو يعة عثمان
٤٤	يعة على
٤٥	رأينا في طريقة انتخاب الخلفاء الراشدين

صفحة

(ح) الخلافة الأموية :

٤٨ الخلفاء الأمويون
٤٩ مميزات الخلافة الأموية
٥٠ ولاية يزيد المهد
٥٣ معاوية الثاني
٥٤ انتقال الخلافة إلى بيت مروان بن الحكم — عبد الملك بن مروان
٥٥ الوليد وسليمان — عمر بن عبد العزيز
٥٦ نهاية الخلافة الأموية

(د) الخلافة في العصر العباسي الأول :

٥٨ الخلفاء العباسيون
٦٢ مميزات الخلافة العباسية
٦٥ ولاية المهد

(هـ) الخلافة في العصر العباسي الثاني :

أولاً — الخلافة العباسية منذ وفاة الواثق إلى أن استولى بنو بويه على بغداد :

٦٧ التوكل
٦٨ للتصير والمعتز — للهتدي
٦٩ المعتز والمعتضد
٧٠ للكتفي بالله
٧١ للفتنر
٧٥ الفاهر — عصر إمرة الأمراء
٧٦ الراعي
٧٨ التقي
٧٩ المستكني
٨١ أثر التنازع على إمرة الأمراء

ثانياً — الخلافة العباسية في عهد بني بويه :

٨٣ سلاطين بني بويه في العراق
٨٤ للطبع والطائع
٨٩ القادر والقائم

صفحة

ثالثاً — الخلافة العباسية في عهد سلاطين الملاجقة :

٩١	سلاطين الملاجقة في العراق
٩٢	ثورة البساسيري — حالة الخلفاء العباسيين
٩٣	معاملة الملاجقة للخلفاء العباسيين
٩٦	عزود النفوذ للخلفاء العباسيين — للمتحدى والشرشد
٩٨	الراشد والمتقني
١٠٠	احتفاظ الخلفاء العباسيين بسلطتهم الدينية

رابعاً — أواخر عهد الخلافة العباسية :

١٠٢	حالة العالم الإسلامي — دولة خوارزم
١٠٤	التار
١٠٥	زوال الخلافة العباسية في بغداد : المستصم ، وهولاكو
١٠٧	فتح بغداد
١٠٩	الغضاء على الخلافة العباسية
١١٠	بغداد بعد فتح التار لها
١١١	تعدد الخلافة

(و) الخلافة الفاطمية :

١١٤	الخلفاء الفاطميون — قيامها في بلاد المغرب
١١٦	محاولة فتح مصر
١١٧	المزدين بالله
١١٩	المزدين بالله
١٢٠	الحاكم بأمر الله
١٢١	الظاهر والمستنصر
١٢٢	التزارية والمستنصرية — الأمر بأحكام الله
١٢٤	الحافظ — زوال الخلافة الفاطمية
١٢٥	خاتمة القول في الخلافة الفاطمية

(ز) إحياء الخلافة العباسية بمصر في عهد دولتي المماليك :

١٢٦	الظاهر بيبرس والخلافة
١٣٠	الخلافة في مصر بعد بيبرس

(ح) الممانيون والخلافة :

١٣٣	بين الخليفة التوكل والسلطان سليم الأول
-----	--

صفحة	
١٣٥	آراء المؤرخين في تحول الخلافة إلى الثنائين
١٤٢	زوال الخلافة الثنائية من القسطنطينية

٢ — الوزارة :

١٤٤	(أ) الوزارة في عهد النبي وعهد الخلفاء الراشدين والأمويين :
	(ب) الوزارة في العصر العباسي الأول :
١٤٨	أبو أيوب المورياني
١٥٠	الربيع بن موسى
١٥١	يحيى بن خالد البرمكي — جعفر بن يحيى بن خالد البرمكي
١٥٣	نوما الوزارة : وزارة التفويض — وزارة التنفيذ
	(ح) الوزارة في العصر العباسي الثاني :
١٥٨	الوزير ابن خاقان
١٥٩	علي بن عيسى
١٦٠	حامد بن العباس
١٦١	ابن حنبل
١٦٢	ضف شأن الوزارة
١٦٥	الوزارة في عهد السلاجقة
	(د) الوزارة في مصر :
١٦٩	الوزارة في عهد الفاطميين
١٧١	يعقوب بن كلس
١٧٢	الوزارة في عهد الحاكم والسنصر
١٧٤	الأفضل بن بصر الجلالى
١٧٦	الوزارة في عهد المماليك
١٧٧	راتب الوزير

٣ — الكتابة :

١٧٩	الكتاب — الكتابة في عهد الخلفاء الراشدين
١٨٠	الكتابة في عهد الأمويين والعباسيين
١٨١	الكتابة في عهد الطولونيين
١٨٢	الكتابة في عهد الفاطميين
١٨٤	الكتابة في عهد المماليك

(أ)	الدواوين في عهد الخلفاء الراشدين	٢١٥
(ب)	الدواوين في عهد الدولة الأموية	٢١٦
	تعدد الدواوين في عهد بني أمية : ديوان الخاتم	٢١٨
	ديوان الطراز	٢١٩
	إصلاح السكة...	٢٢١
(ج)	الدواوين في العصر العباسي	٢٢٢

الباب الثالث

النظام المالى

١ — موارد بيت المال ومصارفه :

صفحة	
٢٦٥	(أ) الخراج
٢٦٧	نوط الخراج
٢٦٨	ديوان الخراج — جباية الخراج
٢٦٩	نظام للقائمة
٢٧٠	نظام الالتزام
٢٧٤	(ب) الجزية
٢٧٧	(ج) الزكاة
٢٨٠	مصرف الزكاة
٢٨١	(د) النية
٢٨٢	(هـ) الضريبة — قسم الضريبة
٢٨٥	المشور
٢٨٥	الضرائب فى عهد الأمويين والعباسيين
٢٨٥	فى عهد الأمويين
٢٨٧	فى عهد العباسيين
٢٩٣	مصارف بيت المال

٢ — النظام المالى فى مصر :

٢٩٨	من الفتح العربى حتى قيام الدولة الطولونية
٣١١	فى عهد الطولونيين والإخشيديين
٣١٥	فى عهد الفاطميين
٣١٩	فى عهد المماليك

الباب الرابع النظام القضائي

١ — القضاء :

صفحة	
٣٢٧	(أ) القضاء في الجاهلية
٣٢٩	(ب) القضاء في عهد الرسول
٣٣١	(ج) القضاء في عهد الخلفاء الراشدين
٣٣٣	(د) القضاء في عهد بني أمية
٣٣٤	(هـ) القضاء في العصر العباسي الأول
٣٣٧	عصر أئمة المذاهب
٣٣٩	(و) القضاء في العصر العباسي الثاني
٣٤١	(ز) القضاء في مصر
٣٤١	١ — من الفتح العربي إلى الفتح الفاطمي
٣٤٧	٢ — في عهد الفاطميين والأيوبيين
٣٥٠	٣ — في عهد المماليك
٣٥١	مربيات القضاة

٢ — النظام :

٣ — المحسنة :

الباب الخامس الرق

٣٥٩	(أ) الرق عند اليونان والرومان واليهود
٣٦٠	(ب) الرق عند العرب قبل الاسلام
٣٦١	(ج) الرق في الاسلام
٣٦١	نهاية الإسلام بالرقيق
٣٦٤	المكاتب
٣٦٥	التدبير
٣٦٨	للوالى
٣٧١	المماليك في مصر
٣٧٢	الرق في أسبانيا
٣٧٤	مصادر الكتاب

الباب الأول

النظام السـياسـى

١ - الخلافة

٢ - الوزارة

٣ - الكتابة

٤ - الحجابة

١- الخلافة

(١) نشأة الخلافة

حكومة الرسول :

كانت حكومة الرسول صلى الله عليه وسلم حكومة دينية ، تعتمد إلى حد كبير على عقيدة الناس أن النبي إنما يصدر في أحكامه وتصرفاته عن وحي الله وأمره . وكانت هذه الحكومة تقوم على أساس إحلال الوحدة الدينية والقومية الإسلامية محل المصيبة والشعور القبلي ، مما سهل على القبائل المختلفة طاعته والانضواء تحت لوائه ، حتى لقد بلغ من افتتان بعض العرب بشخصية الرسول أنهم لم يصدقوا بموته . فلما انتقل الرسول إلى جوار ربه وتحققوا من ذلك ، شك فريق منهم في أمر هذا الدين الذي أتى به ، وأوجسوا إن وليت قريش أو غيرها أمر الحكم أن تحكم هواها في رقاب المسلمين ومصالحهم .

لذلك لا نجب إذا قامت بعد وفاة الرسول أزمة سياسية خطيرة ، إذ لم يؤثر عنه نص صريح في مسألة الحكم من بعده ، بل ترك مسألة من يخلفه من غير أن يبت في أمرها . ولا غرو فقد أشربت نفس الرسول حب هذه الروح الديمقراطية التي سادت لدى العرب منذ أيام الجاهلية . فرأى عليه السلام أن يترك الأمر شورى للعرب ليختاروا من أحبوا . وكان من أثر ذلك أن ظهر الانقسام بين صفوف المسلمين في أول نشأة الإسلام ، واشتدت وطأة هذه الأزمة السياسية وكثرت المناقشات ، فتصدى لملاجها بعض زعماء المسلمين من أمثال أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وأبي عبيدة بن الجراح . واتبعى الأمر باستخلاف أبي بكر فنشأت مسألة الحكم عند المسلمين بعد وفاة الرسول .

معنى الخليفة :

الخليفة مصدر « خلف » ، يقال : خلفه خلافة ، كان خليفته وبقي بعده .
والخليفة السلطان الأعظم ، والجمع خلائف وخلفاء .

فالخلافة موضوعة في الأصل لكون الشخص خلفاً لأحد ، ومن ثم سمي من يخلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في إجراء الأحكام الشرعية خليفة .
والخلافة في الاصطلاح هي رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا نيابة عن النبي صلى الله عليه وسلم . وفي ذلك يقول ابن خلدون ^(١) « الخلافة هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها ، إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشرع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة ؛ فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به » .

إن منزلة الخليفة من الأمة كمنزلة الرسول صلى الله عليه وسلم من المؤمنين ، له عليهم الولاية السامة والطاعة التامة ، وله حق القيام على دينهم ؛ فيقيم فيهم حدوده وينفذ شرائعه . وله بالأولى حق القيام على شئون دنياهم أيضاً ، بيده وحده زمام الأمة . فكل ولاية مستمدة منه ، وكل خطة دينية أو دنيوية متفرعة عن منصبه ، فهو الحاكم الزماني والحاكم الروحي . وهذا بخلاف ما كان في الغرب في المصور الوسطى .

وقد ذكر السير توماس أرنولد في كتابه « الخلافة » ^(٢) أوجه الشبه والاختلاف بين هذين النظامين اللذين قاما خلال المصور الوسطى ؛ وهما : الخلافة في الشرق ، والامبراطورية الرومانية المقدسة في الغرب فقال : « إن كلا النظامين يستند على قوة الدين ، فكلاهما دين عالمي يعمل على ضم العالم تحت لوائه . بيد أن الامبراطورية المقدسة لم تكن مستحثة الوجود ، بل كانت استمراراً لامبراطورية وثنية سابقة ، حتى أن الامبراطور شرلمان تلقب بألقاب الأباطرة الوثنيين ، كما

(١) مقدمة ابن خلدون ص ١٦٦ .

(٢) Sir Thomas Arnold : The Caliphate, pp. 9—18.

يُجد في الغرب حاكِمين : أحدهما زمني وهو الأمبراطور ، والآخر روحي وهو البابا . أما الخلافة فإنها لم تقم على نظام سياسي سابق ، بل هي نظام مستحدث وليد الظروف والأحوال التي نشأت على أثر ظهور الإسلام وبسط سيادة العرب على بلاد فارس ومعظم بلاد الدولة الرومانية الشرقية . والخليفة حاكم سياسي ، بمعنى أنه حاكم واحد يجمع بين السلطتين : الزمنية والروحية ، ولا تتمدى وظيفته الدينية المحافظة على الدين . ويستطيع باعتباره حامي الدين أن يعلن الحرب على الكفار ، ويعاقب الخارجين على الدين ، ويؤم الناس في الصلاة ، ويلقي خطبة الجمعة ؛ بخلاف البابا فإنه يعتبر قسيساً أعظم يستطيع أن يغفر خطايا المذنبين ، وهو المرجع الأعلى في الأمور الدينية » .

المقصود من كلمة خليفة :

نشأت الخلافة كضرورة اقتضتها الحالة الإسلامية عقب وفاة النبي . أما الفقهاء فيحاولون أن يلتمسوا للخلافة سنداً من القرآن والسنة ، ويدللون على صحة دعواهم بما نزل في القرآن الكريم من الآيات التي وردت فيها كلمة « خليفة » و « إمام » : (يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ)^(١) ، (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ، قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا)^(٢) . ولكن كلمة « خليفة » التي وردت في هاتين الآيتين لا يقصد منها معنى الحكم وهو المعنى الذي فسرت به فيما بعد . فأما تسميته « إماماً » فتشبيهاً بإمام الصلاة في اتباعه والاعتداء به ؛ ولهذا يقال الإمامة الكبرى : وأما تسميته « خليفة » فلكونه يخلف النبي في أمته ، فيقال خليفة باطلاق ، وخليفة رسول الله .

(٢) آية ٣٠ سورة البقرة .

(١) آية ٢٦ سورة ص .

واختلف في تسميته خليفة الله ، فأجازه بعضهم اقتباساً من الخلافة العامة التي للآدميين في قوله تعالى : « إني جاعل في الأرض خليفة » ، وقوله : (جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ) ^(١) ومنع الجمهور منه . وقد نهى أبو بكر عنه لما دعى به ، وقال « لست خليفة الله ، ولكني خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم » ، ولأن الاختلاف إنما هو في حق النائب ، وأما الحاضر فلا ^(٢) .

ألقاب الخليفة :

كان أبو بكر يلقب بلقب خليفة رسول الله ، إذ كان يقوم مقام الرسول في حكم الدولة الإسلامية والمحافظة على الدين . وكان عمر يلقب بلقب خليفة خليفة رسول الله . ومنعاً لتكرار لفظ خليفة بالنسبة إلى من يتولى أمور المسلمين من الخلفاء بعد أبي بكر أمر عمر أن يستبدل هذا اللفظ بمباراة « أمير المؤمنين » . ومعنى هذا اللقب الجديد أن المؤمنين قد استحالوا إلى قوة ، وأن عمر صار أميراً لهذه القوة ، لأن « الأمير » عند العرب في الجاهلية كان يقصد به « قائد الجيش » . بذلك كان عمر أول من تلقب بهذا اللقب الذي كان يتمشى مع عهد الفتوح ، لما في هذا اللفظ من معنى السلطتين الحرية والإدارية . أما لفظ الامام فانه تتمثل فيه الصفة الدينية من حيث الامامة في الصلاة التي تربط ارتباطاً وثيقاً بالدين ، ولذا نرى الشيعة يستعملون هذا اللفظ لأنهم يعتقدون أن لأفراد البيت العلوي الدين يرون أحقيتهم بالخلافة قوة إلهية مقدسة ، كما يعتقدون في المهدي أي المهادي إلى الطريق المستقيم . وقد ورد لفظ إمام في القرآن بمعنى الزعيم أو الدليل ^(٣) أو الرئيس ، كما في سورة الأنبياء ^(٤) . (وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ) وكان النبي يؤم الناس في الصلاة باعتباره زعيماً للمسلمين .

(١) آية ١٦٥ سورة الأنعام . (٢) مقدمة ابن خلدون ص ١٦٦ .

(٣) Sir Thomas Arnold, Caliphate, pp. 29—33.

(٤) ٢١ : ٧٣ .

ولسنا نجهل أن النبي في مرضه الأخير قد ندب أبا بكر ليصلي بالناس بدلا منه . ولا غرو فقد كانت إمامة المسلمين في الصلاة من أهم الأدلة التي استند إليها السنيون في أحقية أبي بكر بالخلافة بعد النبي دون غيره من المسلمين . وقد أخذ الخلفاء بعد النبي يحافظون على وظيفة الإمامة في الصلاة ، لما تدل عليه من صفة الزعامة ؛ حتى لقد أصبحت الإمامة في الصلاة من أهم أعمال الولاية في الأمصار الإسلامية .

وصفة القول أن الخلفاء الأول كانوا يلقبون بألقاب ثلاثة : الخليفة ، أمير المؤمنين ، الإمام . يقول السير توماس أرنولد في كتابه « الخلافة »^(١) : إن الفقهاء لما أخذوا يبحثون على سند لاستعمال الألقاب التي أشرنا إليها ، لم يوفقوا التوفيق كله ، فلم يظفروا بلفظ « إمام » بالمعنى الذي أرادوه . وعلى الرغم من أنهم قد ظفروا بلفظ « خليفة » ، فإن ذلك لم يرد في القرآن بالمعنى المقصود في الإسلام . وقد بحث فقهاء المسلمين عن سند في القرآن يبنون عليه نظريتهم في الخلافة ، كما رجع رجال الدين المسيحي إلى الإنجيل للاهتمام إلى الأغراض البابوية والإمبراطورية ، ومع أن لفظ « خليفة » قد ورد في القرآن ؛ فإننا لا نستطيع مع ذلك أن نستدل منه على وجود نظام سياسي لحكم المسلمين .

القرآن ونظام الحكم :

والواقع أن القرآن لم يشر إلى نظام الحكم الذي يصح أن يتبعه المسلمون بعد النبي ، ولكن آياته تحض على طاعة أولى الأمر : (أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ)^(٢) ، وبعد وفاة النبي جاءت خلافة الخلفاء الراشدين الأربعة ، وكانت انتخابية شورية . ولكن الخلافة استحالَت في عهد بني أمية وبني عباس إلى حكم استبدادي وراثي ، وانعدمت الشورى ، وصار الانتخاب صوريا محضاً ، والتمس الفقهاء لتبرير ذلك سندا من الأحاديث ؛ فنسبوا إلى النبي

أنه قال : « الخلافة بعدى أربعون سنة ، ثم تصير ملكاً عضوضاً » ، ويرى السير توماس أرنولد أن كثيراً من هذه الأحاديث قد دس على النبي لتبرير ذلك النظام ، وأن فقهاء المسلمين يستندون على الحديث في تأييد النظرية القائلة بأن الأئمة من قريش .

صفات الخليفة :

وقد ورد في كتاب الأحكام السلطانية للماوردي ^(١) ، وفي مقدمة ابن خلدون ^(٢) بعض صفات لا بد من توافرها في الخليفة منها : العلم ، والمدالة ، والكفاية ، وسلامة الحواس والأعضاء مما يؤثر في الرأي والعمل . فالعلم يقصد به العلم المؤدى إلى الاجتهاد في النوازل والأحكام . والمدالة يقصد بها ههنا أن يكون الخليفة صاحب استقامة في السيرة وأن يكون متجنباً للمعاصي . والكفاية يقصد بها أن يكون الخليفة قادراً على إقامة الحدود بصيراً بالحروب كفيلاً بحمل الناس عليها ، وأن يكون صاحب رأى وتدير .

الآراء التي ظهرت حول اعتبار الخليفة :

بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم قام النزاع بين المسلمين على الخلافة ، واختلف أهل المدينة فيمن تؤول إليه الخلافة :

١ - المهاجرون والأنصار : فنه من رأى ضرورة حصرها في قريش ؛ لأنها قبيلة النبي ولأنها أفضل القبائل وأعظمها نفوذاً . ومن السهل أن يخضع لها جميع العرب ، إذ لو انتخب الخليفة من قبيلة أخرى لقامت القبائل ينافس بعضها بعضاً ، وانتشرت الفتن الداخلية . كما أن المهاجرين كانوا أول من آمن بالرسول وصبر على أذى المشركين من أهل مكة .

ومنهم من رأى أن الأنصار أحق من المهاجرين بالخلافة ، لأنهم هم الذين

نصروا النبي وأصحابه وقت الشدة وآوهم في المدينة ، ودافعوا عنهم ضد أعدائهم المشركين^(١) . وهؤلاء الأنصار لم يروا تخصيص بيت دون الآخر لا انتخاب الخليفة منه .

واشتد الخلاف بين المهاجرين والأنصار ، وأخذ كل فريق يدلل على أحقيته في الخلافة : فاحتج المهاجرون بأن النبي عليه السلام قال : « الأئمة من قريش » وأنه « أوصانا بأن نحسن إلى محسنكم وتتجاوز عن مسيئكم ، ولو كانت الإمارة فيكم لم تكن الرصبة بكم » . كذلك أثار عن النبي أنه قال : « الملك في قريش ، والقضاء في الأنصار ، والأذان في الحبشة » . وقد ذكر السيوطي^(٢) أن الرسول قال : « الأئمة من قريش ما حكموا فمدلوا ، ووعدوا فوفوا ، واسترحوا فرحموا » مما يدل على أن الإمارة في قريش إذا استوفوا هذه الشروط . نشر المهاجرون كل تلك الأحاديث مع أن القرآن لم يشر إلى انحصار الخلافة في أسرة أو قبيلة معينة فقد قال الله تعالى في كتابه العزيز : (إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ)^(٣) وأثر عن النبي أنه قال : « اسمعوا وأطيعوا ، وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة^(٤) » .

٢ — الشيعة : ومنهم من رأى قصر الخلافة على أسرة النبي . وقد تزعم الشيعة هذا الرأي وهم أنصار أهل البيت ، وتتلخص آراؤهم في أن الخلافة يجب أن تكون في آل البيت وفي سلالة علي . وبذلك حصروا الخلافة في أسرة معينة كما أنهم لا يمجذون فكرة الانتخاب في اختيار الخليفة ، ويرون أن تكون الخلافة لعلى ثم لأولاده من بعده عن طريق الوراثة . أضف إلى ذلك أنهم يعملون للخليفة صفات دينية ، فهو لديهم مستودع العلم الشرعي على اعتبار أنه هو وحده الذي يفهم القرآن والسنة وله حق تفسيرهما . ولقد لقبوا الخليفة بلقب « الامام »

(١) مقدمة ابن خلدون ص ١٧٠ . (٢) تاريخ الخلفاء ص ٦ .

(٣) آية ١٣ سورة الحجرات .

(٤) الزبيبة : واحدة الزبيب للأكل ، ورءوس الحبش توصف بالعنصر .

لأنهم يعتبرونه قدوة لهم ، ووضعوا عليا في مصاف الآلثة . ولا يتفق ابن خلدون^(١) مع ما ذهبت إليه الشيعة من أن الخلافة ركن من أركان الدين ، وأن تعيين الامام واجب بدون الرجوع إلى الأمة ، كما لا يسلم برأى الخوارج وهم الجمهوريون الذين يقولون باختيار الخليفة أى كانت الطبقة التى ينتمون إليها . فيرى وجوب استناد الخلافة على المصيبة ويقول : « إذا كان المسلمون قد خصوا قريشاً بالخلافة ، فاذلك إلا لأنها هى التى تستطيع سوق الناس بمصا القلب . ولا تستطيع قبيلة أخرى أن تفعل هذا ، تعترف لهم العرب بالتقدم ، ولا ينكرون عليهم الرياسة فيهم » . ويرى ابن خلدون أن الخلافة الأولى مثل أعلى ، وأنها قد تطورت وتحولت عما كانت عليه فى صدر الاسلام ، وأنه لم يكن بأس من أن يختار المسلمون الخليفة من أصحاب المصيبة أى كانت جنسيتهم ، وذلك تمسكاً مع مبدأ المساواة الذى أقره الاسلام . وإليك ما يقوله ابن خلدون^(٢) فى ذلك :

« إن الأحكام الشرعية كلها لا بد لها من مقاصد وحكم تشتمل عليها وتشرع لأجلها . ونحن إذا بحثنا عن الحكمة فى اشتراط النسب القرشى ومقصد الشارع منه ، لم يقتصر فيه على التبرك بوسلة النبى صلى الله عليه وسلم كما هو فى المشهور ، وإن كانت تلك الوسلة موجودة والتبرك بها حاصلًا ؛ لكن التبرك ليس من المقاصد الشرعية كما علمت . فلا بد من المصلحة فى اشتراط النسب وهى المقصودة من مشروعيتها . وإذا سبرنا وقسمنا ، لم نجد لها إلا اعتبار المصيبة التى تكون بها الحماية والمطالبة ، ويرتفع الخلاف والفرقة بوجودها لصاحب التنصب ، فتسكن إليه الملة وأهلها ، وينتظم جبل الألفة فيها ، وذلك أن قريشاً كانوا عصبية مضر وأصلهم وأهل القلب منهم . وكان لهم على سائر مضر العزة بالكثرة والمصيبة والشرف ، فكان سائر العرب يعترفون لهم بذلك ويستكينون لقلبهم . فلو جعل الأمر فى سوام لتوقع افتراق الكلمة بمخالفتهم وعدم انقيادها ، ولا يقدر غيرهم من قبائل مضر أن يردم عن الخلاف ولا يحملهم على الكره ، فتتفرق الجماعة وتختلف الكلمة .

والشارع محذر من ذلك ، حريص على اتفاقهم ورمع التنازع والشتات بينهم لتحصل اللحمة والمصيبة وتحسن الحماية ، بخلاف ما إذا كان الأمر في قریش لأنهم قادرون على سوق الناس بمصا القلب إلى ما يرددهم . فلا يخشى من أحد خلاف عليهم ولا فرقة ، لأنهم كفيلون حينئذ بدفعها ومنع الناس منها ، فاشترط نسبهم القرشي في هذا المنصب — وهم أهل المصيبة القوية — ليكون أبلغ في انتظام الملة واتفاق الكلمة . وإذا انتظمت كلمتهم انتظمت بانتظامها كلمة مضر أجمع ، فأذعن لهم سائر العرب ، وانقادت الأمم سواهم إلى أحكام الملة ، ووطأت جنودهم قاصية البلاد ، كما وقع في أيام الفتوحات واستمر بعدها في الدولتين إلى أن اضمحل أمر الخلافة وتلاشت عصبية العرب . ويعلم ما كان لقریش من الكثرة والتغلب على بطون مضر من مارس أخبار العرب وسيرهم وتفطن لذلك في أحوالهم » .

٣ — الخوارج : أما الخوارج الذين لم يعد بحجهم أول الأمر الخلافة وما يتعلق بها ، فقد كانوا يقولون بصحة خلافة أبي بكر ، وعمر ، وعثمان في سنيه الأولى ، وعلى إلى أن حكم الحكيم . ويمثل هؤلاء الخوارج أو الجمهوريون ، كما يسميهم فان فلوتن^(١) المبادئ الديمقراطية المتطرفة . ويعتقدون أن الخلافة حق لكل عربي حر ، كما يقولون : إن الخليفة إذا بويع لا يصح له أن ينزل عنها ، وإذا جار استحلوا عزله أو قتله إذا قضت الضرورة بذلك^(٢) . وقد أدخل الخوارج بعض التعديل على الشرط الأول ، فشرطوا الاسلام والمدل بدل العروبة والحرية ، ولا سيما حين انضم إلى صفوفهم الكثيرون من المسلمين من غير العرب . لذلك جعلوا حق الخلافة شائعا بين جميع المسلمين للأحرار أو الأرقاء على السواء . وقد خالفوا بهذا الرأي نظرية الشيعة التي تقول بانحصار الخلافة في آل بيت النبي .

٤ — المرجئة والمعتزلة : فأما المرجئة فقد رضوا حكم بني أمية ، مخالفين في

(١) انظر كتاب « السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات في عهد بني أمية » ترجمة

الدكتور حسن إبراهيم حسن ص ٦٩ .

(٢) مروج الذهب للمسعودي ج ٢ ص ١١٠ — ١١١ .

ذلك الخوارج أو الجمهوريين والشيعة أو المكيين . ولا يقل أثر هذه الطائفة في اتجاه السياسة الاسلامية عن هاتين الطائفتين . وهم في الحقيقة السواد الأعظم من المسلمين الذين رضوا بحكم بنى أمية . وكانت آراؤهم تتفق تماماً مع آراء رجال البلاط الأموى ومن يلوح به . وكانت العقيدة الأساسية عندهم هي عدم تكفير أى إنسان قد اعتنق الاسلام ونطق بالشهادتين مهما ارتكب من المعاصي ، تاركين الفصل في أمره لله وحده ، مخالفين في ذلك الشيعة والخوارج . وبزوال الدولة الأموية أقل نجم هذه الطائفة ولم تصبح بعد حزباً مستقلاً .

أما القدرية أو المعتزلة فلا يقل أثرها عن تلك الطوائف الثلاث في اتجاه السياسة الاسلامية . ويقولون بحرية إرادة الانسان ، كما يمتقدون بالقضاء والقدر . وقد ابتدأت المعتزلة منذ نشأتها طائفة دينية لا دخل لها في السياسة ، على عكس ما كان عليه الخوارج والشيعة والمرجئة ، إلا أنها لم تلبث أن خاضت غمار السياسة ، فتكلمت في الامامة وشروط الامام . يقول السعوى^(١) : « يذهب المعتزلة إلى أن الامامة اختيار من الأمة ، وذلك أن الله عز وجل لم ينص على رجل بعينه ، وأن اختيار ذلك مفوض إلى الأمة تختار رجلاً منها بتنفيذ أحكامه ، سواء كان قرشياً أو غيره من أهل ملة الاسلام وأهل العدالة والايمان . ولم يراعوا في ذلك النسب ولا غيره . وواجب على أهل كل عصر أن يفعلوا ذلك . والذي ذهب إلى أن الامامة قد تجوز في قریش وغيرهم من الناس ، هو المعتزلة بأسرها وجماعة من الزيدية مثل الحسن بن صالح بن حى . ووافق من ذكرنا على هذا القول جميع الخوارج من الأباضية وغيرهم إلا النجدات من فرق الخوارج ؛ فزعموا أن الامامة غير واجب نصبها . ووافقهم على هذا القول أناس من المعتزلة ممن تقدم وتأخر ، إلا أنهم قالوا : إن عدلت الأمة ولم يكن فيها فاسق لم يحتج إلى إمام . وذهب من قال بهذا القول إلى دلائل ذكروها ، منها قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه : لو أن سالماً حى ما داخلني فيه الظنون ، وذلك حين فوض الأمر إلى

أهل الشورى . فلو لم يعلم عمر أن الامامة جائرة في سائر المؤمنين لم يطلق هذا القول ولم يتأسف على موت سالم مولى أبي حذيفة . وقد صح بذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم أخبار كثيرة منها قوله : « اسمعوا وأطيعوا ولو لبعد أجده » . وقد قال عمر وجل (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) .

البيعة :

البيعة مصدر باع ؛ لأنها تشبه فعل البائع والمشتري . وهي العهد على طاعة الخليفة ومهادته على التسليم له بالنظر في أمور المسلمين . يقول ابن خلدون^(١) : « وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده ، جعلوا أيديهم في يده تأكيداً للعهد ... وصارت البيعة مصافحة بالأيدي ... وكان الخلفاء يستخلفون على العهد ويستوعبون الإيمان كلها لذلك ، فسمى هذا الاستيعاب إيمان البيعة ، وكان الإكراه فيها أكثر وأغلب » .

«وأما البيعة المشهورة لهذا العهد (يعني عهد ابن خلدون المتوفى سنة ٨٠٨هـ) ، فهي تحية الملوك الكسروية من تقبيل الأرض أو اليد أو الرجل أو الدليل ، أطلق عليها اسم البيعة التي هي العهد على الطاعة مجازاً لما كان هذا الخضوع في التحية والزام الآداب من لوازم الطاعة وتوابعها ، وغلب فيه حتى صارت حقيقة عرفية ، واستغنى بها عن مصافحة أيدي الناس التي هي الحقيقة في الأصل لما في المصافحة لكل أحد من التزل والابتدال المناهين للرياسة وصون المنصب الملوكي ؛ إلا في الأقل ممن يقصد التواضع من الملوك فيأخذ به نفسه مع خواصه ومشاهير أهل الدين من رعيته » .

المخروفة عند الفقهاء والفلاسفة والزمخشريين :

بدأ الفقهاء يبحثون مسألة الخلافة نظرياً ، في عصر انحلال الدولة العباسية ،

حين لم يعد للخليفة من الأمر شيء . وقد تناول موضوع الخلافة من الوجهتين النظرية والعملية كثير من فقهاء المسلمين ومؤرخيهم :
فأبو الريحان البيروني^(١) (+ ٤٤٠ هـ = ١٠٤٨ م) ، أعلن في صراحة حقيقة الموقف وقال : إنه لم يبق للخليفة من الأمر شيء ، اللهم إلا ما كان متعلقا بالدين وحراسته .

كذلك تعرض لمسألة الخلافة فقيه آخر هو أبو الحسن على الماوردي^(٢) (+ ٤٥٠ هـ = ١٠٥٨ م) الذي ولد في عهد الخليفة العباسي الطائع (٣٦٣ - ٣٨١ هـ = ٩٧٤ - ٩٩١ م) ، وتوفي في عهد القائم (٤٢٢ - ٤٦٧ هـ = ١٠٣١ - ١٠٧٥ م) . فقد بحث الخلافة بحثا نظريا لا يتفق والحوادث التي وقعت في عصره وقبل عصره ؛ فهو يقول : إن مركز الخليفة انتخابي ... ويدل بالشروط التي تتوافر فيمن يرشح لهذا المنصب الخطير . ثم يسرد تاريخ البيعة منذ أيام أبي بكر ، ويدل بالحجة على أن بيعة كل من الخلفاء الراشدين صحيحة شرعا ، كما يسرد شروط أهل الإمامة وواجبات الخليفة الدينية والإدارية والقضائية والحربية^(٣) . على أن الماوردي قد تجاهل في هذا البحث النظرية حقيقة ما وصلت إليه الخلافة في عهده كما سيأتي .

كما تناول موضوع الخلافة كاتب متأخر عن البيروني والماوردي ، هو نظامي عروضي ، الذي يرى ضرورة قيام من يخلف النبي صلى الله عليه وسلم للمحافظة على الشريعة ؛ وأن هذا القائم يجب أن يكون خير المجتمع ، كما يقول : إن الخليفة لا يستطيع أن ينشر نفوذه ، ولا أن يدير دولته لإدارة حازمة لاتساع رقعتها ، ولا بد أن يكون له نواب يمثلونه في الولايات النائية .

ومن الفقهاء الذين تكلموا عن الخلافة ابن حزم (+ ٤٥٦ هـ = ١٠٦٤ م)^(٤)

(١) كتاب الآثار الباقية (لندن سنة ١٧٨٩ م) .

(٢) الأحكام السلطانية — القاهرة سنة ١٢٩٧ م (٨ - ١٢) .

(٣) الأحكام السلطانية ص ٤ - ٦ و ٨ - ١٢ و ١٣ - ٢٠ .

(٤) النصل في الملل والأهواء والنحل — القاهرة سنة ١٣١٧ م ج ٤ ص ١٦٣ -

والشهرستاني^(١) (+ ٨٥٤٨ = ١١٥٣ م) الذى تكلم عن آراء أصحاب الفرق في الخلافة وفي إمامة الخلفاء الأول^(٢) ، وبدر الدين بن جماعة^(٣) .

بحث موضوع الخلافة رجل من كبار المؤرخين والفقهاء وعلماء الاجتماع هو عبد الرحمن بن خلدون (+ ٨٠٨ = ١٣٨٢ م)^(٤) . فتكلم عن المجتمع البشرى ووقف على ميوله وخصائصه ، ورأى في السياسة الدينية الخير للبشر ، لأن هذه السياسة تؤدي إلى إسماع المجتمع في جميع أحوالهم من عبادة أو معاملة حتى في الملك الذى هو طبيعى للاجتماع الانسانى . من ذلك يتضح لنا أن ابن خلدون يرى أن الحكومة الدينية هي خير أنواع الحكومات ، وأن غايتها هي المصلحة العامة ومنفعة المجتمع ، وأن الحياة الدنيا يجب أن تتخذ وسيلة للحياة الآخرة . وأما القوانين التى تصدر من عند الله فهي خير ما يضمن سعادة الانسان في الدنيا والآخرة . والخلافة في نظره وكالة عن النبي ، والخليفة يمثل النبي في السلطة السياسية والدينية ، ولا يمتاز عن سائر المسلمين إلا من حيث كونه منفذاً للأحكام وحارساً للدين . كما يرى أن الخلافة تطورت وتحولت عما كانت عليه في صدر الإسلام ، وأنه لم يكن بأس من أن يختار المسلمون الخليفة من أصحاب المصيبة أيا كانت جنسيتهم .

وتناول موضوع الخلافة فريق من الفلاسفة والأخلاقين الذين تأثروا بعلوم اليونان وفلسفتهم ، وبخاصة فلسفة أرسطو وأفلاطون . ومن فلاسفة المسلمين الذين تأثروا بما كتبه أفلاطون في جمهوريته ، عن دولة تعتبر مثلاً أعلى على رأسها الفلاسفة : أبو نصر الفارابي الذى أفرد في كتابه آراء أهل المدينة الفاضلة ، باباً

(١) الملل والنحل ج ١ ص ٢٠ - ٣١ .

(٢) ج ١ ، ج ٢ ص ١ - ٤٩ .

(٣) كتاب تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام (نشر في مجلة Islamica الألمانية

ج ٤ سنة ١٩٣٤) .

(٤) مقلة ابن خلدون (بيروت سنة ١٩٠٠) ص ١٥٢ و ١٦٦ و ١٧٠ و ٤٦٥ .

عنون له ياب « القول في العضو الرئيسي »^(١) .
كذلك تعرض إخوان الصفا لمسألة الخلافة من الناحية الفلسفية ؛ فقالوا :
إن الملوك خلفاء الله في الأرض ، وإن الملك حارس الدين . ومن هؤلاء نظام
الدين وزير السلطان ملكشاه السلجوقي ، وقد تناول موضوع الحكومة في
كتابه سياسة نامه^(٢) الذي وضعه سنة ٤٨٥ هـ (١٠٩٢ م) . فبحث مسألة إعداد
الحكام وإدارة الدولة . ومن هؤلاء شهاب الدين مهروردي (+ ٥٨٧ هـ =
١١٩١ م) الذي تأثر في كتابه حكمة الاشراق بما كتبه أفلاطون في جمهوريته ،
ونصر الدين الطوسي الشيعي^(٣) الذي دخل في خدمة هولاكو التتاري وحسنه على
إزالة الخلافة العباسية ، فقد وصف في كتابه أخلاق ناصري الإمام كحاكم مثالي
كما فعل أفلاطون وأرسطو قبله .
وقد عني ببحث موضوع الخلافة في العصر الأخير بعض المستشرقين من
أمثال متر^(٤) وجولد تزيهر^(٥) وسير توماس أرنولد^(٦) .

(١) راجع ص ٨٠ — ٩٠ ، وراجع أيضا رسالة أبي نصر الفارابي في السياسة التي
نشرها في مجلة للفرق سنة ١٩١١ الأب شيخو اليسوعي ص ١٨ — ٣٤ ، Sherwainè,
Al-Farabîs' Political Theories, Studies in the History of Islamic Political
Philosophy, No. 7 (Aligarh, 1938).

(٢) Siyâsat-nâmâh, Traité de Gouvernement, Texte Arabe. (ed. Charles
Schefer), Paris, 1897.

(٣) T. W. Arnold, The Caliphate, pp. 121—126. راجع

(٤) A. Metz, Die Renaissance des Islams (Heidelberg, 1922), pp. 7—13, (٤)
trans. into English by Khuda Bukhsh and Margoliouth (London, 1937), pp.
8—14.

(٥) J. Goldzher, Vorlesungen über den Islam, 2nd ed. (Heidelberg, (٥)
1910), trans. into French by Felix Arin (Paris, 1920) under the title "Le
Dogme et la loi de l'Islam".

(٦) Sir Thomas Arnold, The Caliphate (Oxford, 1924). (٦)

(ب) الخلافة في عهد الخلفاء الراشدين

(١١ - ٤٠ = ٦٣٢ - ٦٦١)

بيعة السقيفة :

اجتمع الأنصار في سقيفة بني ساعدة عقب وفاة الرسول ليتشاوروا في الأمر ويختاروا من بينهم خليفة . فقال لهم سعد بن عبادة سيد الخزرج ، وكان مريضاً : « يا معشر الأنصار ، لكم سابقة في الدين ، وفضيلة في الاسلام ليست لقبيلة من العرب . إن محمداً عليه السلام لبث بضع عشرة سنة في قومه يدعوهم إلى عبادة الرحمن وخلق الأنداد والأوثان ؛ فما آمن به من قومه إلا رجال قليل . وكان ما كانوا يقدرون على أن يمنعوا رسول الله ولا أن يعزوا دينه ، ولا أن يدفعوا عن أنفسهم ضياء عموما به ، حتى إذا أراد بكم الفضيلة ساق إليكم الكرامة ، وخصكم بالنعمة ؛ فرزقكم الله الايمان به وبرسوله ، والمنع له ولأصحابه ، والإعزاز له ولدينه والجهاد لأعدائه ؛ فكنتم أشد الناس على عدوه منكم وأثقله على عدوه من غيركم حتى استقامت العرب لأمر الله طوعا وكرها ، وأعطى البعيد المقادة صاغراً داخراً حتى أثنى الله عز وجل لرسوله بكم الأرض ودانت بأسياقكم له العرب ، وتوفاه الله وهو عنكم راض وبكم قدير عين ؛ استبدوا بهذا الأمر دون الناس فإنه لكم دون الناس » .

ولما اتصل خبر هذا الاجتماع بعمر بن الخطاب أسرع ومعه أبو بكر الصديق وأبو عبيدة بن الجراح إلى السقيفة ، حيث قام أبو بكر في الناس خطيباً ، وأخذ يبرر موقف المهاجرين وأحقيتهم بالخلافة ، وذكر فضل الأنصار ومراكزهم في الاسلام . فقال بعد أن حمد الله وأثنى عليه ، وندب بما كلف عليه العرب من عبادة الأوثان .

« فغظ على العرب أن يتركوا دين آبائهم ، فخص الله المهاجرين الأولين من قومه بتصديقه والايان به والمؤاساة له والصبر معه على شدة أذى قومهم لهم وتكذيبهم إياهم وكل الناس لهم مخالف زار عليهم ، فلم يستوحشوا لقلة عددهم وشنف^(١) الناس لهم وإجماع قومهم عليهم فهم أول من عبد الله في الأرض وآمن بالله وبالرسول ، وهم أولياؤه وعشيرته ، وأحق الناس بهذا الأمر من بعده ، ولا ينازعهم في ذلك إلا ظالم . وأنتم يا معشر الأنصار ، ممن لا ينكر فضلهم في الدين ولا سابقتهم العظيمة في الإسلام ؛ رضيكم الله أنصاراً لدينه ورسوله ، وجعل إليكم هجرته ، وفيكم جلة أزواجه وأصحابه ، فليس بعد المهاجرين الأولين عندنا بمنزلتكم . فنحن الأمراء وأنتم الوزراء ، فلا تفتاتون بمشورة ولا تقضي دونكم الأمور » .

وقام الحباب بن المنذر أحد الأنصار خطيباً قومه : « . . . فإنا أمير ومنهم أمير » . فقام عمر بن الخطاب وأدلى بالحجة على أن هذا الأمر لقريش فقال : « هيات أن يجتمع اثنان في قرن ١ . والله لا ترضى العرب أن يؤمروكم ونبيها من غيركم ، ولكن العرب لا تمتنع أن تولى أمرها من كانت النبوة فيهم ، وولى أمورهم منهم ؛ ولنا بذلك على من أبى من العرب الحجة الظاهرة والسلطان المبين . من ذا ينازعنا سلطان محمد وإمارته ، ونحن أولياؤه وعشيرته إلا مدل يباطل ، أو متجاف لا يثم ، أو متورط فيهلك »^(٢) .

أرادت الخزرج أن تؤمر سعد بن عباد ، وعارضت الأوس في ذلك لأنها لم ترد أن يكون للأوس السلطان ، وانضمت إلى صف المهاجرين .

قام عمر وباع أبابكر بالخلافة^(٣) . وقال له : « ألم يأمر النبي بأن تصلى أنت يا أبابكر بالسلمين ؟ فأنت خليفته ونحن نبايعك فبإيع خير من أحب رسول الله

(١) الشنف : البغض والتكر . (٢) الطبري ج ٣ ص ٢٠٧ — ٢٠٩ .

(٣) ابن هشام ج ٣ ص ٤٦٤ — ٤٧٢ .

منا جميعاً . يقول الطبرى ^(١) : « قال عمر : . . . فارتفعت الأصوات وكثر اللفظ فلما أشقت الاختلاف قلت لأبي بكر : أبسط يدك أبايعك . فبسط يده فبايعته ، وبايعه المهاجرون والأنصار وإنا والله ما وجدنا أمراً هو أقوى من مبايعة أبي بكر . خشينا إن فارقنا القوم ولم تكن بيعة أن يحدثوا بيعة ، فإما أن نتابعهم على ما لا نرضى أو نخالفهم فيكون فساد » . وقد بايع أبا بكر عمر وأبو عبيدة ؛ وسبقهما بشير بن سعد ، ثم تتابع المهاجرون والأنصار يبايعونه .

وتسمى هذه البيعة « البيعة الخاصة » إذ لم يبايعه إلا نفر قليل من المسلمين الذين حضروا السقيفة . وأما البيعة العامة فكانت في المسجد في اليوم التالي حيث جلس أبو بكر على المنبر وبايعه الناس « البيعة العامة » .

ولا غرو فقد كان إيمان أبي بكر بالرسول شديداً ، وكان رفيقه في هجرته إلى المدينة ، وفيه نزل قوله تعالى : (إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ) ^(٢) . ولما استقر الرسول في المدينة كان أبو بكر ساعده الأيمن .

وتخلف عن بيعة أبي بكر على بن أبي طالب ومن معه من بنى هاشم لاعتقاده أنه أحق منه بالخلافة ^(٣) .

تم استخلاف أبي بكر بطريقة ديموقراطية على نحو ما كان مألوفاً لدى قبائل العرب في الجاهلية Patriarchal State ، ذلك النظام الذى يقضى بأن تكون السن والفضائل أساساً لاختيار شيخ القبيلة . وفي ذلك يقول السير توماس أرنولد في كتابه الخلافة : « قد لوحظ في انتخاب أبي بكر ما يلاحظ في انتخاب شيخ القبيلة العربية ، لأنه انتخاب يتفق والروح العربية » ^(٤) . ومع ذلك فإن امتناع

(١) ج ٣ ص ٢٠١ . (٢) سورة التوبة ٩ — ٤٠ .

(٣) راجع الطبرى ج ٣ ص ٢٠٢ .

Sir Thomas Arnold, The Caliphate, p. 20. (٤)

كثيرين من عليّة القوم ؛ كالعباس عم النبي وطلحة والزبير الذين أمجدوا مع علي ابن أبي طالب ، ثم ما كان من عدم إجابة فاطمة إلى ما طالبت به من ميراث أيها ، كل هذه الأمور قد أذنت بانقسام الأمة العربية إلى سنين وشيعين^(١) . على أن عليا قد بايع أبا بكر بعد موت فاطمة ، كما أن عمر أعلن في خطبة له أن علياً تخلف عنهم هو والزبير ومن كان معهم إلى بيت فاطمة لتجهيز الرسول ودفنه ، وأن الظرف كان دقيقاً يتطلب حلاً حاسماً عاجلاً^(٢) .

خلف أبو بكر النبي في مباشرة الأمور السياسية التي كان يقوم بها . وبذلك انطوى تحت كلمة « خليفة » معنى الحكم الذي يختلف عن المعنى الذي قصد منها في القرآن . وقد أعلن أبو بكر سياسته التي عول على انتهائها في هذه الخطبة القصيرة الجامعة التي خطبها في مسجد الرسول على أثر أخذ البيعة العامة له في اليوم التالي لاجتماع السقيفة ، وهالك نصها :

« أيها الناس ، قد وليت عليكم ولست بخيركم ، فإن أحسنت فأعينوني ، وإن صدفتم قوموني . الصدق أمانة ، والكذب خيانة ، والضعيف فيكم قوى عندي حتى أخذله حقه ، والقوى فيكم ضعيف حتى أخذ الحق منه إن شاء الله . لا يدع أحد منكم الجهاد ، فإنه لا يدعه قوم إلا ضربهم الله بالذل ، أطيعوني ما أطعت الله ورسوله . فإذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم ، قوموا إلى صلاتكم يرحمكم الله »^(٣) .

بيعة عمر :

لما مرض أبو بكر مرض الموت وأحس بدنو أجله ، خشي إن هو قبض ولم يعهد بالخلافة إلى أحد يجمع شتات المسلمين ويوحد كلمتهم عاد الاختلاف على

(١) سيرة ابن هشام (طبعة أوروبا) ج ٢ ص ١٠١٣ .

(٢) انظر خطبة عمر في سيرة ابن هشام ج ٣ ص ٤٧٠ ، والطبري ج ٣ ص ٢٠٠ .

(٣) انظر هذه الخطبة في ابن هشام ج ٣ ص ٤٧٣ ، والطبري ج ٣ ص ٢٠٣ .

الخلافة بين المسلمين سيرة الأولى ؛ فيتمكن منهم العدو . فرأى يبعد نظره وثاقب رأيه أن يحتاج لهذا الأمر درءاً لما عساه ينتجم من الأخطار ؛ فقد ينقسم المسلمون بعضهم على بعض ويقتتلون ، ويصبحون أشد خطراً على أنفسهم من أهل الردة .

نظر أبو بكر في أصحابه ليتخير من بينهم رجلاً يكون شديداً في غير عنف ، وليناً في غير ضعف ، فوجد أن « من توفرت فيه هذه الصفة من الصحابة أحد رجلين : عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب . إلا أن الأول ربما يريد الأمر فيري في طريقه عقبة فيدور إليه ، والثاني يرى الاستقامة ولا يبالى بالعقبة تقوم بين يديه . فهو بهذا إلى الشدة أميل منه إلى اللين » (١) .

وقع اختيار أبي بكر على عمر بن الخطاب ، ومع ذلك لم يشأ أن يفرد بالرأي ويفرض رأيه دون مشورة أحد من أصحاب الرأي بالأمة ؛ فاستدعى إليه بعض ذوى الرأي الراجح وسألهم رأيهم في عمر ، فأتوا عليه ووافقوا على اختياره . استطلع أبو بكر رأى عبد الرحمن بن عوف فقال له : أخبرني عن عمر بن الخطاب ؟ فقال : ماتسألني عن أمر إلا وأنت أعلم به مني . فقال أبو بكر : وإن . فقال عبد الرحمن : هو والله أفضل من رأيك فيه من رجل ، ولكن فيه غلظة . قال أبو بكر : ذلك لأنه يراني رقيقاً ، ولو أفضى الأمر إليه لترك كثيراً مما هو عليه : ثم دعا عثمان فقال : أخبرني عن عمر ؟ . فقال أنت أخبرنا به . فقال عليّ : ذلك يا أبا عبد الله ؟ أخبرني عن عمر . فقال : اللهم علمي به أن سريره أفضل من علانيته ، وأنه ليس فينا مثله . وسأل أسيد بن حضير فقال أسيد : اللهم أعلمه الخير بعدك ، يرضى للرضى ويسخط للسخط . الذي يسر خير من الذي يعلن ، ولن يلى هذا الأمر أقوى عليه منه . واستشار أبو بكر غير هؤلاء سعيد بن زيد صاحب قضاء مصر وغيره من المهاجرين والأنصار فأتوا على عمر .

وقد دعا أبو بكر عثمان بن عفان فأملأه كتاب عهده لعمر . وهاك نصه .
« بسم الله الرحمن الرحيم . هذا ما عهد أبو بكر خليفة محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم عند آخر عهده بالله نيا وأول عهده بالآخرة ، في الحال التي يؤمن فيها الكافر ويتق الفاجر . إني استعملت عليكم عمر بن الخطاب . فان بر وعدل فذلك على به ورأي فيه . وإن جار وبدل فلا علم بالغيب . والخير أردت . ولكل امرئ ما اكتسب (وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون) » .

وأشرف أبو بكر على الناس وهو في شدة مرضه وهو يقول « أترضون بمن أستخلف عليكم ؟ فاني والله ما ألوت من جهد الرأي ، ولا وليت ذا قرابة . وإني قد استخلفت عمر بن الخطاب فاسمعوا له وأطيعوا » . فقالوا : « سمعنا وأطعنا » ^(١) . وعقب ذلك دعا أبو بكر عمر أ وزوده بتصابحه . ولما خرج عمر رفع أبو بكر يديه وقال : « اللهم إني لم أرد بذلك إلا صلاحهم ، وخفت عليهم الفتنة فعملت فيهم بما أنت أعلم به ، واجتهدت لهم رأيا فوليت عليهم خيرا وأقواما عليهم وأحرصهم على ما أُرشدتم . وقد حضرني من أمرك ما حضر . فاخلفني فيهم ، فهم عبادك ونواصيهم بيدك أصلح اللهم لهم ولاتهم واجعلهم من خلفائك الراشدين ، وأصلح له رعيته » .

ولما ولي عمر الخلافة صعد المنبر فقال : « إني قاتل كلمات فأمنوا عليهم . فكان أول كلام قاله حين استخلف إنما مثل العرب مثل جبل أنف ^(٢) اتبع قائده ، فلينظر قائده حيث يقوده ، وأما أنا فوردب الكعبة لأحملهم على الطريق » ^(٣) .
وهنا نلاحظ أمرين خطيرين : أولهما أن أبا بكر علق خلافة عمر على رضا الناس . وثانيهما أن أبا بكر لم ينتخب أحدا من أبنائه أو أقربائه ، بل انتخب شخصا أجمع الناس على احترامه لما امتاز به من الصفات الطيبة . وبذا يتبين لنا أن الخلافة في عهد الخلفاء الراشدين هي نظام سياسي ، انتخابي ، غير وراثي .

(١) الطبري ج ٤ ص ٥١ .

(٢) الأنف : الأنوف ، وهو الذي عمر الحشاش (خشب) أنهه ؟ فهو لا يتمتع على قائده للوجع الذي فيه . (٣) الطبري ج ٤ ص ٥٤ ، ابن الأثير ج ٢ ص ٢٠٨ .

فقه الثوري أو بيعه عثمان :

لما طعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه دخل عليه نفر من الصحابة فقالوا له : « يا أمير المؤمنين لو استخلفت » قال : « من أستخلف ؟ لو كان أبو عبيدة ابن الجراح حيا استخلفته ، فان سألتني ربي قلت سمعت نبيك يقول : « إنه أمين هذه الأمة » . ولو كان سالم مولى أبي حذيفة حيا استخلفته ، فان سألتني ربي قلت سمعت نبيك يقول : « إن سالما شديد الحب لله » . فقال له رجل أدلك عليه ؛ عبد الله بن عمر . فقال عمر : فانتك الله ! والله ما أردت الله بهذا . ويحك ! كيف أستخلف رجلا يحجز عن طلاق امرأته لا أرب لنا في أموركم . ما حدثها فأرغب فيها لأحد من أهل بيتي . إن كان خيرا فقد أصبنا منه ، وإن كان شرا فشر عنا إلى عمر . تحسب آل عمر أن يحاسب منهم رجل واحد ويسأل عن امرأة محمد ؛ أما لقد جهدت نفسي وحرمت أهلي ، وإن نجوت كفافا لا وزر ولا أجر إني لسعيد وانظر فان استخلف فقد استخلف من هو خير مني (يعني أبا بكر) ، وإن أترك فقد ترك من هو خير مني (يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم) ، ولن يضيع الله دينه ، فخرجوا » .

وقد خشي أصحاب رسول الله أن يقضى عمر نحبه دون أن يستخلف أحدا ، فذهبوا مرة أخرى وقالوا : يا أمير المؤمنين لو عهدت عهدا ؟ فقال : عليكم هؤلاء الرهط الذين مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض وقال فيهم إنهم من أهل الجنة : علي بن أبي طالب ، وعثمان بن عفان ، وسعد بن أبي وقاص ، وعبد الرحمن بن عوف ، والزبير بن العوام حوارى رسول الله وابن عمته ، وظلحة ابن عبيد الله ، وعبد الله بن عمر على ألا يكون له من الأمر شيء . وأوصى بأن تكون الخلافة للرجل الذي يقع عليه الاختيار من الفريق الذي في صفه عبد الله ابن عمر في حالة تساوى الأصوات ، ثم قال : « فاذا وليتم واليا فأحسنوا مؤازرته وأعينوه » ^(١) . ثم دعاهم عمر وقال لهم :

(١) الطبري ج ٥ ص ٣٤ ، ابن الأثير ج ٣ ص ٥٧ .

« إني نظرت فوجدتكم رؤساء الناس وقادتهم ، ولا يكون هذا الأمر إلا فيكم ؛ وقد قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنكم راض . إني لا أخاف الناس عليكم إن استقمتم ، ولكني أخاف عليكم اختلافكم فيما بينكم فيختلف الناس ، فانهضوا إلى حجرة عائشة بإذن منها فتشاوروا واختاروا رجلا منكم . فاجتمعوا قريبا منه ، ولم يلبث أن ارتفعت أصواتهم ، فقال لهم ألا أعرضوا عن هذا أجمعون ، فاذنمت فتشاوروا ثلاثة أيام ، وليصل بالناس صهيب ، ولا يأتين اليوم الرابع إلا وعليكم أمير منكم ، ويحضر عبد الله بن عمر مشيرا ولا شيء له من الأمر ، وطلحة شريككم في الأمر ، فان قدم في الأيام الثلاثة فأحضره أمركم وإن مضت الأيام الثلاثة قبل قدومه فاقضوا أمركم ومن لى بطلحة ! فقال : سعد ابن أبي وقاص : أنا لك به ولا يخالف إن شاء الله . فقال عمر : أرجو أن لا يخالف إن شاء الله » . وقال للمقداد بن الأسود : « إذا وضعتوني في حفرك فاجع هؤلاء الرهط في بيت حتى يختاروا رجلا منهم ، وقال لصهيب : صل بالناس ثلاثة أيام وأدخل عليا وعثمان والزبير وسعدا وعبد الرحمن بن عوف وطلحة إن قدم ، وأحضر عبد الله بن عمر ولا شيء له من الأمر ، وقم على رؤوسهم ، فان اجتمع خمسة ورضوا رجلا ، وأبي واحد فاشدخ رأسه بالسيف ، وإن اتفق أربعة فرضوا رجلا منهم وأبي اثنان فاضرب رؤوسهما ، فان رضى ثلاثة رجلا منهم ، وثلاثة رجلا منهم فحكموا عبد الله بن عمر ، فأى الفريقين حكم له فليختاروا رجلا منهم ، فان لم يرضوا بحكم عبد الله بن عمر ، فكونوا مع الدين فيهم عبد الرحمن بن عوف ، واقتلوا الباقيين إن رغبوا عما اجتمع عليه الناس » ^(١) .

وبعد أن دفن عمر اجتمع هؤلاء النفر تنفيذاً لوصيته ، إلا طلحة فانه كان غائبا . ومضت الأيام الثلاثة دون أن ينتخبوا خليفة . فقال عبد الرحمن ^(٢) : « أيكم يخرج منها نفسه ويتقلدها على أن يوليها أفضلكم ؟ » ، فلم يجبه أحد . فقال : « فانا أنخلع منها ، فقال عثمان أنا أول من رضى ، فاني سمعت رسول الله صلى الله

(١) الطبرى ج ٥ ص ٣٤ — ٣٥ . (٢) الطبرى ج ٥ ص ٣٥ — ٣٦ .

عليه وسلم يقول : « أمين في الأرض أمين في السماء » . فقال القوم : قد رضينا ؛ وعلى ساكت ، فقال : ما تقول يا أبا الحسن ؟ قال : أعطني موثقاً لتؤثرن الحق ولا تتبع الهوى ، ولا تخص ذا رحم ولا تألو الأمة . فقال : أعطوني موثقكم على أن تكونوا معي على من بدل وغير وأن رضوا من اخترت لكم على ميثاق الله ألا أخص ذا رحم لرحمه ولا آلو المسلمين ؛ فأخذ منهم ميثاقاً وأعطاهم مثله .

أخذ عبد الرحمن بن عوف يستشير الصحابة وأشرف الناس فيمن يصح أن يستخلف . فقال لمي : إنك تقول إني أحق من حضر بالأمر لقربتك وسابقتك وحسن أترك في الدين ولم تبعد . ولكن رأيت لو صرف هذا الأمر عنك فلم تحضر ، من كنت ترى من هؤلاء الرهط أحق بالأمر ؟ قال : عثمان . وخلا بثمان فقال : تقول شيخ من بني عبد مناف وصهر رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عمه ، لي سابقة وفضل لم تبعد فلم يصرف هذا الأمر عني ؟ ولكن لو لم تحضر فأى هؤلاء الرهط تراه أحق به ؟ قال : علي . ثم خلا بالزبير فكلمه بمثل ما كلم به عليا وعثمان . . . ^(١) . ومن هنا نجد أن استحقاق الخلافة انحصر في علي وعثمان .

ولما انتهى الأجل الذي ضربه عمر ، جاء عبد الرحمن — بعد أن طاف هذه الليالي يستأنس برأى الناس — وقت صلاة الصبح إلى المسجد حيث اجتمع بقية أصحابه ، وحضر من عداهم من المهاجرين وأهل السابقة والفضل من الأنصار وأمراء الأجناد . ولما ازدحم المسجد بالناس ، قام عبد الرحمن فقال : « أيها الناس ! إن الناس قد أحبوا أن يلحق أهل الأمصار بأمصارهم ، وقد علموا من أميرهم » .

وهنا ظهرت بوادر الانقسام بين أنصار علي وعثمان ، إذ قام عمار بن ياسر فقال : إن أردت ألا يختلف الناس فبايع عليا . فقال المقداد بن الأسود : صدق عمار ، إن بايعت عليا قلنا سمعنا وأطعنا . فقام عبد الله بن أبي سرح وقال : إن

(١) الطبري ج ٥ ص ٣٥ — ٣٦ .

أردت ألا تختلف قريش فبايع عثمان . فقال عبد الله بن أبي ربيعة : صدق عبد الله ، إن بايعت عثمان قلنا سمعنا وأطعنا . فشتم عمار ابن أبي سرح وقال له : متى كنت تنصح المسلمين ؟ فتكلم بنو هاشم وبنو أمية ، فقال عمار : أيها الناس ! إن الله عز وجل أكرمنا بنبيه وأعزنا بدينه ، فأتى تصرفون هذا الأمر عن بيت نبيكم ؟ فقال سعد بن أبي وقاص : يا عبد الرحمن ! أفرغ قبل أن يفتن الناس . فقال عبد الرحمن : إني قد نظرت وشاورت ، فلا تجعلن أيها الرهط على أنفسكم سبيلا ؛ ودعا عليا فقال له : عليك عهد الله وميثاقه ، لتعملن بكتاب الله وسنة رسوله وسيرة الخلفيتين من بعده . قال : « أرجو أن أفعل ، وأعمل بمبلغ علي وطاقتي » . ثم دعا عثمان وأعاد عليه ما قال لملي ، فقال : نعم ! فبايعه . وبذلك قال عثمان الخلافة ، فقال لعبد الرحمن : لقد جبوته جبودهم ، ليس هذا أول يوم تظاهرت فيه علينا ، فصبر جميل ، والله المستعان على ما تصفون . والله ما وليت عثمان إلا ليرد الأمر إليك . والله كل يوم هو في شأن^(١) .

ومن ثم نرى أن التنافس منذ ذلك الوقت ظهر بين عثمان وعلي ، أو بالأحرى بين بني هاشم وبني أمية ، لأن الخلافة انحصرت بينهما ، وكاد الأمر يتم لملي لولا أنه لم يتمش مع عبد الرحمن بن عوف بأن يسير على ما سنه أبو بكر وعمر ، وأراد أن يعمل بمبلغ علمه ، فصرفت عنه الخلافة إلى عثمان الذي رضى عن طيب خاطر أن يتبع سنة من كان قبله . وكان ذلك في آخر شهر ذي الحجة سنة ٢٣ هـ . اخير عثمان للخلافة ، فانقسم المسلمون إلى أمويين وهاشميين أو علويين . فقد كان علي هو القدم في بني هاشم ؛ لسبقه في الدين وإخلاصه وتضحيته في سبيل نصرة هذا الدين ، ولأنه زوج فاطمة بنت الرسول .

وبعد أن بويع عثمان خطب الناس هذه الخطبة :

« إنكم في دار قلعة^(٢) ، وفي بقية أعمار ، فبادروا آجالكم بخير ما تقدرون

(١) ابن الأثير ج ٣ ص ٣٠ — ٣١ .

(٢) بضم القاف وتسكين اللام أو ضمها أو فتحها . أي دار اعتقال ليست بمستوطن .

عليه ، فلقد أنتم ، صبحتم أو مسيتم ، ألا وإن الدنيا طويت على الفرور ، فلا تفرنكم الحياة الدنيا ولا يفرنكم بالله الفرور . اعتبروا بمن مضى ، ثم جدوا ولا تنقلوا فانه لا يغفل عنكم . إن أبناء الدنيا وإخوانها الذين أثاروها وعمروها وتمتوا بها طويلا ! ألم تلفظهم ! ارموا بالدنيا حيث رعى الله بها ، واطلبوا الآخرة فان الله قد ضرب لها مثلا والذي هو خير فقال عز وجل (وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيَّاحُ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقْتَدِرًا . الثَّمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا)^(١) .
واقبل الناس يبايعونه »^(٢) .

وهذه الخطبة لا تبين لنا السياسة التي عول عثمان على انتهاجها في إدارة شؤون دولته ، وإنما هي عبارة عن نعايح تتعلق بالدين لا بالسياسة . وكان عثمان لا يريد أن يلزم نفسه سياسة خاصة بطمئن إليها المسلمون وغيرهم من أهالى الدولة الاسلامية في عهده . وقد يرجع سبب ذلك إلى شيخوخته ، وما فطر عليه من اللين والتدين والتعلق بآثار السلف^(٣) .

ولى عثمان الخلافة ، ولكنه لم يكن موقفاً في حكمه ؛ فقد استاء منه رجال الأقاليم ، وغضب عليه الكثير من المهاجرين والأنصار لاهماله شأنهم بعد إشرأ كلهم في الشورى وإسناد المناصب إلى من هم دونهم سنا وكفاية لأنهم من ذوى قرياه ، وكان من أثر ذلك أن ثار عليه بعض رجال الكوفة والبصرة ومصر ، وساروا إلى المدينة حيث طالبوا عثمان بالتخلي عن الخلافة ، ولكنه أصر على البقاء قائلاً : « لست خالماً قيصاً كسانيه الله تعالى » . فحاصروه في منزله ثم قتلوه .

ولكن عثمان على الرغم مما اشتهر عنه من الورع والتقوى والحلم والرفق

(١) آية ٤٥ سورة الكهف . (٢) الطبرى ج ٥ ص ٤٣ .

(٣) كتاب تاريخ الإسلام السياسى ص ٣٣٥ .

بالناس والتواضع فانه لم يكن بالرجل الذى يستطيع أن يحكم الدولة العربية بعد أن تغيرت أحوالها واتسعت أملاكها ؛ وكثرت أموالها ، وزادت مطامع رجالها وشهواتهم . لذلك لا نعجب إذا غلب على أمره وذهب خيعة هذه السياسة التى انتهجها والتى لم تكن تلائم هذا العصر الذى عاش فيه .

بيعة على :

كان على يرى أنه أحق المسلمين بالخلافة بعد وفاة النبي عليه الصلاة والسلام ، فهو ابن عم النبي وزوج ابنته السيدة فاطمة الزهراء وأول من آمن به من الصبيان ؛ وكان أبو بكر يستشير في مهام الأمور . وكان عمر لا يعمل عملاً إلا بمشورته ؛ لما يمهده فيه من الفقه والدكاء والدين . وبعد مقتل عمر دخل على الشورى ، وكان يظن أن الخلافة ستؤول إليه ؛ فلما آلت إلى عثمان بايعه على ولازمه ، وكان يستشير في كثير من الأمور في صدر خلافته ^(١) .

مال بعض الثوار إلى تولية على بعد موت عثمان . وكان أكثر الصحابة متفرقين في الأمصار ، ولم يكن بالمدينة منهم سوى عدد قليل على رأسهم طلحة والزبير ، وقد تردد في بيعة على بعض الصحابة كسعد بن أبي وقص وعبد الله بن عمر ، وتخلف بعض الأنصار عن مبايعته ، إذ كانوا يميلون إلى عثمان ، وهرب البعض إلى الشام كالغيرة بن شعبة . وعلى ذلك تمت بيعة على ؛ على الرغم من تخلف بعض الصحابة الذين كانوا بالمدينة ، وكذا تخلف بنى أمية ، ولحاق بعضهم بالشام والبعض الآخر بمكة ^(٢) .

أراد على أن يحكم وفق التقاليد التى سادت زمن النبي وأبي بكر وعمر ، مع أن الأحوال كانت تستلزم شيئاً من السياسة والدهاء . فقد بادر بعزل ولادة عثمان ، ولم يصنع لنصيحة بعض الصحابة له بإبقائهم حتى تهدأ الحالة وتستقر الأمور ،

(١) الطبرى ج ٣ ص ٢٠٤ . (٢) مروج الذهب للمسعودى ج ٢ ص ٢ .

بما حدا بالأستاذ نيكلسون إلى القول بأنه كان ينقصه حزم الحاكم ودهاؤه ، وتعوذه الحنكة السياسية ^(١) .

أحفظ هذا التصرف من على قلوب أولئك الولاة ، ولكنهم أطاعوا أمر العزل ؛ إلا معاوية بن أبي سفيان الذى مكنته ثروة بلاد الشام من تكوين حزب قوى فيها يتاصره ضد أعدائه ، فإنه أبى الإذعان لأمر على . وقامت بعد ذلك الحرب بين على ومعاوية ، وعقد بينهما التحكيم ، ثم قتل على وفاز معاوية بالخلافة وأسس الدولة الأموية .

رأينا فى طريقة انتخاب الخلفاء الراشدين :

إن انتخاب الخلفاء الراشدين ، وإن كان انتخابا غير منظم ؛ فقد كان فى بيعتهم فكرة الشورى التى تتمشى مع الروح العربية ، وتبعد كل البعد عن النظام الوراثة :

فإن قيل : إنه لم يبين فى الطريقة الأولى الذين يصح أن يرشحوا لهذا الأمر حتى يتخير الناس واحداً منهم . فالجواب أن الأنصار رشحوا سمداً ، ورشح أبو بكر أباعبيدة وعمر ، وسارع عمر إلى بيعة أبى بكر ، فبايعه الحاضرون ، ثم أقر هذه البيعة عامة المسلمين . فقد أثر عن عمر بن الخطاب أنه قال : « إنه بلغنى أن قاتلاً منكم يقول : لو قد مات أمير المؤمنين بايعت فلانا ، فلا يفرن امرأ أن يقول : إن بيعة أبى بكر كانت فلتة ؛ فقد كانت كذلك ، غير أن الله وقى شرها ، وليس منكم من تقطع إليه الأعناق مثل أبى بكر » ^(٢) . وتتمشى بيعة أبى بكر مع نظام الشورى ، إذ قد حصل اجتماع يضم أصحاب رسول الله ، تبادلوا فيه الآراء التى أقيمت ورجحت كفة على كفة . ونحن لا نستطيع أن نتفق مع الذين يطمنون فى هذا الانتخاب بقولهم إنه لم يعلن أن اجتماع سيمعقد للانتخاب وإنه لم يحضره أكثرية المهاجرين . فقد حضر هذا الاجتماع أكثرية الصحابة

بقطع النظر عن كونهم أنصاراً أو مهاجرين أو من هؤلاء وهؤلاء . ويظهر أن الذين عابوا هذا الانتخاب — وبخاصة المحدثين من المؤرخين — أرادوا أن يقيسوا ما حدث منذ ألف وثلاثمائة وخمسين عاماً بما يحدث الآن ، وهو قياس مع الفارق .

وكذلك الطريقة الثانية صحيحة . وإن قيل إنه ليس فيها ضمان لاختيار من يحبه الناس غالباً ويكون قادراً على حمايتهم ، وإنها أشبه بولاية العهد أو التعيين ، فنستطيع الرد على ذلك بأن أبابكر لم يستبد برأيه ولم يرغم جماعة المسلمين على قبول خلافة عمر ، بل استشار الصحابة فيه ، فأجمعوا على حسن هذا الاختيار . وقد جعلت هذه السنة التي سنها أبوبكر — الشورى وعدم التوريث — الحرية للخليفة في انتخاب من يخلفه من غير قيد ولا شرط . وهذه الطريقة لا تخلو من المخاطر ، إذ قد يخطئ الخليفة أو يحسن الظن بمن لا يحقق ظنه . فليس كل خليفة كأبي بكر ، ولا كل ولي كعمر . ولا يستطيع أحد أن يطمئن إلى حسن نتيجة مثل هذه الطريقة ؛ لما فيها من احتمال الخطأ في الاختيار على الأقل .

أما الطريقة الثالثة فهي أقرب إلى الشورى من الطريقة الثانية ، إذ قد تعدد المرشحون للخلافة . وكان للمجتمعين بمسجد المدينة من الصحابة وغيرهم أثر كبير في توجيه الانتخاب وحصر الخلافة في واحد من إثنين : وهما عثمان وعلي .

وكذلك يمين علي ، فقد بايحه أهل المدينة ، فصار خليفة بمقتضى هذه البيعة ، وإن لم يبايحه جمهور المسلمين ، فقد بايحه الأكثرية . وأما قول من يقول إنه لم يبايحه إلا أهل المدينة ولم يؤخذ في ذلك رأى غيرهم من المسلمين في الحواضر الإسلامية ، فيمكن الرد على ذلك بأن مذهب مالك برمته مبنى على رأى أهل المدينة . ولم يكن انتخاب علي بن أبي طالب على الصورة التي تم بها انتخاب من سبقه من الخلفاء . فقد انتخب أبوبكر عن رضا من الصحابة الذين اجتمعوا بالمدينة ، وإن كانوا قد اختلفوا في بادئ الأمر . وبعد

وفاة أبي بكر لم يكن ثمة اختلاف في الرأي لأنه قد عهد إلى عمر ، فرأى المسلمون وجوب طاعته ، ولما توفي عمر انتخب عثمان بمقتضى قانون الشورى الذى سنه عمر .

ويرى بعض من يحاول معرفة مدى اختصاصات الخلفاء الراشدين أن سلطتهم كانت مطلقة ، وأنه لم يكن هناك حدود مرسومة تحدد واجباتهم بالضبط . على أنه كان هناك تحديد عام غير مضبوط ، كما كان هناك حدان لسلطة الخليفة : الشرع ، ورضاء الأمة . فإذا لم يحكم حسب حدود الشرع سقط حقه فى الخلافة ، ووجب عزله على يد أهل الحق والعدل فى الأمة التى ولته . ويبين لنا التاريخ أن كل خليفة من الخلفاء الراشدين الأربعة كان يتوخى أن يحكم وفق حدود الشريعة ، اللهم إلا إذا استثنينا عثمان بن عفان الذى رماه أعداؤه بأنه يقرب الأصهار ويعثر الأموال ولا يحكم بالعدل . ويمكن القول أن الخلافة الحقيقية المستوفاة لجميع الشروط والتمشية مع التقاليد العربية لم تعد عهد الخلفاء الراشدين .

(ح) الخلافة الأموية

(٤١-١٣٢هـ = ٦٦١-٧٥٠م)

الخلفاء الأمويون :

٦٦١ م	معاوية بن أبي سفيان	٤١ هـ
٦٨٠	يزيد الأول	٦٠
٦٨٣	معاوية الثاني	٦٤
٦٨٣	سروان بن الحكم	٦٤
٦٨٥	عبد الملك بن مروان	٦٥
٧٠٥	الوليد	٨٦
٧١٥	سليمان	٩٦
٧١٧	عمر بن عبد العزيز	٩٩
٧٢٠	يزيد الثاني	١٠١
٧٢٤	هشام	١٠٥
٧٤٣	الوليد الثاني	١٢٥
٧٤٤	يزيد الثالث	١٢٦
٧٤٤	ابراهيم	١٢٦
— ٧٤٤	سروان الثاني	— ١٢٧
٧٥٠ م		١٣٢ هـ

سميات الخلافة الأموية :

لما انقضى عهد الخلفاء الراشدين وقامت الدولة الأموية ، استحالَت الخلافة إلى ملك استبدادى ، ولم تستطع الأمة أن تثور في وجه الأمويين . على أنه قد وجد فريق من المسلمين يبرر هذه الحالة بذكر أحاديث رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم تحض الناس على طاعة الحاكم والخضوع لحكمه أيا كانت نزعته وطريقة حكمه . فقد أثر عنه أنه قال : « سيلكم بمدى البريره ؛ ويلكم الفاجر بفجوره ، فاسموا وأطيعوا في كل ما وافق الحق . فإذا أحسنوا فلكم ولهم ، وإن أساءوا فلكم وعليهم » .

انقضى النظام الجديد الذى مثله معاوية أن يكون الخليفة رجلاً ذا مرونة ، ولا يتقيد بالتقاليد الماضية تقيداً تاماً ، بل يأخذ من تلك التقاليد ما يناسب العصر الذى وجد فيه ويترك ما عداها . وكان معاوية هو الرجل الذى يستطيع أن يمثل ذلك العصر ؛ لما أوتي من سعة الصدر والدهاء والمقدرة السياسية وغيرها من الصفات التى مكنته من نقل الدولة العربية من ذلك النظام الذى ساد عهد الخلفاء الراشدين ، إلى النظام الذى سار عليه الأمويون في حكم الدولة الإسلامية ، أو بعبارة أخرى من نظام الخلافة الذى يعتمد على الشورى ويستند إلى الدين ، إلى نظام الملك الذى يقوم على أساس التوريث ويستند إلى السياسة أولاً والدين ثانياً . أصبحت الخلافة الأموية أقرب إلى السياسة منها إلى الدين ، واستحالَت بذلك إلى ملك^(١) . فقد كان معاوية يتمتع بكل مظاهر الأبهة التى تتمتع بها الملوك والقبصرة : اتخذ سريراً للملك ، وأقام الشرطة لحراسته ، ولم يكن للخلفاء حرم خاص . وكانت هذه المظاهر من شارات الحكم عند الفرس القدماء . كذلك اتخذ المقصورة في المسجد خوفاً مما حدث لملى ، وأصبح يصلى فيها منفرداً عن الناس . فإذا سجد قام الحرس على رأسه راقبين السيوف . فعل معاوية ذلك

Sir Thomas Arnold, The Caliphate, pp. 24-25 (١)

لأنه رأى أن أهل الشام الذين ألغوا الخضوع للروم والفرس لا يمكن أن يساسوا بسياسة أبي بكر وعمر .

أصبحت الخلافة في العهد الأموي وراثية . فقد وجد معاوية أن العامل الأساسي الذي جبر إلى انقسام المسلمين إنما هو المنافسة على الحكم . فعمل على تلافى ذلك الاختلاف بنقل الحكم من بعده إلى ابنه يزيد . وكان متأثراً في ذلك بالنظام الذي كان سائداً في الدولتين : البيزنطية والساسانية ، اللتين كان الحكم فيهما وراثياً ، وسار معاوية في تحقيق هذه السياسة بمنتهى الحيلة والمهارة فأوحى إلى عماله على الأمصار أن يمهّدوا السبيل لأخذ البيعة لابنه يزيد .

ولاية يزيد العهد :

وقد استعمل معاوية في أخذ البيعة لابنه يزيد كل أنواع الحيل والدهاء ، فكان « يعطى المقارب ، ويدأوى الباعد ويلطف به ، حتى استوثق له أكثر الناس » ، وبايعوا ابنه يزيد فلما تمت بيعة أهل الشام والعراق ، ذهب إلى المدينة لأخذ البيعة لابنه ، فقابله الحسين بن علي ، وعبد الله بن الزبير ، وعبد الله بن عمر . وتكلم معهم في شأن البيعة ، فقال ابن الزبير : « نخيرك بين ثلاث خصال . قال : اعرضهن . قال : تصنع كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم : أو كما صنع أبو بكر ، أو كما صنع عمر . قال معاوية : ما صنعوا ؟ قال : قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يستخلف أحداً ، فارتضى الناس أبا بكر . قال : ليس فيكم مثل أبي بكر وأخاف الاختلاف . قالوا : صدقت ، فاصنع كما صنع أبو بكر . فإنه عهد إلى رجل من قاصية قريش ليس من بني أمية فاستخلفه ، وإن شئت فاصنع كما صنع عمر ، جعل الأمر شورى في ستة نفر ليس فيهم أحد من ولده ولا من بني أمية . قال معاوية : هل عندك غير هذا . قال : لا . فقال معاوية : فاقسم بالله ، لن رد على أحدكم كلمة في مقامى هذا لا ترجع إليه كلمة غيرها حتى يسبقها السيف إلى رأسه ، فلا يتيقن رجل إلا على نفسه . ثم دعا صاحب حرسه

بمحضرتهم ، فقال : أقم على رأس كل رجل من هؤلاء رجلين مع كل واحد سيف ، فإن ذهب رجل منهم رد على كفة تصديق أو تكذيب ، فليضرباه بسيفيهما . ثم خرج وخرجوا معه حتى رقى المنبر فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : إن هؤلاء الرهط سادة المسلمين وخيارهم ، لا يئز أمر دونهم ولا يقضى إلا عن مشورتهم ، وإنهم قد رضوا وبايعوا يزيد ، فبايعوا على اسم الله . فبايع الناس ، وكانوا يتربصون بيعة هؤلاء النفر . ثم انصرف إلى المدينة ، فلقى الناس أولئك النفر ، فقالوا لهم : زعمتم أنكم لا تبايعون ، فلم رضيتم وأعطيتهم وبايعتم ؟ . قالوا : والله ما فعلنا . فقالوا : ما منعكم أن تردوا على الرجل ؟ . قالوا : كادنا وخفنا القتل^(١) .

هكذا بايع الناس يزيد بن معاوية عدا هؤلاء النفر ، فقسا معاوية عليهم قسوة شديدة ، وخالف شروط الخلافة ، وانتقل بها من خلافة شورية إلى ملكية وراثية .

نعم ! لقد غير انتقال السلطة إلى معاوية نظام الشورى الذى كان أساس انتخاب الخلفاء الراشدين ، وتحولت الخلافة إلى ملك آل إلى صاحبه بقوة السيف والسياسة والمكاييد . ولما ولي معاوية ابنه يزيد المهد ظهر التوريث . وعلى هذا النظام سار المباسيون^(٢) ، فخرموا المسلمين من هذا الحق الطيبى — وهو الشورى — التى ألّفها العرب والتى جاء بها القرآن وأيدها الأحاديث النبوية . واشتعلوا فى ذلك حتى أصبحوا يولون عهدهم اثنين بل ثلاثة . على أنه ينبغى ألا يعزب عن أذهاننا أثر البيئة فى تطور نظام البيعة ، إذ أنه لما كانت المدينة حاضرة الدولة العربية فى عهد الخلفاء الراشدين ، كانت السيادة والنفوذ للمنصر العربى . وقام ذلك النظام الذى يتفق وطبيعة العرب . فلما أصبحت دمشق حاضرة الدولة العربية ، تأثر العرب بالبيئة التى عاشوا فيها ، وغدا نظام الخلافة أشبه شئاً بالنظام

(١) ابن الأثير ج ٢ ص ٢١٧ — ٢١٨ .

(٢) Arnold, The Caliphate, p. 22

الملكي أو القيصري^(١). ومن ثم زادت الصفة الزمنية في الخليفة .

أصبح الخليفة في عهد الأمويين يعين ولي عهده ، يأخذ البيعة له من وجوه الناس وكبار القواد في حضرته ، كما كانت تؤخذ البيعة في الأقاليم بحضور الوالي نيابة عن الخليفة . وهذه طريقة « قد جمعت في نفسها — كما يقول السيد أمير علي^(٢) — كلام النظام الديموقراطي ونظام الحكم المطلق في آن واحد ، مع تجردها من مزايا كل منهما ؛ إذ كانت البيعة تتم بأية طريقة ، سواء أكانت بالوعيد أو الوعود الخلابية ، ويصبح الانتخاب على أي حال شرعياً » . على أن هذا النظام قد أدى إلى ظهور المداوة والبغضاء بين أفراد البيت الأموي ، وأوغر صدورهم بعضهم على بعض ؛ فقام النزاع بينهم وتمدى ذلك إلى القواد والمال ، مما كان له أكبر الأثر في زوال الخلافة الأموية .

ويقول السيد أمير علي^(٣) « كانت الحكومة في العهد الأموي حكومة مطلقة مشبعة بحرية القول التي فطر عليها عرب الصحراء والعلماء ورجال الدين ، تلك الحرية التي مكنتهم من تغيير زعة الخليفة ، معتمدين في ذلك على آية من القرآن أو بيت من الشعر » .

بعد أن ولي يزيد الخلافة (رجب سنة ٦٠ هـ) شرع في أخذ بيعة هؤلاء النفر الذين امتنعوا عن بيعته في عهد أبيه ؛ وهم : عبد الله بن عمر ، وعبد الله بن الزبير ، والحسين بن علي ، وعبد الرحمن بن أبي بكر ، وعبد الله بن العباس . وبايعه عبد الله ابن عمر وعبد الله بن العباس ، وخرج الحسين بن علي وعبد الله بن الزبير من المدينة ، وامتنعوا عن مبايعته . وكتب أهل الكوفة إلى الحسين يطلبون إليه الخروج إلى العراق لمبايعته ، فاستمع إلى كلامهم ، وانتهى أمره بالقتل في موقعة

(١) Arnold, The Caliphate, p. 24 — 25

(٢) Ameer Ali, A Short History of The Saracens, p. 185

(٣) Sayed Ameer Ali, pp. 405—406

كربلاء^(١) المشهورة . وكان لمقتله أثر كبير في إذكاء نار التشيع في نفوس الشيعة وتوحيد صفوفهم ، بعد أن كان التشيع قبل مقتله رأياً سياسياً نظرياً لم يتغلغل في قلوبهم ، وغدا العداء بين الأمويين والعلويين شديد الخطر بعد كارثة كربلاء .

تلا ذلك نهب المدينة المنورة ، التي كره أهلها حكم يزيد وخلصوا واليه وضيّقوا على من كان بها من بني أمية ؛ فبعث إليهم مسلم بن عقبة المري فحاصرها من جهة الحرة^(٢) ، وفتحها وأباحها ثلاثة أيام . ثم حاصروا الحصين بن نعيم قائد يزيد بمكة ليقتضى على الفتنة التي أثارها عبد الله بن الزبير الذي ادعى الخلافة لنفسه بعد مقتل الحسين بن علي .

معاوية الثاني :

مات يزيد وجند بني أمية على حصار مكة . خلفه ابنه معاوية الثاني الذي لم تدم خلافته أكثر من أربعين يوماً . وزل عن الخلافة وترك الأمر شورى للناس وقال لهم : « فأنتم أولى بأمركم فاخاروا له من أحببتم »^(٣) ، ثم صعد المنبر وخطب الناس قائلاً :

« يا أيها الناس ! إن جدى معاوية نازع الأمر أهله ، ومن هو أحق به منه لقربته من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو علي بن أبي طالب ، وركب بكم ما تعلمون حتى أتته منيته ؛ فصار في قبره رهيناً بذنوبه وأسيراً بخطاياهم . ثم قلد أبي الأمر ، فكان غير أهل لذلك وركب هواه ، وأخلفه الأمر وقصر عنه الأجل ، وصار في قبره رهيناً بذنوبه ، وأسيراً بجرمه » . ثم بكى حتى جرت دموعه على خديه ثم قال : « إن من أعظم الأمور علينا علناً بسوء مصرعه وبئس منقلبه ، وقد قتل عزة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأباح الحرم وخرّب الكعبة . وما أنا بالتقيد

(١) موضع في طرف الصحراء عند الكوفة .

(٢) موضع بظاهر المدينة .

(٣) الفخرى في الآداب السلطانية ص ١٠٩ .

ولا بالتحمل تبعاتكم فشانكم وأمركم . والله لئن كانت الدنيا خيراً فلقد نلنا منها حظاً ، ولئن كانت شراً فكفى ذرية أبي سفيان ما أصابوا منها ، ألا فليصل بالناس حسان بن مالك ، وشاوروا في خلافتكم رحمكم الله . ثم دخل منزله وتقيب حتى مات في سنته بعد أيام ^(١) .

انتقال الخليفة الى بيت مروان به الحكم :

ولما مات معاوية الثاني احتدم النزاع بين عرب الشام على الخلافة ، وساء قبيلة قيس حكم بني أمية الذي اعتمد على اليمانيين ؛ فاجتمعت بزطمة الضحاك بن قيس الفهري بمرج راهط ^(٢) وبايعت عبد الله بن الزبير ، كما اجتمعت كلب بالجافية ^(٣) . وهناك مال فريق إلى خالد بن يزيد بن معاوية ، وفريق آخر مال إلى مروان بن الحكم بن العاص . غير أنه ظهر لهم أن الفرع السفيفاني ليس فيه من يستطيع مناهضة ابن الزبير ، فقد كان خالد صغيراً فمدلوا عنه إلى مروان بن الحكم لسنه وشيخوخته ، وانفقوا على أن يلى الخلافة من بعده خالد بن يزيد ثم عمرو بن العاص . وسرعان ما عاجلت مروان منيته سنة ٦٥ هـ بعد أن عهد بالخلافة لابنيه عبد الملك ثم عبد العزيز . وبذلك تقض مروان العهد الذي أخذه على نفسه في مؤتمر الجافية .

عبد الملك به مروان :

ابتدأت أبهة الملك تظهر في عهد عبد الملك ظهوراً يئنا . فقد تشبه هو ومن جاء بعده من الخلفاء بالملوك وأبتهم ، فكان الخليفة يجلس على عرشه وعلى يمينه الأمراء وعلى يساره كبار رجال الدولة ورجال البلاط ، ثم يقف أمامه من يريد الشول بين يديه من رسل الملوك والشعراء والكتاب والفقهاء وغيرهم . وصفوة

(١) النجوم الزاهرة لأبي المحاسن ج ١ ص ١٦٤ .

(٢) مرج راهط والجافية : موضعان في نواحي دمشق .

القول أن عبد الملك هو — كما يقول البلاذري — « أول من تجبر من الخلفاء » .

الوليد وسليمان :

ولى الخلافة بعد عبد الملك ابنه الوليد (٨٦ - ٨٩٦ = ٧٠٥ - ٧١٥ م) ،
وسليمان (٩٦ - ٨٩٩ = ٧١٥ - ٧١٧ م) الذى دب الترف والبذخ فى عهده
فى البلاط الأموى .

عمرهم به عبد العزيز :

ولما مرض سليمان بن عبد الملك ، عزم على مبايعة بعض أبنائه ، فنهاه سالم
السدى أحد خاصته وأشار عليه بأن يختار رجلا صالحا ، فاستشاره فى عمر بن
عبد العزيز فأنشئ عليه ، فكتب سليمان عهده وختمه بدير سيمان من أعمال حمص^(١) ،
ودعا أهل بيته وقال لهم : « بايعت لمن عهدت إليه فى هذا الكتاب ، ولم يملهم
به ، فبايعوا . ولما مات سليمان جمعهم ذلك الرجل الذى أشار بمبايعة عمر بن
عبد العزيز ، وكنتم موت سليمان عنهم وقال لهم : بايعوا مرة أخرى ! فبايعوا .
ولما رأى أنه قد أحكم الأمر أعلمهم بموت سليمان^(٢) فبايعوه ، ولم يتخلف إلا سعيد
وهشام ابنا عبد الملك » .

هذا ما رواه لنا المسعودى وصاحب الفخرى . أما السيوطى فقال فى سبب
تولية عمر المهدي : إن سليمان بن عبد الملك خبره ، فوجد أنه لم يكن من بين
الأمويين من يصلح لهذا الأمر غيره ؛ لورعه وتمسكه بأهداب الدين وحفظه اليهود
والمواثق . يقول السيوطى^(٣) : « ثم إن الوليد عزم على أن يخلع أخاه سليمان من
المهدي وأن يعهد إلى ولده ، فأطاعه كثير من الأشراف طوعا وكرها ، فامتنع عمر
ابن عبد العزيز وقال : لسليمان فى أعناقنا يمة ؛ وصمم . فظعن^(٤) عليه الوليد ،

(١) المسعودى : مروج الذهب ج ٢ ص ١٦٧ . (٢) الفخرى ص ١١٧ .

(٤) أى حبسه .

(٣) تاريخ الخلفاء ص ١٥٢ .

ثم شفع فيه بعد ثلاث فأدركوه وقد مالت عنقه ؛ فمرفها له سليمان ، فمهد إليه بالخلافة .

ولى عمر بن عبد العزيز (٩٩ - ١٠١ هـ = ٧١٧ - ٧٢٠ م) الخلافة ، وكان البون شاسعاً بينه وبين غيره من خلفاء بنى أمية ، حتى اعتبر بعض المؤرخين حكمه « غرة في جبين ذلك القرن الذى امتلأ بالريغ عن الدين ، وتلطخ بالاستبداد وسفك الدماء ^(١) » . ويقول السيوطى ^(٢) : « عن حبيب بن هند الأسلمى قال قال لى سعيد بن السيب : إنا الخلفاء ثلاثة : أبو بكر وعمر وعمر بن عبد العزيز » . ويعتبر المسلمون خلافته بخلافه عمر بن الخطاب فى عدله وزهده ، فلا عجب إذا نبشت قبور الخلفاء الأمويين بعد قيام الدولة العباسية إلا قبر عمر بن عبد العزيز . وإن صفات عمر لتجلى فى خطبته ^(٣) التى ألهاها على الناس بعد أن ولى الخلافة ، قال : « أيها الناس ! إنه لا كتاب بعد القرآن ، ولا نبي بعد محمد صلى الله عليه وسلم . ألا وإنى لست بقاض ولكنى منفذ ، ولست بمبتدع ولكنى متبع ، ولست بخير من أحدكم ولكنى أقفلكم حلاً ، وإن الرجل الهارب من الإمام الظالم ليس بظالم ، ألا لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق » .

نهاية المعروفة الأموية :

خلف عمر بن العزيز يزيد (١٠١ - ١٠٥ هـ = ٧٢٠ - ٧٢٤ م) وهشام (١٠٥ - ١٢٥ هـ = ٧٢٤ - ٧٤٣ م) ابنا عبد الملك . اشتهر يزيد باللهو والخلاعة والتشيب بالنساء ؛ على حين كان هشام غزير العقل حليماً عفيفاً ، اشتهر بالتدبير وحسن السياسة ، حتى قيل إن السواس من بنى أمية ثلاثة : « معاوية وعبد الملك وهشام » . وذكر السعوى أن المنصور العباسى كان يقتدى بهشام فى سياسته وتدييره لشؤون الدولة .

(١) Nishon, lit. Hist. of the Arabs, p. 209

(٢) تاريخ الخلفاء ص ١٠٥ . (٣) السيوطى : تاريخ الخلفاء ص ١٥٣ .

ابتدأ جبل بنى أمية في الاضطراب بعد خلافة هشام بن عبد الملك . فقد عرف الوليد بن يزيد بن عبد الملك (١٢٥ هـ = ٧٤٣ م) بالهوى والخلاعة والمجون . واشتد الاضطراب في عهد يزيد وإبراهيم ابنا الوليد بن عبد العزيز (١٢٦ - ١٢٧ هـ = ٧٤٤ - ٧٤٥ م) ، حتى قال بعض المؤرخين : إن أخاه إبراهيم بويج بعد وفاته بيعة لم تأت بباطل ، « فكان ناس يسلمون عليه بالخلافة ، وناس بالإمارة ، وناس ربما لايسلمون عليه بوحدة منهما ^(١) » . ولم يلبث أن خلعه مروان بن محمد وقتله ونكل بأنصاره مما أذكى نار العصبية بين الزارية (أوالمضرية) ، وبين القحطانية ، وتمصب مروان لنزار على اليمن ، وانصرف اليمن عنه ومالوا إلى الدعوة العباسية .

بويج مروان بن محمد (١٢٧ - ١٣٣ هـ = ٧٤٤ - ٧٤٩ م) بدمشق . وفي عهده انتشرت الفتن والقلاقل ، ونشطت الشيعة في بث دعوتها ، وظهرت عقيدة المهدي التي كان لها أثر كبير في سقوط الدولة الأموية ، وانتشر الخوارج في الجزيرة وفلسطين وحضرموت واليمن . بيد أنه ما كاد يفرغ منهم حتى ظهرت الدعوة لبني العباس . وقد انكشف أمرهم بوقوع كتاب في يد مروان بن محمد أرسله إبراهيم الإمام (من ولد العباس) إلى أبي سلمة الخلال الذي كان ينشر الدعوة باسمه في المراق . فأمر مروان بالقبض على إبراهيم ، وحبسه وقتله . وأوصى إبراهيم الإمام قبل موته بالخلافة لأخويه أبي العباس ثم أبي جعفر ، وأمر أهله بالرحيل إلى الكوفة . وقد اختار العباسيون بلاد خراسان مركزاً لدعوتهم لبعدهم عن دمشق حاضرة الخلافة الأموية ، ولأن أهلها قد قاسوا الأمرين من نير الأمويين .

استطاع أبو مسلم الخراساني بما أوتيته من اندهاء والمهارة أن يفرق بين القبائل العربية في هذه البلاد . ولما أمن اجتماع كلمة العرب في خراسان حارب نصر ابن سيار أمير هذه البلاد من قبل بنى أمية وهزمه . ثم سار أبو مسلم إلى العراق

ودخل الكوفة ونادى بأبي العباس السفاح خليفة . وقد نذب أبو العباس عمه عبد الله بن علي لقتال مروان بن محمد ، فلقيه علي إحدى ضفاف الزاب وأوقع به ^(١) وما زال عبد الله يطارده حتى وصل إلى القسطنطينية ، فترك عبد الله أمر تتبعه إلى أخيه صالح بن علي ، فلحقه في قرية بوسير في الفيوم ، حيث قتله واحتز رأسه وأرسله إلى السفاح بالكوفة . وبهزيمة مروان بن محمد رفرف العلم الأسود شعار العباسيين فوق حصون دمشق ، وقامت الدولة العباسية سنة ١٣٢ هـ وانتهى بذلك سلطان بني أمية ^(٢) .

(٥) الخلافة العباسية

$$(١٣٢ - ٦٥٦ هـ = ٧٤٠ - ١٢٥٨ م)$$

الخلفاء العباسيون :

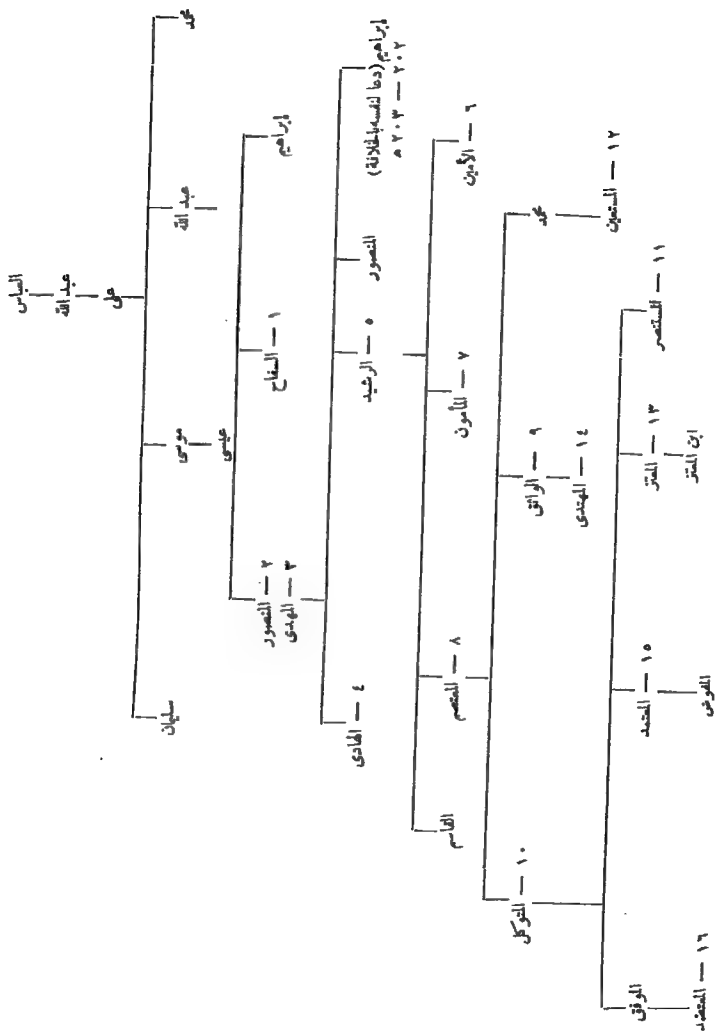
١	١٣٢ هـ	السفاح	٧٥٠ م
٢	١٣٦	المتصور	٧٥٤
٣	١٥٨	المهدي	٧٧٥
٤	١٦٩	المهدي	٧٨٥
٥	١٧٠	الرشيد	٧٨٦
٦	١٩٣	الأمين	٨٠٩
٧	١٩٨	المأمون	٨١٣
٨	٢١٨	المعتصم	٨٣٣

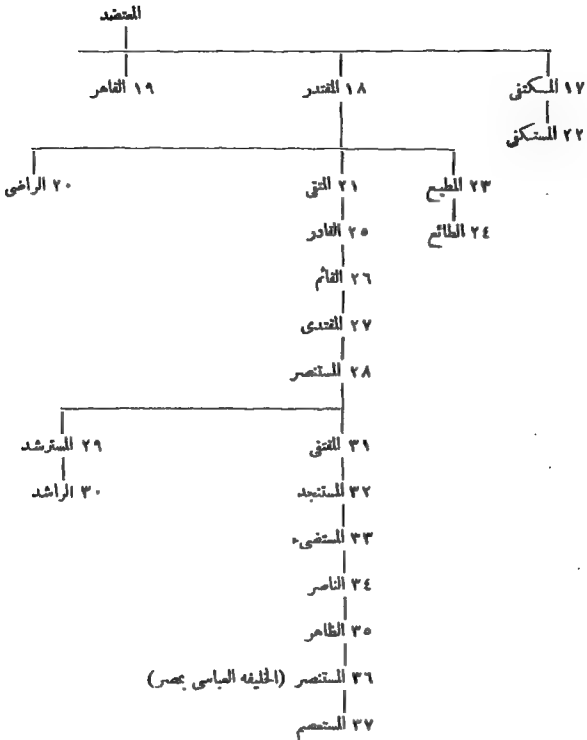
(١) نهر بالمرق

(٢) الفخري ص ١٢٣ — ١٢٤ .

٨٤٢ م	الوائق	٨٢٢٧	٩
٨٤٧	التوكل	٢٣٢	١٠
٨٦١	التتصر	٢٤٧	١١
٨٦٢	المستعين	٢٤٨	١٢
٨٦٦	المعز	٢٥٢	١٣
٨٦٩	المهتدى	٢٥٥	١٤
٨٧٠	العمد	٢٥٦	١٥
٨٩٢	المقتصد	٢٧٩	١٦
٩٠٢	المكتنف	٢٨٩	١٧
٩٠٨	المقتدر	٢٩٥	١٨
٩٣٢	القاهر	٣٢٠	١٩
٩٣٤	الراضى	٣٢٢	٢٠
٩٤٠	المتقى	٣٢٩	٢١
٩٤٤	المستكنف	٣٣٣	٢٢
٩٤٦	الطبيع	٣٣٤	٢٣
٩٧٤	الطائع	٣٦٣	٢٤
٩٩١	القادر	٣٨١	٢٥
١٠٣١	القائم	٤٢٢	٢٦
١٠٧٥	المقتدى	٤٦٧	٢٧
١٠٩٤	المستظهر	٤٨٧	٢٨
١١١٨	المسترشد	٥١٢	٢٩
١١٣٥	الراشد	٥٢٩	٣٠
١١٣٦	المقتنى	٥٣٠	٣١
١١٦٠	المستنجد	٥٥٥	٣٢

١١٧٠ م	المنقذ	٥٥٦٦	٣٣
١١٨٠	الناصر	٥٧٥	٣٤
١٢٢٥	الظاهر	٦٢٢	٣٥
١٢٢٦	المنصور	٦٢٣	٣٦
١٢٤٢ — ١٢٥٨	المنصور	٦٤٠ — ٦٥٦	٣٧





مميزات الخلاف العباسية :

انتقل الحكم إلى العباسيين على أثر انهزام الأمويين في موقعة الزاب سنة ١٣٢ هـ (٧٥٠ م) على ما تقدم .

حكمت الدولة العباسية زهاء خمسة قرون ، أى من سنة ١٣٢ هـ وهى السنة

التي ولى فيها أبو العباس السفاح الخلافة إلى أن زالت من بغداد على أيدي التتار سنة ٦٥٦ هـ . يقول صاحب الفخرى^(١) : « واعلم — علمت الخير — أن هذه دولة من كبار الدول . ساست العالم سياسة ممزوجة بالدين والملك ؛ فكان أخيار الناس وصلحاؤهم يطعمونها تدينا ، والباقون يطعمونها رهبة أو رغبة » .

وبقيام الدولة العباسية تطور نظام الخلافة . فإن تلك الدولة قامت على أكتاف الفرس الذين سخطوا على الأمويين لعدم مساواتهم بالعرب في الحقوق السياسية والاجتماعية ، مع منافاة ذلك لمبدأ المساواة الذي أقره القرآن والسنة . وقد حذا العباسيون حذو الأمويين في التوريث . ولما نال العباسيون الخلافة تحت ستار الدفاع عن آل على الذين كانوا يعتقدون أول الأمر أنهم أصحاب الخلافة الشرعيون ، لم يعد العلويون عن المطالبة بدعواهم ، وظلوا يناضلون ويكافحون ابتغاء الوصول إليها ، فاضطهدهم العباسيون كما اضطهدهم الأمويون من قبل .

والخلافة العباسية أوجدها الفرس الذين يقولون بنظرية الحق الملكي المقدس *The Divine Right of Kings* ، بمعنى أن كل رجل لا ينتسب إلى البيت المالك ويتولى الملك يعتبر مفتصبا لحق غيره . لذلك أصبح الخليفة العباسي يحكم بتفويض من الله لا من الشعب ، كما يتجلى ذلك من قول أبي جعفر المنصور : « إنما أنا سلطان الله في أرضه » . وذلك يخالف ما كانت عليه الخلافة في عهد الخلفاء الراشدين الذين استمدوا سلطانهم من الشعب . يدل على ذلك قول أبي بكر عقب توليته الخلافة : « إن أحسنت فشجعوني ، وإن أسأت فقوموني بحمد سيوفكم » ، وقول عمر بن عبد العزيز : « لست بخير من أحدكم ، ولسكني أثقلكم حملا » .

ويقول السيد أمير على^(٢) : « لقد ظل نظام الحكم في الدولة العباسية استبداديا إلى عهد الرشيد ، على الرغم من أن أصحاب الدواوين أو البارزين من أفراد البيت العباسي كانوا بمثابة مستشارين غير رسميين . أما الخليفة فكان مصدر

(١) ص ١٢٥ .

(٢) Sayed Ameer Ali, A Short History of the Saracens, pp. 405 — 406 .

كل قوة ، كما كان مرجح كل الأوامر المتعلقة بإدارة الدولة .

كان من أثر ميل الخلفاء العباسيين نحو الفرس أن أصبح نظام الحكم في عهدهم مماثلاً لما كان عليه في بلاد الفرس أيام آل ساسان . يقول بلهر^(١) :

« لما كان العباسيون يدينون بقيام دولهم للنفوذ الفارسي ، كان طبيعياً أن تسيطر الآراء الفارسية . ولهذا فإننا نجد وزيراً من أصل فارسي على رأس الحكومة ، كما نجد أيضاً أن الخلافة تدار بنفس النظام الذي كانت تدار به إمبراطورية آل ساسان » . وهذا يفسر لنا استبداد هؤلاء الخلفاء بالسلطة ، فتسلطوا على أرواح الرعية ، واحتجب الخليفة عن رعيته ، واتخذ الوزير والسياف . فأحيط شخص الخليفة بالقداسة والرهبنة والجبروت ، وظهرت الأزياء الفارسية في البلاط العباسي ، واحتفل بالنيروز والمهرجان والرام^(٢) وغيرها من الأعياد الفارسية القديمة . لهذا لا تعجب إذا أصبح الخليفة العباسي يعيش معيشة الأكرسة تحوطه الأبهة والمظلة ، وينحني أمامه الداخل عليه ويقبل الأرض بين يديه ، وإذا قرب منه قبل رداءه ، وهو شرف لا يناله إلا رجال الدولة البارزون .

أضف إلى ذلك ارتداء الخليفة بردة النبي صلى الله عليه وسلم عند توليته الخلافة ، وأحضوره في الحفلات الدينية ، وذلك باعتباره نائباً عنه في حكم المسلمين . كذلك نجد أن الخليفة العباسي تلقب بلقب « إمام » تأكيداً للمعنى الديني في خلافة العباسيين ، وأنهم قد أصبحوا أئمة الناس بعد أن كان يطلق هذا اللقب في عصر الخلفاء الراشدين والأمويين على من يؤم الناس في الصلاة ؛ على حين كان الشيعة يطلقونه على أفراد البيت العلوي الذين كانوا يمتقدون أنهم أحق بالخلافة . وبعد أن صارت الخلافة العباسية تستند إلى نظرية الحق الإلهي قرب الخلفاء إليهم العلماء

(١) Palmer, Haroun al-Ras chid (Lond. 1881), pp. 37—8 .

(٢) عيد لهم في اليوم الحادي والعشرين من كل شهر من شهور الفرس ، وأصل معنى الكلمة الراحة والفرح .

ورجال الدين لنشر هذه النظرية بين الناس ، فأصبح لهذه شأن في الحياة السياسية في الدولة العباسية .

ولادة العهد :

سار العباسيون على نظام تولية العهد لأكثر من واحد وغلوا فيه . فقد عهد السفاح (١٣٢ - ١٣٦ هـ) بالخلافة إلى أخيه أبي جعفر المنصور (١٣٦ - ١٥٨ هـ) ، ثم إلى ابن أخيه عيسى بن موسى بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس . فلما آلت الخلافة إلى المنصور وكبر ابنه المهدي شغف به شغفا شديداً فخلع عيسى بن موسى وبايع للمهدي وجعل عيسى من بعده^(١) . ولما ولي المهدي (١٥٨ - ١٦٩ هـ) الخلافة خلع عيسى بن موسى من ولاية العهد ، وولى ولديه المهدي ثم هارون الرشيد^(٢) . كذلك عول الهادي (١٦٩ - ١٧٠ هـ) على خلع أخيه هارون والبيعة لابنه جعفر ، مقتدياً في ذلك بما فعله أبوه مع عيسى بن موسى ، ولم يحترم العهد الذي أخذته على نفسه حين ولاه أبوه عهده ، وضيع على أخيه هارون وحط رجال بلاطه من شأنه حتى مال إلى النزول عن حقه ، لولا أن حالت وفاة الهادي دون ضياع الخلافة من يده .

جاء هارون الرشيد (١٧٠ - ١٩٣ هـ) فولى عهده أولاده الثلاثة : الأمين والمأمون والقاسم ، وقسم البلاد بينهم ؛ فخص المأمون بالشرق وجعل مركزه مرو ، والأمين بالعراق والقاسم بالغرب . وأعطى كلا منهم الفرصة للدفاع عن حقه^(٣) ، مما أدى إلى الفرقة وقيام الفتن والحروب الداخلية . فقد أراد الأمين (١٩٣ - ١٩٨ هـ) أن يخلع أخاه المأمون ويولي ابنه الخلافة ؛ على أن الوائق

(١) الفخرى ص ١٥٥ - ١٥٦ و Muir, P. 442 .

(٢) الفخرى ص ١٦٢ . (٣) مروج الذهب للسعودي ج ٢ ص ٢١٥ و ٢١٦ .

و Muir, p. 477 .

(٢٢٧ — ٢٣٢ هـ) قد خرج على هذا النظام ، فلم يعهد لابنه محمد . وقد سئل وهو في مرضه الأخير أن يوصى بالخلافة لولده ، فقال كلمته المأثورة : « لا يراني الله أتقلدها حيا وميتا » ، مقتنيا في ذلك أثر عمر بن الخطاب ومعاوية الثاني .

ولا يخفى ما جرته هذه السياسة من إثارة البغضاء والعداوة بين أفراد البيت المالكة ، فإنه لم يكذب الأمر لأحد المتنافسين حتى يعمل على التثكيل بمن ساعد خصمه على إقصائه من ولاية العهد . وهكذا تطورت المنافسة بين أفراد البيت المالكة تطورا غريبا ، وأصبحت خطرا على الدولة المباسمية .



ويعتبر الأستاذ السير توماس أرنولد سنة ٨٠٠ م (١٨٤ هـ) ، وهي سنة تنويع شارلمان وتأسيس الإمبراطورية الرومانية المقدسة ، أكبر مدى لما بلغت الدولة الإسلامية من النفوذ ، على الرغم من استقلال الأمويين ببلاد الأندلس (١٣٨ هـ و ٧٥٦ م) والأدارسة بالمغرب الأقصى (١٧٢ هـ ٧٨٨ م) والأغالبة بتونس (١٨٤ هـ و ٨٠٠ م) ، ومن هنا ترى الدولة المباسمية تأخذ في التجزؤ والتفكك بخطا مسرعة .

(٥) الخلافة في العصر العباسي الثاني

(٢٣٢ — ٦٥٦ هـ)

يمكن تقسيم هذا العصر الى ثلاثة أقسام :

- (الأول) ويتناول الكلام على الخلافة العباسية منذ وفاة الواثق سنة ٢٣٢ هـ إلى أن استبد بنو بويه بالسلطة في بغداد سنة ٣٣٤ هـ .
(الثاني) ويتناول الكلام عن الخلافة في عهد بنو بويه سنة ٣٣٤ هـ إلى أن انتقل الحكم إلى السلاجقة سنة ٤٤٧ هـ .
(الثالث) ويتناول الكلام عن الخلافة في عهد السلاجقة إلى أن زالت من بغداد على أيدي التتار سنة ٦٥٦ هـ .

أولا — الخلافة العباسية منذ وفاة الواثق

الى أنه استولى بنو بويه على بغداد

(٢٣٢ — ٣٣٤ هـ)

المتوكل :

ازداد ضعف الخليفة العباسي بعد وفاة الواثق (٢٣٢ هـ) فقد كان الخليفة المتوكل (٢٣٢ — ٢٤٧) أول من سبق الخلفاء العباسيين إلى حب الترف .
عهد المتوكل قبيل وفاته لأولاده المنتصر فالعزّ فالؤيد ، ثم رأى بعد ذلك أن يقدم ابنه للعزّ لمحبته لأمه . ولما علم بذلك المنتصر اتفق مع الأتراك على قتل أبيه ، فدخل ستة منهم على المتوكل فقتلوه هو ووزيره الفتح بن خاقان ، وذلك في ٥ من شوال سنة ٢٤٧ هـ^(١) .

(١) تاريخ الخلفاء ص ٢٣٣ .

المتنصر والمعتز :

ولما آلت الخلافة إلى المتنصر (٢٤٧ - ٢٤٨ هـ) خلع أخويه المعتز والثويد من ولاية العهد ، ولكنه لم يلبث أن توفي فخلفه أحمد بن محمد بن المعتصم الذي لقب بالمستعين بالله (٢٤٨ - ٢٥١ هـ) وفيه يقول صاحب الفخري^(١) « واعلم أن المستعين كان مستضعفاً في رأيه وعقله وتدييره ، وكانت أيامه كثيرة الفتن ودولته شديدة الاضطراب » وسرعان ما خلع الأتراك وبايعوا المعتز بالله (٢٥٢ - ٢٥٥ هـ) وأخرج الخليفة المزعول إلى واسط ، واختار الأتراك أحمد بن طولون فأحسن إليه وأطلق له الحرية في التنزه والصيد . ولم يلبثوا أن أرسلوا سعيداً الخادم أحد حجاب القصر في شردمة من الجند إلى واسط وقتلوا الخليفة .

كان الخليفة في ذلك العصر كالأسير في يد الأتراك ، إن شاءوا أبقوه وإن شاءوا خلعوه وإن شاءوا قتلوه . وليس أدل على مدى تغلغل الأتراك في أمور الدولة ، وتملطهم على حياة الخلفاء أنفسهم من هذه العبارة التي نقلها عن الفخري^(٢) قال : « لما جلس المعتز على سرير الخلافة قعد خواصه وأحضروا المنجمين وقالوا لهم : أنظروا كم يعيش وكم يبق في الخلافة ؟ وكان المجلس بعض الظرفاء فقال : أنا أعرف من هؤلاء بمقدار عمره وخلافته . فقالوا : كم تقول إنه يعيش وكم يمك ؟ قال : ما أراد الأتراك ، فلم يبق في المجلس إلا من ضحك » . وفي عهد المعتز تغاقت ثورة الأتراك والمناربة والفراغنة « وسلموا المعتز إلى من يعذبه فتمعه الطعام والشراب ثلاثة أيام ، فطلب حسوة (جرعة) من ماء البئر فتمعه ، ثم أدخلوه سرداباً وحاصحصوا عليه (أي جملوه في بيت وسدوا عليه) فمات »^(٣) .

المهتدي :

ولى المهدي بن الواثق (٢٥٥ - ٢٥٦ هـ) الخلافة بعد وفاة المعتز . وكان من

(١) ص - ٢٢٠ . (٢) ص ٢٢١ .

(٣) ابن الأثير ج ٧ ص ٦٨ - ٦٩ .

أحسن الخلفاء سيرة ، وأظهرهم ورعا ، وأكثرهم عبادة ؛ وكان يتشبه بعمربن عبد العزيز ويقول : « إني أستحي أن يكون في بني أمية مثله ولا يكون مثله في بني العباس » . وكان يجلس للظالم فيحكم بين الناس بالقسطاس المستقيم . وكان كغيره من الخلفاء الذين جاءوا بعد المتوكل ألموبة في يد الأتراك . وليس أدل على ما وصل إليه الخليفة من ضعف ، وما بلغت الخلافة من وهن وانحلال من هذه العبارة التي رواها الطبري^(١) : « رفع المهتدي يديه إلى السماء ، ثم قال بمد أن حمد الله وأثنى عليه : اللهم إني أبرأ إليك من فعل موسى بن بقا وإخلاقه بالثغر وإباحته العدو . . . اللهم تول كيد من كاید المسلمين ! اللهم انصر جيوش المسلمين حيث كانوا ! اللهم إني شاخص بنيتي واختباري إلى حيث نكب السلون فيه ناصراً لهم ودافعاً عنهم ! اللهم فأجرتني بنيتي إذا عدت صالح الأعوان ! ثم انحدرت دموعه يسكي » . وسرعان ما اجتمعت كلة الأتراك على قتله ، على أثر قتله بعض الوالى ، فقاموا بثورة ضده ، ثم أمروه وخلصوه من الخلافة ، ولم يكتفوا بذلك بل عذبوه حتى مات^(٢) .

المعتمد والمعتضد :

بويح المعتمد بن المتوكل بالخلافة (٢٥٦ — ٢٧٩ هـ) . وفي عهده غلب عليه أخوه الموفق ، حتى لم يبق له من الخلافة إلا اسمها . يقول صاحب الفخرى^(٣) : « كان المعتمد مستضعفاً وكان أخوه الموفق طلحة الناصر هو الغالب على أموره . وكانت دولة المعتمد دولة عجبية الوضع ، كان هو وأخوه الموفق طلحة كالشريكين في الخلافة ، للمعتمد الخطبة والسكة^(٤) والتسمى بإمرة المؤمنين ، ولأخيه طلحة الأمر والنهي وقيادة العساكر ومحاربة الأعداء ومراقبة الثغور وترتيب الوزراء

(١) طيبة أوروباس ١٧٤٠ من القسم الثالث .

(٢) تاريخ الخلفاء ص ٢٤٢ . (٣) ص ٢٢٦ .

(٤) السكة : حديثة منقوشة يضرب عليها الدراهم . وللرأد هنا أن الدراهم تضرب باسمه .

والأشياء . وكان المعتمد مشغولاً عن ذلك بلذاته . وكان الخليفة المعتمد على حد قول السيوطي^(١) : « هو أول خليفة قهر وحجر عليه ووكل به » . ولا غرو فقد شل أخوه الموفق يده عن مباشرة أمور الدولة حتى أصبح مسلوب السلطة . وقد قيل إنه احتاج يوماً إلى ثلاثمائة دينار فلم يجدها فقال :

أليس من المجائب أن مثلي يرى ما قل ممتنعاً عليه
وتؤخذ باسمه الدنيا جميعاً وما من ذاك شيء في يديه
إليه تحمل الأموال طراً ويمنع بعض ما يبجي إليه^(٢)

ولما مات الموفق اجتمع القواد وبايعوا ابنه أبا العباس بولاية العهد بعد القوض ابن المعتمد ولقبوه المعتضد بالله (٢٧٩ - ٢٨٩ هـ) . وكان خلاف من سبقه من الخلفاء ، شهماً جليلاً ؛ هابه الناس ورهبوه حتى سكنت الفتن في أيامه ، وعم الرخاء والأمن ورفع الظلم عن الرعية . وكان يسمى السفاح الثاني لأنه جدد ملك بني العباس . وفي ذلك يقول ابن الرومي يمدحه :

هنيئاً بنى العباس إن إمامكم إمام الهدى والباس والجلود أحمد
كما بأبي العباس أنشئ ملككم كذا بأبي العباس أيضاً يجدد
وقال ابن المعتز :

أما ترى ملك بني هاشم عاد عزيزاً بعد ما دُفِّلا
يا طالباً للملك كن مثله تستوجب الملك وإلا فلا^(٣)

المكتفى بالله :

توفي الخليفة المعتضد في شهر ربيع الآخر سنة ٢٨٩ هـ ، بعد حياة حافلة بالمجد والظفر ؛ ولا غرو فقد أحميا ما درس من أطلال الخلافة ، حتى أصبحت قوية

(١) تاريخ الخلفاء ص ٢٤٣ .

(٢) ابن الأثير ج ٧ ص ١٥٨ و ١٨١ ، والسيوطي : تاريخ الخلفاء ص ٢٤٣ .

(٣) تاريخ الخلفاء ص ٢٤٦ .

مهيبة تخشاها الدول . على أن حياته لم تطل ، وجاء بعده ابنه أبو محمد على الذي تلقب بالسكتي بالله (٢٨٩—٢٩٥هـ) . وكان مبذراً كثير البذل والإنفاق . ولم يعمر السكتي في الخلافة فوات في ريمات الشباب وذلك في شهر ذي القعدة سنة ٢٩٥ هـ .

المقرر :

وخلفه أخوه أبو الفضل جعفر بن المتضد وهو في الثالثة عشرة من عمره ، وتلقب بالمقتدر (٢٩٥ — ٣٢٠هـ) وكان كالريشة في صهب الريح ، عمل بعض ذوى الأغراض على خلعهم وتولية عبد الله بن المعتز في الخلافة بدله . ولما بلغ ذلك المقتدر أعطى ابن المعتز بعض الأموال ، فعمل عن رغبته في الخلافة . غير أن هذا لم يمنع أنصاره من تحقيق سياسته ، فلم ير المقتدر بدأ من الحرب (٢٠ ربيع الأول سنة ٢٩٦ هـ) . خسر القواد والقضاة والأعيان ويبيعوا عبد الله بن المعتز بالخلافة ولقبوه بالغالب بالله . روى السيوطي^(١) « أن محمد بن جرير الطبري لما علم بخلع المقتدر ومبايعة ابن المعتز قال : ما الخبر ؟ قيل : يبيع ابن المعتز . قال : فمن رشح للوزارة ؟ قيل : محمد بن داود . قال : فمن ذكر للقضاء ؟ قيل : أبو النثي . فأطرق ثم قال : هذا الأمر لا يتم . قيل له وكيف ؟ قال : كل واحد ممن سميتهم متقدم في مناه على الرتبة ، والزمان مدبر والدينيا مولية ، وما أرى هذا إلا اضمحلال ، وما أرى لمدته طولاً » . وقد صدقت نبوءة الطبري ، فإن أتباع المقتدر عولوا على محاربة ابن المعتز الذي هرب هو ووزيره وقاضيه . واستقر الأمر للمقتدر من جديد .

وكان عهد المقتدر عهد فتن وقلقل . فقد ترك النساء يتدخلن في أمور الدولة ويصرفن شؤونها . فقد ذكر ابن الأثير^(٢) إن هذا الخليفة اشتهر بعزل وزرائه والقبض عليهم والرجوع إلى قول النساء والخدم والتصرف على مقتضى آرائهن .

(١) تاريخ الخلفاء ص ٢٥٢ . (٢) ج ٨ ص ٢٥ .

ولا غرو فقد أصبح الأمر والنهي بيد أمه التي يطلق عليها المؤرخون اسم «السيدة» ، إذ بلغ من ازدياد نفوذها أنها كانت إذا غضبت هي أو قهرمانتها^(١) من أحد الوزراء كان مصيره العزل . وليس هذا ما كانت تتمتع به السيدة من نفوذ وسيطرة ، فقد اتسع سلطانها إلى حد أنها استطاعت أن تعين قهرمانتها (ثومال) صاحبة الظالم . فكانت تجلس لسماع الشكاوى في أيام الجمع في مكان بنته لها «السيدة» في الرصافة^(٢) .

اضطربت أحوال الدولة العباسية في عهد خلافة المقتدر ، فخرج عليه مؤنس الخادم أحد القواد في سنة ٣١٧ هـ وأرغم الخليفة على الهرب ، وبايع هو وغيره من الأمراء محمد بن المعتض بالخلافة ولقبوه القاهر بالله . وطلب الجند أرزاقهم في الوقت الذي قامت فيه الاحتفالات بتقليد الخليفة الجديد الخلافة ، وحملوا المقتدر على أعناقهم وردوه إلى دار الخلافة ، وعزلوا القاهر فأخذ يبكي ويقول : «الله الله في نفسي» . فاستدناه المقتدر وقبله وقال له : «يا أخي أنت والله لا ذنب لك ، والله لا جرى عليك مني سوء أبداً ، فطب نفساً^(٣)» .

وعلى الرغم مما عرف به المقتدر من الضعف ، وما كانت عليه الخلافة في عهده من التفكك والوهن ، فقد ظهرت الدولة العباسية في عهده بمظهر القوة والعظمة . يدلك على ذلك أنه لما علم أن رسول إمبراطور الروم في طريقه إلى بغداد لطلب الهدنة وتبادل الأمري أنشأ داراً لاستقبال رسول إمبراطور الروم ، عرفت بدار الشجرة . وقد وصفها الخطيب البغدادي^(٤) في هذه العبارة : «فقرشت الدار بالفروش الجليلة ، وزينت بالآلات الجليلة ، ورتب الحجاب وخلفاؤهم والخواشي على طبقاتهم ؛ على أبوابها ودهاليزها وممراتها ومخترقاتها ومحونها ومجالسها ، ووقف الجند صفين بالثياب الحسنة ، ونحتهم الثواب بمراكب الذهب والفضة ،

(١) التهرمة : للسيطرة الحفيظة على من تحت يدها .

(٢) Harold Bowen, The Life & Times of Ali Ibn Isa, p. 178.

(٣) تاريخ الخلفاء ص ٢٥٤ . (٤) تاريخ بغداد ج ١ ص ١٠٠ — ١٠٣ .

وبين أيديهم الجناثب على مثل هذه الصورة . وقد وصف شجرة الفضة التي وضعت في الدار المسماة باسمها فقال : « وكانت شجرة من الفضة وزنها خمسمائة ألف درهم عليها أطياف مصوغة من الفضة تصفر بحركات قد جعلت لها ، فكان تعجب الرسول من ذلك أكثر من تعجبه من جميع ما شاهده » . ويقول عن الشجرة أيضا : « وفيها شجرة في وسط بركة كبيرة مدورة فيها ماء صاف . وللشجرة ثمانية عشر غصنا ، لكل غصن منها شاخات كثيرة عليها الطيور والمصافير من كل نوع ، مذهبة ومفضضة . وأكثر قضبان الشجرة فضة ، وبعضها مذهب ، وهي تتأيل في أوقات ، ولها ورق مختلف الألوان يتحرك كما تحرك الريح ورق الشجرة ، وكل من هذه الطيور يصفر ويهدر . وفي جانب الدار يمتدة البركة تأيل خمسة عشر فارسا على خمسة عشر فرسا قد ألبسوا الديباج وغيره ، وفي أيديهم مطارد على رماح يدورون على خط واحد . . . فيُظن أن كل واحد منهم إلى صاحبه قاصد ، وفي الجانب الأيسر مثل ذلك » .

وقد وصف السيوطي^(١) هذا الاحتفال فقال : « وفي سنة ٣٠٥ قدمت رسل ملك الروم بهدايا وطلبت عقد هدنة ، فعمل المقتدر موكبا عظيما ، فأقام المسكر ، وصفهم بالسلاح وهم مائة وستون ألفا ، من باب الشامية إلى دار الخلافة ، وبدم الخدام وهم سبعة آلاف خادم ، ويلهم الحجاب وهم سبعمائة حاجب ، وكانت الستور التي نصبت على حيطان دار الخلافة ثمانية وثلاثين ألف ستر من الديباج ، والبسط اثنين وعشرين ألفا ، وفي الحضرة مائة سبع في السلاسل إلى غير ذلك » .

أما شخص الخليفة المقتدر فقد وصفه صاحب تاريخ بغداد^(٢) فقال : « ووصلوا إلى حضرة المقتدر بالله وهو جالس في التاج مما يلي دجلة ، بعد أن لبس الثياب الديقية^(٣) المطرزة بالذهب على سرير آبنوس قد فرش بالديق المطرز بالذهب ، وعلى رأسه الطويلة ، ومن يمينه السرير تسعة عقود مثل السبع معلقة ، ومن يساره

(١) تاريخ الخلفاء ص ٢٥٣ . (٢) ص ١٠٤ .

(٣) الديقية : نسبة إلى ديق ، بلدة بمصر .

تسمة أخرى من أنغر الجواهر وأعظمها قيمة غالبية الضوء على ضوء النهار ، وبين يديه خمسة من ولده ، ثلاثة يمينه واثنتان يسرة . ومثل الرسول وترجمانه بين يدي المقتدر بالله فكفر^(١) له . وقال الرسول لمؤنس الخادم ونصر القشوري — وكانا يترجمان عن المقتدر : لولا أني لا آمن أن يطالب صاحبكم بتقيل البساط لقبلكه ، ولكنني فعلت ما لا يطالب رسولكم بمثله ، لأن التكفير من رسم شريعتنا . ووقفا ساعة ؟ وكانا شابا وشيخا ؛ فالشاب الرسول المتقدم ، والشيخ الترجمان . وقد كان ملك الروم عقد الأمر في الرسالة للشيخ متى حدث بالشاب حدث الموت . وناوله المقتدر بالله من يده جواب ملك الروم وكان ضحكا كبيرا ، فتناوله وقبله إعظاما له .

ويقول ابن الأثير^(٢) إن الخليفة المقتدر بعد أن أجاب رسول ملك الروم إلى ما طلب « سير مؤنسا الخادم ليحضر الفداء ، وجعله أميراً على كل بلد يدخله يتصرف فيه على ما يريد إلى أن يخرج عنه . وسير معه جمعا من الجنود وأطلق لهم أرزاقا واسعة ، وأتخذ معه مائة ألف وعشرين ألف دينار لفداء أسارى المسلمين . وسار مؤنس والرسول ، وكان الفداء على يد مؤنس .

هكذا كانت حالة الدولة العباسية مضطربة في الداخل والخارج في عهد الخليفة المقتدر ؛ ويرجع السبب في ذلك إلى ازدياد نفوذ الأتراك في عهده ، وتدخل الجند في أمور الدولة حتى أصبح في يدهم أمر تولية الخليفة وعزله ، وضعف وزرائه ؛ هذا إلى صغر سنه وعجزه عن مباشرة أمور الدولة لانشغاله بملذاته وتدخل حرمه في أمور الدولة ، الأمر الذي شجع كبير أمراءه مؤنس الخادم على الخروج عليه وعزله ؛ على أنه لم يمض على عودته إلى الخلافة سنة واحدة حتى خرج عليه مؤنس مرة ثانية (سنة ٣٢٠ هـ) ، وحاربه بجنده الذين كانوا يتكونون من البربر ، وانهى الأمر بقتل الخليفة على يد أحدكم وذبحه إياه وسلب ملابسه ، وترك جثته

(١) الكفر : تعظيم الفارسي ملكه ؛ أي سجد له . (٢) ج ٨ ص ٣٧ .

مكتشوفة المورة بضعة أيام ، ثم دفن بالموضع القدي مات فيه وذلك يوم الأربعاء
ثلاث بقين من شوال سنة ٣٢٠ هـ^(١).

القاهر :

ولى الخلافة بعد المقتدر أخوه أبو منصور محمد ولقب « القاهر بالله » (٣٢٠ هـ — ٣٢٢ هـ) . وفى عهده انتشرت الفتن وشغب عليه الجند ، وعول كبار رجال دولته وقائده مونس ووزيره ابن مقلة على خطمه ، فهجموا عليه وسملوه^(٢) فسالت عيناه على خديه ثم حبس ، وأصبح يفرج عنه حيناً ويحبس حيناً آخر . ذكر صاحب الفخرى^(٣) أن القاهر : « خرج يوماً ووقف بجامع المنصور يطلب الصدقة من الناس وقصد بذلك التشجيع على المستكفي ؛ فرآه بعض الهاشميين فنمته من ذلك وأعطاه خمسمائة درهم » . ولما علم بذلك المستكفي منمته من الخروج ، فظل محبوساً إلى أن مات فى جمادى الأولى سنة ٣٣٩ هـ وذلك فى عهد الخليفة الطائع .

عصر امراء المماليك (٣٢٤ — ٣٣٤ هـ) :

ازداد ضعف الخليفة العباسى منذ مستهل القرن الرابع الهجرى (العاشر الميلادى) بسبب ازدياد شوكة القواد من الأتراك وتفاقم خطر الدول المستقلة . فقد ازدادت شوكة على بن بويه فى فارس ، وأصبحت الرى وأصبهان وبلاد الجبل فى يد أخيه الحسن بن بويه ، كما استقل بنو حمدان بالموصل وديار بكر وديار ربيعة ومصر . أما مصر والشام فقد استقل بإدارتهما محمد بن طنجح الإخشيد ، واستقل بخراسان نصر بن أحمد السامانى^(٤) . ولم تكن الحالة فى المغرب بأحسن منها فى المشرق ؛ فقد أعلن عبد الرحمن الثالث الأموى (٣٠٠ — ٣٥٠ هـ) بالأندلس نفسه

(١) تاريخ الخلفاء ص ٢٥٥ . (٢) عمل الدين : فقوها بمجديدة عمارة .

(٣) الفخرى ص ٢٥٢ .

(٤) ص ٢٤٩ .

خليفة ، وتلقب بلقب أمير المؤمنين الناصر لدين الله^(١) . فأصبح في العالم الإسلامي في ذلك الوقت ثلاث خلاقات : الخلافة العباسية في بغداد ، والخلافة الفاطمية في بلاد المغرب ، والخلافة الأموية في الأندلس .

الراضى :

وقد اختلت أمور الدولة في أوائل عهد الراضى (٣٢٢ — ٣٣٩ هـ) الذى أسند الوزارة إلى رجال لم يقوموا بأى عمل في سبيل إصلاح شؤون البلاد وإقالتها من عثرتها ، لازدياد نفوذ كبار القواد وتدخلمهم في أمور الدولة مما دعا الخليفة الراضى إلى استمالة ابن رائق الذى كان يلى واسط والبصرة ، وسلم إليه مقاليد الحكم ولقبه بلقب « أمير الأمراء » . فازدادت سلطته وعلت على مرتبة الوزير . يقول مَسْكُويَه^(٢) : « فأنفذ إليه الراضى ... وعرفه أنه قلده الإمارة ورئاسة الجيش ، وجعله أمير الأمراء ورد إليه تدير أعمال الخراج والضيايع وأعمال المعاوين في جميع النواحي ، وفوض إليه تدير المملكة ، وأمر بأن يُخطب له على جميع المنابر في الممالك وبأن يُكفى ، وأنفذ إليه الخلع واللواء ... وبطل يومئذ أمر الوزارة ، فلم يكن الوزير ينظر في شيء من أمر النواحي ولا الدواوين ولا الأعمال ، ولا كان له غير اسم الوزارة فقط ... وصار ابن رائق وكاتبه ينظران في الأمر كله ، وكذلك كل من تقلد الإمارة بعد ابن رائق إلى هذه الناية » .

انحرف الخليفة الراضى عن ابن رائق وصرح بذلك على ملأ من الناس ، فدعا بِحُكْمٍ ليخلصه مما هو فيه . ودارت الحرب بين بيحكم وابن رائق ، وانتهت بانهزام ابن رائق وتقليد بيحكم إمرة الأمراء . على أن حالة الدولة العباسية لم تكن في عهد ولاية بيحكم أقل سوءا واضطرابا . وقد عزم ابن رائق على الرجوع إلى بغداد وأثار سخط الأهليين على بيحكم وحل محله في إمرة الأمراء وازدادت قوته ودخل بغداد في شهر صفر سنة ٣٣٧ هـ .

(١) تاريخ الخلفاء ص ٢٦٠ . (٢) كتاب تجارب الأمم ج ١ ص ٣٥١ — ٣٥٢ .

ولا أدل على ما بلفته الدولة العباسية من ضعف ووهن في عهد إمارة ابن رائق ويحكم إمرة الأمراء مما رواه أبو بكر الصولي في كتابه الأوراق عن الخليفة الراضى القنّى عبّر عما كان يجيش بنفسه من آلام لانصراف آباءه إلى اللهو واللعب ، واعتمادهم على الموالي من الأتراك فضاعت حرمة الخلافة : « وقال لنا الراضى بالله كائن بالناس يقولون أَرْضَى هذا الخليفة بأن يدبر أمره عبد تركي ، حتى يتحكم في المال وينفرد بالتدبير ؟ ولا يدرون أن هذا الأمر أفسد قبلي ، وأدخلني فيه قوم بغير شهوتي ، فسلمت إلى ساجية وحُجَيرَة ^(١) يتسحبون عليّ ويجلسون في اليوم مرات ، ويقصدونني ليلا . ويريد كل واحد منهم أن أخضه دون صاحبه ، وأن يكون له بيت مال . وكنت أتوقى الدماء في تركي الحيلة عليهم إلى أن كفاني الله أمرهم . ثم دبر الأمر ابن رائق ، فدبره أشد تسجبا في باب المال منهم ، وانفرد بشربه ولهو . ولو بلغه وبلغ الدين قبله أن على فرسخ منهم فرسانا قد أخذوا الأموال واجتاحوا الناس ، فليل لهم اخرجوا إليهم فرسحا ، لطلبوا المال وطالبوا بالاستحقاق . وربما أخذوه ولم يرحوا . ويتمدى الواحد منهم أو من أحبابهم على بعض الرعية ، بل على أسباني ، وأمر فيه بأمر فلا يمتثل ولا يُنفذ ولا يستعمل ، أو أكثر ما فيه أن يسألني فيه كلب من كلابهم فلا أملك رده ، وإن رددته غضبوا وتجمعوا وتكلموا . . . وكان الأجود أن يكون الأمر كله لي كما كان لمن مضى من قبلي . ولكن لم يجز القضاء بهذا لي » .

وصفوة القول أن حالة الدولة العباسية قد أصبحت من الضعف والانهلال حتى لم يتمكن الخليفة أن يدفع أرزاق الجند ولا أن يحصل على ما يكتفيه . وقد وصف لنا صاحب الفخرى ما امتاز به الخليفة الراضى قال : « ختم الخلفاء في أشياء ؛ منها : « أنه آخر خليفة دُونَ له شمر ، وآخر خليفة انفرد بتدبير الملك

(١) الساجية والحجيرة : فرقان من فرق جند الأتراك . الأولى : تنسب إلى ابن أبي الساج من قواد المعتد . والثانية : جماعة من الشباب يقيمون في حجر منفردة ، وم فرقة من الحرس الخاص في قصور الخلفاء .

وآخر خليفة خطب على منبر يوم الجمعة ، وآخر خليفة جالس الندماء ووصل إليه العلماء ... »^(١) . قال الصولي : « سئل الراضى أن يخطب يوم جمعة فصعد المنبر بسر من رأى ، فحضرت أنا وإسحق بن المتمد ، فلما خطب شتف الأسماع وبالغ في الموعظة » .

المتقى :

لم تستفد الخلافة العباسية فائدة من هذا النظام الذى أدخله الراضى بإنشاء منصب أمير الأمراء لإقالة الخلافة من عثرتها ، بل على العكس من ذلك ، ازدادت أحوالها سوءاً . وأن من يستقصى عهد الراضى والمتقى (٣٢٩ — ٣٣٣ هـ) — ذلك العهد الذى انتهى بدخول بنى بويه بغداد ، واستبدادهم بالأمر دون الخليفة وأمير الأمراء — فإنه يجده عبارة عن سلسلة منازعات لا تكاد تنقطع بين رجال الدولة العباسية ، الذين عمل كل منهم على الاستئثار بالسلطة وتولى إمرة الأمراء . نعم لقد قام النزاع بين ابن رائق وأبى عبد الله البريدى صاحب الأهواز ، ثم خرج بحكم على ابن رائق وانتزع من يده إمرة الأمراء سنة ٣٢٧ هـ ، وظل فيها إلى أن قتل سنة ٣٢٩ هـ ، ثم دخل البريدى بغداد ، ولحق به منافسه ابن رائق . وانهى النزاع بينهما بخروج ابن رائق ومعه الخليفة المتقى إلى ناصر الدولة بن حمدان بالموصل ، فقتل هذا ابن رائق حتى لا يقف في وجهه ولا يحول بينه وبين منصب إمرة الأمراء . وسرعان ما دخل ابن حمدان بغداد ومعه الخليفة العباسى ، وتقلد أعباء هذه الوظيفة في مستهل شعبان سنة ٣٣٠ هـ . على أن أيام الحمدانيين (٣٣٠ — ٣٣١ هـ) لم تطل في بغداد ، ولم تكن حال بغداد في عهدهم أحسن منها في عهد من سبقهم من أمراء الأمراء^(٢) ، فقد طردهم منها توزون التركى رئيس الشرطة في شهر رمضان سنة ٣٣١ هـ ، وطارد جيوشهم إلى الموصل وتقلد إمرة الأمراء .

(١) تاريخ الخلفاء ص ٢٦١ . (٢) أبو بكر الصولى ص ٢٣٣ .

يبد أن الصفاء لم يدم بين توزون والخليفة بسبب تأمره عليه وعمله على صرفه . فقبض توزون عليه في شهر صفر سنة ٣٣٣ ونهب أصحابه عسكره ، وأخذ الخاتم من يده « واستخرج عبد الله بن المكتفي بالله فألبسه ثياباً جاء بها معه ودفع إليه الخاتم ... وصار إلى مضرب الأمير فعقد له الأمر ، وكحل^(١) المتقي لله فصاح فأمر أصحاب الدياب^(٢) فضربوا بها ، فصاح فلم يسمع صياحه ، بعد أن خلع نفسه وسلم الأمر إلى الخليفة عبد الله ... فكانت خلافته ثلاث سنين وأحد عشر شهراً^(٣) . ويقول السعدي في كتابه مهروج الذهب^(٤) : « فبكى المتقي ، وصاح النساء والخدم لصياحه ، فأمر توزون بضرب الدياب^(٥) حول المضرب^(٦) ، ونفى صراخ الخدم ، وأدخل إلى الحضرة مسمول العينين ، وأخذ منه البردة والتضييب والخاتم وسلمها إلى المستكفي بالله . وبلغ ذلك القاهر فقال : قد صرنا بحقيق محتاج إلى ثالث ، يعرض بالمستكفي بالله » . ويقول السيوطي^(٧) : ولما كل (يعني المتقي) قال القاهر :

صرت وإبراهيم شيخى عمى لا بدّ للشيخين من مصدر

مادام توزون له إمرة مطاعة فأليل في الجمر

وظل المتقي مسجوناً خمسة وعشرين سنة إلى أن مات في شهر شعبان

سنة ٣٥٧ هـ .

المستكفي :

كانت الدولة العباسية في الوقت الذي خلع فيه المتقي ضعيفة ؛ إذ كانت السلطة كلها في يد توزون أمير الأمراء . وبيع عبد الله بن المكتفي في شهر صفر سنة ٣٣٣ هـ على ما تقدم ، ولقب المستكفي (٣٣٣ — ٣٣٤ هـ) .

اشتهر أبو إسحق إبراهيم بن القنندر بالله بالصلاح والتقوى . وكان لا يشرب

(١) كناية عن ممل عينه . (٢) الدياب : جمع دباب ، وهو الطبل .

(٣) المولى ص ٢٨٢ — ٢٨٣ . (٤) ج ٣ ص ٥٢٢ .

(٥) للضرب : القساط . (٦) تاريخ الخلفاء ص ٢٦٣ .

التبذ . يقول الصولى فى كتابه الأوراق^(١) : « وشاع له هذا فى الناس ، وكتب
(أبو الحسين أحمد بن محمد بن ميمون بن هارون الأنبارى الذى اتخذہ التقي كاتباً له
قبل أن يلى الخلافة) به إلى بحكم ، فكتب أن يقعد الأمر له ، بعد أن يجمع
مشايخ بنى هاشم من ولد على والعباس صلوات الله عليهما ، ومشايخ الكتاب
ووجوه العدول والتجار ليقع إجماعهم عليه ، ولا يكون هو المنفرد بهذا رأى ،
ولا المختار له دونهم ... واجتمع الناس فى يوم الأربعاء لعشر ليال بقين منه (شهر
ربيع الأول سنة ٣٢٩) فى دار الأمير بحكم ، وحضر أبو الحسن على بن عيسى
تاج الدولة ومجالها ، وشيخ الإسلام ، وحضر الكوفى محمد بن القاسم ، وأبو بكر
عثمان بن سعيد الصيرفى صاحب ديوان الجيش ، وتحتلى أحمد بن على الكوفى فى
حجرة فى الدار مملوءة بوجوه الناس ، فوجه إلى جماعة من الأشراف فوصلوا إليه
مع على بن عيسى فخطبوا ، فكان أول من تكلم وتبع الناس قوله أبو الحسن
على بن عيسى ، فإنه قال : الله مطلع على النيات ، عالم بالخفيات ، وليس لنا إلا
الظاهر . ليس فيمن أسمى أحد يلغنا عنه ما يلائقنا عن أبى إسحاق إبراهيم بن
المقتدر بالله . فإن كنتم عازمين عليه ، فاستخيروا الله جل وعز ، وأمضوا أمره .
فقال له أحمد بن على الكوفى : إن الأمير أعزّه الله ! أمر أن يسمع منك ، وأن
يقبل رأيك ، ونحن نعمل على هذا . فقال جميع من حضر مثل قوله . فضى ابن
ميمون والترجمان ليحضراه من داره التى بحضرة دار البطيخ ، فدخلوا إليه وهنأه
وأخرجاه ، فسار فى المساء إلى الحسنى دار الخلافة ، والناس حوله يدعون له إلى
أن يصعد . وقد نظر فى رقعة الأسامى ، فاختار منها « التقي لله » وصعد إلى رواق
الخورنق فصلى ركعتين على الأرض ، ثم جلس على السرير ، وبايعه الناس باقى
يومه وأياماً بعد ذلك . وكل من بايعه أحلف على طاعته ونصيحته ، وموالاة من
والاه ، ومعاداة من عاداه . وفى أوائل عهد المستكفى مات توزون ، خلفه فى
إمرة الأمراء أبو جعفر بن شيرزاد ، فلم يكن أقل عتاً ممن سبقوه .

أثر التنازع على إمرة الأمراء :

ولم تكد فترة التنافس على إمرة الأمراء (٣٢٤ — ٣٣٤ هـ) تنتهى حتى كان الضيق قد استحکم بأهل بغداد ، فصاروا يأكلون الكلاب والقطط والجيف ، وانتشر النهب والسلب بينهم ، وأدّى الجوع بهم إلى نهب الحوانيت والحصول على ما فيها من البضائع ، وفر كثير منهم من بغداد إلى البصرة وغيرها ، ولكن الكثير منهم كانوا يموتون في الطريق من جراء الضعف وشدة الفقر^(١) .

وكان من أثر تنازع الأمراء بعضهم مع بعض على إمرة الأمراء أن استعان بعضهم ببعض . فقد استعان أبو عبد الله البريدى بعلي بن بويه الذى أصبح صاحب النفوذ في فارس ، واستعان ابن رائق بالحمدانيين ضد البريدى عند ما عجز عن إخراجه من بغداد التى استولى عليها على أثر وفاة بحكم سنة ٣٢٩ هـ . وقد أدى هذا التنازع على إمرة الأمراء وما أعقبه من الفوضى والاضطراب إلى دخول معز الدولة بن بويه مدينة بغداد على أهون سبيل .

من ذلك تقف على مبلغ ضعف الدولة العباسية في ذلك الوقت الذى انقسم فيه المسلمون إلى شيع وطوائف ، فاشتد خطر القرامطة وتفاقم شر البزنطيين ، وطمع فيها الولاة فاستبدوا بالسلطة ، واستقل كثير منهم بالحكم . ولا غرو فقد ازدادت شوكة الموالى من الأتراك الذين اتخذهم الخلفاء العباسيون حرساً لهم ، فالبثوا أن أصبحوا سادة . واجتمعت السلطة كلها في يد رجل منهم هو أمير الأمراء ، الذى فوض إليه الخليفة أمر تدير المملكة ، فلم يمد للخليفة من الأمر شيء سوى السلطة الدينية ، ممثلة بذكر اسمه في الخطبة ، ونقشه على السكة ، ولم يكن هذا إلا لأغراض سياسية ، غايتها احتفاظ هؤلاء الحكام بمراكزهم أمام الجمهور .

وقد وصف المؤرخ جيبون Gibbon^(٢) الحالة التى وصلت إليها الدولة العباسية

VI, pp. 54—5. (٢)

Muir, p. 573. (١)

في ذلك العصر فقال : « ولم تكن حالة الضعف التي وصلت إليها الخلافة العباسية راجعة إلى السياسة فحسب ، بل تعدتها إلى الدين أيضاً ؟ فقد نشأت من المذهب الشيعي على عمر الزمن مذاهب متعددة ، أهمها المذهب الفاطمي ، والمذهب الدرزي في لبنان ، والمذهب البابي في بلاد الفرس — وقد ظهر في الأزمنة الحديثة . كذلك ظهرت الاختلافات الدينية في بغداد ، فقام أنصار ابن حنبل وانتصوا على بيوت الأمراء وذوى اليسار ، وكسروا أوانى الخمر ، وحطموا الآلات الموسيقية ، وضربوا المفتين ، وأهانوا الفتيان والفتيات وأساءوا بهم الظنون . ولم يكن من سبيل للقضاء على هذه الفئة إلا بقوة حرية . ولكن من ذا الذي يمكنه أن يسدّ جشع طائفة المرتقة ، أو يؤيد النظام بالقوة بين أفرادها ؟ هذا إلى ما كان من مل الحرس من الأتراك وأهل إفريقية السيوف كل في وجه الآخر ؛ وأصبح في يد أمير الأمراء حبس الخليفة وخلعه وقتله . فكان هذا تعدياً على سلطة الخليفة الدينية وما لها من حرمة في النفوس ؛ ولم يكن عند الخليفة من سبيل يأمن به على نفسه الأذى إلا هربه إلى معسكر أحد الأمراء . فكان إقناذه تحوُّلاً عما كان فيه من مذلة إلى مذلة أخرى ، حتى دفعه اليأس إلى دعوة بني بويه إلى معونته وتخليصه ؛ فإذا ما وقع تحت رحمتهم صار ألعوبة في يدهم . وسرعان ما دخل أحمد بن بويه بغداد ، فاخترق ابن شیرزاد ، ودخلت الدولة العباسية في عهد جديد هو عهد بني بويه .

٩٣٢ م	معز الدولة أبو الحسين أحمد	٣٢٠ هـ
٩٦٧	عز الدولة بمختيار	٣٥٦
٩٧٧	عضد الدولة (في فارس)	٣٦٧
٩٨٢	شرف الدولة (في فارس)	٣٧٢
٩٨٩	بهاء الدولة أبو نصر فيروز	٣٧٩
١٠١٢	سلطان الدولة (في فارس)	٤٠٣

ينتسب بنو بويه إلى بهرام بن زذجرد من ملوك آل ساسان ، وكان أبوم أبو شجاع بويه فقيراً معدماً من أهالي بلاد الديلم . وكان يعيش من صيد السمك . وذكر صاحب الفخري أن معز الدولة كان يمتدح بعد أن آل إليه السلطان في بغداد بما أنعم الله عليه ويقول : « كنت أحتطب الحطب على رأسي » . وسرعان ما استولى على بن بويه على العراق سنة ٣٣٤ هـ ولقبه الخليفة العباسي بلقب « معز الدولة » . ومن ثم بدأ عهد بني بويه في العراق وظل بها حتى سنة ٤٤٧ هـ .

الطبع والطائع :

كان أول من تولى من بني بويه معز الدولة أحمد ، وكان أصغر إخوته . وقد قوى أمره وحجر على الخليفة المستكفي وقدر له كل يوم خمسة آلاف درهم^(١) . وسرعان ما خلع هذا الخليفة وسمت عيناه . وفي ذلك يقول السيوطي في كتابه تاريخ الخلفاء^(٢) : « ثم إن معز الدولة تخيل من المستكفي ، فدخل عليه في جمادى الآخرة سنة أربع وثلاثين (وثلاثمائة) ، فوقف — والناس وقوف على مراتبهم — فتقدم اثنان من الديلم إلى الخليفة ، فد يديه إليهما فلما أنهما يريدان تقييلهما ، فغذباه من السرير حتى طرحاه إلى الأرض وجراه بعامتة ، وهجم الديلم دار الخلافة إلى الحُرم ونهبوها فلم يبق فيها شيء . ومضى معز الدولة إلى منزله وساقوا

(١) السيوطي ص ٢٦٣ — ٢٦٤ . (٢) ص ٢٦٤ .

الستكني ماشياً إليه وخلع ، وسملت عيناه يومئذ . وكانت خلافته سنة وأربعة أشهر ، وأحضروا الفضل بن المقتدر وبايعوه ثم قدموا ابن عمه الستكني ، فلم عليه بالخلافة وأشهد على نفسه بالخلع ، ثم سجن إلى أن مات سنة ثمان وثلاثين (وثلاثمائة) ^(١) . ولقب الخليفة الجديد بالطبيع (٣٣٤ — ٣٦٣ هـ) وقدر له معز الدولة مائة دينار في كل يوم .

ولم يسلم الخلفاء العباسيون من عسف بني بويه الذين اتبعوا معهم سياسة تنطوي على الأثرة والأنانية . وكان بنو بويه من الشيعة المغالين في عقائد هذا المذهب ، ولذلك كانوا — كما يقول السير توماس أرنولد ^(٢) — « لا يعترفون بحق الخليفة العباسي السني في القيادة على جميع العالم الإسلامي » .

وقد عمل سلاطين بني بويه على أن يكونوا مطلق التصرف في العراق ، ولم يتورعوا عن التعدي على أشخاص الخلفاء العباسيين وينتقصوا حقوقهم . فإن معز الدولة لما دخل بغداد فكر في وضع حد للخلافة العباسية وإقامة خلافة علوية مكانها . ولكنه عدل عن هذه السياسة لما قد يتعرض له سلطانه من خطر ؛ بسبب وجود خلافة علوية بطبيعتها الجند ، ويعترف بها الديلم ويكونون أداة في يد الخليفة يستغلها لمصلحته متى شاء ^(٣) . وقد ذكر ابن الأثير ^(٤) أن معز الدولة عند ما فكر في تنفيذ فكرة إقامة خلافة علوية في بغداد على أنقاض الخلافة العباسية ، أشار عليه أحد أنصاره بالمدول عنها وقال له : « فإنك اليوم مع خليفة تعتقد أنت وأصحابك أنه ليس من أهل الخلافة ؛ ولو أمرتهم بقتله لقتلوه مستحليين دمه ؛ ومتى أجلسك بعض العلويين خليفة كان ملك من تعتقد أنت وأصحابك صحة خلافته ، فلو أمرهم بقتلك لفعلوه » .

ونحن نميل إلى ترجيح صحة هذا القول ، فقد انتصح بنو بويه بهذا النصيح ،

(١) الفخرى ص ٢٥٧ . (٢) The Caliphate, p. 61 . (٣)

NoEldeke, Sketches from Eastern History, p. 88. (٤)

(٤) ج ٨ ص ١٦٢ .

فعدلوا عن مسألة تحويل الخلافة إلى الفاطميين^(١) .

وفي سنة ٣٦٧ هـ قامت الحرب بين عز الدولة بختيار وعضد الدولة ، وأسر عن الدولة وقتل ، « وخلق الطائع على عضد الدولة خلع السلطنة ، وتوجه بتاج جوهر ، وطوقه وسوره وقلده سيفاً وعقد له لواءين بيده ، أحدهما مفضض على رسم الأمراء ، والآخر مذهب على رسم ولاية اليهود ، ولم يعقد هذا اللواء الثاني لغيره قبله ، وكتب له عهداً وقرىً بحضرته ... ولم تجر العادة بذلك ، إنما كان يدفع العهد إلى الولاية بحضرة أمير المؤمنين ، فإذا أخذه قال أمير المؤمنين : هذا عهد إليك فاعمل به »^(٢) .

نعم ! لقد عمل عضد الدولة على ذكر اسمه في الخطبة . ولما تسلم من الخليفة الطائع الخلع السبع والعمة السوداء والسوار ، وتوج ، وعقد له اللواءان ، على ما جرت به العادة في عهد بني بويه ؛ حمله على أن يعطيه تفويضاً كالتفويض الذي كان يعطيه الخلفاء لولاية عهودهم ، كما أمر بأن يقرأ التفويض على ملا من الناس مع مخالفة ذلك لتقاليد الخلافة ، إذ كان الخليفة يعطى التفويض لولى عهده مطلقاً ويقول له : « هذا تفويض منحتك لك ، وعليك أن تراعى العمل على مايقضى به » . ولم يكن هذا كل ما فرضه عضد الدولة على الخليفة الطائع ، فقد اضطره إلى الخروج لاستقباله عند عودته إلى بغداد من إحدى رحلاته^(٣) .

وقد ذكروا أنه لما ساءت العلاقة بين الخليفة العباسي الطائع وبين عضد الدولة أمر هذا بمحذف اسمه من الخطبة في بغداد وغيرها من المدن طوال شهرين ، وأرغم الخليفة أن يصدر أوامره بضرب الدبابد أمام داره ثلاث مرات في اليوم : في وقت الصبح والمغرب والمشاء ، مع أن ذلك كان من الأمور التي انفرد بها الخليفة دون غيره في بغداد^(٤) .

(١) الفاطميون في مصر للدكتور حسن إبراهيم حسن ص ١٠٥ .

(٢) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٢٧٠ .

(٣) ابن الأثير ج ٨ ص ٢٧٤ .

(٤) السيوطي ص ٢٧٠ .

على أن هذا كله لم يقلل من شأن الخليفة العباسي في نظر الأهلين . فقد ذكر السيوطي^(١) عند كلامه على حوادث سنة ٣٦٩ هـ كيف كان عضد الدولة ينظر إلى الخليفة الطائع نظرة الإجلال والإعظام ، وكيف كان يظهر أمام الناس أنه إنما يستمد نفوذه من الخليفة ويتمتع برضاه ليكتسب بذلك ثقة الأهلين وطاعتهم إياه . يقول السيوطي^(١) : « وفي تسع وستين (وثلاثمائة) ورد رسول العزيز صاحب مصر إلى بغداد ؛ وسأل عضد الدولة الطائع أن يزيد في ألقابه تاج الملة ، ويجدد الخلع عليه ، ويلبسه التاج فأجاب ، وجلس الطائع على السرير . وحوله مائة بالسيوف والزينة ، وبين يديه مصحف عثمان ، وعلى كتفه البردة ، ويده القضيب ، وهو متقلد بسيف رسول الله صلى الله عليه وسلم . وضربت ستارة بمها عضد الدولة ، وسأل أن تكون حجاباً للطائع ، حتى لا يقع عليه عين أحد من الجند قبله . ودخل الأتراك والديلم وليس مع أحد منهم حديد ؛ ووقف الأشراف وأصحاب الراتب من الجانبين . ثم أذن لعضد الدولة فدخل ، ثم رفعت الستارة ، وقبل عضد الدولة الأرض ، فارتاع زياد القائد لذلك وقال لعضد الدولة : ما هذا أيها الملك ؟ أهذا هو الله ؟ فالتفت إليه وقال : هذا خليفة الله في الأرض ، ثم استمر يمشي ويقبل الأرض سبع مرات ، فالتفت الطائع إلى خالص الخادم وقال : استندني . فصعد عضد الدولة فقبل الأرض مرتين ، فقال له : ادن إلي ، فدنا وقبل رجله وثني الطائع بيمينه عليه ، وأمره فجلس على الكرسي بعد أن كرر عليه « اجلس » وهو يستمعي ، فقال له : أقسمت عليك لتجلس ؛ فقبل الكرسي وجلس . فقال له الطائع : « قد رأيت أن أفوض إليك ما وكل الله إلي من أمور الرعية في شرق الأرض وغربها ، وتديرها في جميع جهاتها سوى خاصتي وأسبابي ، فتول ذلك ، فقال : يميني الله على طاعة مولانا أمير المؤمنين وخدمته ، ثم أفاض عليه الخلع

(١) تاريخ الخلفاء ص ٢٧٠ — ٢٧١ . انظر ابن الأثير (ج ٨ ص ٢٨٧) حيث قال :

« في هذه السنة (٣٦٩ هـ) ورد رسول العزيز بأقصة صاحب مصر إلى عضد الدولة بمسائل أداها . »

وانصرف . وقد علق السيوطى على هذه القصة بقوله : « انظر إلى هذا الأمر ؛ وهو الخليفة المستضعف ، الذى لم تضعف الخلافة في زمن أحد ماضعت في زمنه ، ولا قوى أمر سلطان ما قوى أمر عضد الدولة » .

وفي سنة ٣٧٢ هـ مات عضد الدولة ، خلفه في السلطنة ابنه صمصام الدولة ولقبه الخليفة بلقب « شمس الملة » وخلع عليه سبع خلع ، وتوجّه وعقد له لواءين ، وسرعان ما انقلب عليه أخوه شرف الدولة واتصر عليه وحكاه واستمال الجند إليه . ثم قدم بغداد فتلقاء الخليفة الطائع وهناه بالفتح والظفر ، وعهد إليه بالسلطنة وتوجه ، وقرى عهده على مسمع من الخليفة^(١) . ثم مات شرف الدولة في سنة ٣٧٩ هـ ، وانتقلت السلطنة إلى أخيه أبي نصر وخلع عليه ، وركب أبو نصر إلى الطائع وحضر الأعيان ، فخلع الطائع على أبي نصر سبع خلع أعلاها سوداء ، وعمامة سوداء ، وفي عنقه طوق كبير ، وفي يده سواران . ومشى الحجاب بين يديه بالسيوف ، ثم قبل الأرض بين يدي الطائع ، وجلس على كرسي وقرى عهده ، ولقبه الطائع بهاء الدولة ، وضياء الملة .

ويقول السيوطى^(٢) : « قبض بهاء الدولة على الخليفة الطائع في سنة ٣٨١ هـ ؛ لأنه حبس رجلا من خواصه ، فجاء بهاء الدولة وقد جلس الطائع في الرواق متقلدا سيفاً ؛ فلما قرب بهاء الدولة قبل الأرض وجلس على كرسي وتقدم أصحاب بهاء الدولة فذبوا الطائع من سريره ، وتكاثر عليه الديلم فلفوه في كساء وأصعد إلى دار السلطنة وأخرج البلد ؛ ورجع بهاء الدولة وكتب على الطائع إيماناً بخلع نفسه وأنه سلم الأمر إلى القادر بالله ؛ وشهد عليه الأكابر والأشراف ، وذلك في التاسع عشر شهر شعبان » . وظل الخليفة المخلوع في دار القادر مكرماً محترماً إلى أن مات في سنة ٣٩٣ هـ .

(١) السيوطى ص ٢٧١ .

(٢) ص ٢٧٢ .

القادر والقائم :

أما الخليفة الجديد ، وهو القادر ؛ فقد وصفه الخطيب البغدادي ^(١) فقال : « وكان القادر من الستر والسيادة وإدامة التهجد بالليل وكثرة البر والصدقات وحسن الطريقة على صفة اشتهرت عنه وعرف بها كل أحد ، مع حسن المذهب وصحة الاعتقاد » .

ازداد نفوذ بهاء الدولة في عهد القادر ، فاستبد بالسلطة دون الخليفة ، وتمعصب للشيعة ، وناصر الفاطميين . وأضمر كل من الخليفة العباسي وسلطان بني بويه المداواة والبغضاء للآخر . ومحدثنا الذهبي أن بمضهم توسط في الصلح ، ويقول : « في شوال من سنة ولايته (يعني الخليفة القادر) عقد مجلس عظيم ، وحلف القادر وبهاء الدولة كل منهما لصاحبه بالوفاء ، وقلده القادر ما وراء بابه » .

وقد تعرض نفوذ بني بويه في العراق للخطر ؛ ففي سنة ٤٠١ هـ خطب قرواش ابن المقلد أمير بني عقيل الذي آلت إليه السيادة في الموصل والأنبار والمدائن والكوفة للخليفة الحاكم الفاطمي . فأرسل إليه بهاء الدولة جيشاً اضطره إلى رد الخطبة للخليفة العباسي ^(٢) ، وإنما كان يرى بهاء الدولة بهذه السياسة إلى الاحتفاظ بنفوذ بني بويه في العراق ، والوقوف في سبيل من يعمل على الحد من هذا النفوذ ، هذا إلى أن الخليفة العباسي لم يكن له في ذلك الوقت من الأمر شيء .

وإلى الخلافة بعد القادر ابنه القائم بأمر الله (٤٣٢ — ٤٦٧ هـ = ١٠٣١ — ١٠٧٥ م) . ولم يقل استبداد بني بويه بالسلطة في عهده عن عهد من سبقه من الخلفاء حتى أصبح هؤلاء الخلفاء ؛ كما يقول السير توماس أرنولد ^(٣) : « لا قيمة لهم في الوقت الذي غدا غيرهم أكثر قوة ونفوذاً ، وأصبحوا يديرون العالم الإسلامي من غير أن يشيروا أو يحفلوا بمن يدعى أنه أمير المؤمنين ؛ بل ولقد أصبحوا »

(١) تاريخ بغداد ج ٤ ص ٣٧ .

(٢) ذيل كتاب تجارب الأمم لأبي شجاع ص ٥٤ وابن الأثير ج ٩ ص ٧٢ .

(٣) The Caliphate, p. 68 .

العبودية في أيدي سلاطين بني بويه ، يجلسونهم على العرش ويميزونهم متى شاءوا وشاءت أهواؤهم . ومرعان ما استبد البساسيري^(١) بالسلطة ، فأرسل الخليفة القائم كتابا إلى طغرل بك ، قدم في سنة ٤٤٧ هـ وانتصر على البساسيري كما سيأتي .

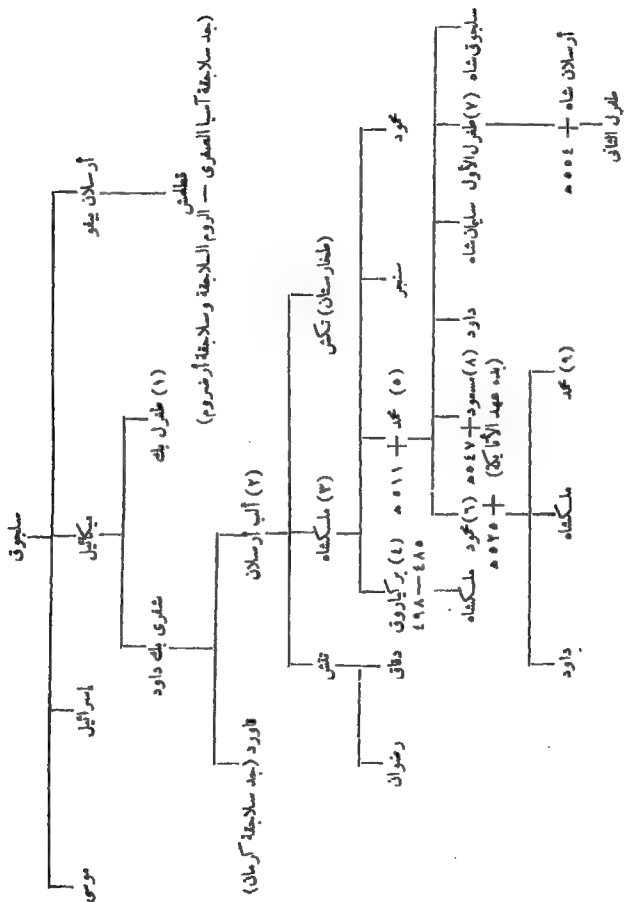
وصفة القول : أن الخلافة العباسية قد أصبحت في عهد بني بويه تستند على قوة أسرة أجنبية ، ولم يمد للخليفة من الأمر شيء سوى سلطته الدينية ممثلة بذكر اسمه في الخطبة ونقشه على السكة . ولم يكن ذلك إلا لأغراض سياسية ، غايتها احتفاظ هؤلاء الحكام بمراكزهم أمام الجمهور ؛ وعلى الرغم من أن الخليفة قد أصبح مسلوب السلطة ، فقد كان بنو بويه يراعون مظاهر احترامه في الحفلات ، كما كانوا ينظرون إليه باعتباره الرئيس الأعلى للجماعة الإسلامية . فكان الخليفة يستقبل السفراء ويلبس بدة النبي صلى الله عليه وسلم ، ويضع أمامه مصحف عثمان توكيدا لسلطته الدينية . ولقد امتد نفوذ بني بويه في عهد عضد الدولة في البلاد الممتدة بين بحر قزوين (أو بحر طبرستان) والخليج الفارسي ، ومن أصبهان إلى حدود سورية ، وأصبح اسمه يذكر في الخطبة وينقش على السكة .

(١) هذه النسبة إلى بلدة بفارس تسمى « بسا » وهو أبو الحارث أرسلان بن عبداق ، مقدم الأتراك بيفداد . يقال إنه كان مملوك بهاء الدولة بن عضد الدولة .

ثالثا - الخلافة العباسية في عهد سلاطين السلاجقة

(٤٤٧ - ٦٥٦ هـ = ١٠٥٥ - ١٢٥٨ م)

سلطنة السلاجقة في العراق :



ينتسب السلاجقة إلى سلجوق بن دقاق^(١) أحد رؤساء التركان . وموطنه الأصلي بلاد ما وراء النهر وقد غزا طغرل بك السلجوقي بلاد خراسان ، واستولى على الولايات القريبة للدولة الفزنوية ، كما أدخل تحت سلطانه أملاك بني بويه ، ودخل بغداد في سنة ٤٤٧ هـ ، وبقي فيها هو وأولاده من بعده إلى أن استولى عليها التتار سنة ٦٥٦ هـ = ١٢٥٨ م .

ثورة البساسيري :

وفي سنة ٤٥٠ هـ قدم أرسلان التركي الذي يعرف بالبساسيري ببغداد على رأس الأتراك والمصريين ، وحلت المزعمة بجيوش الخليفة العباسي ، ودعى للمستنصر الفاطمي على منابر بغداد نحواً من سنة ، وزيد في الأذان عبارة « حي على خير العمل » . ثم قبض البساسيري على الخليفة العباسي وحبسه . وسرطان مارد طغرل بك الخليفة إلى داره مكرماً (٤٥١ هـ) . وحارب طغرل بك البساسيري وظهر به وقته وحمل رأسه إلى بغداد . ولما رجع الخليفة إلى داره لم يبق بعدها إلا على فراش مصلاه ، ولزم الصيام والقيام . وروى أنه لما سجنه البساسيري كتب قصته وأنفذها إلى مكة فعلقت في الكعبة ، وفيها يشكو إلى الله فعل البساسيري ، ويطلب إليه أن يجازيه على بنيهِ وعدوانه .

حالة الخلفاء العباسيين :

ولم تكن حالة الخلفاء العباسيين في أيام السلاجقة تختلف اختلافاً كبيراً عما كانت عليه في أيام بني بويه . فإنه بينما كان أسراء بني بويه يقيمون في بغداد

(١) ذكر صاحب النجوم الزاهرة بأن اسمه « دقاق » ، وعلق عليه عند الكلام على وفاة دقاق بن تشش بقوله : « وسماه الفهي وصاحب مرآة الزمان دقاقاً بلا ميم . ولعل الذي قلناه هو الصواب ؟ فإنه لم نسمع باسم قبل ذلك يقال له دقاق ، وأيضاً فإن جد السلجوقيين الأعلى اسمه « دقاق » .

وقال ابن خلكان : « ودقاق بضم الدال المهملة وبين الفافين ألف » .

ويجمعون كل السلطة في أيديهم ، كان نواب السلاجقة المسكرون يحكمون العراق ويستأثرون بالسلطة .

و، يدل على ضعف الخلفاء أن الناس في بغداد قاموا في أيام الخليفة القائم (٤٢٢ — ٤٦٧ هـ) « وأنكروا كثرة المنيات والطمور ، فقطع بعضهم أوتار عود مغنية كانت عند جندي ، فثار به الجندي الذي كانت عنده فضربه ، فاجتمعت العامة ومعهم كثير من الأئمة . . . واستأثروا إلى الخليفة ، وطلبوا هدم الواخير والحانات وتبطلها ؛ فوعدهم أن يكاتب السلطان في ذلك »^(١) .

وكان الخلفاء العباسيون يعيشون في أيام السلاجقة من إقطاعات مقررة ، يديرها عمال على رأسهم الوزير وكاتب الإنشاء كما كانت الحال في أيام بني بويه^(٢) ولم يكن لهم من الأمر شيء سوى ذكر اسمهم في الخطبة ، كما كانوا يقضون أوقاتهم في بناء القصور وترميمها^(٣) . وقد ذكر صاحب الفخرى^(٤) أن السلطان مسعود لما هزم جند الخليفة المسترشد (٥١٢ — ٥٢٩ هـ) ونهب عسكره استحوذ على أموال ضخمة ؛ فيقال : إن صناديق المال كانت على مائة وسبعين بفلا ، وهي أربعة آلاف ألف دينار ، وكان الرجل على خمسمائة جل ، وكان معه عشرة آلاف عمامة ، وعشرة آلاف جبة ، وعشرة آلاف قباء ؛ كل ذلك من فاخر الثياب كان قد أعدها للتشريفات إن ظفر ، فيقال إن جملة ما نهب عشرة آلاف ألف دينار » .

معاملة السلاجقة للخلفاء العباسيين :

على أن معاملة السلاجقة للخلفاء العباسيين كانت أفضل بكثير من معاملة بني بويه لهم . فقد وصف لنا ابن الأثير^(٥) الاجتماع الذي عقد بين السلطان طغرل بك عند ما عاد إلى بغداد في سنة ٤٤٩ هـ — على أثر إخضاعه الموصل وقضائه

(١) ابن الأثير ج ١٠ ص ٣٨ . (٢) البنداري : زبدة الفكرة ص ١٩٤ .

(٣) Le Strange, p. 327 . (٤) ص ٢٦٨ .

(٥) ج ٩ ص ٢٦٤ — ٢٦٥ .

على مناوأة دُيُيس بن مزيد وقريش بن بدران — وبين الخليفة القائم فقال : « وجلس الخليفة يوم السبت لخمس بقين من ذى القعدة جلوساً عاماً ، وحضر وجوه عسكر السلطان وأعيان بغداد ، وحضر السلطان في المساء وأصحابه حوله في السميريات^(١) . فلما خرج من السميرية أركب فرساً من مرأكب الخليفة ، فحضر عند الخليفة ، والخليفة على سرير عال من الأرض نحو سبعة أذرع ، وعليه بردة النبي صلى الله عليه وسلم ، ويده القضيب الخيزران ؛ فقبل السلطان الأرض وقبل يده ، وأجلس على كرسي . فقال الخليفة لرئيس الرؤساء : قل له إن أمير المؤمنين شاكر لسعيك ، حامد لعملك ، مستأنس بقربك ، وقد ولاك جميع ما ولاك الله من بلاده ؛ ورد عليك مراعاة عبادته ؛ فاتق الله فيما ولاك ، واعرف نعمته عليك في ذلك ، واجتهد في نشر العدل ، وكف الظلم وإصلاح الرعية ؛ فقبل الأرض . وأمر الخليفة بإفاضة الخلع عليه ؛ فقام إلى موضع لبسها فيه ، وعاد وقبل يد الخليفة ووضعها على عينيه ، وخاطبه الخليفة بملك المشرق والمغرب ، وأعطى العهد وخرج . وأرسل إلى الخليفة خدمة كثيرة ، منها خمسون ألف دينار ، وخمسون مملوكاً أتراكاً من أجود ما يكون ومعهم خيولهم وسلاحهم إلى غير ذلك من السلاح وغيرها » .

من هذا الوصف نقف على مبلغ احترام السلطان طغرل بك للخليفة العباسي ، كما نذكر ما حدث عند اجتماع الخليفة الطائع بعضد الدولة بن بويه ، الذي لم يكن همه إلا إظهار ما كان يتمتع به من نفوذ وسلطان أمام رسول الخليفة الفاطمي العزيز .

وإن هذه العلاقات الطيبة التي سادت بين الخلفاء العباسيين وسلطاين السلاجقة ، تتجلى في هذه الخلع التي كانوا يتبادلونها ؛ فقد كان الخليفة إذا ما ارتقى عرش الخلافة يبعث في طلب السلطان السلجوقي لأخذ البيعة ، وحمل الخلع السلطانية والهدايا ، كما كان السلطان السلجوقي يلتمس بعد توليته السلطنة

(١) السميريات : ضرب من السفن .

التفويض من الخليفة العباسي^(١) . ويعزو المؤرخون هذه العلاقات الحسنة إلى هذه الحقيقة ، وهي أن السلاجقة كانوا يعتنقون المذهب السني ، مذهب الخلفاء العباسيين . وذكر السير توماس أرنولد^(٢) في كتابه الخلافة « أن السلاجقة كانوا يحترمون الخليفة العباسي لالمركزه السياسي بل لأنه خليفة الله » .

وتظهر لنا تلك العلاقات واضحة جلية في ارتباط البيتين السلجوقي والعباسي برباط المصاهرة ، وهي أحكم رباط يربط الأمر بعضها ببعض . فقد تزوج طغرل بك في سنة ٤٥٤ هـ من ابنة الخليفة القائم ، الذي زوج ابنه المقتدى من ابنة السلطان ألب أرسلان في سنة ٤٦٤ هـ كذلك تزوج الخليفة المستظهر (٤٨٧ — ٥١٢ هـ) من ابنة السلطان ملكشاه في سنة ٥٠٢ هـ وتزوج الخليفة المقتنى (٥٣٠ — ٥٥٥ هـ) من فاطمة بنت محمد بن ملكشاه وأخت السلطان محمود^(٣) .

على أن هذه الروابط الوثيقة لم تحل دون قيام النزاع بين الخلفاء العباسيين وسلاطين السلاجقة الذين تمدوا على سلطة الخلفاء انتهكوا حرمتهم . فقد غضب السلطان ملكشاه على الخليفة المقتدى وأمره بالخروج من بغداد والذهاب إلى البصرة ، وذلك بسبب تدخله في شؤون الحكم^(٤) ، أو لرغبة ملكشاه في إسناد الخلافة إلى جعفر بن المقتدى على ما ذكره ابن خلكان^(٥) . وذكر السير توماس أرنولد في كتابه الخلافة^(٦) : أن السلاجقة اتخذوا لأنفسهم لقب « ظل الله » الذي كان يحتفظ به الخلفاء العباسيون لأنفسهم ، وأنهم أخذوا من الخليفة المسترشد (٥١٢ — ٥٢٩ هـ) بركة الرسول التي كان يلبسها الخلفاء عند توليتهم الخلافة أو حضورهم الحفلات الدينية .

كذلك لقب ملكشاه نفسه بلقب « أمير المؤمنين » ، ذلك اللقب الذي

(١) ابن الأثير ج ١٠ ص ٤٠ و ٦٤ . (٢) T. W. Arnold p. 80 . (٣)

(٣) ابن الأثير ج ١٠ ص ٨ و ٢٩ و ١٩٩ ؛ وابن خلكان ج ٢ ص ٦٢ و ١٦٣ .

(٥) ج ٢ ص ١٦٤ .

(٤) Sir William Muir, p 577 .

(٦) p. 80 .

لم يطلق إلا على الخلفاء أنفسهم^(١). غير أن هذه الأعمال لم تصدر عن السلاجقة إلا في القليل النادر.

هزود النفوذ للخلفاء العباسيين :

على أنه ينبغي أن لا يعزب عن أذهاننا أن معاملة السلاجقة للخلفاء العباسيين بالحسنى قد أحييت في نفوسهم الأمل في إعادة ما كان للخلافة العباسية من نفوذ وسلطان ، حتى أنهم استطاعوا في أواخر عهد السلاجقة أن يظفروا بشيء من السلطة ، وبخاصة عند ما قام النزاع بين أفراد البيت السلجوقي .

المقتدى والمسترشد :

نعم ! لقد تدخل الخليفة المقتدى (٤٦٧-٤٨٧ هـ) في شؤون الحكم في أيام السلطان ملكشاه ، فأمر هذا بإيماده عن حاضرة الدولة على ما تقدم . وقد ذكر ابن خلكان^(٢) أن ملكشاه لما دخل بغداد في آخر مرة أبي إلا أن يقصى الخليفة إلى البصرة . وفي ذلك يقول : وكان للخليفة ولدان : أحدهما المستظهر بالله ، والآخر أبو الفضل جعفر ابن بنت السلطان ... وكان الخليفة قد بايع ولده المستظهر أكبر أولاده بولاية العهد ، فألزم السلطان الخليفة أن يخلعه ، ويجعل جعفر أولى العهد بدله ، ويسلم بغداد إليه ويخرج هو إلى البصرة . « فشق ذلك على الخليفة وبالع في استئزال السلطان عن هذا الرأي فلم يفعل ، وطلب المهلة عشرة أيام ليتجهز فأمهله ؛ فقبل إن الخليفة في تلك الأيام جعل يصوم ويطوى ، وإذا أفطر جلس على الرماد بلا فطار وهو يدعو الله سبحانه وتعالى على السلطان ، ففرض السلطان في تلك الأيام ومات وكفى الخليفة أمره » .

ويقول السيوطي^(١) : « ولما مات ملكشاه كتمت زوجته تركان (خاتون) موته ، وأرسلت إلى الأمراء سرا فاستحلفتهم لولده محمود — وهو ابن خمس سنين — فحلفوا له ، وأرسلت إلى المقتدى في أن يسلطه فأجاب ولقبه ناصر الدنيا والدين ... ثم مات الخليفة من الند فجأة ... وبويع لولده المستظهر » .

وإذا كان الخليفة المقتدى قد نهج هذه السياسة في أيام ملكشاه الذي قبض على أزمّة الأمور في العراق ، فقد سار خلفاؤه من بعده على نهجه ، وبخاصة في عهد المسترشد (٥١٢ — ٥٢٩ هـ = ١١١٨ — ١١٣٥ م) الذي حاول أن يعيد ما كان لخلفاء العصر العباسي الأول من النفوذ بالقوة ، ولكنه فشل في هذا السبيل رغم ما عرف عنه من الورع والتقوى وبعد الهمة . وقد وصفه السيوطي^(٢) فقال : « وكان ذا همة عالية ، وشهامة زائدة ، وإقدام ورأى وهيبة شديدة ؛ ضبط أمور الخلافة ورتبها أحسن ترتيب ، وأحيا رسم الخلافة ونشر عظامها ، وشيد أركان الشريعة وطرز أركانها ، وباشر الحروب بنفسه » .

وقد ذكر ابن الأثير^(٣) وابن خلكان^(٤) « أن الخليفة المسترشد خرج في سنة ٥٢٠ هـ على السلطان محمود بن محمد بن ملكشاه وهزم قواته . وكاد يستقل بأمور الخلافة لولا مساعدة زنكي والى البصرة للسلطان . ولما مات هذا السلطان أخذ المسترشد يحرّض بعض أمراء البيت السلجوقي على الخروج على السلطان الجديد . ثم حارب زنكي وشتت جيوشه وطاردها حتى الموصل حيث حاصره ثلاثة أشهر (٥٢٧ هـ) ، ثم سار بجيشه وبصحبته سلجوقي أحد أمراء البيت السلجوقي ، والتقى مع جند مسعود على مقربة من همدان » .

هزم المسترشد وأمره جند السلطان مسعود ، ووضعوه في خيمة حيث قتله

(١) تاريخ الخلفاء ص ٢٨١ — ٢٨٢ . (٢) ص ٢٨٦ .

(٣) ج ١ ص ٢٧١ — ٢٧٢ و ٢٨٩ ، ج ١١ ص ٢ .

(٤) ج ٢ ص ١٦٤ .

طائفة من الباطنية^(١). وبقتله خلا الجو للسلطان مسعود ؛ فتنفس الصعداء وأظهر أقصى آيات الحزن والجزع فجلس للمزاء . « ووقع النحيب والبكاء ، وجاء الخبر إلى بغداد ، فاشتد ذلك على الناس وخرجوا حفاة غرقين الثياب ، والنساء فاشرات الشعور ، يلطمن ويقلن المراتي ؛ لأن المسترشد كان محبباً فيهم بيده ، ولا فيه من الشجاعة والعدل والرفق بهم » .

الرائد والمقتنى :

ولى الخلافة بعد المسترشد ابنه الراشد (٥٢٩ — ٥٣٠ = ١١٣٥ — ١١٣٦ م) ؛ فسار على سياسة أبيه . وقد حزن لوفاة أبيه ، ودفعه حب الثأر له إلى إهانة رسول السلطان مسعود ، وإثارة العامة عليه ومحريضهم على تدمير داره . وكانت خاتمة تكافة أبيه ؛ فقد سار مسعود إلى بغداد وحاصرها ، فأرغم الخليفة على الحرب إلى الموصل والاحتماء بزنجي . ولم يقتصر السلطان مسعود على ذلك ؛ بل جمع القضاة والشهود وحملهم على الكتابة بدم الراشد ، وكُتب محضر بخلعه أقره القضاة ، وتولى له ذلك الوزير الزينبي . وكان مسعود قد استشاره فيمن يوليه الخلافة ، فقال له : يامولانا ! هناك رجل يصلح لها فسأله عن اسمه ، فقال له : يامولانا ! إن سميت أخاف أن يقتل ؛ ولكن إذا دخلنا بغداد سميت لك . فلما احتاجوا إلى إجلاس خليفة سمى الزينبي له أبا عبد الله محمد المقتنى عم الراشد ، فبايع له وأجلسه على سرير الخلافة^(٢) . ولم يلبث أن قتل الراشد على باب أصهبان وذلك في سنة ٥٣٢ هـ . وقيل : إن قتله كان على يد الباطنية كأبيه^(٣) .
ولما آلت الخلافة إلى المقتنى (٥٣٠ — ٥٥٥ = ١١٣٦ — ١١٦٠ م)

(١) الباطنية : فرقة خرجت عن جميع فرق الإسلام في تعاليمها ومعتقداتها ؛ فقد قال صاحب الفرق بين الفرق : « إن ضرر الباطنية على فرق المسلمين أعظم من ضرر اليهود والنصارى والمجوس عليهم ، بل أعظم من مضرة الدهرية وسائر أصناف الكفرة عليهم » .

(٢) القحطى ص ٢٧١ ، ٢٧٣ — ٢٧٤ .

Muir, p. 580 (٣)

عول على ترميم خطى آباءه ، ونجح كثيرا في هذا السبيل .

مات السلطان مسعود سنة ٥٤٦ هـ ، وولى السلطنة من بعده ابن أخيه ملكشاه بن محمد ، قضى وقته في اللهو واللعب وأدمن على الخمر ، وترك شؤون الدولة إلى خاصبك بن بلنكري ؛ فلم ير فيه السلطان الذى يستطيع النهوض بأعباء السلطنة ، فاستدعى أخاه محمد بن محمود وولاه السلطنة^(١) . وهنا دخل النزاع بين الخليفة العباسى والسلطان السلجوقى في طور جديد . يقول السيوطى^(٢) نقلا عن الذهبي : « كان المقتنى من مرويات الخلفاء علما أديبا ، شجاعا حليما ، دمث الأخلاق ، كامل السؤدد ، خليقا للإمامة ، قليل المثل في الأئمة ، لا يجرى في دولته أمر وإن صغر إلا بتوقيعه ، جدد معالم الإمامة ، مهد رسوم الخلافة ، وباشر الأمور بنفسه وغزا غير مرة ... ولم ير مع سماحته ولين جانبه ورأفته بعد المتصمم خليفة في شهامته وصراحته وشجاعته مع ماخص به من زهده وورعه وعبادة ، ولم تزل جيوشه منصوره حيث يمت » .

وإن ما ذكره المؤرخون عن ورع الخليفة المتي وشهامته ، وحرصه على إعادة مجد الخلافة ليتجلى فيما ذكره صاحب الفخرى^(٣) حيث يقول : « كان المقتنى من أفاضل الخلفاء . ولما أجلسه مسعود وكان قد أخذ جميع ما بدار الخلافة من ذهب وأثاث ورحل وغير ذلك ، وتصرف نوابه في جميع أعمال العراق ، أرسل إلى المقتنى يقول له : اذكر ما محتاج إليه أنت وكل من يتعلق بك حتى أعين لك إقطاعات ؛ فأرسل إليه المقتنى يقول : عندنا بالدار ثمانون بفلا تنقل الماء من دجلة ليشربه عيالنا ، فانظر أنت كم يحتاج إليه من يشرب في كل يوم ماء يحمله ثمانون بفلا . فقال مسعود : لقد أجلسنا في الخلافة رجلا عظيما ، فآله تمالى يكفيننا شره » . وفي سنة ٥٥١ هـ سار السلطان مسعود إلى بغداد وحاصرها ولكنه عاد مخذولا مدحورا ؛ وكان ذلك نهاية العهد السلجوقى في العراق .

(١) ابن الأثير ج ١١ ص ٧٢ — ٧٣ .

(٢) ص ٢٩٢ . (٣) ص ٢٧٤ .

اعتقال الخلفاء العباسيين بسطرتهم الرفيعة :

على الرغم من أن الخليفة العباسي قد أصبح طوال عصر انحلال الدول العباسية العنوة في أيدي أمراء من الأتراك أولاً ، ثم في أيدي بني بويه والسلاجقة ؛ فقد ظل محتفظاً بسلطته الدينية في عهد السلاجقة ، كما ظل محتفظاً بهذه السلطة عند غيرهم من الأمراء الذين كونوا إماراتهم بقوة السيف ؛ إذ ثبت في أذهان الناس أن الخلافة نظام لا بد منه لصالح العالم واستقامة شؤونه ، وأن الخليفة هو مصدر السلطات . ويتضح لنا مقدار رسوخ هذه العقيدة في الأذهان ، أنه عندما زالت عن الخليفة العباسي سلطته الزمنية ، وصار عاجزاً حتى عن التصرف في شؤونه ، وأصبح العنوة في أيدي رجال الدولة الأقوياء يسجنونه أو يعزلونه أو يقتلونه ؛ بل وجاء وقت كان يتصدق فيه على الخليفة كما يتصدق على السائل والمحروم ، في ذلك الوقت تراه يتمتع بسلطته الدينية ، حتى أننا نجد كثيرين من أمراء المسلمين يمتدحون بسلطته ويلجئون إليه للحصول على تفويض بالحكم باعتباره خليفة للنبي صلى الله عليه وسلم ومصدر قوة المسلمين . وإنما لجأ هؤلاء الأمراء الذين وصلوا إلى الحكم بالقوة إلى هذه السياسة ليكسبوا حكمهم صفة شرعية في نظر الشعوب المحكومة . نعم ! لقد اعترف بالخليفة العباسي السلطان محمود الفزنوي (٣٨٨ - ٤٢١ هـ = ٩٩٨ - ١٠٣٠ م) ، واعترف يوسف بن تاشفين ملك المرابطين^(١) بخلافة المقتدى العباسي (٥٣٠ - ٥٥٥ هـ) ، وطلب إليه أن يعطيه تفويضاً شرعياً بتثبيتته في أملاكه ؛ فأرسل إليه الخليفة التفويض ، وأقره على اللقب الذي كان قد تلقب به

(١) معنى للرابطين التي حرفه الأسبان إلى Al-Moravides والفرنسيون إلى Marabout الأتقياء المجاهدون في سبيل الله . وهذا اللفظ مشتق من الرباط وهو حراسة الحدود ، إذ كان المنصرون للدين يذهبون إلى الحدود لمساعدة حاميتها . وقد دعا عبد الله بن تاشفين البربر إلى الجهاد فلي دعوته أهل لخنوة والمصامدة بقيادة أبي بكر ، ويوسف بن تاشفين إلى سبيلماسة وأنعمت سنة ٤٦٠ هـ (١٠٦٨ م) وأسسوا مدينة مراکش ، ثم مدوا فتوحهم إلى فاس ومكناسة وسبتة وطنجة وغرب بلاد مراکش . وفي سنة ٤٦٠ هـ استنجد به المسلمون ببلاد الأندلس لمحاربة ألفونس السادس أمير قشتالة وإخراجه من مدينة طليطلة فانتصر في موقعة =

وهو « أمير المسلمين » . وفي ذلك يقول السيوطي ^(١) : « وفي سنة تسع وسبعين (وأربعاً) أرسل يوسف بن تاشفين صاحب سبته ومراكش إلى المقتدى يطلب أن يسلطه وأن يقلده ما بيده من البلاد ؛ فبعث إليه الخلع والأعلام والتقليد ولقبه بأمر المسلمين ، ففرح بذلك وسر به فقهاء المغرب ، وهو الذي أنشأ مدينة مراكش » .

من ذلك نرى أن الخلفاء العباسيين ما زالوا يتمتعون في ذلك الوقت بسلطة أدبية كبيرة داخل بغداد وخارجها . ويقول السير توماس أرنولد ^(٢) : إن الخليفة لم يكن من القوة بحيث يستطيع أن يمارض في شيء ، بل يحتمل أنه كان يقابل مثل هذه المطالب بالارتياح والقبول ؛ لأنها اعتراف بسلطته النظرية في وقت امتدت فيه رقعة الدولة الفاطمية على حساب الدولة العباسية المنحلة المتداعية . على أن الدولة الفاطمية ما لبثت أن تطرق إليها الوهن والانحلال فسقطت سنة ٥٦٧ (١١٧١ م) ، وظهر على مسرح السياسة صلاح الدين يوسف بن أيوب الذي خطب للخليفة المستضيء العباسي (٥٦٦ - ٥٧٥ = ١١٧٠ - ١١٨٠ م) على منابر مصر وبلاد المغرب واليمن وسورية ؛ فتحه الخليفة تفويضاً بحكم هذه البلاد ، كما منح الخليفة المستنصر (٦٢٣ - ٦٤٠ = ١٢٢٦ - ١٢٤٢ م) نور الدين عمر (١٢٢٩ - ١٢٤٩ م) تفويضاً بحكم بلاد اليمن ، وأعطى مثل هذا التفويض إيتشمش Ilututnish أحد الملوك البعيد الذي اتخذ مدينة دلهي حاضرة لمملكته ^(٣) ، ومنحه لقب سلطان ، فنقش اسم الخليفة على السكة .

== الزلافة . وكانت هذه الموقعة بدء عهد جديد في تاريخ بلاد الأندلس . ولما رأى ابن تاشفين ما في هذه البلاد من الحيرات وما عليه أهلها من الضعف دخلها في سنة ٤٧٩ هـ قائماً واستولى على غرناطة ، ثم على إشبيلية وقرطبة وغيرها من الولايات الإسلامية . وقد ظل حرب الأندلس تحت حكم المرابطين حتى خلفهم للوحدون في سنة ٥٤٠ هـ (١١٤٥ م) .

(١) تاريخ الخلفاء ص ٢٨١ . (٢) The Caliphate, p. 83 . (٣)

(٣) كان حكم هذه الأسرة الأولون أرقاء من الترك .

رابعا - أواخر عهد الخلافة العباسية

حالة العالم الاسعوى :

موت مسعود سنة ٥٤٧ هـ أقل نجم البيت السلجوقي وتقامت ملك السلاجقة دول شتى ، تعرف بدول الأتابكة^(١) .

وفي مستهل القرن السابع الهجرى (الثالث عشر الميلادى) كانت هناك دويلات إسلامية منفصلة متعادية في غرب آسيا وشمال إفريقيا . فكانت مصر وفلسطين ومعظم بلاد الشام تحت سلطان خلفاء صلاح الدين الأيوبي . وبسط السلاجقة سلطانهم على آسيا الصغرى في الوقت الذى كانت فيه الخلافة العباسية لا تزال قائمة في بغداد . كما قامت في الشرق إمبراطورية خوارزم المظمية ، وهى بلاد الأمراء من الترك الذين جاءوا من خيوه^(٢) Khiva ، واستولوا على أقطاض الدولة السلجوقية ، ونشروا سلطانهم فيما بين نهري الكنج ودجلة ؛ وإن كان هذا السلطان لم يتوطد تماما بين سكان فارس والهند .

دولة خوارزم :

انقسمت الدولة الإسلامية في ذلك العصر إلى دويلات متعادية متنافرة ، من

(١) الأتابكة : ويسر عن صاحبها بأتابك الماسكر . قال السلطان عماد الدين في « تاريخه » : وأصله أتابك ومعناه الولد الأمير ، وأول من لقب بذلك نظام الدولة وزير ملكشاه بن ألب أرسلان السلجوقي حين فوض إليه ملكشاه تدبير المملكة سنة خمس وستين وأربعمائة ، ولقبه بألقاب منها هذا ، وقيل أتابك معناه أمير أب ، والمراد أبو الأمراء ، وهو أكبر الأمراء القدمين بسد النائب الكافل ، وليس له وظيفة ترجع إلى حكم وأمر ونهى ، وفاحه رفعة المحل وعلو المقام (القلقشندي ج ٤ ص ١٨) .

(٢) هى بلدة « خيوق » بفتح أوله وبكسر وسكون ثانيه وفتح الواو وآخره لاف ، وهى بنواحى خوارزم . وأهل خوارزم يقولون : « خيوه » وأهلها شافعية دون بلاد خوارزم فإنها كلها حنيفة معتزلة .

بينها دولة خوارزم إحدى دول الأتابكة التركية التي نافست دولة السلاجقة .
وقد أسس هذه الدولة محمد بن أنوشكين ، وكان أبوه مملوكاً لأحد أمراء
البيت السلجوقي ؛ فنشأ محمد نشأة طيبة ، وعُرف بالأدب وتوفر عليه وعلى العلم
وكان على الهمة ؛ فعينه حبشي قائد بر كياروق على بلاد خوارزم ، ولقبه خوارزم
شاه ، أى ملك خوارزم . ولما ملك السلطان سنجر بلاد خراسان أقر محمد
خوارزم شاه على خوارزم وأعمالها ؛ فظل محبباً إلى السلطان إلى أن مات
سنة ٥٢١ هـ . فولى بعده ابنه أئمز ، فسار سيرة أبيه واكتسب محبة السلطان
ورسخت أقدام هذا البيت إلى سنة ٦٢٨ هـ حيث زال على أيدي التتار .

وفي عهد المستضيء بالله العباسي (٥٦٦ - ٥٧٥ هـ = ١١٧٠ - ١١٨٠ م)
توفي خوارزم شاه إيل أرسلان بن أئمز ، فلك بعده ابنه الأصغر سلطان شاه
ابن إيل أرسلان تحت وصاية أمه ، فخرج عليه أخوه الأكبر علاء الدين تكش ،
واستولى على بلاد خوارزم واستقل بها . وقضى على ملك السلاجقة بالعراق
سنة ٥٩٦ هـ .

وقد بقى علاء الدين تكش فى الحكم إلى سنة ٥٩٦ هـ ، حيث خلفه ابنه
قطب الدين محمد إلى سنة ٦١٧ هـ (وهى السنة التى بدأت فيها فتوح المغول) . ثم
جاء من بعده جلال الدين منكبرتي وهو آخر شاهات هذه الأسرة فبقى فى الحكم
إلى سنة ٦٢٨ هـ .

وفى عهد الخليفة العباسي الناصر لدين الله (٥٧٥ - ٦٢٢ هـ = ١١٨٠ -
١٢٢٥ م) . قتل طغرل بن ألب أرسلان السلجوقي على يد خوارزم شاه
علاء الدين تكش .

اتسع ملك علاء الدين تكش حتى امتد من أقصى بلاد ما وراء النهر شرقاً
إلى بلاد الرى التى استولى عليها بعد قضائه على السلاجقة . ولكن ملكه بالرى
لم يكن ثابتاً ؛ فقد عوّل الخليفة الناصر على أن تكون له سيادة الرى بعد رحيل
خوارزم شاه عنها ، فأرسل إليها جيشاً استردها من عامل علاء الدين تكش ،

فماذ هذا إلى الرى واستردها من جند الخليفة . وبعد وفاة علاء الدين تكش بن إيل أرسلان سنة ٥٩٦ هـ خلفه ابنه قطب الدين خوارزم شاه محمد ، فطلب إلى الخليفة أن يأمر بذكر اسمه بدل السلاجقة في الخطبة فأبى ذلك عليه ، واشتدت بسبب ذلك المداوة والبغضاء بينهما ، حتى حذف خوارزم شاه قطب الدين محمد اسم الخليفة من الخطبة على منابر بلاده .

التتار :

وكان من أثر ازدياد المداوة بين الخليفة العباسى وخوارزم شاه ، أن اعتقد بعض المؤرخين أن الخليفة الناصر قد استدعى التتار ليشغل بهم خوارزم شاه ، حتى يأمن شره ، وبحول بذلك دون ما يُحْدق ببلاده من خطر هجوم جيوش خوارزم شاه .

ولا يبعد أن يكون ذلك صحيحاً ، فقد جرى الخلفاء العباسيون على هذه السياسة من قبل ؛ فراسلوا بنى بويه ليخلصوهم من استبداد الأتراك وكتبوا إلى طغرل بك السلجوق لينتشلهم من تحكم البساسيرى حينما أراد تحويل الدعوة إلى الفاطميين في مصر ، بل وأوفدوا الرسل إلى خوارزم شاه ليقبهم شر السلاجقة . وكانت العوامل التى دفعت الخلفاء العباسيين إلى الاستنجد بالثتار . اللهم إلا إذا وخوارزم شاه هى نفس العوامل التى دفعهم إلى الاستنجد بالثتار . اللهم إلا إذا استثنيتنا هذا الفارق بين هؤلاء وأولئك . فقد كان هؤلاء مسلمين على حين كان التتار وثنيين . بيد أن هذا العامل الدينى لا يضمف من حجة هذه الرواية إذا لاحظنا أن الخليفة لم يبال بما فعل لتخليص ملكه ، وأنه كان يرى من وراء عمله إلى شغل خوارزم شاه بالتتار ليكتفى شره ، ولم يكن يتوقع أن التتار يستطيعون الوصول إلى بلاده ؛ لبعد الشقة ، ووقوف جند خوارزم شاه القوى في سبيلهم . أما ابن الأثير^(١) فقد ذكر سبباً آخر في غزو التتار بلاد خوارزم ، وتوجيه

(١) الكامل ج ١٢ ص ٢٣٦ .

أنظارهم للبلاد الإسلامية ، وذلك أنه في سنة ٦١٢ هـ أرسل جنكيز خان من قبيله رسلا من كبار المسلمين الذين كانوا يقيمون في بلاده إلى خوارزم شاه ، يطلب منه عقد معاهدة بين البلدين ، وأرسل إليه هدايا نفيسة ؛ فأجاب خوارزم شاه طلب جنكيز خان وتمت المعاهدة بينهما ، وأخذ التجار يترددون على البلدين في أمن ودعة .

وسرعان ما أغار التتار على بخارى وممرقند ، قصبة بلاد ما وراء النهر وكعبة العلماء ومعين الثروة والرخاء . ثم على نيسابور ومازندران والرى وهمدان وأذربيجان . ثم غزوا جرجان وأرمينية الكبرى مرتكبين أقصى الفظائع وأشدّها هولاً ، وامتدت فتوحهم إلى أوروبا حتى جلس على عرش المغول كويلاى خان (٦٥٥ - ٦٩٣ هـ = ١٢٥٧ - ١٢٩٤ م) وفي عهده زالت الخلافة العباسية من بغداد على ما سيأتى :

زوال الخلافة العباسية في بغداد

المنعم وهربوكو :

لقد أدلى لنا صاحب الفخرى بمعلومات قيمة عن سقوط بغداد على أيدي المغول ، وتكلم عن الأحوال التي أدت إلى سقوط هذه المدينة ، التي ظلت زُهاء خمسة قرون حاضرة الدولة العباسية ، ومركزاً للعالم الإسلامى ومهبط العلماء . كما وصف الخليفة المنعم الذى استولى عليه أصحابه من الجهال ، والذى كان ضعيف الرأى ، غير ملم بمقائق الأمور فى دولته ، منصرفاً إلى اللهو واللعب ؛ وزاد هذا المؤلف كيف أن وزيره مؤيد الدين بن الملقمى لم يلق منه أدناً مصفية ، حين

حذره بالاحتياط والاستعداد لمواجهة خطر النول ، فلم يزد إلا غفولا واستهتاراً بقوة العدو . قال صاحب الفخرى ^(١) :

« كان المستصم رجلاً خيراً ، متديناً ، لين الجانب ، سهل العريكة ، عفيف اللسان ، حل كتاب الله تعالى وكتب خطاً مليحاً . وكان سهل الأخلاق ، وكان خفيف الوطأة ، إلا أنه كان مستضعف الرأي ، ضعيف البطش ، قليل الخبرة بأمور المملكة ، مطموعاً فيه ، غير مهيب في النفوس ، ولا مطلع على حقائق الأمور . وكان زمانه يتقضى أكثره بسماع الأغاني والتفرج على الساخرة . وفي بعض الأوقات يجلس بخزانة الكتب جلوساً ليس فيه كبير فائدة . وكان أصحابه مستولين عليه ، وكلهم جهال من أرذال القوم ؛ إلا وزيره مؤيد الدين محمد بن الملقمى ، فإنه كان من أعيان الناس وعقلاء الرجال ، وكان مكتوف اليد ، مردود القول ، يترقب الزل والقبض صباح مساء ... وفي آخر أيامه قويت الأراجيف يوصل عسكر النول حجة السلطان هولاكو ، فلم يحرك ذلك منه غمماً ، ولم ينبه منه همه ، ولا أحدث عنده ما . وكان كلما سمع عن السلطان من الاحتياط والاستعداد شيء ظهر من الخليفة نقيضه من التفريط والإهمال ، ولم يكن يتصور حقيقة الحال في ذلك ، ولا يعرف هذه الدولة — يسر الله إحسانها ، وأعلى شأنها — حق المعرفة . وكان وزيره مؤيد الدين بن الملقمى يعرف حقيقة الحال في ذلك ، ويكتبه بالتحذير والتنبية ، ويشير عليه بالتيقظ والاحتياط والاستعداد ، وهو لا يزداد إلا غفولا . وكان خواصه يوهونه أنه ليس في هذا كبير خطر ، ولا هناك محذور ، وأن الوزير إنما يمظم هذا لينفق ^(٢) سوقه ولتبرز إليه الأموال ليجند بها الساكر ، فيقتطع منها لنفسه » .

هذا هو حال الخليفة المباسى ، وحال رجال الدولة . أما هولاكو ومن لف

(١) الفخرى في الآداب السلطانية ص ٢٩٤ — ٢٩٧ .

(٢) تنق الشيء : نقد وفنى أو قل . ونفقت السلعة : غلت ورغب فيها .

لفه فقد وصفهم الأستاذ براون في كتابه « تاريخ الفرس الأدبي »^(١) بقوله :
 « لقد أكسب قضاء هولاء كوخان على طائفة الباطنية والحشاشين في بلاد
 الفرس رضاء السنين . ولكن هذا العمل الذي قام به النول بعد ذلك ، وإن
 أصبح من الصعوبة بمكان أن يتصدى له بعض المؤرخين بحكم مراكمهم ، إلا أننا
 نرى — مع ذلك — أن هؤلاء المؤرخين لم يسمهم إلا أن يتناولوا هذه الحادثة
 بمبارات تم عن منتهى الخوف والفرع » . وبعد أن قضى هولاء كوخان على طائفة
 الحشاشين قضاء تاما ، أرسل إلى الخليفة المستعصم بالله من مدينة همدان التي
 اتخذها مركزاً لقيادته كتاباً ينذره فيه بالحرب ، إذا لم يقدم نفسه ويسلم جاضرة
 ملكه إلى النول . وفي ذلك يقول صاحب الفخرى^(٢) : « فوقع التميمين من ديوان
 الخليفة على ولد أستاذ الدار ، وهو شرف الدين عبد الله بن الجوزي ، فبعث
 رسولا إلى خدمة الدركاه السلطانية بهمدان ، فلما أن وصل وسمع جوابه
 علم أنه جواب مخالطة ومدافعة ، فحينئذ وقع الشروع في قصد بغداد وبث
 المساكر إليها » .

فتح بغداد :

وبعد شهرين سار هولاء كوخان ميما شطر بغداد ، وكان ذلك في شهر نوفمبر
 سنة ١٢٥٧ م (٦٥٥ هـ) وكان بصحبته كثير من أمراء المسلمين من أمثال
 أبي بكر سعد زنجي أتابك سيراز ، ونصير السعدى الكاتب والشاعر الفارسي
 المشهور ، وبدر الدين أولو أتابك الموصل الذي كثيراً ما يُشير إليه صاحب
 الفخرى ، وسكرتيره الخاص عطا ملك الجويني صاحب التاريخ المشهور بتاريخ
 « جُهان جُشا » Gohan - Gusha ، ونصير الدين الطوسي الفلكي والحكيم
 المشهور^(٣) .

(١) Browne, Literary History of Persia, Vol. II, p. 460.

(٢) الفخرى في الآداب السلطانية ص ٢٩٧ .

(٣) Browne, Vol II, p. 460 et Seq.

وقد توجه عسكر كثيف من المغول بقيادة باجو في نهر دجلة حتى وصلوا إلى مكرت ، وهناك عبروا النهر إلى الجانب الغربي ، ثم استمروا في السير غربا ، واستولوا على مدينة الأنبار الواقعة على نهر الفرات . ثم اتجهوا نحو غرب الفرات عن طريق نهر عيسى ، وعسكر الجناح الأيسر عند باب كلواذى في طرف المدينة الشرق . . . وكانت قوى من المغول بقيادة هولكو (مقيد جنكزخان) الذى قاد بنفسه قلب الجيش ، وعسكر حول منتصف الحرم سنة ٦٥٦ هـ (يناير سنة ١٢٥٨ م) على مقربة من بغداد من ناحية الشرق . وقد سهل على المغول هذا الحصار تلك المؤامرات التى كانت تدبرها الشيعة لأهل السنة داخل أسوار المدينة ، وبخاصة فى الكرخ وحى الكاظمية ، حيث مشهد موسى الكاظم الإمام السابع عند طائفة الإمامية الإثني عشرية ، وجل سكانهما من الشيعة الذين كانوا يعتقدون السنين ، والذين انتهى بهم الأمر إلى الانضمام إلى المغول ، والانضواء تحت لوأهم ضد إخوانهم فى الدين .

ويصف صاحب الفخرى^(١) حالة أهل بغداد عند دخول باجو وجنوده المدينة فقال : « أجفل الناس من دُجَيل والإسحاق ونهر مَلَك ونهر عيسى ودخلوا إلى المدينة بنسائهم وأولادهم ، حتى كان الرجل أو المرأة يقذف بنفسه فى الماء ؛ وكان الملاح إذا عبّر أحداً فى سفينة من جانب إلى جانب يأخذ أجرته سواراً من ذهب أو طرازاً من زَرَكش^(٢) أو عدة من الدنانير . فلما وصل العسكر السلطانى (أى جند هولكو) إلى دُجَيل ، وهو يزيد على ثلاثين ألف فارس ، خرج إليه عسكر الخليفة محبة مقدم الجيش مجاهد الدين أيبك الدَّوِيدار ، وكان عسكراً فى غاية القلة ، فالتقوا بالجانب الغربى من بغداد قريبا من البلد ، فكانت التلبه فى أول الأمر لمسكر الخليفة ، ثم كانت الكثرة للمسكر السلطانى فأبادوهم قتلا وأسرا .

(١) الفخرى فى الآداب السلطانية ص ٢٩٧ .

(٢) الزركش : الحرير المنسوج بالفضة ؛ والأصح بالذهب . لأنه مركب من « زر » أى ذهب ، ومن « كش » أى ذو .

وأعانهم على ذلك نهر فتحوه في طول الليل ؛ فكثرت الوحول في طريق الزهريين ، فلم ينبج منهم إلا من رمى نفسه في الماء ، أو من دخل البرية ومضى على وجهه إلى الشام . ونجا الدويدار في جمعية من عسكره ووصل إلى بغداد ، وساق باجو حتى دخل البلد من جانبه الغربي ، ووقف بساكره محاذي التاج ، وجلس عساكره خلال الديار ، وأقام محاذي التاج أياما . وأما حال المسكر السلطاني فإنه في يوم الخميس رابع المحرم من سنة ٥٥٦ هـ ثارت غيرة عظيمة شرقي بغداد على درب يعقوبا بحيث عمت البلد ، فأنزعج الناس من ذلك وصعدوا إلى أعلى السطوح والمنابر يتشوفون ، فأنكشفت الغبرة عن عساكر السلطان وخيوله ولفيغه وكُراعاه . وقد طُبِّق وجه الأرض وأحاط ببغداد من جميع جهاتها ، ثم شرعوا في استعمال أسباب الحصار ، وشرع المسكر الخليفي في المدافعة والمقاومة إلى اليوم التاسع عشر من شهر المحرم ، فلم يشعر الناس إلا ورايات المغول ظاهرة على سور بغداد من برج يسمى « برج المعجمي » من ناحية باب من أبواب بغداد يقال له « باب كلوازي » . وكان هذا البرج أقصر أبواب السور ، وتفتح المسكر السلطاني هجوما ودخولا ، فجري من القتل والتدريع والنهب العظيم والتمثيل البليغ ، ما يعظم سماعه جملة ، فما الظن بتفاصيله :

وكان ما كان مما لست أذكره فظنَّ خيرا ولا تسأل عن الخبر

القضاء على الخوفا العباسية :

وأسروا الخليفة المستعصم ، وأودعوه هو وأسرته في معسكرهم ، ثم استقر هولاكو في قصر المأمونية في شرق بغداد . وقد ذبح المغول السواد الأعظم من الأهلين كما تذبح الشياه ، وأضرمو النيران في المدينة ، فأتلقت مسجد الخليفة وضح موسى الكاظم ، ومقابر الخلفاء في الرصافة ، كما خربت معظم الشوارع والطرق والبيوت ، حتى أصبحت المدينة أثرأ بعد عين .

وقد انتهت هذه الحوادث الممزنة بقتل الخليفة المستعصم وأولاده ، ثم استأنفت

جموع المغول سيرها لمواصلة الفتح والنهب ، وأمر هولاكو قبل رحيله بتجديد بناء مسجد الخليفة وضريح موسى الكاظم^(١).

وقد أسهب في وصف هذا التخريب عبد المؤمن بن عبد الحق (+ ٧٣٩ هـ) في كتابه (مراسد الاطلاع على أسماء الأماكن والبقاع) لياقوت ، الذي جمعه عبد المؤمن حول سنة ٧٠٠ هـ (١٣٠٠ م) ، وزاد عليه وأخرجه في أربعة أجزاء . فأشار في الجزء الأول^(٢) منه إلى سلسلة التخريب الذي قامت به الجيوش الفارسية والتركية والمغولية التي كان يُخرب كل منها بناء من سبقه .

بغداد بعد فتح التار لها :

وقصارى القول ، أن بغداد بعد أن فتحتها المغول سنة ٦٥٦ هـ لم تعد بعد حاضرة الإسلام ، وإن كانت لم تزل أهم بلاد العراق العربي ؛ ثم خلف أسرة هولاكو التي حكمت فارس وبلاد الجزيرة أقل من قرن الشيخ حسن بوزورج Buzurg رئيس أسرة الجلاري الذي استقر في بغداد سنة ١٣٤٠ م ، ثم أقبل عليها تيمور فاستولى عليها سنة ١٣٩٣ م وأقام فيها شهرين ، وأمر عند رحيله عامله ميرزا أبا بكر أن يعيد بناء المدينة التي خرب معظم أجزائها . على أن السلطان أحمد الجلاري لم يلبث أن استرد بغداد ، وبقي فيها حتى سنة ١٤١١ م ، وهي السنة التي احتل فيها بغداد قُرهُ كُيُونُلي Qura Kuyunli أو تركان الشاه السوداء ، وقد ظلوا فيها حتى سنة ١٤٦٩ م حيث خلفهم منافسوهم أقي كيونلي Aq - Kuyunli أو تركان الشاه البيضاء . وفي سنة ١٥٠٨ م دخلت بغداد جيوش إسماعيل الصفوي شاه بلاد فارس ، ثم خلفهم الأتراك سنة ١٥٣٤ م على يد أحد قواد السلطان سليمان القانوني . وظلت بغداد تحت حكم العثمانيين إلى أن استردها الصفويون سنة ١٦٢٣ م في عهد الشاه عباس الكبير بحياة بكير أغا الإنكشاري ، فبقيت هذه المدينة في

(١) Le Strange; Baghdad during the Abbasid Caliphate, p. 843.

(٢) مراسد الاطلاع ج ١ ص ١٦٣ .

أبدى الفرص إلى أن طردهم الأتراك نهائيا سنة ١٦٣٨ م .
وكان سقوط بغداد في الوقت الذي فقد فيه السلاجقيون استقلالهم في قونية ،
كما كان من أثر غزو المغول هذه البلاد أن نزل بها حط شديد ، خرب أقاليم
العراق العربي وبلاد الجزيرة وسورية وبلاد أرضروم . إلا أن المغول كانوا من
القوة بحيث تمكنوا من مواصلة سيرهم إلى سورية ، فهبت حلب ووقعت دمشق
في أيديهم سنة ١٢٦٠ م ، رغم ما ذاقه الناس من ألوان الجوع وصنوف العذاب .



بعد قتل المستنصر خيل للمسلمين أن العالم على وشك الانحلال ، وأن الساعة
آتية عن قريب . وصاروا يؤولون كل ظاهرة على أنها تعبير عن سُخط الله ،
وأنخذوها أدلة على ما سيحدث في العالم من انقلاب مسمى خلوه من خليفة^(١) .
لأن الناس كانوا يرون ضرورة وجود خلافة بُبارك العالم وتجعل سلطان الولاة
شرعيا . ومما يدل على ذلك أن أحد ملوك الهند ظل يضرب اسم الخليفة المقتول
على عملته حتى بعد قتله بثلاثين سنة . ومما يدل على فظاعة ما آتاه المغول في بغداد
ما ذكره القلقشندي^(٢) وأبو الفداء^(٣) ، من أنهم خربوا المساجد ليحصلوا على
قبابها المذهبة ، وهدموا القصور بعد أن جردوها مما بها من التحف الفارسية
والصينية النادرة ، وخربوا المكاتب وأتلفوا الكتب التي بها ، إما بإحراقها أو
برميها في دجلة ، كما قتلوا معظم أهل المدينة ، دون أن يستثنوا امرأة أو طفلا ،
ودون أن يعطفوا على مريض أو يقدروا طالما .

تعمد المحرقة :

كان الشائع على ألسنة العلماء أن الخلافة لا يمكن أن تكون متحدة في شخص

(١) السيوطي : تاريخ الخلفاء ص ٣٠٩ .

(٢) صبح الأعشى ج ١ ص ٤٦٦ .

(٣) المختصر في أخبار البصر ج ٣ ص ٢٠٣ .

خليفة واحد ، وإن وُجد أكثر من خليفة فإن سلطانه يكون غير مشروع ، وتجب محاربته والقضاء عليه . ولكن بعد أن ضعفت الخلافة العباسية ، ولم يعد للخليفة شيء من السلطان تعدد الخلفاء :

١ — قامت الخلافة الفاطمية في بلاد المغرب أولاً (٢٩٧ هـ) ثم في مصر ثانياً (٣٦٢ هـ) كما سيأتي :

٢ — قامت بعد ذلك الخلافة الأموية ببلاد الأندلس في عهد عبد الرحمن الثالث (٣٠٠ — ٣٥٠ هـ) ، أعظم أمراء الدولة الأموية في هذه البلاد . وكان أمراء هذه البلاد يعتقدون أن الخلافة العباسية هي الخلافة الحقّة ؛ لأنّ الخليفة العباسي يسيطر على بلاد الحجاز ، مهد الإسلام ومنبت الرسول ومهبط الوحي ؛ إذ كان المسلمون يعتقدون أن الخليفة لا يصح أن يكون خليفة إلا إذا كان حامي الحرمين^(١) . فلما ضعف الخلفاء العباسيون ، وأصبحوا أعمى في أيدي الأتراك ، وسعى الفاطميون في بلاد المغرب أنفسهم أمراء المؤمنين ، اتخذ عبد الرحمن الثالث من هذا الضعف فرصة سانحة لتحقيق سياسته . وبعد أن كان أسلافه قانعين بلقب « بني الخلفاء »^(٢) اتخذ لنفسه لقب « أمير المؤمنين الناصر » ، وأمر بأن يُخطب بهذا اللقب الجديد ، وأن يدعى له على المنابر . وبذا أصبح هناك ثلاث خلافتات : الخلافة العباسية في الشرق ، والخلافة الفاطمية ببلاد المغرب ، والخلافة الأموية بالأندلس .

ومما هو جدير بالملاحظة أن الخلافة العباسية قامت على الحق الإلهي في الحكم ، وأن الخلافة الفاطمية قامت على نظام التوريث الذي كان سائداً عند الفرس أيام آل ساسان ، وأن الخلافة الأموية بالأندلس لم تستمد من الله ولا من الشعب وإنما هي نتيجة قوة عبد الرحمن الثالث .

Adam Mez, The Renaissance of Islam, p. 3. (١)

Mez, The Renaissance of Islam, p. 2. (٢)

٣ - في سنة ٨٣٤٢ هـ (٩٥٣ م) اتخذ حاكم سجلماسة (الواقعة جنوبي جبال أطلس) لقب أمير المؤمنين^(١).

٤ - اتخذ عبد المؤمن بن علي مؤسس دولة الموحدين في بلاد المغرب (٥٢٤ - ٦٦٧ هـ) لقب خليفة ولقب أمير المؤمنين . فتجددت رسوم الخلافة ببلاد المغرب في الوقت الذي أوشكت فيه الخلافة العباسية على الزوال .

٥ - في سنة ٦٥٦ هـ سقطت الدولة العباسية . فانتهت الخلافة بنظامها القديم ، واختل نظامها حتى أصبح في مقدرة كل أمير قوى متغلب على جهة إسلامية أن يستجيز لنفسه لقب الخلافة ، ولم ير ما يدعو إلى الالتجاء إلى الخلفاء للحصول على تفويض شرعي بالحكم^(٢) . ولذلك فإن المنول بعد أن اعتنقوا الإسلام لم يحفلوا بالخلفاء العباسيين في القاهرة ؛ ففي فارس اعتنق غازان (١٢٩٥ - ١٣٠٤ م) الإسلام ، ودُعي له على المنابر بالقباب « السلطان الأعظم و سلطان الإسلام والمسلمين » . وتلقب الشاه رخ بلقب الخليفة ، كما تلقب أبو عبد الله محمد الحفصي في تونس (١٢٤٩ - ١٢٧٧ م) بلقب الخلافة ، كما تلقب أيضاً أبو عنان فارس (١٣٤٨ - ١٣٥٨ م) أحد أمراء الأسرة الرينية في مراکش بالقباب خليفة وأمير المؤمنين وإمام ، واتخذ علاء الدين خلجي وأوزون حسن التركاني (١٤٥٣ - ١٤٧٧ م) لقب الخلافة ، وكذلك كان شأن محمد شيباني (١٥٠٠ - ١٥١٠ م) مؤسس دولة أوزبك Uzbeck في بلاد ما وراء النهر ، بل لقد أطلق سلاطين المليك في مصر - مثل قايتباي وقانصوه النوري - على أنفسهم لقب إمام^(٣) .

وبهذا التعدد في نظام الخلافة أصبحت كلمة « خليفة » لا تدل على الرجل الروحي المتسلط على العالم الإسلامي ، وإنما أصبحت تدل على مجرد حاكم ، أي أن سقوط بندا كان معناه انقراض الخلافة بمعناها التقليدي .

(١) كتاب المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب ص ١٥١ .

(٢) Sir Thomas Arnold, The Caliphate, pp. 101-102. (٢)

(و) الخلافة الفاطمية

(٢٩٧ — ٥٦٧ = ٩٠٩ — ١١٧١ م)

الخلفاء الفاطميون :

٩٠٩ م	المهدي	٢٩٧ هـ	١
٩٣٤	القائم	٣٢٢	٢
٩٤٥	المنصور	٣٣٤	٣
٩٥٢	المعز	٣٤١	٤
٩٧٥	العزیز	٣٦٥	٥
٩٩٦	الحاكم	٣٨٦	٦
١٠٢٠	الظاهر	٤١١	٧
١٠٣٥	المستنصر	٤٢٧	٨
١٠٩٤	المستعلي	٤٨٧	٩
١١٠١	الآمر	٤٩٥	١٠
١١٣٠	الحافظ	٥٢٤	١١
١١٤٩	الظافر	٥٤٤	١٢
١١٥٤	القائر	٥٤٩	١٣
١١٧١ — ١١٦٠	الماضد	٥٦٧ — ٥٥٥	١٤

قيامها في بلاد المغرب:

قامت الخلافة الفاطمية في بلاد المغرب سنة ٢٩٧ هـ ، ثم انتقلت إلى مصر في عهد المعز لدين الله الفاطمي سنة ٣٦٢ هـ . والفاطميون هم أولاد علي بن أبي طالب وفاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم . ويطلق على أشياعهم اسم

« الشيعة » الذين كانوا يعتقدون أن العلويين وحدهم أهل للخلافة ، وأن أبا بكر وعمر وعثمان ، وكذا الخلفاء من بنى أمية وبنى العباس ، قد انتزعوا حق الإمامة من علي .

نشأ التشيع عقب وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، وبلغ أشده في آخر أيام عثمان بن عفان ؛ على أن الدعوة الشيعية قد فترت حتى قتل الحسين بن علي في عهد يزيد بن معاوية (سنة ٦١ هـ) ، ثم اشتدت بعد مقتله ، وظهرت فرقتان هما : الكيسانية التي تذهب إلى تولي محمد بن الحنفية بن علي بن أبي طالب ، والإمامية وتنقسم إلى عدة فرق : الإمامية الاثنا عشرية ، ويسوقون الخلافة بعد الحسين إلى ابنه علي زين العابدين ، ثم إلى أبنائه من بعده حتى موسى الكاظم ، ثم إلى الثاني عشر من أئمتهم وهو محمد المنتظر . وتتفق الإمامية الإسماعيلية مع الاثنا عشرية إلى جعفر الصادق ، ويخالفونهم في موسى الكاظم ، ويسوقون الخلافة إلى ابنه إسماعيل ، ثم إلى أبنائه حتى محمد الحبيب . ولهذا سمو بالإسماعيلية الذين ينتسب إليهم الفاطميون .

وقد ظهرت جهود الإمامية ظهوراً بيناً منذ وفاة الإمام الحادى عشر سنة ٢٦٠ هـ (٨٧٣ م) ، مما حدا بالخلفاء العباسيين إلى تضيق الخناق على طائفة الإسماعيلية ؛ فاضطروا إلى مفادرة سلمية (بالقرب من حماء) مركز دعوتهم في بلاد الشام ، ومواصلة جهودهم في بلاد أكثر صلاحية لبث هذه الدعوة ، وهي شمال إفريقية .

وقد وقع اختيار الشيعة على هذه البلاد ؛ لبعدها عن السلطة المركزية في بغداد ، وجعل سكانها من البربر ، وعدم استمدادهم لقبول الحصار الإسلامية ؛ وكرهيتهم لولايتهم من العرب الذين أثقلوا كاهلهم بالضرائب .

وقد مهدت الحالة السياسية التي سادت شمال إفريقية ، وميول بني كُتامة الدينية الذين أينت فيهم تعاليم دعاة الشيعة ، السبيل للمهدى ؛ ليظهر للناس كأنه

الإمام المنتظر ، وسليل آل علي . وفي سنة ٢٩٧ هـ بايع رؤساء كتامة عبيد الله المهدي ولقبوه « المهدي أمير المؤمنين » .

وكانت العلاقة متوترة بين الخليفة الفاطمي وبين الأمويين في الأندلس ؛ لأن الدولة الفاطمية كانت تحالف دولة الأمويين بالأندلس في النزعة الدينية ، ولما كان بينهما من المنافسة على بسط نفوذهما في بلاد المغرب . لذلك كان الأسطول الأندلسي كثيراً ما يغير على ثغور الدولة الفاطمية .

محاولة فتح مصر :

وقد عمل المهدي (٢٩٧ — ٣٢٢ هـ) على توطيد خلافته في بلاد المغرب كما عمل على غزو مصر ، ولكنه لم يفلح . وحذا حذوه ابنه القائم (٣٢٢ — ٣٣٤ هـ) وحفيده المنصور (٣٣٤ — ٣٤١ هـ) . على أن هذه المحاولات التي قام بها الفاطميون في سبيل استيلائهم على مصر لم يكن قد حان أوانها ؛ لأن الخلافة العباسية كانت لا تزال من القوة بحيث تستطيع دفع الفاطميين عن مصر .

وعلى الرغم من عدم نجاح الفاطميين في غزو مصر ، فإن الدعوة للبيت العلوي قد صادفت نجاحاً عظيماً في هذه البلاد ؛ لأن الفاطميين كانوا يمدحون في صفوف جنودهم دعاة يعلمون المصريين عقائد المذهب الفاطمي ، فلم يلبث أن صار في مصر قبل الفتح الفاطمي عدد كبير يدين بمقائد هذا المذهب .

عنى الخلفاء الفاطميون عناية خاصة بامتلاك مصر ؛ لما لموقعها من عظيم الأهمية سياسياً وحربياً ، خصوصاً وأن ولاية هذه البلاد كانت إليهم ولاية الشام والحجاز ، فكان امتلاك مصر امتلاكاً لهذين البلدين العظيمين ، وتأسيس نفوذ الفاطميين السياسى والدينى فى ثلاثة من المراكز الإسلامية الكبيرة ، وهى : القسطنطينية ، والمدينة ، ودمشق . فلما ولى المزم (٣٤١ — ٣٦٥ هـ) بعد وفاة أبيه المنصور ، فكر فى فتح مصر ، وساعده على ذلك استتباب الأمن فى كافة أرجاء

بلاد المغرب ، ثم قيام الاضطرابات وانتشار الفوضى في مصر على أثر وفاة كافور الإخشيدي ، وضمف الخلافة العباسية وانشغالها بدفع البيزنطيين عن بلادها .

المعز لدين الله :

تم للمعز فتح مصر على يد جوهر الصقلي الذي وضع أساس مدينة القاهرة ، وشرع في بناء الجامع الأزهر ؛ ليلتقى فيه الشيعة عقائد المذهب الفاطمي . ولما رأى جوهر أن الوقت قد حان لحضور المعز بنفسه وتسلم زمام الحكم ، أرسل إليه رسولا يحمل خبر خضوع مصر والشام والحجاز لسلطانة ، وأن الدعوة قد أقيمت له في كافة أرجاء البلاد ؛ فترك المنصورية مقر خلافته في بلاد المغرب ، « وتوجه إلى مصر بأموال جليلة المقدار ، ورجال عظيمة الأخطار ، وحمل معه جثث آبائه الثلاثة الذين تولوا الخلافة قبله » . ووصل إلى الإسكندرية (٢٤) من شعبان سنة ٣٦٢ هـ = ٣٠ مايو سنة ٩٧٣ م) . ثم غادرها إلى القاهرة ودخل القصر الذي بناه له جوهر ، وخرّ ساجداً لله تعالى ثم صلى ركعتين ، وصلى خلفه من كان معه .

ومنذ ذلك الحين أصبحت مصر دار خلافة ، بعد أن كانت دار إمارة تابعة للخلفاء الفاطميين ببلاد المغرب . وغدت القاهرة — بدل المنصورية — مركز الخلافة الفاطمية الشاسعة الأرجاء ؛ وبذلك حلت الخلافة الفاطمية الشيعية الفتية محل الخلافة العباسية السنية المتداعية^(١) . ويقول أدام متز^(٢) : إن الخليفة الفاطمي قد وقف من الخليفة العباسي موقف المنافس العنيد ، وانتشر نفوذه في كل صقع وواد ، ودعى له على المنابر في بلاد المغرب ومصر ، وفي بلاد اليمن والشام . وفي الاحتفال بصلاة الجمعة في عهد المعز لدين الله الفاطمي ومن جاء بعده ، مايدلنا على المظنة التي كانت تحيط بالخلفاء الفاطميين . فقد كان قاضي القضاة

Stanley Lane-Poole, The Story of Cairo, p. 119-120. (١)

The Renaissance of Islam, p. 2. (٢)

يذهب إلى المسجد قبل وصول الخليفة بقليل ، ويسخر المنبر والقبة التي يقف تحتهما الخليفة وقت إلقاء الخطبة ؛ وكان الخليفة يرتدى في هذا اليوم ثوبا من الحرير الأبيض ، ويتعمم بعمامة من الحرير الأبيض الرقيق ، ويحمل قضيب الملك بيده ، ويحف به عدد كبير من حرسه الخاص ، ومن الجنود الأخرى والأشراف ، ويتبع هؤلاء جم غفيرة من الناس . وكان الخليفة يركب بين قرع الطبول ورنين الصنوج ، وقراءة القرآن بنفثات شجية ، حتى يصل إلى قاعة الخطابة وهي القاعة الخاصة باستقباله ، ويحرسها قائد القواد وكبير الأمناء ونخبة من حرم الخليفة ، ويظل فيها حتى ينتهى الأذان . وحينئذ يدخل قاضى القضاة ويقول : « السلام على أمير المؤمنين الشريف القاضى ورحمة الله وبركاته ، الصلاة يرحمك الله ! » ؛ فيخرج الخليفة وحوله الأستاذون المحنكون^(١) ، ويتبعه وزيره وجماعة من حرسه مدججين بالسلاح ؛ فينتشرون بين قاعة الخطابة والمنبر أما الخليفة فيستمر في سيره حتى يأخذ مكانه تحت قبة المنبر ، ويقف الوزير على باب المنبر ووجهه للخليفة ؛ فإذا أوما إليه يصعد فقبل يدي مولاه ورجليه ، وزر^(٢) السترين عليه ؛ وبذلك يكون المنبر والقبة كالمهودج ، ثم ينزل الوزير وينتظر على باب المنبر . وكان الخليفة يختم خطبته بالدعاء للوزير ، وينصر الجيش وخذلان الكفار والمشركين فإذا ما فرغ من خطبته قال : اذكروا الله يذكركم . ثم يصعد الوزير فيحُل السترين ، ويظل هو وقاضى القضاة على الباب ، ويقوم الأستاذون المحنكون وكبار الموظفين المسكرين والدينين بحراسة القصور . بعد هذا يأخذ الخليفة في الصلاة ، فيبلغ الوزير عنه ، ثم قاضى القضاة ثم المؤذنون . فإذا ما انتهت الصلاة يخلو الجامع من

(١) جمع أستاذ محنك ، وهو الذى أحكته التجارب . ومن الأساتذة المحنكين من يتولى شد التاج ؛ وصاحب المجلس ، ويشبه الآن كبير الأمناء ، وصاحب الرسالة ، وصاحب بيت المال ، وحامل البوابة ، وزمام الأظرف ، ويسند إليه بإدارة شؤون القصر (الفلسندى ج ٣ ص ٤٨٤ و ٤٨٥) .

(٢) رز العىء فى الأرض وفى الحائط : أبعجه .

الناس؟ ويخرج الخليفة يحيط به الوزير عن يمينه وقاضى القضاة وداعى الدعاة عن يساره وحرسه الخاص ، ويمود بموكبه على الهيئة التى اتخذها فى ذهابه إلى الجامع .

الوزير بالله :

فاقت دولة الخليفة العزيز (٣٦٥ - ٣٨٦ هـ) دولة أبيه فى اتساع الرقعة ؛ فدعى له على منابر الجوامع من بلاد العرب إلى المحيط الأطلسى . ويمتاز عصره ببناء قاعة الذهب التى توضح لنا الأبهة التى كانت تصاحب الخلفاء الفاطميين فى مجالسهم ؛ فقد كانت مؤنثة أنثا نفخا ، ومزينة بالسطور والطنافس الحربية المزركشة بالذهب ، وكانت كلها من رسم ولون واحد . وفى صدر قاعة الذهب حشيشة^(١) عليها عرش الخليفة المحجوب بستور ، حتى إذا جلس الخليفة وانعقد المجلس رفعت تلك الستور . وكانت العظمة الملكية تظهر بأجلى مظاهرها ، إذا ما انفرج الستران الحريان بفعل اثنين من الأساندة بأمر من رئيس القصر المعروف بأمم « زمام القصر » ؛ فيظهر شخص الخليفة وحوله جماعة من القراء يأخذون فى ترتيل آيات القرآن الكريم بأنغام عالية ، ثم يأتى حامل الدواة فيضعها على طرف الحشية المخصص لها . وكان زمام القصر وصاحب بيت المال والحجاب والأمناء يأخذون أمكنتهم عند الأبواب فى الوقت الذى يكون الحاضرون قد أخذوا فيه أمكنتهم المخصصة لهم ، عندئذ يأخذ أحد الأمناء فى تقديم الأشخاص الذين يرى تقديمهم للخليفة . والوزير كان أول من يقدم إلى الخليفة ، فيخطو إلى الأمام ، ثم يحى الخليفة بلثم يديه ورجليه ، ويتراجع إلى مكانه ويظل واقفا ، ثم يؤذن له بوسادة يجلس عليها إلى يمين الخليفة ؛ ثم يتلوه قاضى القضاة ، فيقترب من الخليفة ويحييه برفع يده اليمنى ، ويشير بمسبحته قائلا : السلام عليك يا أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته . وإذا رأى الوزير أن يشاور الخليفة فى أمر من الأمور اقترب منه واعتمد على سيفه ، ثم يشرع فى محادثته .

(١) الحشية : الفراش المحشو .

وكان مجلس الملك يتعقد ثلاث ساعات في العادة ، فتقدم فيه الأمور الهامة لبحثها واعتمادها من الخليفة . وللوزير أن يقترح خلع الخلع ، أو إسناد الناصب المختلفة إلى من يقدم أسماهم ؛ فإذا انقضى عقد المجلس انصرف الحاضرون ؛ وانصرف الوزير في آخرهم بعد أن يلثم يدي مولاه ورجليه مرة ثانية ، ثم يركب إلى داره يحُف به سائر أعضاء المجلس ، ثم ينزل الخليفة عن سرير الملك ، ويفادر الإيوان فتسدل الستور ويقفل الباب .
هكذا كانت الأبهة التي تحيط بالخليفة الفاطمي حينما يرأس مجلس الملك .

الحاكم بأمر الله :

ولما ولي العزيز عهده لابنه المنصور (شعبان سنة ٣٨٣ هـ) . ولما توفي في شهر رمضان سنة ٣٨٦ هـ بويح المنصور بالخلافة ، وتلقب « بالحاكم بأمر الله » (٣٨٦ — ٤١١ هـ) وله من العمر إحدى عشرة سنة ونصف ؛ فتولى الوصاية عليه مربيّه وأستاذه برّجوان .

وقد بذل الحاكم مجهوداً كبيراً في سبيل نشر الدعوة الفاطمية ، السياسية منها والدينية ؛ حتى أرغم كثيراً من الناس على اعتناق المذهب الفاطمي بما سنه من القوانين الجائرة . كما كان من أثر إقبال على الدخول في هذه الدعوة أن جُمِل لهم يومان في الأسبوع يتلقون فيهما تعاليم هذا المذهب . وادعى الحاكم الألوهية ، ونسب إليه أنصاره الصفات التي يتصف بها الله سبحانه وتعالى ، وادعى علم النيب ؛ حتى اعتقد بعض الناس أن بيده الحياة والموت . ولهذا كان إذا بدا للناس في الطرقات سجدوا له وقبّلوا الأرض .

وكان الحاكم من بين الخلفاء الفاطميين مشهوراً بحب العظمة ؛ حتى أن أبا المحاسن^(١) يقول : إن الحاكم لما اتصل به خير رسول إمبراطور الروم ، وأنه في طريقه إلى القاهرة ، وأنه قد يمثل بين يديه ، أمر بتزيين القصر ، فكان من

(١) ج ٢ رقم ١ ص ٢٧٧ :

بين الأكياس التي تحتوى على الحرير المشغول بالذهب كيمس عليه رقم ٣٣١ . وقد نقل كل ذلك إلى الإيوان المد لاستقبال الرسول وعلق على حوائطه ؛ ففدا الإيوان كله يتلألاً ببريق الذهب . وقد صنع أمام الإيوان قطعة من المسجد^(١) على هيئة درّقة^(٢) مرصمة بالأحجار الكريمة ؛ فكان لانعكاس أشعة الشمس عليها بريق يخطف الأبصار ويضئ ما حوالها .

الظاهر والمستنصر :

ولما توفى الحاكم سنة ٤١١ هـ خلفه ابنه الظاهر (٤١١ — ٤٢٧ هـ) وله من العمر ست عشرة سنة ؛ فقامت عنته ست الملك بالوصاية عليه في الفترة الأولى من حكمه ، وأظهرت كفاءة متميزة في إدارة شؤون البلاد ، وبذلت المطاء للجنود ، وظلت تشرف على أعمال الدولة إلى أن توفيت سنة ٤١٥ هـ .

ولما توفى الظاهر خلفه ابنه المستنصر (٤٢٧ — ٤٨٧ هـ) وله من العمر سبع سنين ، وظل في الخلافة ستين سنة . غير أن مصر لم تتمتع في عهده بالرخاء والطمأنينة إلا فترة قصيرة من الزمن ؛ إذ حلت بها المصائب ، وترعرع مراكز الخلافة . وأصبحت السلطة بيد الجنود التركية ، الذين ارتكبوا أعمال العنف والشدة ، وأتلفوا في ثورتهم قصور الخلفاء الجميلة ، وبددوا المجموعات الفنية ، وأغاروا على المكاتب المنقطعة النظر . ثم انخفض ماء النيل ، وانتشر الوباء ، وعمت المجاعة ، وظلت على ذلك سبع سنين ؛ حتى تداركها الوزير بدر الجالى سنة ٤٦٥ هـ ، الذى استطاع بعزمه وصرامته ودهائه أن يعيد إليها النظام والحياة ، ووجه التفاته إلى حال البلاد والقضاء على طوائف المفسدين ، وحكم البلاد حكماً مطلقاً إلى أن

(١) المسجد : الذهب .

(٢) معربة عن لفظ فارسي وهو « درّيقة » ، ومع درع يضاوى الشكل غالباً ، وفيه ثغرات في وسطه ، وله مقبض في ظاهره ، وتراوح طوله بين قدم ونصف وقدامين .

توفي سنة ٤٨٧ هـ ، خلفه ابنه الأفضل شاهنشاه . وظل المستنصر في عهد وزارته كالحجور عليه ، إلى أن مات بالقاهرة في أول شوال من هذه السنة .

النزارية والمستعلي :

وكان المستنصر قبيل وفاته قد شرع في أخذ البيعة لابنه زار ؛ غير أن الأفضل ماطله حتى توفي قبل أن تتم مبايعته ، وبادر بتولية ابنه أبي القاسم أحد ولقبه « المستعلي بالله » . فسار زار (٤٨٧ — ٤٩٥ هـ) إلى الإسكندرية وبايعه أهلها . ولكنه قتل بعد قليل . وكان من أثر تدخل الأفضل في تولية المستعلي أن قام النزاع بين الإسماعيلية أنصار الفاطميين في مصر ؛ فذهب فريق منهم إلى أحقية المستعلي بالخلافة ، كما أصبح فريق آخر يستند في أحقية زار . وكان المستعلي مسلوب السلطة مع الأفضل . لذلك لا نعجب إذا رأينا هذا الوزير ينهز فرصة ضعف الخليفة الفاطمي ، فيقبض على زمام الأمور في مصر ، ويصبح مطلق التصرف في شؤون البلاد في عهده .

الآمر بأحكام الله :

وقد أورد لنا السيوطي^(١) نص بيعة الأمر بأحكام الله (٤٩٥ — ٥٢٤) ، الذي ولى الخلافة وله من العمر خمس سنين وشهر وأيام ؛ فقال : وقد كتب ابن منجب الصيرفي صاحب كتاب (الإشارة إلى من نال الوزارة) السجل الذي ينبي بوفاة الخليفة المستعلي والبيعة لابنه الأمر : « وقُرى على رموس كافة الأجناد والأمراء ، وأوله : من عبد الله ووليه أبي على الأمر بأحكام الله أمير المؤمنين ، ابن الإمام المستعلي بالله ، إلى كافة أولياء الدولة وأمرائها وقوادها وأجنادها وزعائرها ، شريفهم ومشروفهم ، وآمرهم ومأمورهم ، مغربهم ومشرقهم ، أحرهم وأسودهم ، كبيرهم وصغيرهم ، بارك الله فيهم . سلام عليكم ، فإن أمير المؤمنين

(١) حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ج ٢ ص ١٤ — ١٦ .

يحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو ، ويسأله أن يصلي على جده محمد خاتم النبيين
صلى الله عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين ، الأئمة المهديين وسلم تسليما ... وقد
كان الإمام المستعلي بالله — قدس الله روحه — عند نقلته جعل لي عقد الخلافة
من يمه ، وأودعني ما حازه من أبيه عن جده ، وعهد إلي أن أخلفه في العالم ،
وأجرى الكافة في العدل والإحسان على منهجه المتعالم ، وأطلعني من العلوم
على السر المكنون ، أفضى إلي من الحكمة بالغامض المصون . وأوصاني بالمطف
على البرية ، والعمل فيهم بسيرتهم المرضية ؛ على علمي بما جبلني الله عليه من
الفضل ، وخصني به من إثبات العدل ، وإني فيما استرعيته سالك منهاجه ، عامل
بموجب الشرف الذي عصب الله في نأجه . وكان ممن ألقاه إلي ، وأوجبه علي ،
أن أعلی محل السيد الأجل الأفضل من قلبه الكريم ، وما يجب له من التبجيل
والتكريم . وإن الإمام المستنصر بالله كان عند ما عهد إليه ، ونص بالخلافة
عليه ، أوصاه أن يتخذ هذا السيد الأجل خليفة وخطيلا ، ويجمعه للإمامة زعيما
وكفيلا ، وينفذ به أمر النظر والتقرير ، ويفوض إليه تدبير ما وراء السرير ،
وأنه عمل بهذه الوصية ، وحذا على تلك الأمثلة النبوية ، وأسند إليه أحوال
المساكر والرعية ، وناط^(١) أمر السكافة بمسزمتها للماضية ... ولأمير المؤمنين عليكم
أن تعتقدوا موالاة بالخالص الطوية ، وتجمعوا له في الطاعة بين العمل والنية ،
وتدخلوا في البيعة بصدور منشرة ، وآمال منفسحة ، وضائر يقينية ، وبصائر
في الولاء قوية ، وأن تقوموا بشروط بيعته ، وتهضوا بفروض نعمته ، وتبدلوا
الطارف والثالث في حقوق خدمته ، وتقرّبوا إلى الله سبحانه بالناسحة لدولته .
وأمر المؤمنين يسأل الله أن تكون خلافته كافلة بالإقبال ، ضامنة بيلوغ
الأمان والآمال ، وأن يجعل يدعما دائما بالخيرات ، وقسمتها نامية على الأوقات
إن شاء الله تعالى .

وقد استبد بالسلطة في عهد الأمر الوزير الأفضل ابن أمير الجيوش بدر الجاني .

(١) ناط : علق .

وقد اعتنق مذهب الإمامية الاثني عشر؛ فأبطل الموالد الأربعة التي كان يحتفل بها الفاطميون في كل سنة، وهي مولد النبي صلى الله عليه وسلم، ومولد علي، ومولد فاطمة، ومولد الإمام الحاضر (الآمر). ولكن هذه الموالد قد أعيد الاحتفال بها بعد أن قتل الوزير الأفضل بتدبير هذا الخليفة، وذلك سنة ٥١٥ هـ.

الحافظ :

ولى الحافظ (٥٢٤ — ٥٤٤ هـ) الخلافة بعد الأمر. واستبد بالسلطة في عهده الوزير أبو علي بن الأفضل، ثم قبض عليه وجبسه، واستولى على ما في القصر من الخزائر والأموال. وكان إمامياً كأبيه، وأسقط اسم إسماعيل بن جعفر رئيس الطائفة الإسماعيلية التي ينتسب إليها الفاطميون، وأضاف إلى ألقابه ألقاباً جديدة اختارها لنفسه؛ مثل: «ناصر إمام الحق، وهادى القضاة إلى اتباع شرع الحق واعتماده، مولى النعم، ورافع الجور عن الأمم، مالك فضيلتى السيف والقلم»^(١). وقد أثارت سياسة الوزير أبي علي الأكل غضب دعاة الفاطميين والأمراء حتى دبروا مؤامرة لاختياله؛ فقتل سنة ٥٢٦ هـ، وعادت السلطة ثانية إلى الإسماعيلية، فقوى نفوذ الخليفة الحافظ. ويقول السيوطي^(٢): «وجده له ألقاب لم يسبق إليها، وخطب له بها على المنابر، فكان (الخطيب) يقول: أصلىح الله من شيدت به الدين بعد دؤوره، وأعززت به الإسلام بأن جعلته سيباً لظهوره، مولانا وسيدنا إمام العصر والزمان، أبا الميمون عبد المجيد الحافظ لدين الله».

زوال النفوذ الفاطمية :

بدأ الوزراء منذ أواخر عهد المستنصر يستأثرون بالسلطة شيئاً فشيئاً، حتى أصبحوا يلقبون بلقب «ملك». ويرجع السبب في ذلك إلى تهاون كبار رجال الدولة في اختيار الخلفاء الأكفاء، والبيعة للأطفال بالخلافة؛ ليسهل على الوزراء

(١) تاريخ مصر لابن ميسر ص ٧٥. (٢) حسن المحاضرة ج ٢ ص ١٦.

والحجاب الاستبداد بالسلطة . ومن ثم اشتد التنافس على المناصب ، واستعان بعضهم بالصليبيين ونور الدين .

وقد استطاع صلاح الدين الأيوبي أن يوطد سلطته في مصر ، وانضوى تحت لوائه كل رجالات الدولة . فانهز فرصة مرض الخليفة العاضد الفاطمي ودعا للخليفة المستضيء العباسي في شهر المحرم سنة ٥٦٧ هـ (١١٧١ م) ، كما أمر بالدعاء له أيضاً على منابر بلاد اليمن والشام وفلسطين التي كانت تابعة للخلافة الفاطمية ، فنحه الخليفة العباسي تفويضاً بحكم هذه البلاد . وتم هذا التنوير بدون أن يلقي أية مقاومة . وفي ذلك يقول ابن الأثير : « فلم ينتطح فيها عنزان ^(١) » ولم يلبث الخليفة الفاطمي أن توفي في العاشر من المحرم سنة ٥٦٧ هـ ^(٢) .

وكان من أثر هذا الانتصار أن أصبحت مصر منذ ذلك الوقت تابعة للخلافة العباسية تبعية إسمية ، وأصبح يدعى للخليفة العباسي على المنابر .

خاتمة القول في الخلافة الفاطمية :

نافست الخلافة الفاطمية الخلافة العباسية وتفوقت عليها ، وبسطت سلطانها على البلاد الممتدة من المحيط الأطلسي غرباً إلى نهر الفرات شرقاً ، ومن آسيا الصغرى شمالاً إلى بلاد النوبة جنوباً ، كما امتد نفوذها على جزيرة صقلية وعلى بلاد الحجاز ، واعترف بنفوذها الروحي كل من اليمن والموصل وبلاد ما وراء النهر ، ودعى لخليفة مصر على منابر هذه البلاد .

يقول ريني دوسو في كتابه « النصيرية ومذهبهم الديني » ^(٣) : « كان عهد الفاطميين عهد رخاء لمصر ، كما كان عهد تسامح ديني لم ير مثله إلا في القليل النادر من عصور التاريخ الإسلامي » . وقد نافست مكتبة القصر في القاهرة مكاتب بغداد

(١) ابن الأثير ج ١١ ص ١٤٧ — ١٤٩ .

(٢) الفاطميون في مصر ص ٣١١ — ٣١٢ .

(٣) René Dussaud, Histoire et Religion des Nosairis, p. 49.

وقرطبة وغيرها^(١) ، وفاقت مدينة القاهرة في عهد الخلفاء الفاطميين غيرها من المدن الإسلامية في العظمة والجلال ، واعتبرها السلحون بحق المركز الرئيسى للعالم الإسلامى ؛ وكانت الملاذ الذى يفرع إليه كثير من المسلمين فى جميع بقاع الأرض . « وقد نجح الخلفاء الفاطميون فى تأسيس إمبراطورية شاسعة الأرجاء ، وحضارة باهرة لم يعرفها الشرق من قبل إلا نادراً ؛ تلك الحضارة التى اشتهرت بنظمها الإدارية المحكمة ، وفنونها وجيوشها وأساطيلها ، وعدالة محاكمها وتسامحها الدينى ، وأهم من هذا كله ما عرفت به من تشجيع العلم والثقافة »^(٢) .

(ز) إحياء الخلافة العباسية بمصر

فى عهد دولتى المماليك

(٦٤٨ - ٩٢٣ = ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)

الظاهر بيبرس والخوف:

بعد قتل المستنصر بالله ، وزوال الخلافة العباسية من بغداد ، انتقلت الخلافة إلى مصر ، وذلك فى عهد المماليك ، عندما شك الناس فى مبلغ أحقيتهم لتولى أمور مصر . وكان ذلك عندما تولى الظاهر بيبرس (٦٥٨ - ٦٧٦ = ١٢٦٠ - ١٢٧٧ م) شؤون السلطنة ، إذ استقدم أحمد بن الإمام الظاهر أحد رجال الدولة العباسية وكان قد نجا من المغول ، واستقبله بيبرس عند وصوله بمظاهر التكريم والاحترام ، وركب الأمير العباسى وهو مرتد شعار العباسيين ومعه بيبرس إلى

(١) كتاب الروشدين فى أخبار الدولتين لأبى شامة (طبعة القاهرة) ج ١ ص ٢٠٠ .

(٢) الفاطميون فى مصر للدكتور حسن إبراهيم حسن ص ٣١٥ .

قلعة الجبل ، فلما وصلوها رفض بيبرس أن يتقدم الأمير في الدخول ، أو أن يجلس على كرسي أو مرتبة معه .

عقد بيبرس بعد ذلك مجلساً في قاعة الأعمدة حضره القضاة والعلماء والأمراء وسائر عظماء الدولة لبحث نسب هذا الإمام ؛ فأقروا جميعاً بأنه الإمام أحمد بن الخليفة الظاهر بأمر الله بن الخليفة الناصر لدين الله التتعل بالنسب بالعباس بن عبد المطلب . وقيل قاضى القضاة شهادتهم وحكم بصحة نسبه ، وبايمه هو والقضاة ولقبوه « المستنصر بالله » . ثم بايمه بيبرس « على كتاب الله وسنة رسوله ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله ، وأخذ أموال الله بمحقها وصرفها في مستحقها » ^(١) . ثم أخذ له الظاهر البيعة من الناس على اختلاف طبقاتهم ، ونقشت السكة في مصر باسميهما ، وأمر بالدعاء للخليفة قبل الدعاء له في خطبة الجمعة . ودعاه ليخطب ويصلي بالناس صلاة الجمعة بجامع القلعة ، فخطب الناس خطبة بليغة أثنى فيها على فضل الملك الظاهر الذي أعاد الخلافة لبني العباس .

وفي ٤ شعبان سنة ٦٥٩ هـ عقد اجتماع قلى فيه تفويض الخليفة العباسي للملك الظاهر بيبرس ، وذلك تقوية لمرشه ضد أعدائه من أمراء المماليك وإثباتاً لأحقية المماليك عامة في تولى شؤون مصر . وهذا صورة التفويض : « بسم الله الرحمن الرحيم : الحمد لله الذي أضفى على الإسلام ملابس الشرف ، وأظهر بهجة درره وكانت خافية بما استحكم عليها من الصدف ، وشيد ما وكى من علائه حتى أنسى ذكر من سلف ، وقبض لنصره ما وكا اتفق على طاعتهم من اخلف ... وبعد : فإن أولى الأولياء بتقديم ذكره ، وأحقهم أن يصبح القلم راكمًا وساجداً في تسطير مناقبه وبره ، من سى فأخى بسعيه الحميد متقدما ... وما بدت يد في المكرمات إلا كان لها زبدًا ومغصا ، ولا استباح بسيفه حصى وعصى إلا أضرمه ناراً وأجراه دما . ولما كانت هذه المناقب الشريفة مختصة بالقام العالى المولوى السلطانى الملكى الظاهرى الركنى شرفه الله وأعلاه ، ذكرها الديوان العزيز

(١) نهاية الأرب لتويرى ج ٢٨ القسم الأول ص ١٨ - ١٩ .

النبوى الإمامى المستنصرى أعز الله سلطانه ، تنويها بشريف قدره ، واعترافا بصنمه الذى تنفذ العبارة المسهبة ولا تقوم بشكره ، وكيف لا ! وقد أقام الدولة العباسية بعد أن أقدمتها زمانة الزمان ، ومنع أمير المؤمنين عند القدوم عليه حنوفاً وعطفاً . . . وأبدى من الاهتمام بأمر الشريعة والبيعة أمراً لورامه غيره لامتنع عليه . . . وأمير المؤمنين يشكر لك هذه الصنائع ، ويعترف أنه لولا اهتمامك لاتسع الخرق على الراقع . وقد قللك الديار المصرية والبلاد الشامية ، والديار بكرية ، والحجازية واليمينية والفرايتية ، وما يتجدد من الفتوحات غوراً^(١) ونجداً ، وفوض أمر جندها ورعاياها إليك حين أصبحت بالكارم فرداً ، ولا جعل منها بلداً من البلاد ولا حصناً من الحصون يستثنى ، ولا جهة من الجهات تعد فى الأعلى ولا فى الأدنى . فلاحظ أمور الأمة فقد أصبحت لها حاملاً . . . وابسط يدك بالإحسان والمعدل . . . وهذه الأقاليم النبوطة بك تحتاج إلى نواب وحكام ، وأصحاب رأى من أصحاب السيوف والأقلام . فإذا استعنت بأحد منهم فى أمورك فتقب عليه تنقيها . . . وأمرهم بالأناة فى الأمور والرفق ، ومخالفة الهوى إذا ظهرت أدلة الحق ، وأن يمااموا الضمفاء فى حوائجهم بالشر الباسم والوجه الطلق . . . ومما تؤمرون أن يحى ما أحدث من سىء السنين وجدد من الظالم الذى هم من أعظم المحن . . . وحقيق بالمقام الشريف المولوى السلطانى الملكى الظاهرى الركنى أن تكون ظلمات الأنام مهدودة ببدله . . . ومما يجب أيضاً تقديم ذكره أمر الجهاد الذى أنهى على الأمة فرضاً . . . وبك يرجى أن يرجع مقر الخلافة إلى ما كان عليه فى الأيام الأولى ، فأيقظ لنصرة الإسلام جفنا ما كان غافياً ولا هاجماً ، وكن فى مجاهدة أعداء الله إماماً متبوعاً لا تابعاً ، وأيد كلمة التوحيد فأتجد فى تأييدها إلا مطيعاً سامعاً ، ولا تخل الثنور من اهتمام بأمرها . . . وشيد منها كل ما غادره المدومينها . . . وأولاهها بالاهتمام ما كان البحر له مجاوراً . . . وكذلك

(١) النجد . ما غلظ من الأرض وارتفع . والنور : ما انحدر منها .

أمر الأسطول . . . والله يمدك بأسباب نصره ، ويوزعك شكر نعمه ؛ فإن النعمة ستتم بشكره ^(١) .

ويذكر السير وليم ميور ^(٢) أن الخليفة بعد أن فرغ من قراءة التفويض أحضر للملك الظاهر بيبرس خلع السلطنة ، وهي : حبة بنفسجية اللون ، وعمامة سوداء ، وطوق من ذهب وسيف ؛ فلبسها وسار الموكب في طريق مفروش بالسط من باب النصر إلى القلعة . وتقدم السلطان الموكب ، ثم تلاه الخليفة ، فالصاحب بهاء الدين بن حنا يحمل التقليد على رأسه ، وتبعهم سائر الناس .

عزم بيبرس بعد ذلك على إعادة الخلافة العباسية في بغداد ، وتقليدها للخليفة المستنصر بالله ؛ فرحل بيبرس مع الخليفة إلى دمشق ، وهناك فهم أن تأسيس خلافة قوية في بغداد قد يكون خطراً على ملكه ؛ فساد إلى مصر وترك الخليفة وحده . وحاول الخليفة بمساعدة بعض الفرسان الوصول إلى بغداد ؛ فلما علم التتار بقصده حاربوه ، واتفى الأمر بقتله ، فلما سمع بيبرس بذلك حزن عليه ، ولكنه — جرياً على سياسته في استمرار إحياء الخلافة العباسية — أرسل في طلب أمير عباسي آخر ؛ فجاء الأمير أبو العباس أحمد سنة ٦٦١ هـ ^(٣) . وتمت مظاهر استقباله ، وطريقة مبايعته ، وخص نسيبه على النحو الذي فعله بيبرس مع الخليفة السابق ؛ ولقب « بالحاكم بأمر الله أمير المؤمنين » . وبذلك أعيدت الخلافة العباسية ثانية إلى مصر . ولكن لم يكن هناك في هذه المرة تفكير في الاستيلاء على بغداد ، كما أن الخلفاء العباسيين أصبحت سلطتهم منذ ذلك الوقت مقصورة على الأمور الدينية .

(١) أبو المحاسن : التجوم الزاهرة ج ٣ القسم الثاني ص ١٨٨ (أ) — ١٨٨ (ب) .

(٢) The Mameluke or Slave Dynasty of Egypt, pp. 15—16.

(٣) المختصر في أخبار البصر لأبي الفداء ج ٣ ص ٢١٥ . وهذا الأمير هو الذي انضم بفرسانه السبعة إلى الخليفة المستنصر بعد أن تركه بيبرس في الشام ، وحارب مع الخليفة القتول ضد التتار .

ولم تحض ثلاث سنوات على مبايعة ييرس للخليفة الحاكم بأمر الله ، حتى أرسل على أثر وصوله إلى بغداد رجلين ؛ ادعى أحدهما أنه مبارك بن الإمام المستصم ، وأما الثاني فقال إنه من أولاد الخلفاء . كما وفد على مصر إذ ذاك على ابن الخليفة المستصم^(١) . وبذا زى أن أبناء البيت العباسي اعتبروا القاهرة مكاناً أميناً لا يواهمهم . ويظهر أن ييرس قد أراد من وراء إرسال هذين العباسيين إلى مصر استمرار الخلافة العباسية بها أولاً ، وإضعاف نفوذ الخليفة الحاكم بأمر الله وذلك بتهديده بخلمه كلما حدثته نفسه بالتدخل في شؤون الدولة . وبذلك لم يتمتع الخليفة الجديد بالسلطة التي تمتع بها سلفه ، بل صار شخصاً عادياً مراقباً سجيناً في القلعة^(٢) . وكان ييرس يرى من استمرار إحياء الخلافة العباسية في مصر أن يمد ملكه ، ويوسع سلطانه بمساعدة الخليفة له باعتباره حامي الدين . وهذا منتهى الدلالة على أن هذا النظام أصبح صوريا لا قيمة له . وظل هذا النظام معمولاً به في مصر حتى جاء السلطان سليم الأول وأخذ معه — على ما قيل — الخليفة العباسي إلى القسطنطينية ، فلم يلق بقلب بلقب « خليفة » أى فرد في مصر بعد ذلك التاريخ .

الخوف في مصر بعد ييرس :

وقد سار على خطة ييرس إزاء الخليفة من جاء بعده من سلاطين المماليك ، فلم يجملوا للخليفة شيئاً من السلطة ، إذ أصبح كل عمله إسباغ الصبغة الدينية على السلاطين بتوطيد دعائم ملكهم . ولا غرو فإن انفصال السلطين : الدينية والرمزية كان لها أثر يذكر في إضعاف سلطة الخليفة واستبداد السلطان بالنفوذ . بخلاف ما كانت عليه الحال في عهد الخلفاء الراشدين والأمويين ، وخلفاء العصر العباسي الأول ، حين كان يتمتع الخلفاء بالسلطين معاً . ولم يباشر الخليفة العباسي

(١) السلوك للقرنزي ج ١ القسم الثاني ص ٥٥٤ .

(٢) Muir, p. 16.

في القاهرة أى عمل من أعمال الدولة ، بل كان يقضى وقته في المباداة وزيارة بعض العلماء وذوى الحيشة . وكان يؤتى به في الحفلات الرسمية ؛ وبخاصة عند تولية سلطان جديد ، ليمترف بلقب السلطان باعتباره الرئيس الأعلى للجماعة المسلمين ، كما كان يبارك الجيش ويدعو له بالنصر ، ويتبع السلطان في حملاته الحربية هو وكبار رجال القصر . وقد استمرت هذه الخلافة العباسية الاسمية في مصر زهاء قرنين ونصف من الزمان .

وفي الحق : أن جُلَّ عمل الخلفاء العباسيين في القاهرة إنما كان إعطاء السلاطين تفويضاً بالحكم . ولم يكن هؤلاء السلاطين يكونون له من الاحترام الذى يتفق وصفته الدينية على الأقل ، كما أن بعضهم لم يهتم بالحصول على ذلك التفويض بالحكم ؛ كما حدث عند تولى السلطان قلاوون (٦٧٨ — ٦٨٩ هـ و ١٢٧٩ — ١٢٩٠ م) وابنه الناصر محمد بن قلاوون ، الذى قبض على الخليفة المستكن بالله واعتقله بقلعة الجبل ، ومنعه من الاجتماع بالناس ، ثم نفاه وأولاده وأهله إلى قوص سنة ٧٠٧ هـ وخصص لهم بعض النفقات . وظل هذا الخليفة في قوص إلى أن مات بها في شهر شعبان سنة ٧٤٠ هـ . وقد ذكر السيوطي^(١) سبب إيقاع السلطان الناصر محمد بن قلاوون بالخليفة المستكن بالله فقال : « والسبب في الوقعة بينهما أنه رفع إليه قصة عليها خط الخليفة بأن يحضر السلطان بمجلس الشرع الشريف ؛ فنضب من ذلك وآل الأمر إلى أن نفاه إلى قوص ، ورتب له على واصل المكارم أكثر مما كان له بمصر » . وقد حزن الناس على نفي الخليفة حزناً شديداً ؛ على أن يُعده عن حاضرة الملك لم يحدث فراغاً محسوساً . ولما مات المستكن لم يلتفت الناصر إلى ابنه أحمد الذى كان الخليفة قد ولاه عمه ، وبايع الواثق بالله إبراهيم بن أحمد . وظل الواثق بالله خليفة إلى أن حضرت السلطان الوفاة ؛ فندم على ما فعل ، وعزل إبراهيم وبايع أحمد ، ولقب الحاكم (أول المحرم سنة ٧٤٢ هـ) .

من ذلك كله يتضح أن الخليفة العباسي كان مهبط الجانب . أما في غير مصر فلم يكن اسمه يذكر على منابر بلاد الحجاز ، على الرغم من أنها كانت تحت سلطان المالك ، اللهم إلا إذا استثنينا الخليفة المستعين بالله أبا الفضل الذي بويع بالسلطنة والخلافة معاً على أثر قتل الناصر فرج^(١) . وقد تردد هذا الخليفة في قبول السلطنة في أول الأمر ، واشترط لذلك احتفاظه بالخلافة إذا خلع عنها . وكان خبر ارتقائه أريكة الحكم رنة فرح وسرور في أرجاء دمشق . ويقول في ذلك سيروليم ميور : « إن تلك الفرصة كانت فرصة غريبة ، لأنها أمانت لخليفة المسلمين الذي أهمل أمره منذ زمن بعيد أن يتوج ولو إسمياً . وقد فرح نقاة المسلمين لاتتماش الخلافة ، وعودة السيطرة إليها كما كانت من قبل » .

ولما عاد المستعين إلى مصر أقام بالقلة ، وأصبحت الأوامر والمراسيم ترسل إليه ليوقع عليها . غير أن أبا النصر شيخ لم يرقه ذلك ، فعمل على عدم تمكنه من التوقيع على المراسيم إلا بعد عرضها عليه ؛ فاستاء الخليفة من ذلك . وظلت العلاقة متوترة بينهما ، حتى طلب أبو النصر شيخ من الخليفة أن يفوض إليه السلطنة ؛ فوافق على ذلك على أن يسمح له بالنزول من القلة إلى بيته ، فرفض أبو النصر شيخ إجابة هذا الطلب وقبض على زمام الأمور ، وتلقب بالملك المؤيد ، وخلع المستعين وبايع أخاه « داود » . ونقل الخليفة المخلوع إلى أحد دور القلة ، وعهد إلى بعض رجاله بمنحه من الاجتماع بالناس . ولما علم بذلك نوروز نائب الشام ، جمع القضاة والعلماء ، واستفتاهم في موقف أبي النصر شيخ إزاء الخليفة ؛ فأفتوا بعدم جواز خلعهم ، فأجمع على قتال المؤيد .

وعندما وقف الملك المؤيد على نوايا نوروز نحوه ، خرج إليه على رأس جيش كبير سنة ٨١٧ هـ ، وأرسل المستعين إلى الإسكندرية ؛ فظل معتلاً بها ، إلى أن أطلق سراحه ططر الذي ولى سلطنة مصر ردحاً من الزمن بعد وفاة الملك

المؤيد ، وسمح له بالعودة إلى القاهرة . ففضل الإقامة بالإسكندرية حتى توفي سنة ٨٣٣ هـ^(١) . وقد نجح الملك المؤيد في إيقاف نوروز عند حده ، فاعتقله وظل في السجن حتى قتل به ، وعلقت رأسه على أحد أبواب القاهرة .

(ح) العثمانيون والخلافة

بين الخليفة المتوكل والسلطان سليم الأول :

في شهر مايو سنة ١٥١٦ م ترك الجيش المصرى تحت قيادة قانصوه البيار المصرية بصحبة الخليفة المتوكل العباسى وقضاة المذاهب الأربعة . وفى أغسطس من هذه السنة هزم السلطان سليم الجيش المصرى فى موقعة « مرج دابق » قرب حلب ، وقتل السلطان قانصوه الفورى ، ثم استقبل الخليفة فى معسكره بظاهر مدينة حلب . ولما عرف السلطان سليم أن موطنه الأصلي هو بغداد عزم على إرساله إليها ، وخلع عليه ووصله بالمال ، وسمح له بالعودة إلى حلب . وفى نهاية سبتمبر من هذه السنة دخل سليم دمشق وتبعه الخليفة إليها .

وقد رأى المالك فى ذلك الوقت ضرورة انتخاب سلطان منهم ، فبايعوا طومان باى . وقد رأوا ألا بد من وجود الخليفة فى الاحتفال بتنصيب السلطان الجديد وفق المراسيم المتبعة . وكان هناك المتمسك « أبو المتوكل » ، وكان قد اعتزل الخلافة سنة ١٥٠٩ م لشيخوخته ، فتاب عن ابنه فى الحفل الذى أقيم فى شهر أكتوبر سنة ١٥١٦ م .

وفى ديسمبر من هذه السنة واصل سليم السير إلى مصر ، وهزم الحامية المصرية فى غزة ، كما أوقع بجيش « طومان باى » فى الريدانية فى ٢٢ يناير

(١) تاريخ الخلفاء ص ٣٣٨ .

سنة ١٥١٧ م . وفي اليوم التالي أُقيمت الخطبة لسليم في مساجد القاهرة ، ودعا الخطباء له بهذه الكلمات : « اللهم انصر السلطان ابن السلطان ، ملك البرين والبحرين ... سلطان المراقين ، وخدام الحرمين ، الملك الناصر ، السلطان سليم شاه » .

وفي يوم الثلاثاء دخل طومان باي القاهرة ، ونشِب القتال في شوارع المدينة بين الجند المصريين والمماليك مدة ثلاثة أيام ، أُقيمت الخطبة بعدها لطومان باي . غير أن سليما نجح في هذا اليوم في إخراج المماليك من المدينة ، وفر طومان باي إلى الوجه البحري . وقد دارت المفاوضات بين المالك والسلطان الممالي ، وطلب سليم أن يحمل الخليفة والقضاة الأربعة كتاب المالك إليه ، ولكن الخليفة اعتذر عن قبول هذا الطلب وأرسل نائباً عنه . ثم قبض سليم على طومان باي وشنقه بعد أن أمّنه .

ويظهر أن السلطان سليما قد أعطى الخليفة بعض السلطة ، كما أشرَكَ في إدارة البلاد ؛ حتى أن قصره قد غصَّ بالتظلمين الذين هرعوا إليه ، يلتمسون منه التوسط لدى سليم لقضاء حاجاتهم . وإنما لجأ إلى هذه السياسة ليصلح بين أهالي القاهرة والحكومة الجديدة . ويمهد بذلك السبيل لانتقال الحكم إلى المماليك . ويقال : إن الهدايا قد انتهالت على الخليفة المتوكل ، إلى حد لم يسبقه إليه من جاء قبله من الخلفاء . على أن الخليفة قد داخله الفرور ، فزعم أن له شيئاً من الأهمية والخطورة ، فنفاه سليم إلى القسطنطينية (يونيه سنة ١٥١٧ م) . ولم يتقابل معه إلا بعد عودته في شهر يولييه سنة ١٥١٨ م .

وقد أولى سليم الخليفة بعض احترامه . ولكنه ما لبث أن تنير عليه لما بانته من تشاحنه مع ذوى قرباه على توزيع مخصصاته ، وظهوره بمظهر التبذير والإسراف في شراء الجوارى والمغنيات ، مما أثار غضب سليم عليه . فاعتقله في أحد القصور حيث ظل فيه إلى سنة ١٥٢٠ م ، ثم عاد إلى القاهرة في عهد السلطان سليمان القانوني حاملاً لقب الخلافة ، كما كان من قبل . وقام سنة ١٥٢٣ هـ بمراسيم

تنصيب أحمد باشا والى مصر ، الذى ثار على السلطان سليمان واستقل بهذه البلاد مدة من الزمن سلطاناً عليها^(١) .

هذا مادونه لنا التاريخ عن آخر عمل قام به « المتوكل » الذى عاش فى القاهرة إلى أن مات سنة ١٥٤٣ م .

آراء المؤرخين فى تحول الخلافة الى العثمانيين :

وقد أسهب ابن إياس^(٢) المؤرخ المصرى — الذى عاصر الفتح العثمانى ، والذى تناول هذا الفتح بالتفصيل — فى ذكر العلاقة بين السلطان سليم والخليفة المتوكل فقال : إن المتوكل سلم إليه غلغات الرسول ، وهى البردة التى كان يلبسها الخلفاء العباسيون فى بغداد ، وبعض من شعر لحيته صلى الله عليه وسلم ، وسيف الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

ويقول السير توماس أرنولد فى كتابه الخلافة^(٣) : « لاشك أن سليما حمل هذه الخلفات العظيمة القيمة إلى القسطنطينية (وما زالت بها إلى اليوم فى جامع أيوب) جزءاً من الغنيمة التى حصل عليها من فتح مصر . أما عن تحول مركز الخلافة فليس هناك شاهد من الشواهد المعاصرة يؤيد هذا القول » .

ويظهر أن هؤلاء المؤرخين لم يروا غلغات الرسول جديدة بإعطائها شيئاً من الاهتمام ؛ ومن هؤلاء المؤرخين المعاصرين ابن إياس المصرى ، فقد عنى باستقصاء الكلام عن الخليفة وما آل إليه أمره . بيد أننا لا نقف من ثنايا هذه المعلومات المفصلة على أية إشارة تتضمن انتقال لقب الخلافة إلى سليم ، حتى بعد أن نرى الخليفة العباسى إلى القسطنطينية ، الذى يقول عنها : « مركز عرش آل عثمان » . ويظهر أن الرغبة التى دفعت سليماً إلى جعل القسطنطينية حاضرة

Arnold, The Caliphate, pp. 141—142. (١)

(٢) تاريخ مصر ج ٣ ص ١٧٦ .

p. 143. (٣)

العالم الإسلامي قد ثبتت بعد ، بدليل أنه لم يرد عن الخليفة أية إشارة أو ذكر في الكتاب الذي بعث به إلى ابنه سليمان ، والذي وصف فيه مدى انتصاراته التي أنهت بفتح مصر .

ثم يستورد السير توماس أرنولد في الكلام عن الخلافة في كتابه^(١) فيقول : « إذا تم بالفعل تحول هذا المركز الذي كان يعد أسمى المراكز وأعلاها في العالم الإسلامي ، وإذا كان السلطان سليم قد حرص على أن يلقب بلقب الخلافة ، فلم يكن بد من أن يذكر ذلك في الكلام على انتصاراته . ويتضح لنا من هذا الكتاب الطويل الذي بعث به إلى ابنه سليمان عن سلسلة حروبه التي شنها في ذلك الوقت ، أي منذ واقعة « مرج دابق » إلى أن تم فتح مصر على يديه ، أنه أظهر الخيلاء لما ضمه إلى بلاده من الأراضي الواسعة في الشام وفلسطين ومصر وبلاد الحبشة واليمن شرقاً إلى حدود القبرون غرباً ، وكذا الحجاز والمدينتين المقدستين : مكة والمدينة . وكل ما ظفر به سليم ، وسره السرور كله حصوله على الحق الذي يميز له أن يسمى نفسه « خادم الحرمين » ، ذلك اللقب الذي كان يتلقب به سلاطين مصر من المماليك لا الخليفة العباسي ، وهو اللقب الذي تحول إليه بعد موت « قانصوه النوري » في موقعة « مرج دابق » ، والذي أطلق عليه في الخطبة في جامع حلب في شهر يناير سنة ١٥١٧ م ؛ فسجد شكرًا لله وخلع على إمام الجامع » .

ويقول السير توماس أرنولد نقلاً عن فون هامر Von Hammer : « على أن لقب خليفة كان يطلق في ذلك العصر على صفراء الأمراء ، حتى لم يبق له شيء من مظاهر الاحترام والتقديس التي كانت له في المصور الأولى . ولا يبعد أن يكون سليم قد وجد أن لقب الخلافة قد أصبح شائع الاستعمال مبتذلاً . وكان يعلم أن منافسه الذي كان يضمه له الكراهة والبغضاء — وهو الشاه إسماعيل الصفوي — قد عين أحد الخصيان أميراً على بغداد بعد استيلائه عليها

سنة ١٥٠٨ م ، وأسند إليه منصب الخلافة ولقبه « خليفة الخلفاء » .
 هذا إلى أن سليمان وأسلافه كانوا يتمتعون منذ زمن طويل بمثل ما كان
 للخلفاء من نفوذ وسلطان ، وكانوا يستعملون لقب الخلافة قبل فتح مصر ؛ فرأى
 في أخذه التنازل من الخليفة المتوكل العباسي أمراً لا معنى له ، حتى لا يكون عالة
 على شخص ليس له نفوذ كالخليفة العباسي في القاهرة الذي فقدت الخلافة القديمة
 مع أسرته كل ما كان لها من هيبة ونفوذ ، وذلك على أثر ما أصاب الخلافة من
 الانحطاط في غضون قرنين ونصف قرن من الزمان ، خضعوا فيها لأهواء المالك
 وتقلباتهم . وإذا كان ثمة ما يشير إلى أسرة من الأسرات التي تمتعت بهذا الشرف
 الرفيع — شرف الخلافة — فلم يكن في ذلك غير أسرة آل عثمان . وإلى ذلك
 يشير سليم في كتاب أرسله إلى والي « مازندران » (ديسمبر سنة ١٥١٧ م)
 بهذه الكلمات : « هذه الأسرة (أسرة سلاطين آل عثمان) التي كانت معقل
 الخلافة » . وذلك بعد أن نفي آخر الخلفاء العباسيين إلى القسطنطينية بعدة أشهر .
 أما الزعم بأن آخر الخلفاء العباسيين في مصر قد سلم مقاليد الخلافة إلى
 السلطان سليم بطريقة رسمية ؛ فقد كان أول من قال به موراجي دوسون Mouraji
 d'Hosson سنة ١٧٨٧ م في كتابه (سلسلة عامة لنسب آل عثمان^(١)) . على أن موراجي
 دوسون لم يشر إلى مصدر من المصادر التي يؤيد بها هذا الزعم ؛ بل ولم يحاول
 أحد من المؤرخين الذين أخذوا عنه أن يكشف عن حقيقة هذا القول . ومن ثم
 انتقلت هذه الفكرة من كتاب إلى آخر من الكتب التاريخية ، شرقية كانت
 أو أوروبية ، وأصبحت أمراً متفقاً عليه غير منازع فيه من حيث الدعاية الأوروبية
 التي انتشرت في العالم الإسلامي لتأييد دعوى العثمانيين للخلافة .
 وقد علق السير توماس أرنولد^(٢) على ذلك بقوله : « ونستطيع أن نحكم على
 صحة هذا القول من اللقب الذي فضله سليم نفسه في هذه الخطبة التي أقيمت له في

Tableau générale de l'Empire Othoman. (١)

The Caliphate, pp. 145—146. (٢)

مساجد القاهرة في اليوم الذي أحرز فيه النصر الأعظم ، وهو يوم ٢٣ يناير سنة ١٥١٧ م . فقد كان لقب « سلطان » هو وحده الذي تكرر في هذه الخطبة . ولا غرو فقد كان يفضل أن يذكر اسمه في الخطبة مصحوبا بهذا اللقب ، كما ورد في هذه الخطبة أيضاً لقب « خادم الحرمين » الذي كان يمتز به كما تقدم .

وقد اعتاد المؤرخون الأتراك أن يصفوا ملوكهم بهذا اللفظ الساذج البسيط ، إذا ما أشاروا إليهم من غير أن يتصدوا له ذكر هذا التثبيت^(١) الطويل من الألقاب التي كان يلقب بها السلاطين . هذا إلى أن سليما لم ينقش على السكة التي ضربت باسمه لقباً آخر من الألقاب ، كما كانت الحال بالنسبة إلى من جاء قبله أو بعده من السلاطين ، فإن أباه بايزيد الثاني (١٤١٨ — ١٥١٥ م) قد أدخل عبارة « صاحب القوة والنصر في البر والبحر » ، كما كان يلقب حفيده مراد الثالث (١٥٧٤ — ١٥٩٥ م) بلقب « سلطان البرين وخاقان البحرين » . واستعمل محمود الثاني (١٨٠٨ — ١٨٣٩ م) لقب « سلطان سلاطين مصر » ؛ على أن أحداً من العثمانيين لم يلقب نفسه على العملة بلقب خليفة أو إمام أو أمير المؤمنين ، أو أنه اهتم بلقب الخلافة أو اعتبر أسرة متممة لسلسلة نسب أسرة الخلفاء العباسيين^(٢) .

وقد شعر العالم الإسلامي بقوة العثمانيين ، بعد أن أقام سليم ملكه بقوة الدفع والسيف ، وأصبح أعظم حاكم إسلامي في زمانه ، وبخاصة لما أحرزه من النصر والظفر على الفرس ، وقضائه على دولة المماليك في مصر ، ووقوفه في وجه المسيحيين في أوروبا ، ولاستيلائه على الحرمين الذين كانوا معرضين لنارات البرتغال من ناحية البحر الأحمر . ولا يخفى ما هنالك من الارتباط بين الحرمين والخلافة في عصور الإسلام . وقد أصبح المسلمون يعتقدون أن الخليفة لا يصح أن يكون خليفة إلا إذا كان حامي الحرمين . وليس من المسير علينا أن ندلل على صحة هذا الرأي : فلنرجع إلى عهد يزيد بن معاوية وعبد الملك بن مروان حين قامت خلافة عبد الله

(١) التثبيت (حركة) : الفهرس الذي تجمع فيه الأسماء .

(٢) Arnold, pp. 147—148.

ابن الزبير في مكة ، وما حدث أيضاً في عهد العباسيين حين وقع الحرمان في أيدي القرامطة بين سنتي ٣١٨ و ٣٣٨ هـ (٩٣٠ — ٩٥٠ م) ، ثم بين سنتي ٦٣٦ و ٦٤٨ هـ (١٢٣٨ — ١٢٥٠ م) حين أصبحت مكة تحت حكم الدولة الرسولية التي كان مقرها بلاد اليمن ، وكما كانت الحال بالنسبة إلى الفاطميين والأيوبيين والمماليك في مصر الذين بسطوا سلطانهم على الحجاز . وهذا يفسر لنا مبلغ عناية الدولة الإسلامية بأمر الحرمين ، وهذا يوضح لنا كيف أن سليما بانتصاره على المماليك واستيلائه على أملاكهم أصبح الحرمان في حوزته فتلقب بلقب « خادم الحرمين » الذي اعتز به كثيراً كما تقدم .

وعلى الرغم من أن السلطان سليما تلقب بلقب الخلافة قبل فتح مصر ، كما تلقب آباؤه بهذا اللقب مدة قرن ونصف ؛ فقد كان من الطبيعي أن تستمر هذه التسمية بقية عهده . بيد أننا نرى أن تلقيبه بلقب الخلافة بعد فتح مصر قد انعدم أو كاد . ومن ثم لا نجد اختلافا ما في الألقاب التي كان يطلقها عليه « قضاة بروسة » بعد الفتح ، والذي كان يخاطب به هو وأجداده قبل هذا الفتح ، وذلك مثل : « صاحب الجلالة ظل الله » ، « بادي شاه » ، « حامي العالم » ، فليثبت الله هذه الأسماء التي تحمل دعام الخلافة . وهو نفس الأسلوب الذي كان يستعمل في مخاطبة سلاطين العثمانيين منذ مائة وخمسين سنة . هذا إلى أننا لا نقف على استعمال لفظي إمام وأمير المؤمنين .

من ذلك نرى أن سليما لو اعتبر نفسه خليفة للخلفاء العباسيين لاستعمل ألقاب الخلافة بالأسلوب القديم ، وما يؤيد هذا الرأي أيضاً أن سليما لم يذكر في مراسلاته مع أبيه سليم لقب الخلافة ولا أي لقب آخر يتصل به ، كما لا نجد في رسائله إلى كبار الموظفين بعد اعتلائه العرش أن أباه كان خليفة بالمعنى الإسلامي القديم ، وإنما أشار إليه باعتباره سلطانا فحسب ؛ فيقول : السلطان ، الخاقان ، خادم الحرمين ، وغيرها من الألقاب التي كان يتلقب بها العثمانيون من قبل ، مع استثناء لقب خادم الحرمين . ومن ذلك أيضاً هذه الألقاب التي نقشت على لوحة بإحدى

مدارس القاهرة التى أسسها سليمان باشا الصدر الأعظم سنة ١٥٤٣ م وهى « الخاقان الأعظم ملك ملوك العرب والمعجم ... الخ » .

على أننا مع ذلك نجد بمض التوصيل بالسلطان سليم يطلقون عليه لقب الخلافة فى مدائحهم . ومن هؤلاء « ابن زُنبُل » الذى صحبه فى فتح مصر ، فلقبه بـ « خليفة الله فى الأرض » . ووصفه المؤرخ قطب الدين الذى كان مفتى مكة بـ « خاقان » و « خير الخلفاء » ؛ كما كتب شريف مكة بركات بن محمد بن بركات إلى سليمان سنة ١٥٢٠ م مهتئاً إياه بالعرش ولقبه « خليفة الله » . ولقب قطب الدين مفتى مكة سليمان الثانى (١٥٦٦ — ١٥٧٤ م) بـ « خليفة الله » ، وأن استعمال لفظ خلافة قبل فتح مصر فى المصر الذى كان يقصد به مجرد حاكم قوى مستقل ، لمن أقوى الأدلة على أن سلاطين العثمانيين لم يكونوا خلفاء أو أئمة بالمعنى الذى كان يقصد به أيام الخلفاء الراشدين والأمويين .

وقد حذا متأخرو السلاطين العثمانيين حذو من سبقهم من السلاطين ، فلم يحفلوا بالألقاب « الخليفة » و « الإمام » و « أمير المؤمنين » ، حتى أننا لا نرى ذكرها فى المكاتبات الرسمية . وربما كان ذلك راجعاً إلى تأثير العثمانيين بـ « أبي حنيفة » الذى يدينون بمبادئه ، والذى كان يرى أن الخلافة الحققة لم تدم إلا ثلاثين سنة . كما أننا لا نقف على هذه الألقاب فيما كتبه الفقيه التركى إبراهيم الحلبي فى كتابه « ملقى الأبحر » الذى أصبح مرجعاً هاماً فى التاريخ العثمانى ، وما دونه فريدون بك سكرتير الصدر الأعظم « محمد صُقلُ » ، الذى قدمه للسلطان مراد الثالث سنة ١٥٧٥ م ، وهو مجموعة من الرسائل السياسية ، وبه عشرون نموذجاً للمكاتبات السلطانية الرسمية . ولا نمث على ذكر لقب الخلافة إلا فى أربعة منها ، وذلك بطريقة عرضية حيث لا يلقب السلطان بـ « خليفة » ، وإنما ترد كلمة الخلافة نحو « مرتبة الخلافة أو روضة الخلافة ... الخ » .

ولم نلاحظ أن سلاطين العثمانيين تلقبوا بـ « الخلفاء » إلا فى القرن الثامن عشر الميلادى ، إذ أصبحوا يستعملون لقب الخلافة بشكل جديد فى معاملاتهم

الدولية مع المسيحيين . وكان ذلك لأغراض سياسية ، غايتها أن يكون لهم شيء من النفوذ الديني على العالم الإسلامي ، الذي كان كثير منه تحت سلطان الدول المسيحية . ففي معاهدة كجوق كينارجي Kuchuck Kainarji التي أبرمت بين السلطان عبد الحميد الأول وكترين الثانية ملكة روسيا سنة ١٨٧٤ م ، اقترن اسم عبد الحميد بلقب إمام وخليفة ؛ وأعطت هذه المعاهدة السلطان العثماني السلطة الدينية على المسلمين في شبه جزيرة القرم ، كما منحتة حق تفويض وإلى هذه البلاد بالحكم وتعيين القضاة والفتين . وقد رأى الروس أن هذه السادة تمهد السبيل لتدخل العثمانيين السياسي في هذه البلاد ؛ فالتوها سنة ١٧٨٣ م ^(١) .

وإن اتحاد سلاطين العثمانيين لقب الخلافة بالمعنى القديم — الذي يقصد به السيطرة على كافة المسلمين — لم يظهر إلا في القرن التاسع عشر ، وذلك في عهد السلطان عبد الحميد الثاني . فقد ظهر هذا اللقب بصفة رسمية في دستور مدحت باشا الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٧٦ م ، حيث نصت الفقرة الثالثة منه على أن السلطنة العثمانية المظلمى التي آلت إليها الخلافة الإسلامية المظلمى سوف تؤول إلى أكبر أبناء البيت المالكة ، وتنص الفقرة الرابعة على أن حضرة صاحب العظمة السلطان بصفته خليفة المسلمين ، قد أصبح حامي الدين الإسلامي ^(٢) .

هذا ما رواه المؤرخون المحدثون في مسألة تحويل الخلافة إلى العثمانيين ، مخالفين في ذلك ما تواضع عليه المؤرخون القدامى ، من أن الخليفة العباسى المتوكل نزل لهم عن حقه في الخلافة إن طوعاً وإن كرهاً ؛ فأصبح يدعى السلطان سليم من ذلك الحين بأمر المؤمنين . ونمود الآن إلى مجرى حديثنا موجزين القول من زوال الخلافة العثمانية .

Arnold, pp. 164—165. (١)

Ibid, p. 173. (٢)

زوال الحموية العثمانية من القسطنطينية :

بقيت الخلافة العثمانية ضعيفة الجانب إلى أن زالت نهائياً في سنة ١٩٢٤ . وكان اعتلاء السلطان عبد الحميد العرش في وقت أخذت فيه الدولة العثمانية في الضعف والانحلال . فقد اشتد عليها ضغط الدول المسيحية ، وقامت الفتن والثورات في الولايات المسيحية التابعة لها ، وأعلنت روسيا الحرب عليها سنة ١٨٧٧ ، واستقلت رومانيا والصرب والجبل الأسود عنها استقلالاً تاماً ، وأصبحت بلغاريا دولة مستقلة تحت إشراف الدولة العثمانية .

وقد رأى السلطان العثماني إزاء هذه الحالة السيئة أن يحول وجهه شطر العالم الإسلامي ، عساه يظفر بمساعدة المسلمين له ، ولا سيما من كان منهم تحت سيطرة الدول الأوروبية المناوئة للعثمانيين ؛ وقد رأى السلطان عبد الحميد بهذه الحركة إلى إيجاد رابطة قوية بين المسلمين ، وساعده على ذلك ظهور الجرائد في بلاده . على أن هذه السياسة لم تصادف النجاح المطلوب ؛ وذلك لعدم مهارة رساله إلى البلاد الإسلامية وجهلهم لغاتها ، وتمسك أهل السنة بوجوب قيام الخلافة في قريش ، ووقوع بعض الأمم الإسلامية تحت نفوذ أمم الغرب ، مما جعل توحيد المسلمين دينياً وسياسياً أمراً بعيد الاحتمال . وأخيراً ثار عليه الأحرار في سنة ١٩٠٨ ، وخلموه لعمله على تأييد حكمه الاستبدادي في بلاده بإلغائه الدستور ووقوفه في سبيل الإصلاح^(١) .

وساءت حالة الدولة العثمانية بعد ذلك ، واحتل الحلفاء سواحل بحر مرمرية واسطنبول . وفي ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ عُنِقِدَتْ هدنة مودانيا التي نصت على جلاء الحلفاء عن هذه البلاد . ثم أعلن المجلس الوطني الكبير إلغاء السلطنة

(١) Arnold, pp. 173—174, 175—177.

العثمانية ، وأعلنت الجمهورية التركية في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٣ ، وانتُخبَ مصطفى كمال رئيساً لها .

رأى الأتراك أن بقاء الخليفة قد يثير حوله حركات رجعية ، وأن فصل السلطة الدينية عن السلطة السياسية في الإسلام لا يتفق ونظام الخلافة ، فالتفوا الخلافة في ٢ مارس سنة ١٩٢٤ .

٢- الوزارة

« الوزير » كلمة مشتقة من الوزر وهو الثقل ؛ لأن الوزير يحمل أعباء الحكومة . أو من الوزر وهو الملجأ والمعتصم ، بمعنى أنه يُلجأ إليه ويرجع إلى رأيه وتديره ^(١) .

قال ابن خلدون ^(٢) : « إن السلطان في نفسه ضعيف يحمل أعباء ثقيلاً ، فلا بد من الاستعانة بأبناء جنسه ؛ وإذا كان يستعين بهم في ضرورة معاشه وسائر جهته ، فما ظنك بسياسة نوعه ومن استرعا من خلقه وعباده » . وقد طلب موسى من الله سبحانه وتعالى أن يمدّه برجل من أهله ؛ يستعين به على القيام بأعباء الحكم فقال : (وَاجْعَلْ لِي وِزِيرًا مِنْ أَهْلِ هَارُونَ أَخِي أَشَدُّ بِهِ أَزْرِي وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي) ^(٣) .

والوزارة فارسية الأصل ، وليست من مستحدثات الإسلام ، بل هي أقدم عهداً من ملوك آل سامان ؛ فقد عرفت في بني إسرائيل .

(١) الوزارة في عهد النبي

وعهد الخلفاء الراشدين والأُمويين

وإذا أُريد بالوزارة استعانة الأمير أو السلطان بمن يشد أزره أو يعاونه في الحكم ، فهي تتصل بصدر الإسلام ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يشاور

(١) الفخرى ص ١٣٧ . (٢) مقدمة ص ٢٠٨ .

(٣) آية ٢٩ وما بعدها ، سورة طه .

أصحابه في الأمور العامة والخاصة ، ويخص أبا بكر ببعض الأمور ، حتى أن العرب الذين اختلطوا مع الروم والفرس قبل الإسلام ، وعرفوا هذا الاسم عنهم كانوا يسمون أبا بكر وزير النبي .

كذلك كان حال عمر مع الخليفة الراشد أبي بكر ؛ فقد كان عمر يقوم بالقضاء وتوزيع الزكاة . وكذلك كان شأن عثمان وعلي مع الخليفة عمر ؛ فإنه كثيراً ما كان يستعين بهما ، ويستشير بأرائهما ، ويكلفهما الكثير من شؤون الدولة وأعمال الرعية . فقد كان علي يقوم بكتابة الرسائل ، والنظر في أمور الأسرى ، وفداء أسرى المسلمين .

وكان هؤلاء الأعوان المقربون يعملون عمل الوزير ؛ ولكن لم يطلق عليهم هذا الاسم ، لأن لفظ الوزير لم يكن معروفاً عند العرب في ذلك العصر ؛ لبساطة الإسلام وبمده عن أبهة الملك^(١) . وكان الخليفة يستعين في إدارة شؤون الدولة بمجلس من الشيوخ ، يتألف من كبار الصحابة وأعيان المدينة ورؤساء القبائل ؛ وكانوا يجتمعون في مسجد المدينة . وكان الخليفة لا يقطع أمراً دون استشارتهم ، وبذلك كان نظام الحكم في ذلك العهد أقرب ما يكون إلى النظام الجمهوري .

ولما انتقلت الخلافة إلى بني أمية ، واستحالت إلى ملك وراثي ، يقوم على السياسة والدعاء ، احتاج الخلفاء إلى مَنْ يستشيرونه ويستعينون به ؛ فاختاروا بعض ذوي الرأي لهذه الغاية ، وقربهم منهم وأحسنوا إليهم ، وصححوا لهم بحضور مجالسهم . فكان هؤلاء في الواقع يقومون بعمل الوزراء ، وإن لم يطلق عليهم هذا اللقب أيام الدولة الأموية . ومع ذلك فإننا نجد زياد بن أبيه يُلقب الوزير في عهد معاوية بن أبي سفيان .

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٢٠٦ .

(ب) الوزارة في العصر العباسي الأول

ولما انتقلت الخلافة إلى العباسيين ، اتخذوا نُظْمَ الحكم عن الفرس — كما تقدم — ومنها الوزارة . وكان الوزير في عهدهم ساعد الخليفة الأيمن ، يقضى باسمه في جميع شؤون الدولة ؛ فكان له الحق في تنصيب المال وصرفهم والإشراف على جمع الضرائب ، والقيام على موارد الدولة ومصروفاتها ؛ كما كان له الإشراف أيضاً على ديوان الرسائل ، فكان ينوب عن الخليفة في حكم البلاد ، ويجمع في شخصه السلطتين المدنية والحربية ، بجانب الواجبات العادية من نصح الخليفة ومساعدته . وفي ذلك يقول ابن خلدون^(١) : « فلما جاءت دولة بني العباس ، واستفحل المُلْك وعظمت مراتبه وارتفعت ؛ عظم شأن الوزير ، وصارت إليه النيابة في إنفاذ الحل والعقد ، وتميئت مرتبته في الدولة ، وعُنت لها الوجوه ، وخضعت لها الرقاب ، وجُمِل لها النظر في ديوان الحُسبان ، لما تحتاج إليه خطته من قَسم الأعطيات في الجند ، فاحتاج إلى النظر في جمعه وتفريقه ، وأُضيف إليه النظر فيه ، ثم جُمِل له النظر في القلم والترسيل لصون أسرار السلطان ، ولحفظ البلاغة لما كان اللسان قد فسد عند الجمهور ، وجُمِل الخاتم لسجلات السلطان ليحفظها من الدِّياع والشياع ، ودُفِع إليه . فصار اسم الوزير جامعاً لخططي السيف والقلم ، وسائر معاني الوزارة والمعاونة ، حتى لقد دُمِيَ جعفر ابن يحيى (البرمكي) بالسلطان أيام الرشيد ، إشارة إلى عموم نظره وقيامه بالدولة ، ولم يخرج عنه من الرتب السلطانية كلها إلا الحُجَّابة ، التي هي القيام على الباب ، فلم تكن له لاستنكافه عن مثل ذلك » .

أما عن تاريخ مركز الوزير ، فقد كفانا صاحب الفخرى^(٢) مؤنة البحث حيث يقول : « لا بد قبل الخوض في ذلك من تقديم كلمات في هذا المعنى ، فأقول :

(١) مقدمة ص ٢٠٧ . (٢) ص ١٣٦ — ١٣٧ .

الوزير وسيط بين الملك ورعيته ، فيجب أن يكون في طبعه شطر يناسب طباع الملوك ، وشطر يناسب طباع العوام ؛ ليعامل كلا من الفريقين بما يوجب له القبول والمحبة ؛ والأمانة والصدق رأس ماله . قيل : إذا خان السفير بطل التدبير . وقيل : ليس لكذوب رأى ، والكفاءة والشهامة من مهماته ، والفطنة والتميز والدهاء والحزم من ضرورياته ، ولا يستغنى أن يكون مفضلاً مطعماً ؛ ليستعمل بذلك الاعتناق ، وليكون مشكوراً بكل لسان . والرفق والأناة والتثبت في الأمور والحلم والوقار والتمكن ونفاذ القول مما لا بد منه ...

والوزارة لم تتمهد قواعدها ، وتقرر قوانينها إلا في دولة بني العباس ؛ فأما قبل ذلك فلم تكن مقننة القواعد ، ولا مقررة القوانين ؛ بل كان لكل واحد من الملوك أتباع وحاشية ، فإذا حدث أمر استشار ذوى الحجا والآراء الصائبة ؛ فكل منهم يجري مجرى وزير . فلما ملك بنو العباس تقررت قوانين الوزارة ، وسمى الوزير وزيراً ، وكان قبل ذلك يسمى كاتباً أو مشيراً .

من هنا يعلم أن الوزارة كانت موجودة عند المسلمين قبل أيام العباسيين ، وإن لم تكن قد تميزت وتقررت قواعدها . ولكن مركز الوزير كان عفوفاً بالمخاطر ؛ فإن أبا سلمة الخلال الذى كان يلقب بوزير آل محمد اغتيل على يد السفاح ، واستوزر السفاح بعده أبا الجهم ثانى وزراء الدولة العباسية . ثم استوزر السفاح خالد بن برمك جد البرامكة الذين نبغوا منذ ذلك الوقت ، وعظم شأنهم إلى أن انقضت سطوتهم في أيام الرشيد .

وإذا ما رشح شخص للوزارة ، أرسل إليه الخليفة اثنين من الأمراء يحملان كتاب الخليفة إليه ؛ فيسير إلى دار الخلافة ، ثم يمثل بين يدي الخليفة ، ثم ينصرف إلى حجرة أخرى ليرتدى لباس « التشريف » ، ثم يمثل به أمام الخليفة فيقبل يده وينصرف ، فإذا بلغ الباب ألقي حصاناً ضربتاً في انتظاره ، فيمتطيه وينهب به إلى دار الوزارة ، وقد سبقه كبار الموظفين والقواد ورجال البلاط

وحجّاب القصر والوالى ؛ فإذا وصل ترجّل وسط مظاهر الاحتفال ثم يُقرأ سجل بتعيينه^(١) .

وكانت حكومة الخليفة تعرف بديوان العزيز ، كما كانت تعرف حكومة تركيا بالباب العالى ، وكان الوزير أو بشارة أوق رئيس الوزراء يشرف على هذا الديوان ويلقب بلقب وزير ديوان العزيز . وكان رؤساء الدواوين المختلفة يلقبون أحياناً بالوزير ، ولكنهم كانوا على الدوام تابعين لهذا الوزير الذى كان على رأس الحكومة^(٢) .

وكان الوزراء فى العصر العباسى الأول يخافون على أنفسهم من بطش الخلفاء بهم . فكان كل منهم يتجنب أن يسمى وزيراً بعد أن مات أبو الجهم على يد المنصور ، وكان خالد بن برمك يعمل عمل الوزراء ولا يسمى وزيراً على الرغم من علو منزلته عند الخلفاء ؛ فقد قيل إن السفاح قال له يوماً : يا خالد ! ما رضيت حتى استخدمتنى ؟ ففزع الوزير وقال : كيف يا أمير المؤمنين وأنا عبدك وخدامك ؟ . فضحك الخليفة وقال : إن رِبطَة ابنتى تنام مع ابنتك فى مكان واحد ، فأقوم بالليل فأجدهما قد سرح الغطاء عنهما فأرده عليهما ! فقبّل خالد يد السفاح وقال : مولى يكتسب الأجر فى عبده وأمنه^(٣) .

ولما آلت الخلافة إلى المنصور سمّ أبَا الجهم الذى استوزره السفاح مدة ، لأن المنصور كان يحقد عليه ؛ فلما أحس أبو الجهم بالسم قام لينصرف ، فقال له المنصور إلى أين ؟ قال : إلى حيث بمثتنى يا أمير المؤمنين .

أبو أيوب المورياتى :

هكذا كان حال الوزارة فى أيام المنصور ، بل وفى الصدر الأول من أيام

(١) Ameer Ali, A Short History of The Saracens, P. 413.

(٢) Ameer Ali, P. 414.

(٣) مروج الذهب للمسعودى ج ٢ ص ٢٥٢ ، والفهرى ص ١٤٠ .

العباسيين . وقد استوزر هذا الخليفة بعد خالد البرمكي أبا أيوب المورياني ، وكان من أهل موريان^(١) ، اشتراه النصور صبيًا قبل أن يلى الخلافة ؛ فتفقّه وعلمه ، واتفق أن أرسله مرة إلى أخيه الخليفة السفاح ومعه هدية له ، فلما رآه أعجب بهيئته وفصاحته ، فأبقاه عنده وأعتقه ، وجعله من أخص رجاله المقربين إليه ، وأدر عليه عطاءه وصلاته . وظل على ذلك حتى ولى النصور الخلافة فقلده الوزارة وكان نصيبه نصيب من سبقه من الوزراء إلا خالد بن برمك .

وقد قيل في سبب قتله : أنه كان يحرص على جمع المال ليتقرب به إلى النصور إذا أحس شره ، وكله النصور يوما عن أحد أولاده واسمه صالح ، وأنه لا يملك ضيعة ، وقال له الوزير : إن بالأهواز أرضاً تحتاج إلى ثلثة ألف درهم لمبارتها ، فإذا استثمرت أدرت عليه الخير الكثير ، فأقره الخليفة على ذلك ، وأصره بمبارتها فأخذ المورياني المال وأبقاه عنده ولم يعمل في الضيعة شيئاً . وصار يعمل في نهاية كل سنة عشرين ألف درهم يدفعها ريمًا للضيعة الموهومة ، وظل على ذلك مدة .

على أن أعداء الوزير وجدوا من ذلك سبيلا إلى السعاية عند الخليفة فكاشفوه بالحقيقة ، فركب إلى الضيعة بنفسه ، فوجدها على ما كانت عليه من قبل ، فنكبه وقتله هو وأقاربه واستصفى أموالهم ، وذلك في سنة ١٥٣ هـ . وقد يعذر المورياني إذا أبقى هذا المال لديه ، ابتغاء التقرب إلى النصور واثقاء لشره ، وإن كان هذا العمل في ذاته خيانة لمولاه ، وهو ما نحمله على سوء التدبير من جانب هذا الوزير . وقد قيل في قتله أبيات نظمها ابن حُبَيّات الشاعر الكوفي :

وقد وجدنا الملوكة تحسّد من أعز طئته طوعاً أزمنة التدبير
فإذا ما رأوا إليه النّهي والام رأتوه من بأسهم بنكير
شرب الكأس بعد حفص سُلَيا ن ودارت عليه كف المدير
ونجى خالد بن برمك منها إذ دعوه من بعدها بالأمير

(١) موريان قرية من نواحي خوزستان : معجم البلدان لياقوت .

أسوأ المالكين حالاً لديهم من تسمى بكتاب أو وزير^(١).

الربيع بن يونس :

وبعد قتل هذا الوزير المنكود الطالع ، استوزر المنصور الربيع بن يونس ، الذى شارك سلفه فى سوء طالعهم أيام الهادى . وكان نبيلاً حازماً ، عاقلاً فطناً ، خبيراً بالأمور الحسائية ، ملماً بشؤون الدولة ، محباً لفعل الخير ، عارفاً بأدب الملوك . « رأى المنصور يوماً فى بستانه شجرة من شجر يسمى الخلاف ؛ فلم يدركها ، فقال : ياربيع ، ما هذه الشجرة ؟ فقال الربيع : إجماع ووافق ، وكره أن يقال خلاف » .

ولم يزل الربيع حائزاً ثقة المنصور إلى أن مات ، فقام بأخذ البيعة لابنه المهدى ، وظل على ذلك إلى أن قتله الهادى فى خلافته

وعلى الجملة ، فقد كان الوزير فى الدولة العباسية — وفى غيرها — واسطة بين الخليفة والبيعة ، وعليه تنفيذ رغبات الخليفة وأوامره ، وإسداء النصائح والإرشاد لمولاه إذا ما استأمن برأيه فى أمر من أمور الدولة ؛ والمحافظة على حسن سمعة الخليفة عند رعيته .

ومن هنا تقف على مبلغ ضعف الوزير أيام الخلفاء العباسيين فى ذلك العصر ، كما تقف على خطورة مركز الوزراء ، إذ كانوا معرضين للقتل إذا ما تغير عليهم الخليفة لسبب من الأسباب ولو كان تافهاً . هذا على الرغم مما كان يظهر به الوزير فى عيون الناس من هيبة ونبل . ولقد أصاب صاحب الفخرى^(٢) فى وصفه مركز الوزير فى أيام المنصور حيث يقول : « لم تكن الوزارة فى أيامه طائلة ، لاستبداده واستغنائاه برأيه وكفاءته ، مع أنه كان يشاور فى الأمور دائماً ، وإن

(١) الفخرى ص ١٥٧ — ١٥٩ . (٢) الفخرى ص ١٥٧ .

كانت هيئته تصغر لها هيئة الوزراء ؛ وكانوا لا يزالون على وجل منه وخوف ،
فلا يظهر لهم أبهة ولا رونق »

يحيى بن خالد البرمكى :

بلغ نفوذ الوزير منتهاه في عهد هارون الرشيد . فقد اتخذ يحيى بن خالد
البرمكى وزيراً له ، وقال له : « قللتك أمر الرعية ، وأخرجته من عتق إليك ،
فاحكم في ذلك ما ترى من الصواب ، واستعمل من رأيت ، واعزل من رأيت ،
وامض الأمور على ما ترى » . ثم دفع إليه خاتمه الخاص ، وسلمه خاتم الخلافة ،
حتى صار يده الحل والعقد في كل شؤون الدولة . وخلفه ابنه جعفر بن يحيى بن
خالد البرمكى .

جعفر بن يحيى بن خالد البرمكى :

في عهد هذا الوزير قبض البرامكة على أزمة الحكم ، وصار يديم الدخل
والخرج ، « حتى كان هارون يطلب البسيط من المال فلا يصل إليه إلا عن طريق
البرامكة . فقلبوه على أمره ، وشاركوه في سلطانه ؛ فعظمت آثارهم ، وبمد
صيتهم ، وعمرأوا مراتب الدولة وخططها بالرؤساء من ولدهم وصنائهم ، واحتازوها
لأنفسهم عن سواهم من وزارة وقيادة وكتابة ، وانصرفت نحوهم الوجوه ،
وخضعت لهم الرقاب ، وتخطت إليهم من أقصى التخوم هدايا الملوك ، وأفاضوا في
رجال الشيعة وعظماء القراية العطاء » .

وبما يدل على ارتفاع مكانة جعفر من نفس الرشيد ، وخطورة مركزه في
الدولة العباسية ما ذكره الفخرى^(١) ؛ « وهو أن عبد الملك بن صالح العباسي طلب
إلى جعفر البرمكى أن يخاطب الرشيد في ثلاث حوائج ، هي : أن يقضى عنه ديناً
مقداره ألف ألف درهم . وأن يولى ابنه إحدى الولايات ليرتفع بذلك قدره .

وأن يزوج هذا الابن من ابنة الخليفة لأنها بنت عمه . فقضى له جعفر هذه الحوائج الثلاث من فوره ، وقال له : أما المال ففي هذه الساعة يحمل إلى منزلك ، وأما الولاية فقد وليت ابنك مصر ، وأما الزواج فقد زوجته فلانة ابنة مولانا أمير المؤمنين على صداق مبلغه كذا وكذا . فانصرف في أمان الله .

وإنما فعل جعفر ما فعل لشدة ثقته بنفسه عند الرشيد ؛ فإن عبد الملك لما عاد إلى منزله وجد أن المال قد سبقه . ولما كان الغد حضر جعفر عند الرشيد ، وأعلمه بما جرى فأقره على تصرفه . ولم يخرج جعفر حتى كتب لابن عبد الملك تقليد ولاية مصر ، وعقد عقده على ابنة الرشيد .

من ذلك نستطيع أن نقف على مبلغ خطورة مركز الأسرة البرمكية في أيام الرشيد ، الذي وثق بهم ، وفوض إليهم أمور دولته . ولهذا لا نجب إذا انصرف الناس إليهم ، ونظموا القصائد الرائعة في مدحهم ، والتفنى بكرمهم وجودهم ، الذي أصبح مضرب الأمثال . وقد قيل : إن الرشيد حج ومعه يحيى بن خالد بن برمك ، ومعه ابنه الفضل وجعفر ؛ فلما وصلوا إلى المدينة المنورة جلس الرشيد ومعه يحيى فأعطيا الناس ، وجلس الأمين ومعه الفضل بن يحيى فأعطيا الناس ، وجلس المأمون ومعه جعفر فأعطيا الناس . وقد ضربت الأمثال بكثرة هذه الأعطيات الثلاث ، حتى كانوا يسمون هذا العام عام الأعطيات الثلاث . وفي ذلك يقول الشاعر :

<p>أنا بنو الآمال من آل برمك لهم رحلة في كل عام إلى العدا إذا زلوا بطحاء مكة أشرفت فتظلم بغداد وتجلولنا الدجى فما خلقت إلا لجلود أكتفهم إذا راض يحيى الأمر ذلت صغابه</p>	<p>فيا طيب أخبار ويا حسن منظر وأخرى إلى البيت العتيق السر^(١) يحيى والفضل بن يحيى وجعفر بمكة ما تمحو ثلاثة أقر وأقدأهم إلا لأعواد منبر وناهيك من راع له ومُدبر</p>
--	--

(١) بنى الكعبة وكسوتها .

ولكن هارون الرشيد قسا بعد ذلك في معاملة جعفر ، فأمر بقتل جعفر وحبس يحيى وبقية أولاده ؛ حتى مات يحيى والفضل في السجن ، وظل بقية البرامكة في السجن حتى عفا عنهم الأمين . ويعرف ذلك الحادث في التاريخ باسم « نكبة البرامكة » .

وفيه يقول أبو نواس :

إن البرامكة الذين تعلموا فعل الملوك فعلوه الناسا
كانوا إذا غرسوا سقوا وإذا بنوا لم يهدموا لبنائهم أساسا
وإذا هم صنعوا الصنعة في الورى جعلوا لها طول البقاء أساسا

نوعا الوزارة :

انقسمت الوزارة في عهد العباسيين إلى قسمين :

١ — وزارة التنفيذ : وهى التى تكون فيها مهمة الوزير تنفيذ أوامر الخليفة وعدم التصرف فى شؤون الدولة من تلقاء نفسه ؛ بل كان يمرض أمور الدولة على الخليفة ويتلقى أوامره فيها . ولم يكن الوزير إلا واسطة بين الخليفة ورعيته .

٢ — وزارة التفويض : وهى أن يعهد الخليفة بالوزارة إلى رجل يفوض إليه النظر فى أمور الدولة ، والتصرف فى شؤونها دون الرجوع إليه . ولم يبق للخليفة بعد ذلك إلا ولاية العهد ، وسلطة عزل من يوليهـم الوزير .

وفى ذلك يقول ابن خلدون : ^(١) « ثم جاء فى الدولة العباسية شأن الاستبداد على السلطان وتماور ^(٢) فيها استبداد الوزارة مرة والسلطان أخرى ، وصار الوزير إذا استبد محتاجا إلى استئابة الخليفة إياه لذلك ، لتصح الأحكام الشرعية ونجىء على حالها . فانقسمت الوزارة حينئذ إلى وزارة تنفيذ ، وهى حال ما يكون الوزير مستبدا عليه » .

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٢٠٧ — ٢٠٨ . (٢) الصاور : التداول .

وقد أفرد الماوردي في كتابه^(١) باباً تكلم فيه عن وزارتي التفويض والتنفيذ . فيقول : « فأما وزارة التفويض فهو أن يستوزر الإمام من يفوض إليه تدبير الأمور برأيه ، وإمضاءها على اجتهاده ؛ وليس يمتنع جواز هذه الوزارة ، قال الله تعالى : حِكَايَةُ عَنْ نَبِيِّهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ (وَأَجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي . هَرُونَ أَخِي . أَشَدُّ بِهِ أَزْرَى وَأَشْرِكُهُ فِي أُمْرِي) . فإذا جاز ذلك في النبوة كان في الإمامة أجوز ؛ ولأن ما وكل إلى الإمام من تدبير الأمة لا يقدر على مباشرة جميعه ، إلا باستنابة ونيابة الوزير المشارك له في التدبير أصح في تنفيذ الأمور من تفرد بها ليستظهر به على نفسه ، وبها يكون أبعد من الزلل وأمنع من الخلل » .

وقد عده الماوردي الشروط التي يجب أن تتوافر فيمن يتقلد وزارة التفويض فقال : « ويعتبر في تقليد هذه الوزارة شروط الإمامة إلا النسب وحده ، لأنه سمى الآراء ومنفذ الاجتهاد ، فاقضى أن يكون على صفات المجتهدين ، وبحسب احتاج فيها إلى شرط زائد ، وهو أن يكون من أهل الكفاية فيما وكل إليه من أمرى الحرب والخراج ، خبرة بهما ومعرفة بتفصيلهما ؛ فانه مباشر لها تارة ومستناب فيهما أخرى ، فلا يصل إلى استنابة الكفاة إلا أن يكون منهم ، كما لا يقدر على المباشرة إذا قصر عنهم ، وعلى هذا الشرط مدار الوزارة وبه تنتظم السياسة . حكى أن المأمون رضى الله عنه كتب في اختيار وزير : إني التمسيت لأُمُورِي رجلاً جامعاً لخصال الخير ، ذاعفة في خلائقه ، واستقامة في طرائقه ، قد هذبته الآداب وأحكمته التجارب ، إن ائتمن على الأمور قام بها ، وإن قلد مهمات الأمور نهض فيها ، يسكته الحلم ، وينطقه العلم ، وتكفيه اللحظة ، وتغنيه اللحظة ، له صولة الأسماء ، وأناة الحكماء ، وتواضع العلماء ، وفهم الفقهاء . إن أحسن إليه شكر ، وإن ابتلى بالإساءة صبر ؛ لا يبيع نصيب يومه بجرمان غده ، يسترق قلوب الرجال بخلاصة لسانه وحسن بيانه . وقد جمع بعض الشعراء هذه الأوصاف فأوجزها ، ووصف بعض وزراء الدولة العباسية بها ، فقال :

بديته وفكرته سواء إذا اشتبهت على الناس الأمور
وأحزم ما يكون الدهر يوماً إذا أعيأ الشاور والنشير
وصدر فيه لهم اتساع إذا ضاقت من هم الصدر
فهذه الأوصاف إذا كُنت في الزعيم المدبر ، وقلماً تكمل ، فالصلاح بنظره مأم ،
وما يناط برأيه وتديره تام .

ثم يستطرد الماوردي القول : فيوضح لنا مدى سلطة وزير التفويض في
هذه العبارة :

« ويجوز لهذا الوزير أن يحكم بنفسه ، وأن يقلد الأحكام ، كما يجوز ذلك
للإمام ، لأن شروط الحكم فيه معتبرة . ويجوز أن ينظر في المظالم ويستنيب فيها ،
لأن شروط المظالم فيه معتبرة . ويجوز أن يتولى الجهاد بنفسه ، وأن يقلد من
يتولاه ؛ لأن شروط الحرب فيه معتبرة . ويجوز أن يباشر الأمور التي دبرها ،
وأن يستنيب في تنفيذها ؛ لأن شروط الرأي والتدبير فيه معتبرة . »

ثم يبين الماوردي الأعمال التي لا يجوز لوزير التفويض مباشرتها فيقول :
« وكل ما صح من الإمام صح من الوزير ، إلا ثلاثة أشياء : أحدها — ولاية
المهد ؛ فإن للإمام أن يمهد إلى من يرى ، وليس ذلك للوزير . الثاني — أن
للإمام أن يستعق الأمة من الإمامة ، وليس ذلك للوزير . والثالث — أن للإمام
أن يميز من قلده الوزير ، وليس للوزير أن يميز من قلده الإمام . وما سوى هذه
الثلاثة فحكم التفويض إليه يقتضى جواز فعله . »

أما عن وزارة التنفيذ فيقول الماوردي : « وأما وزارة التنفيذ فحكمها أضعف
وشروطها أقل ، لأن النظر فيها مقصور على رأي الإمام ، وتديره . وهذا الوزير
وسط بينه وبين الرعايا والولاة ، يؤدي عنه ما أمر ، وينفذ عنه ما ذكر ، ويمضي
ما حكم ، ويخبر بتقليد الولاة وتجهيز الجيوش ، ويعرض عليه ما ورد من مهم ،
وتجدد من حدث ملم ، ليعمل فيه ما يؤمر به فهو معين في تنفيذ الأمور ، وليس

بوال عليها ولا متقلداً لها . فإن شورك في الرأي كان باسم الوزارة أخص ، وإن لم يشارك فيه كان باسم الوساطة والسفارة أشبه ، وليس تفتقر هذه الوزارة إلى تقليد ، وإنما يراعى فيها مجرد الإذن ، ولا تستبر في المؤهل لها الحرية ولا العلم ؛ لأنه ليس له أن يتفرد بولاية ولا تقليد فتعتبر فيه الحرية ، ولا يجوز له أن يحكم فيعتبر فيه العلم . وإنما هو مقصور النظر على أمرين : أحدهما — أن يؤدي إلى الخليفة . والثاني — أن يؤدي عنه .

ثم بعدد ما وردى الشروط التي يجب أن تتوافر فيمن يتقلد وزارة التنفيذ فيقول : « يراعى فيه سبعة أوصاف : أحدها — الأمانة ، حتى لا يخون فيما قد ائتمن عليه ، ولا يشق فيما قد استنصح فيه . والثاني — صدق اللمجة ، حتى يوثق بخبره فيما يؤديه ، ويعمل على قوله فيما ينهي . والثالث — قلة الطمع ، حتى لا يرشى فيما يلى ، ولا يتخدع فيتساهل . والرابع — أن يسلم فيما بينه وبين الناس من عداوة وشحناء ، فإن العداوة تصد عن التناصف وتمنع من التعاطف ، والخامس — أن يكون ذكوراً لما يؤديه إلى الخليفة وعنه ، لأنه شاهد له وعليه . والسادس — الكفاء والفطنة ، حتى لا يدلس عليه فتشبهه ، ولا يجه عليه فتلتبس ، فلا يصح مع اشتباها عزم ، ولا يصلح مع التباها حزم . وقد أفصح بهذا الوصف وزير المأمون محمد بن زياد حيث يقول :

إصابة معنى الرء روحُ كلامه فإن أخطأ المعنى فذاك مَوَاتُ
إذا غاب قلب الرء عن حفظ لفظه فيقظته للعالمين مُسَبَاتُ
والسابع — ألا يكون من أهل الأهواء ، فيخرجه الهوى من الحق إلى الباطل ، ويتدلس عليه الحق من البطل فإن الهوى خادع الأبواب ، وصارف له عن الصواب ؛ ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم : « جُبِّكَ الشيء يُعْمَى وَيُعَمُّ » . قال الشاعر :

إنما إذا قلت دواعي الهوى وأنصتَ السامع للقائل
واضطرع القوم بالبابهم تقضى بحكم عادل قائل

لا نجعل الباطل حقاً ولا نلفظ دون الحق بالباطل
نخاف أن نُفسِّه أحلامنا فيحمل الدهرُ مع الحامل
فإن كان هذا الوزير مشاركاً في الرأي احتاج إلى وصف ثامن ، وهو الحنكة
والتجربة التي تؤديه إلى صحة الرأي وصواب التدبير ، فإن في التجارب خبرة
بمواقب الأمور . وإن لم يشارك في الرأي لم يحتج إلى هذا الوصف ، وإن كان
ينتهي إليه مع كثرة الممارسة ، ولا يجوز أن تقوم بذلك امرأة ؛ وإن كان خبرها
مقبولاً لما تضمنته معنى الولايات الصروفة عن النساء ؛ لقول النبي صلى الله عليه
وسلم « ما أفلح قوم أسندوا أمرهم إلى امرأة » ، ولأن فيها من طلب الرأي وثبات
المزم ما نصف عنه النساء ، ومن الظهور في مباشرة الأمور ما هو عليهن محظور .
ويجوز أن يكون هذا الوزير من أهل الامة ، وإن لم يجوز أن يكون وزير التفويض
منهم .

بعد ذلك يذكر الماوردي الفرق بين وزارة التفويض ووزارة التنفيذ فيقول :
« ويكون الفرق بين هاتين الوزارتين بحسب الفرق بينهما في النظرين ، وذلك
من أربعة أوجه : أحدها — أنه يجوز لوزير التفويض مباشرة الحكم والنظر في
المظالم ، وليس ذلك لوزير التنفيذ . والثاني — أنه يجوز لوزير التفويض أن يستبد
بتقليد الولاة ، وليس ذلك لوزير التنفيذ . والثالث — أنه يجوز لوزير التفويض
أن ينفرد بتسيير الجيوش وتدبير الحروب ، وليس ذلك لوزير التنفيذ . والرابع —
أنه يجوز لوزير التفويض أن يتصرف في أموال بيت المال بقبض ما يستحق له
وبدفع ما يجب فيه ، وليس فيما عدا هذه الأربعة ما يمنع أهل الامة منها
ولهذه الفروق الأربعة بين النظرين افترق في أربعة من شروط الوزارتين : أحدها —
أن الحرية معتبرة في وزارة التفويض ، وغير معتبرة في وزارة التنفيذ . والثاني —
أن الإسلام معتبر في وزارة التفويض ، وغير معتبر في وزارة التنفيذ . والثالث —
أن العلم بالأحكام الشرعية معتبر في وزارة التفويض ، وغير معتبر في وزارة
التنفيذ . والرابع — أن المعرفة بأمرى الحرب والخراج معتبرة في وزارة التفويض

وغير معتبرة في وزاة التنفيذ . فافترا في شروط التقليد من أربعة أوجه ، كما افترا في حقوق النظر من أربعة أوجه ، واستويا فيما عداها من حقوق وشروط .

وقد ختم الماوردي هذا الفصل الممتع عن وزارتي التفويض والتنفيذ بقوله : « ويجوز للخليفة أن يقلد وزيرى تنفيذ على اجتماع وانفراد ، ولا يجوز أن يقلد وزيرى تفويض على الاجتماع لعموم ولايتهما ، كما لا يجوز تقليد إمامين لأنهما ربما تعارضا في العقد والحل والتقليد والعزل . وقد قال الله تعالى : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا)^(١) » .

(ح) الوزارة في العصر العباسي الثاني

اشتهر في العصر العباسي أسر فارسية ، كأسرة البرامكة ، وبنى سهل ، وبنى طاهر ، وبنى الفرات ، وبنى الجراح الذين نبغ فيهم على بن عيسى وزير المقتدر ، وعبد الرحمن بن عيسى وزير الراضى . ولما كان ضعف الخلفاء يؤدى حتما إلى ازدياد نفوذ الوزراء ، قويت المنافسة على الوزارة منذ أواخر القرن الثالث الهجرى . وكان يصحب هذه المنافسة نفشى الدس والرشوة وما إليهما . فإذا أراد أحدهم أن يتربع فى دسّت الوزارة ، أظهر استعداده لشراء هذا المنصب بدفع مبلغ من المال للخليفة .

الوزير ابن خافاه :

قال صاحب الفخرى^(٢) عند كلامه على محمد بن هبيد الله بن يحيى بن خاقان وزير المقتدر (٢٩٥ — ٣٢٠ هـ) : إنه « كان سيّء السيرة والتدبير ، كثير التولية والعزل . قيل : إنه ولى في يوم واحد تسعة عشر ناطرا للكوفة ، وأخذ

(١) آية ٢٢ سورة الأنبياء . (٢) ص ٢٤٠ — ٢٤١ .

من كل واحد رشوة . فأنحدر واحد واحد : حتى اجتمعوا في بعض الطريق ، فقالوا : كيف نصنع ؟ فقال أحدهم : إن أردتم النّصف فينبني أن ينحدر إلى الكوفة آخرنا عهداً بالوزير ، فهو الذي ولايته صحيحة ، لأنه لم يأت بعده أحد . فاتفقوا على ذلك ؛ فتوجه الرجل الذي جاء في الأخير نحو الكوفة ، وعاد الباقون إلى الوزير ففرقهم في عدة أعمال . وما قيل فيه :

وزير لا يملّ من الرّقاعة يؤلّى ثم يمل بعد ساعه
ويُدنى من تمجّل منه مالٌ ويعد من توسّل بالشفاعة
إذا أهل الرّشا صاروا إليه فأحظى القوم أوفرهم بضاعة

على بن عيسى :

مما تقدم نرى كيف ساءت حالة الدولة في عهد هذا الوزير ، حتى أن الخليفة المقتدر لم يربدا من عزله وتعيين على بن عيسى سنة ٣٠١ هـ . وكان من كبار الكتاب ، اشتهر بالورع والزهد . وفيه يقول الصولي : « ما أعلم أنه وزّر لبني عباس وزير يشبه على بن عيسى في زهده وعفته ، وحفظه للقرآن ، وعلمه بمعانيه وكتابته وحسابه ، وصدقته ومبراته »^(١) .

وكان هذا الوزير يعطف على الفقراء للموزين ، حتى يتفق عليهم نصف مال ضياعه ، وكانت غلّتها تدر عليه نيفاً وثمانين ألف دينار في كل سنة ، كما وقف كثيراً من الأوقاف ، وأفرد لها ديواناً سماه ديوان البر ، خصص الأموال التي ترد إليه لإصلاح الثغور والحرمين الشريفين .

ولم تقتصر إصلاحات هذا الوزير على ذلك ، بل ضبط الدواوين ، ونظم شؤون الدولة الداخلية ، فاستتب الأمن في عهده ، وعادت الأمور إلى نصابها ؛ بفضل حسن سياسته ومهارته الإدارية ، وحرصه على نشر المدل بين الرعية ، حتى كان يجلس بنفسه للمظالم .

على أن بقاء هذا الوزير المصلح لم يطل ، بسبب إسراف الخليفة المقتدر وعزله الوزراء والقبض عليهم ، وتدخل النساء في أمور الدولة لصغر سنه ، وانصرافه إلى الله . ولا غرو فقد أصبح الأمر والنهي بيد أمه ، وكانت تسمى « السيدة » فقد بلغ من ازدياد نفوذها أنها إذا غضبت هي أو قهرماتها من أحد الوزراء كان مصيره العزل لا محالة . كذلك كانت الحال مع الوزير المصلح علي بن عيسى^(١) فإن أم موسى قهرمات السيدة أرسلت إليه تطلب تقديم المال اللازم لميد الأضي ولكنّه اعتذر ، فنضبت القهرمات وأوغرت صدر « السيدة » عليه ، فقبض عليه غداة يوم الاثنين ٨ ذى الحجة سنة ٣٠٤ هـ^(٢) .

ولم يكن هذا كل ما قام به الوزير علي بن عيسى من ضروب الإصلاح ، فقد « أشار على المقتدر بالله بوقف المستغلات بمدينة السلام وعليها نحو ثلاثة عشر ألف دينار ، والضياع الموروثة بالسواد الجارية في ديوان الخاصة ، وارتفاعها ثيغ وثمانون ألف دينار على الحرمين والثغور » . وابتاع عدداً كبيراً من الجمال والحير لحمل الماء من جُدّة إلى مكة ، حتى توفر الماء بها ، وأصبح في متناول أيدي الأهلين على اختلاف طبقاتهم . كذلك ألغى السخرة ، وأزال عن الناس كل ظلم وحيف .

حامد بن العباس :

خلف علي بن عيسى في الوزارة حامد بن العباس ، وكان كريماً مفضلاً ، مدققاً في استخراج الأموال . غير أنه كان قليل الخبرة بأمور الوزارة ؛ فضم إليه الخليفة المقتدر وزيره السابق علي بن عيسى ، وكان في الحبس فأطلق سراحه ، وعين نائباً للوزير . فاستطاع علي بن عيسى بفضل خبرته الإدارية ، وإلمامه بشؤون الدولة أن يقبض على زمام الأمور ، وأصبحت كلمته نافذة على جميع

(١) ابن الأثير ج ٨ ص ٢٦ . (٢) تحفة الأسماء في تاريخ الوزراء ص ٢٨٦ .

الولاية . أما الوزير الأصلي حامد بن العباس فقد أصبح مسلوب السلطة ، وفي ذلك يقول بعض الشعراء :

قل لابن عيسى قَوْلَهُ رَضَى بها ابنُ مجاهد
أنت الوزير وإنما سَخَرُوا بلحية حامد
جعلوه عندك سُتْرَةً لصلاح أمرٍ فاسد
مهما شككت ققل له كم واحدا في واحد ؟

وكان حامد يلبس السواد شعار الدولة العباسية ، ويجلس في دَسْت الوزارة ؛ أما علي بن عيسى فكان يجلس بين يديه كالنائب بملابسه المعتادة ، وقال في ذلك بعض الشعراء ^(١) :

أعجبُ من كل ما رأينا أن وزيرين في بلاد
هذا سوادٌ بلا وزير وذا وزير بلا سواد

ابن مقفع :

وهكذا ساءت حالة الدولة العباسية الداخلية في عهد الخليفة المقتدر ، واضطربت الأمور من جراء هذه السياسة التي اتبعها في تعيين وزرائه وعزلهم . فقد دلى الوزارة في عهده نحو اثني عشر وزيراً ، عزل بعضهم مراراً ؛ كأبي الحسن علي بن الفرات ، وعلي بن عيسى . هذا إلى اعتماده على بعض وزراء ضعاف ؛ كأبي علي محمد بن مُقْلَة الذي استغل نفوذ وظيفته فتدخل في أعمال الدواوين تدخلا شائناً ابتغاء زيادة ثروته ، واستوزره المقتدر ثانية سنة ٨٣١٦هـ ، وخلع عليه ؛ ولم يلبث أن عزله . وما زالت تتقلب به الأحوال حتى آلت الخلافة إلى الراضي ، فاتخذ وزيراً له ، ولم يلبث أن وشى به أعداؤه عنده فمزله وحبسه ، بعد أن قطعت يده اليمنى . ومكث في الحبس مدة وهو مقطوع اليد ؛ وكان ينوح على يده ويقول : كتبت بها كذا وكذا مصحفاً ، وكذا وكذا حديثاً من أحاديث الرسول صلى

(١) الفخرى ص ٢٤٢ .

الله عليه وسلم ، ووقعت إلى شرق الأرض وغربها ، تقطع كما تقطع أبدى
الاصوص^(١) !

ضعف شأن الوزارة :

لم يَلِ الوزارة بعد ابن مُقْلَة وزير يستحق الذكر ، فقد اضطربت أمور الدولة
في عهد من خلفه من الوزراء ؛ فمُخَصَّ بالذكر منهم : أبا القاسم عبيد الله بن محمد
الكنُوزاني الذي لم يلبث أن ثار عليه الجند ، فاعتزل الوزارة بعد أن وليها مدة
شهرين ، ثم خلفه الحسين بن القاسم بن عبيد الله بن سليمان بن وهب ؛ وكان ضعيفاً
سوء السيرة ، فلم يتيسر له ضبط أمور الدولة ؛ ولما ظهر للمقتدر عجزه عن الإصلاح
قبض عليه وخطمه . . وقد وصفه صاحب الفخرى فقال^(٢) : « إن أعرق الناس
في الوزارة ، هو وزير المقتدر ، وأبو القاسم وزير المعتضد والمكتنى ، وجده
عبد الله وزير المعتضد ، وأبو جده سليمان بن وهب وزير المهدي » وفي ذلك
يقول الشاعر :

يا وزير ابن وزير اب ن وزير ابن وزير
نسقا كالدر إذ نُظِّم في عهد النُّحُور^(٣)

كان لكل وزير أتباع ومحاسيب ، يرتفع ذكركم وتتحسن أحوالهم بتولية
الوزارة فإذا ما عزل عُزلوا معه وشتوا^(٤) . وكان الوزير يحرص على تقديم المال
للخليفة ونساء قصره وخدمه ليضمن بقاءه في الوزارة . كما كان يشغل كاهل
الأهلين بالضرائب ، ويستعمل أساليب العسف والشدة مع الأهالي في جمعها ،
ويعاصر أتباع الوزير المخلوع .

استعان الراضي في إدارة شؤون دولته ببعض وزراء ضعاف ، كانوا يبدلون

(١) الفخرى ص ٢٤٥ . (٢) الآداب السلطانية ص ٢٤٧ .

(٣) شرحه ص ٢٤٧ .

(٤) Harold Bowen, The Life and Times of Ali Ibn Isa, p. 27. (٤)

للخليفة كثيراً من المال ليرفعهم إلى مرتبة الوزارة . وليس أدل على ذلك مما بذله أبو علي ابن مقلة عند ما ولى الوزارة للمرة الثالثة في عهد الراضى ؛ فقد دفع للخليفة خمسمائة ألف دينار ، غير أنه لم يتمتع بالوزارة طويلاً ، إذ ثار عليه الجند ، وقامت في البلاد فتنة انتهت بمنزله ، وصرفه الراضى عن الوزارة ، واستوزر عبد الرحمن ابن عيسى بن داود بن الجراح . فظهر مجزؤه عن إدارة البلاد ، وقلد الراضى أخاه الوزارة ؛ فاخضعت أمور الدولة في عهد وزارته ، ولم يلبث أن استقال من منصبه فحل محله أبو جعفر محمد بن القاسم الكرخى^(١) ، وكان كثيره من الوزراء الذين سبقوه ، ضعيف الجانب ، لم يقدّم بأى عمل فى سبيل إصلاح شؤون البلاد وإصلاحها من عثرتها ، بل لقد اشتد ضعف الدولة فى عهده . واضطر أخيراً إلى الاختفاء حتى لا يلحق به أذى الأهلين . وقد وصفه صاحب الفخرى^(٢) فى هذه العبارة : « كان قصيراً جداً فى غاية القصر ، فاحتاجوا أنهم قطعوا من قوائم سرير الخلافة أربع أصابع حتى يتمكن الكرخى الوزير من مشاورة الخليفة ، وتطهير الناس من ذلك وقالوا : هذا مؤذن بنقص الدولة ؛ فكان الأمر كما قالوا عليه ، واختلفت الأحوال ، واضطربت الأمور لديه فاستتر » .

ولما رأى الراضى أن الكرخى عاجز عن النهوض بأعباء الوزارة ، استوزر سليمان بن الحسن بن غنم ، فعجز هو أيضاً عن إدارة شؤون البلاد ؛ لازدياد نفوذ كبار القواد ، وتدخلهم فى أمور الدولة ، مما دعى الخليفة الراضى إلى استمالة ابن رائق ، الذى كان يلى واسط والبصرة ، وسلم إليه مقاليد الأمور ولقبه بلقب « أمير الأمراء » ؛ فازدادت سلطته وأصبح يبدء أمر تولى الولاة وعزهم ، وزادت مكائته عند الخليفة ، وعلت مرتبة الوزير . وفى ذلك يقول صاحب الفخرى^(٣) : « واستبد ابن رائق أمير الأمراء بالأمور ، ورد الحكم فى جميع الأمور إلى نظره ، ولم يبق للوزير سوى الاسم من غير حكم ولا تدبير » .

ويقول مسكويه^(١) : « وبطل منذ يومئذ أمر الوزارة ، فلم يكن الوزير ينظر في شيء من أمر النواحي ولا الدواوين ولا الأعمال ، ولا كان له غير اسم الوزارة فقط ، وأن يحضر في أيام المواقب دار السلطان بسواد وسيف ومنطقة ، ويقف ساكتاً . وصار ابن رائق وكاتبه ينظران في الأمر كله ؛ وكذلك كل من تقلد الإمارة بعد ابن رائق إلى هذه الغاية . وصارت أموال النواحي تُحمل إلى خزائن ، فيأمرون وينهون فيها وينفقونها كما يرون ، ويطلقون لنفقات السلطان ما يريدون ، وبطلت بيوت الأموال » .

هكذا ضعف شأن الوزارة في عهد الراضي ، وحلت محلها إمرة الأمراء . وأصبح أمير الأمراء يتدخل في تعيين الوزراء وعزلهم . فقد أشار ابن رائق على أثر تقلده هذا المنصب على الخليفة الراضي بأن يولى الوزارة الفضل بن جعفر ابن الفرات ، حتى يصبح مطلق التصرف في أموال الدولة . وغدا ابن رائق يشرف على الدواوين ، وصارت الأموال تحمل إليه^(٢) .

يقول ابن خلدون^(٣) : « استمر الاستبداد ، وصار الأمر للملك المعجم ، وتمطل رسم الخلافة ؛ ولم يكن لأولئك المتنبئين أن ينتحلوا ألقاب الخلافة ، واستنكفوا من مشاركة الوزراء في اللقب ؛ لأنهم خول^(٤) لهم ، فقسموا بالإمارة والسلطان . وكان السبق على الدولة يسمى أمير الأمراء أو بالسلطان . إلى ما يجليه به الخليفة من ألقابه كما تراه في ألقابهم . وتركوا اسم الوزارة إلى من يتولاها للخليفة في خاصته . ولم يزل هذا الشأن عندهم إلى آخر دولتهم ، وفسد الاسان خلال ذلك كله ، وصارت صناعة ينتحلها بمض الناس ؛ فانتهم ؛ وترفع الوزراء عنها لذلك ولأنهم عجم . وليست تلك البلاغة هي المقصودة من لسانهم فتخير لها من سائر الطبقات ، واختصت به وصارت خادمة للوزير واختص اسم الأمير

(١) ج ١ ص ٣٥٢ . (٢) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٢٦٠ .

(٣) ص ٢٠٧ — ٢٠٨ . (٤) الخَوْل : حشم الرجل وأتباعه ، ويقع على البعد والأئمة . والواحد والجمع والمذكر والمؤنث في ذلك سواء .

بصاحب الحروب والجند وما يرجع إليها ، ويده مع ذلك عالية على أهل الرتب ، وأمره نافذ في الكل ؛ إما نياية أو استبداداً .

وأما دولة بنى أمية بالأندلس فأَتَقُوا اسم الوزير في مدلوله أول الدولة ، ثم قسموا خطته أصنافاً ، وأفردوا لكل صنف وزيراً . فجماعوا الحُسابان المال وزيراً ، والترسيل وزيراً ، وللتنظر في حوائج المتظلمين وزيراً ؛ وللتنظر في أحوال أهل الثنور وزيراً ، وجُمِل لهم بيت يجلسون فيه على فرش منضدة لهم ، وينفذون أمر السلطان هناك كل فيما جمل له . وأفرد للتردد بينهم وبين الخليفة واحد منهم ارتفع عنهم بمباشرة السلطين في كل وقت ؛ فارتفع مجلسه عن مجالسهم ، وخصوه باسم الحاجب . ولم يزل هذا الشأن إلى آخر دولتهم .

الوزارة في عهد السمرجقة :

كانت بلاد العراق في العصر السلجوقي الأول (٤٤٧ — ٥٥١ هـ) مليئة بالحوادث . فقد امتد شر الباطنية إلى الخلفاء وكبار رجال الدولة ؛ على أن هذا العصر كان — على الرغم من ذلك — يمتاز بمزايا عدة . فقد ظهر فيه كثير من الوزراء . فقد كان أبو شجاع وزير المقتدى (٤٦٧ — ٤٨٧ هـ) يجلس للظالم بعد صلاة الظهر ، وكان الحجاب ينادون في الناس : « من كانت له حاجة فليعرضها ^(١) » . وكان ليناً حليماً متسامحاً ، فلما وقعت الفتن بين أهل السنة والشيعة بالكرك وباب البصرة في بغداد ، حرص على تهدئة الخواطر ، وحال دون إراقة الدماء ؛ حتى قال له الخليفة المقتدى : « إن الأمور لا تمشي بهذا اللين الذى تستعمله ، وقد أطمعت الناس بحملك وتجاوزك ، ولا بد من نقض دور عشرة من كبار أهل الحال ؛ حتى تقوم السياسة وتسكن هذه الفتن ، فأرسل الوزير إلى المحتسب وقال له : قد تقدم الخليفة بنقض دور عشرة من كبار أهل الحال ، ولا تتمكننى المراجعة فيهم ، وما آمن أن يكون فيهم أحد غير مستحق للمؤاخذه ، أو أن يكون الملك ليس له ؛ فأرند أن

تبث ثقاتك إلى هذه الحال ، وتشتري أملاك هؤلاء التهمين ، فإذا صارت الأملاك
لى نقضها ، وأسلم بذلك من الإثم ومن سخط الخليفة ؛ وتقدم الثمن فى الحال ، ففعل
المحتسب ذلك ، ثم بعد ذلك أرسل ونقضها ، وحج بيت الله تعالى ، ولم يؤرخ عن
وزير أنه حج فى أيام وزارته إلا هذا ؛ فإن الوزراء قبله كانوا يحجون بعد خلوم
من الوزارة ؛ إلا البرامكة فإنهم حجوا فى حال وزارتهم ... ثم اعتزل وتزهد ولبس
ثياب القطن وتوجه إلى الحج ، وأقام بمدينة الرسول صلوات الله عليه وسلامه ؛
فكان يكنس المسجد النبوى ، ويفرش الحصر ، ويشعل المصابيح ، وعليه ثوب
من غليظ الخلام ^(١) .

ومن وزراء هذا العهد أبو على الحسن بن على بن صدقة ، وزير للمسترشد
سنة ٥١٣ هـ وكان كما وصفه صاحب الفخرى ^(٢) : « عالماً بقوانين الرياسة خيراً » .
وقد لقبه المسترشد بهذه الألقاب ، وهى : « جلال الدين ، سيد الوزراء ، صدر
الشرق والغرب ، ظهر أمير المؤمنين » . ولكن المسترشد قبض عليه وعزله عن
الوزارة ؛ لأن وزير السلطان السلجوق كان يحقد عليه . وسرعان ما زال ما بين
الوزيرين من سوء التفاهم ، فأعيد ابن صدقة إلى الوزارة ، وخلع عليه الخليفة
المسترشد ، وأمر أرباب الدولة أن يعيشوا بين يديه إذا ما سار إلى ديوان الوزارة ،
فكان — كما يقول صاحب الفخرى ^(٣) — « أول وزير مشى أرباب الدولة
بين يديه رجالة » . ومما يدل على شجاعة هذا الوزير ، أن السلطان سنجر لما
عزم على الوصول إلى بغداد ، وأضر الشر للخليفة المسترشد ، كتب إليه الوزير
ابن صدقة : « والله لئن تحركت لأقطن جميع ما وراءك عنك وأقطعك عنه ، وإن
مرت فرسخاً لأسيرن إليك فرسخين » . — ولكن هذا الوزير لم يلبث أن
مرض ، فماده الخليفة فى داره ، وعبر عما كان يكتنه له فى قلبه من مظاهر
الإعجاب والتقدير بهذا البيت :

(٢) الفخرى ص ٢٦٥ . (٢) شرحه ص ٢٦٩ — ٢٧٠ .

(٣) ص ٢٧٠ .

دفعنا بك الآفاتِ حتى إذا أتتَ تريدك لم تَسْطِعهَا عنك مدفعا
ومن وزراء المسترشد الشريف أبو القاسم الزينبي . وكان ملما بقوانين
الوزارة . ولما استوزره قال له : كل من رُدَّت إليه الوزارة شرف بها إلا أنت
فإن الوزارة شرفت بك . وأمر أرباب المناصب بالمسير بين يديه إلى الديوان ^(١) .
وكان لابن هبيرة وزير المقتنى — الذى تقدمت الإشارة إليه — يدقوة في فل
شوكة السلاجقة . وكان الوزراء قبل ابن هبيرة يلقبون ألقابا من جعلها « سيد
الوزراء » ، فتقدم هذا الوزير إلى الكتاب ألا يضيفوا هذا اللقب إلى ألقابه
وقال : « إننى أفكرت في هذا فرأيت الله تعالى قد سمي هارون وزيرا ، حتى
قال عز من قائل حكاية عن موسى عليه السلام : (واجعل لى وزيراً من أهلى .
هارون أخى . اشدُّد به أزرى) ، وسمعت عن النبي عليه السلام أنه قال : « لى
وزيران من أهل السماء جبرائيل وميكائيل ووزيران من أهل الأرض أبو بكر
وعمر » . وقال عليه السلام : « إن الله تعالى اختار لى أصحاباً فجعلهم وزراء
وأَنْصاراً » .

وصفوة القول ، فقد كان ابن هبيرة من أفاضل الوزراء وأعيانهم وأماجدهم ؛
له في تدبير الدولة وضبط المملكة اليد الطولى ، وله في العلوم والتصانيف التبريز
على أهل عصره ، وله أشعار كثيرة ، منها :

يقين الفتى يُزرى بحالة حرصه ففوة ذا عن ضعف ذا تُحصل
إذا قلَّ مالُ المرء قلَّ صدِّيقه وقُبِّح منه كلُّ ما كان يَجْمَل ^(٢)
ومن وزراء هذا العصر أبو نصر أحمد بن الوزير نظام الملك المشهور . حكم
بين الناس بالعدل ورفع عنهم الظلم . روى صاحب الفخرى ^(٣) « أن المسترشد لما
عزم على عمارة سور بغداد قسَّط على الناس خمسة عشر ألف دينار ؛ فقام
الوزير أبو نصر بها ، وأداها عن الناس من ماله » .

(١) الفخرى ص ٢٧١ . (٢) الفخرى ص ٢٧٨ — ٢٧٩ .

(٣) ص ٢٧٢ .

كذلك نخص بالذكر أنو شروان خالد بن محمد القاشاني وزير المسترشد .
فقد تولى الوزارة للخلفاء العباسيين وسلاطين السلاجقة . وكان يعتذر عن قبول
الوزارة . وصنف له الحريري المقامات الحريية . واشتهر بالتواضع حتى كان
يقوم لكل من دخل عليه .

وقد روى صاحب الفخرى^(١) : « أن الخليفة الناصر العباسي (٥٧٥—٦٢٢ هـ)
لما استوزر مؤيد الدين محمد بن بُرْزُ القُصَمَى خلع عليه خلع الوزارة ، ثم جلس
القُصَمَى في منصب الوزارة والناس جميعاً بين يديه ، فبرز من حضرة الخليفة مكتوب
لطيف في قدر الخنصر بخط يد الناصر ، فقرأ على الجمع ، فكان فيه : بسم الله
الرحمن الرحيم ؛ محمد بن برز القُصَمَى نائبنا في البلاد والعباد ؛ فن أطيعه فقد أطيعنا ،
ومن أطيعنا فقد أطيع الله ، ومن أطلع الله أدخله الجنة ، ومن عصاه فقد عصانا ،
ومن عصانا فقد عصى الله ، ومن عصى الله أدخله النار . فنبُئ القُصَمَى بهذا التوقيع
في عيون الناس ، وجلت مكاتبه ، وقامت له الهيبة في الصدور .

(٥) الوزارة في مصر

لم يل منصب الوزارة في مصر أحد في عهد تبعية الخلفاء الراشدين
والأمويين ؛ لأن هؤلاء الخلفاء لم يكونوا قد استحدثوا نظام الوزارة بعد ، بل
اكتفوا بأن يرسلوا إلى مصر ولاةً يصرفون شؤونها . ولم تعرف الوزارة في
مصر قبل عهد الإخشيديين . وكل ما نعرفه هو أن أحمد بن طولون اتخذ أحمد
ابن محمد الواسطي كاتباً له ، وكان يعتمد عليه في إدارة شؤون الدولة ، ولما خرج
إلى الشام سنة ٢٦٤ هـ ، واستخلف ابنه العباس على مصر ضم إليه كاتبه الواسطي
ليكون نائماً له ومشيراً ، وأوصى ابنه العباس باتباع مشورته وقال له : يا بني ،

أحمد بن محمد قد عجم أمرى ، وخبر ما يصلحه ، فاقبل عليه وفوض إليه ، وتضافرا على حسن الأثر فيما أنما بسبيله . فكان الكاتب يقوم بعمل الوزير ، أو بمباراة أخرى يضطلع بأعباء ما يسمى وزارة التفويض .

الوزارة في عهد الفاطميين :

ومن تقلد منصب الوزارة في عهد العباسيين والإخشيديين الوزير أبو الفضل جعفر بن الفرات ، الذى ظل في هذا المنصب حتى مجيء المزمز إلى مصر فصرفه ، لأنه كان سنيا غاليا . وقد أبى جوهر في بادى الأمر أن يلقبه بالوزير ، وامتنع عن مخاطبته بهذا اللقب ، وقال : ما كان وزير خليفة^(١) إلا أنه أقره في منصبه ، تمشيا مع سياسة العامة التى كانت ترمى إلى عدم إحلال الشيعيين محل السنيين في المناصب دفعة واحدة حتى لا يقف دولاب الأعمال الحكومية ، ولم يبق لابن الفرات من منصبه إلا الاسم فقط ، فقد عين جوهر خادما بيت معه في داره ، وبلادهم في غدواته وروحاته ، ويراقبه في حركاته وسكناته^(٢) . ومن ثم ضعف نفوذ هذا الوزير إلى حد كبير . ويحدثنا ياقوت^(٣) أن جعفر بن الفرات اعتذر عن البقاء في دست الوزارة بعد وصول المزمز إلى مصر .

ولما علم جعفر بقرب وصول المزمز أبى أن يستقبله في الإسكندرية ، فرأى كبار السنيين في ذلك إحراجا لمركزهم ، وفرصة يستغلها المزمز لاضطهادهم ، وأخذهم بالشدّة والعنف ، ومن ثم طلبوا إلى جعفر أن يستقبل الخليفة حتى لا يتعرضوا لحنقه وسخطه ، فأذعن جعفر لطلبهم وخرج لاستقبال المزمز في الإسكندرية .

ولسنا نشك في أن المزمز قد اتصل بمسامعه ما كان من أمر هذا الوزير ، وإبائه الذهاب لاستقباله فأمرها في نفسه . وقد قيل : إن المزمز سأل ابن الفرات «أحج

(١) انماط الحنفا للقرزى ص ٧٠ وابن خلكان ج ١ ص ١١٩ .

(٢) انماط الحنفا ص ٨٥ . (٣) إرشاد الأديب لياقوت ج ٢ ص ٤١٢ .

الشيخ ؟ » ، فقال : « نعم » . فقال الخليفة : « زُرْتُ قَبْرَ الشَّيْخَيْنِ (أبي بكر وعمر) ؟ » . ولما رأى جعفر بذكائه ودهائه أَنَّ العز قصد بهذا السؤال إحراجَه والإيقاع به أجابه على الفور : « شغلني عنهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما شغلني أمير المؤمنين عن السلام على وليّ العهد ، السلام عليك يا ولي عهد المسلمين ورحمة الله وبركاته ! » . وكان من أثر هذا الجواب الحكيم أَنَّ عرض العز على جعفر منصب الوزارة ؛ فاعتذر عن قبوله ، فطلب إليه العز البقاء في مصر بعد اعتزاله منصبه ، حتى يكون على مقربة منه لاستشارته في الأمور الهامة التي تعرض له .

ولما وصل العز إلى مصر عهد إلى يعقوب بن كلس وعُسلوج بن الحسن بإدارة شؤون الدولة الحربية والدنية ، كما قلدهما في ١٤ المحرم سنة ٣٦٣ هـ الخراج والحسبة والسواحل والأعشار ^(١) والجوالي ^(٢) والأجاس ^(٣) والمواريث والشرطتين ^(٤) . على أَنَّ ابن كلس قد أوى إلى ابن الفرات ثقتَه التامة وعول عليه في محاسبة المال ، فكان ابن الفرات يختلف إليه ، ويقنأول الطعام عنده . وتوثقت أواصر الصداقة بينهما ، ولا سيما عندما تزوج أبو العباس الفضل بن الوزير ابن الفرات بابنة الوزير ابن كلس . ولم تنته حياة هذا الرجل العظيم بمزله من منصبه في عهد العز ؛ فقد تولى الوزارة في عهد الخليفة العزيز بالله (٣٦٥ - ٣٨٦ هـ) سنة كاملة ^(٥) كما تولى الخراج في سنة ٣٨٢ هـ بعد أن أتتهم العزيز وزيره أبا الحسين بن عليّ بن عمر العداس بتبديد أموال الدولة وقبض عليه . وفي ربيع الأول سنة ٣٨٣ هـ أسندت الوزارة إليه ثانية ، فظل فيها سنة واحدة . وتوفي هذا الوزير سنة ٣٩١ هـ ^(٦) بعد أن تقلد الوزارة في عهد العباسيين والإخشيديين والفاطميين .

-
- (١) الأعشار : فرضها عمر بن الخطاب بأدى الأمر على التجار غير المسلمين .
 (٢) الجوالي : هي عبارة عن اختيار الأحسن من كل شيء ، سواء للتسلطات أو الشافة .
 (٣) الأجاس : هي كل ما يوقف على جهة من جهات الخير ، ويصرف ما يتحصل من أموالها حسبما أرادته الواقف .
 (٤) ابن خلكان ج ٢ ص ٤٤٠ .
 (٥) المقرئ : الخطط ج ٢ ص ٨٤ . (٦) ابن خلكان ج ٢ ص ١٣٩ .
 انظر كتاب جوهر الصبلي (ص ٧٦ - ٧٨) لطى إبراهيم حسن .

يعقوب بن كلس :

كانت الوزارة في مصر في العهد الفاطمي على النحو الذي سميناه « وزارة التنفيذ » في العصر العباسي . وسنذكر الآن طرفاً عن أحد وزراء العصر الفاطمي الأول وهو يعقوب بن كلس .

كان يعقوب بن كلس يهودياً ، ولد ببغداد ونشأ بها ، ثم سافر مع أبيه إلى الشام ، فأنفذه منها إلى مصر سنة إحدى وثلاثين وثلثمائة للهجرة ، وذلك في عهد الإخشيد مؤسس الدولة الإخشيدية . وبعد وفاة الإخشيد اتصل يعقوب بن كلس بكافور الإخشيد الذي استبد بالسلطة في مصر ، فعهد إليه بعمارة داره ، ورأى فيه النجابة والزاهة ؛ فعينه في ديوانه الخاص . ولم تزل حظوته تزداد مع كافور ، حتى أمر أصحاب الدواوين ألا يصرف شيء من المال إلا بتوقيع ابن كلس . وفي أواخر عهد الدولة الإخشيدية في مصر ، أظهر يعقوب بن كلس إسلامه وصلى في الجامع ، فزادت مكاتته عند كافور . بعد ذلك لزم ابن كلس الصلاة وقراءة القرآن ، ورتب لنفسه شيخاً من أهل العلم يعرف القرآن ويمجده ؛ فكان يبيت عنده ويصلي به ويقرأ عليه . وظل ابن كلس على حظوته عند كافور إلى أن مات سنة ٣٥٨ هـ ، ثم سار ابن كلس إلى بلاد المغرب ، واتصل بخدمة المزلزين الله الفاطمي ، ثم عاد معه إلى مصر سنة ٣٦٢ هـ ، وفي المحرم سنة ٣٦٣ هـ أسند المزمز إلى ابن كلس وعسلوج بن الحسن إدارة شؤون الدولة الفاطمية الحربية والمدنية كما تقدم .

كان ابن كلس يجمع الاجتماعات الكبيرة في قصره في يوم الخميس من كل أسبوع ويقرأ على المجتمعين مؤلفاته ، وكان يحضر هذه المجتمعات القضاة والفقهاء وأساتذة القراءات والنحاة وعلماء الحديث وكبار رجال الدولة . وكان يتقدم إليه الشعراء فينشدونه مدائحهم ، كما عين في قصره عدداً كبيراً من الموظفين ؛ كان بعضهم ينسخ القرآن ، والبعض الآخر ينسخ كتب الحديث والفقه والأدب

وغيرها من الكتب العلمية . وقد بنى في قصره ميسأة للطهور ، وأعد غرضا لمن كان يفتدو عليه من الأغراب ، وكان يجلس للظالم كل يوم بعد صلاة الصبح ، فيدخل عليه الناس بظلاماتهم وحاجاتهم ؛ واتخذ هذا الوزير في قصره عدة دواوين جعل إلى بعضها النظر في شؤون الجيش والمالية والسجلات وما يتعلق بجباية الخراج ، وعين لكل ديوان ما يحتاج إليه من الموظفين ؛ كما أفرد في قصره جانبا خاصا للعلماء والشعراء والأدباء والفقهاء وعلماء الكلام والصناعات ، وأجرى عليهم رواتب كبيرة كانت تدفع إليهم بانتظام . وجعل في قصره مستشفى زوده بعدد كبير من الأطباء لفحص المرضى وإعطائهم ما يلزمهم من الدواء بدون ثمن .

وقد دفع ذلك الشعراء إلى نظم القصائد الرائعة في مدحه ، ومن هؤلاء أبو عبد الله محمد بن أبي الجرع ؛ فقد بلغ هذا الشاعر مرة أن يعقوب بن كلس يشكو من ألم في يده ، فنظم قصيدة يظهر فيها شدة حزنه لما أصاب الوزير ، قال :

يدُ الوزير هي الدنيا فإن ألت	رأيت في كل شيء ذلك الألسا
تأمل المملك وانظر فرط علة	من أجله واسأل القراطس والقلم
وشاهد البيض في الأغصان حائمة	إلى العدا ، وكثيراً ماروين دما
وأفئس الناس بالشكوى قد انصلت	كأنما أشعرت من أجله سقما
هل ينهض المجد إلا أن يؤيده	ساق تقدم في إنهاضه قدما
لولا العزيز وآراء الوزير مما	تحيفتنا خطوط تشعب الأماما
فقل لهذا وهذا أننا شرف	لا أو من الله ركنيه ولا نهديما

وفي سنة ٣٧٨ هـ أشار الوزير يعقوب بن كلس على الخليفة العزيز بتحويل الأزهري إلى جامعة تدرس فيها العلوم الدينية والعقلية . وأصبحت هذه الجامعة تحت إشراف ابن كلس .

الوزارة في عهد الحاكم والمستنصر :

وفي أوائل عهد الحاكم (٣٨٦ - ٤١١ هـ) عزل الوزير عيسى بن نسطورس

وعهد بالوزارة التي أصبح يطلق عليها في ذلك العصر اسم « الواسطة » إلى أبي محمد الحسين بن عمار زعيم الكتامين ، وكانوا عصب الخلافة الفاطمية وقوتها في مصر ، ولقبه أمين الدولة . ثم أسندت الوزارة من بعده إلى برجوان أستاذ الحاكم ومستشاره . وقد ظل الخليفة الحاكم تحت إشراف برجوان إلى اليوم والمشرين من شهر ربيع الثاني سنة ٣٩٠ هـ وهو اليوم الذي قتل فيه برجوان^(١) .

وعلى الرغم من كل هذه العظمة التي كان يتمتع بها الوزير في ذلك العصر ، فإن سلطته كانت محدودة ؛ إذ كان بقاءه في مركزه متوقفا على تنتمه برضى الخليفة وتفضيده . غير أن تلك لم تلبث أن تبدلت ، ولاسيما في العهد الأخير من أيام الفاطميين (٤٢٥ - ٥٦٧ هـ = ١٠٧٣ - ١١٧١ م) ، بمعنى أن الوزارة أصبحت وزارة تفويض .

وفي عهد الخليفة المستنصر الفاطمي (٤٢٧ - ٤٨٧ هـ) قامت وزارة التفويض كوزارة يحيى وجعفر البرمكي في عهد هارون الرشيد . فقد استدعى المستنصر بدر الجمالي وإلى عكاه لإصلاح أمور مصر بعد « الشدة العظمى » التي استمرت بها سبع سنوات (٤٥٧ - ٤٦٥ هـ) ، بعد أن فشل الوزير اليازوري في تخفيف وطأتها ، ويتبين لنا مبلغ ترزعزع مركز الحكومة ما كان من تماقب أربعين وزارة مختلفة في تسع سنوات . وكان الخليفة المستنصر ومن جاء بعده من الضعف بحيث لم يبق لهم من النفوذ شيء حتى أطلق على هذا العصر « عصر الوزراء العظام » . ولا غرو فقد تلاشت شخصية الخلفاء ، وزادت سلطة الوزارة ، وأصبح في أيديهم أمر تعيين الخلفاء وعزلهم ، وكانوا يختارون أضعفهم إرادة حتى يكون ألوية في أيديهم . وقد ظهر ذلك واضحاً في عهد الوزير الأفضل بن أمير الجيوش بدر الجمالي الذي كان يتمتع بالسلطة المطلقة ، وأصبحت في قبضة يده موارد الدولة الفاطمية الواسعة ، كما غدت داره المحور الذي تدور عليه الأعمال الحكومية . لذلك نستطرد الكلام عن « الأفضل » الذي يمثل العصر الفاطمي الأخير .

(١) ابن منجب الصغير : الإشارة إلى من نال الوزارة ص ٢٧ .

الأفضل به بدر الجمالى :

كان من أثر استعاضة خلفاء الدولة الفاطمية المغاربة بالترك والسودان والأرمن والصقالبة ، أن وقعت المنافسة بين جميع هذه الطوائف ، وقامت بينها الحروب الداخلية التى عطلت مرافق الدولة .

وليس أدل على ذلك مما حدث فى عهد الخليفة المستنصر بالله الفاطمى لولا أن أناح الله لها بدر الجمالى والى عكاء الذى استطاع بعزمه وشدة بأسه أن يعيد إليها النظام والحياة . قبض بدر الجمالى على زمام السلطة سنة ٤٦٥ هـ ، وظل فى مصر إلى أن مات فى خلافة المستنصر ؛ فتولى الوزارة بعده ابنه شاهنشاه الذى استبد بالسلطة حتى أصبح المستنصر فى عهده كالمحجور عليه . وهنا نرى الدولة الفاطمية تدخل فى عهد جديد أصبح الوزير فيه رب السيف والقلم ، وفى هذا العصر ازدادت سلطة الوزارة وتضخمت ثروتهم .

استبد الوزير الأفضل على أثر وفاة المستنصر بالسلطة ، فولى الستملى الخلافة دون أخيه زار الذى ولاه أبوه عهده ، وتذكر لنا المصادر العربية أن الأفضل دخل مرة من أحد أبواب قصر المستنصر راكباً بئلة ، فلما رآه زار قال له « أنزل يا أرمى يا نجس » ؛ ففقد عليه الأفضل وانتهاز فرصة وفاة المستنصر وعمل على ألا يتولى زار الخلافة ، ولما رأى زار أن الخلافة أفلتت من يده سار إلى الإسكندرية ؛ فقتله والىها الترك بقبول حسن ، وبإيمه هو وأهل الإسكندرية بالخلافة ولقبوه « المصطفى لدين الله » . فلما علم بذلك الوزير الأفضل خرج لقتاله على رأس جيش كثيف ، فدارت الدائرة على الأفضل أولاً وعاد إلى القاهرة . وهنا أخذ يمد المدة لقتال زار ، وخرج إليه ثانية ، وألحق به الهزيمة وأرغمه على طلب الأمان ، ثم انتقم منه بأن وضعه بين حائطين وبني عليه قات .

وكان الأفضل محبا للعلم ؛ فقد خلف مكتبة ضخمة تحتوى على خمسمائة ألف مجلد من الكتب . وكان يشجع الشعراء والعلماء والكتاب ، فنظموا القصائد

في مدحه . فمن ذلك ما قاله ابن خضر المسقلاني في قصيدة تقتطف منها هذه الأبيات :

أقول والنجم مرقوم بغرته سطرأ نظرتُ وضوء الصبح مبتسم
أما خديّه أضحى في زجاجته يدير أم ماؤها في وجنتيه دم ؟
صبيح الصباح ضياء من مباسمه فاستنبط حلكا في شعره الصّم
وقد بلغت ثروة الأفضل من الضخامة مبلغا كبيرا ، فقد كان في داره التي
بناها سنة ٥٠١ هـ (١١٠٧ م) من الدخائر النفيسة والثيراب والطيب والنحاس
والآلات مالا يحصى .

وقد نقل الأفضل إلى داره الدواوين ، كما جعل فيها أما كن خاصة تقام فيها
الأسمطة في الأعياد ، واتخذ في أحد أبنائها مجلسا يجلس فيه للمطاء ، فسمى مجلس
المطاء ، إذ كان الأفضل يعطى دينارا لكل من يأتيه مستجديا . وكان يحتفظ
لذلك في مجلس المطاء بثمانية أكياس ، في سبعة منها خمسة وثلاثون ألف دينار ،
كما جعل في قاعة اللؤلؤ بجوار الحسبة التي كان يجلس عليها كيسين : في أحدهما
دينارين ، وفي الآخر دراهم ؛ لينفق منها إذا كان في الحرم ، أى في المكان الذي
تقيم فيه زوجته وأولاده .

وكان الوزير في هذا العهد يتمتع بالسلطة المطلقة ، كما كان في قبضة يده
خراج الدولة . وكان داره المحور الذي تدور عليه أعمال تلك الدولة الواسعة ، التي
لم تكن تابعة للخلفاء إلا اسما فقط .

كان المستعلي مسلوب السلطة مع الأفضل ، وظل على ذلك إلى عهد الأمر
(٤٩٥ — ٥٢٤ هـ) الذي فكر في قتله ، وتم له ذلك فألت الوزارة إلى أبي عبد الله
المأمون بن البطائحي .

وفي صبيحة الند بعد صلاة العيد ، غُسل جثمان الوزير وكُفّن ووُورى
التراب ، ثم أمر الخليفة بنقل ثروته إلى دار الخلافة ، وجعل على ذلك جماعة من
الكتاب يقومون بإحصائها . وتم ذلك في أكثر من شهرين .

أما عن أخلاق هذا الوزير فيقول ابن ميسر^(١) « كان من العدل وحسن السيرة في الرعية والتجار على صفة جميلة ، يجاوز ما سمع به قديماً وشوهد أخيراً . ولم يعرف أحد سودر في زمانه . ولما حضر الإسكندرية كان بها يهودى يبالغ في سبّ الأفضل وشتمه ولعنه . فلما دخلها الأفضل قبض عليه وأراد قتله . فقال : إن مئ خمسة آلاف دينار ، خذها منى واعف عني وأعطني . فقال : والله لولا خشيتي ، يقال قتله حتى يأخذ ماله لقتلتك ؛ وعفا عنه ولم يأخذ منه شيئاً . ومحاسنه كثيرة . وهو أول من أفرد مال المواريث ، ومنع من أخذ شيء من التركات على العادة القديمة ، وأمر بحفظها لأربابها ، فإذا حضر من يطلبها وطالعه القاضي بثبوت استحقاقها أطلقها في الحال » .

اعتلى الوزارة في أواخر أيام الماضد الفاطمي (٥٥٥ - ٥٦٧ هـ) أسد الدين شيركوه بعد أن قتل شاور بأمر نور الدين . ولكن شيركوه مات بعد أن حكم مدة شهرين ، وخلفه في هذا المنصب ابن أخيه صلاح الدين يوسف بن أيوب ، الذي لقب نفسه بالملك الناصر ، وقضى على الدولة الفاطمية وأسس الدولة الأيوبية .

الوزارة في عهد المماليك :

وظلت الوزارة قائمة في مصر في عهد المماليك ؛ فقد اتخذ بيبرس وزيراً له ، وكان يستشير في أمور الدولة ، كما كان واسطة بينه وبين الرعية . وكان عليه تنفيذ رغبات السلطان وأوامره ، وإسداء النصيح والإرشاد له ، إذا ما استأنس برأيه في أمر من أمور الدولة . غير أنه لم يكن يتمتع بكامل سلطته لقيام « النائب »^(٢) مقام السلطان أثناء غيابه^(٣) . وكان يراقب السلطان في أسفاره

(١) تاريخ مصر ص ٥٨ - ٥٩ .

(٢) ويسمى بالنائب الكافل ، وهو يحكم في كل ما يحكم فيه السلطان ، ويُسلم في التقاليد والتواقيع والتأشير وعلى كل ما يملك عليه السلطان ، ويستخدم الجند من غير مشاوررة السلطان ، وبين أرباب الوظائف الجليلة كالوزارة وكتابة السر ؛ وقل ألا يجاب فيمن بينه ، وهو سلطان مختصر بل هو السلطان الثاني ، (صبح الأعشى ج ٤ ص ١٦ - ١٧) .

(٣) القرطبي : خطط ج ٢ ص ٢٣ .

وحروبه وزير آخر يعرف باسم « وزير الصنجة » ؛ وذلك ليتسنى للوزير الأسلى أن يقيم بالقاهرة مقر عمله . وقد ظلت الوزارة قائمة ، حتى ولى الناصر محمد بن قلاوون (١٢٩٠ - ١٣٤١ م) سلطنة مصر ؛ فلم يتخذ له وزيراً واعتمد على « ناظر الخاصة » فى إدارة شؤون البلاد . وكانت رتبته تلى رتبة الوزارة .

بذلك نرى أن سلاطين المماليك فى ذلك العصر لم يُعنعوا بأن يتخذوا لهم وزراء يماونونهم فى إدارة شؤون الدولة ؛ كما كانت الحال فى عهد الدولتين الفاطمية والأيوبيه ، فأضعفوا أولاً من نفوذهم ثم استبدلوا بهم بعض كبار الموظفين ؛ فأصبح كل من « ناظر الدولة » و « ناظر الخاصة » يقوم بمهام الوزارة . ولعلمهم عمدوا إلى ذلك خشية أن يزداد نفوذ الوزراء فيعملون على تقويض سلطتهم وخلعهم من عروشهم ؛ كما كانت الحال فى أواخر عهد الدولتين العباسية والفاطمية (٣) .

أما عن مركز الوزير فى عهد المماليك فيقول ابن خلدون (٤) : « ثم جاءت دولة الترك آخراً بمصر ، فأروا أن الوزارة قد ابتذلت بترفع أولئك عنها ، ودفعها لمن يقوم بها للخليفة المحجور . ونظروا مع ذلك متعقب بنظر الأمير فصارت مرءوسة ناقصة . فاستنكف أهل هذه الرتبة العالية فى الدولة عن اسم الوزارة ، وصار صاحب الأحكام والنظر فى الجند يسمى عندهم بالنائب لهذا العهد وبقي اسم الحاجب فى مدلوله ، واختص اسم الوزير عندهم بالنظر فى الجباية . »

راتب الوزير :

لم يكن راتب الوزير محدوداً ، كما أنه لم يكن مقصوداً على الوزير نفسه ، بل كان يعطى أولاده وإخوته وراتب معينة . هذا إلى ما كان يمنحه الوزير من الإقطاعات والمدايا والخيل فى المواسم والأعياد . وكان راتب يعقوب بن كلس وزير العزيز بالله الفاطمى مائة ألف دينار فى السنة (أى نحو ٥٠.٠٠٠ جنيه) .

(١) الظاهر بيبرس محمد جمال الدين سرور ص ١٣٢ . (٢) مقدمة ص ٢٠٨ .

وقد ترك بعد وفاته أربعة آلاف من الشبان الذين اتخذهم من حُرِّ ماله ، ومن الجواهر الثمينة ما قُدرت قيمته بأربعة آلاف دينار ، ومن المصوغات ما بلغت قيمته خمسمائة ألف دينار ، وغير ذلك كثير .

وقد بلغت ثروة الوزير الأفضل ابن أمير الجيوش بدر الجمالي من الضخامة مبلغاً كبيراً ، فقد كان في داره التي بناها سنة ٥٠١ هـ ستة آلاف ألف دينار من الذهب ، وثلاثة آلاف ألف دينار من الورق . وكانت له عشرة بيوت في كل منها عشرة مسامير من ذهب ، كل مسمار وزنه مائتا مثقال ؛ وكان عنده من الأبقار والجاموس والأغنام والجمال ما بلغ ضمان ألبانه وضياعه أربعين ألف دينار في السنة .

وقد بلغ راتب يحيى بن هبيرة وزير المقتدى العباسي (٥٣٠ — ٥٥٥ هـ) مائة ألف دينار في السنة ^(١) .

(١) الفخرى ص ٢٧٦ .

٣- الكتابة

الطائفة :

ظهر بتوالى الأيام أن الأعباء التي كان يقوم بها الوزير مُرهقة لا يستطيع القيام بها رجل واحد . ومن ثم أصبح من الضروري تعيين موظفين يعاونون الوزير للإشراف على الدواوين المختلفة وإدارة شؤونها .

وكان من أكبر أعوان الخليفة الكاتب . قال ابن خلدون^(١) : « إن أحوال السلطان وتصرفاته لا تعدو أربعة ؛ لأنها إما أن تكون في أمور حماية الكافة وأسبابها من النظر في الجند والسلاح والحروب ، وسائر أمور الحماية والمطالبة ؛ وصاحب هذا هو الوزير المتعارف في الدول القديمة بالشرق ، ولهذا العهد بالمغرب . وإما أن تكون في أمور مخاطباته لمن يمد عنه في المكان أو في الزمان ، وتنفيذه الأوامر فيمن هو محبوب عنه ؛ وصاحب هذا هو الكاتب .

وإما أن تكون في أمور جباية المال وإنفاقه ، وضبط ذلك من جميع وجوهه أن يكون بمضيفة ؛ وصاحب هذا هو صاحب المال والجباية . وإما أن يكون في مدافعة الناس ذوى الحاجات عنه ، أن يزدحموا عليه ؛ فيشغلوه عن فهمه ؛ وهذا راجع لصاحب الباب الذى يحجبُه » .

الكتابة في عهد الخلفاء الراشدين :

وقد كان السواد الأعظم من العرب لا يعرف القراءة والكتابة . وكان الخليفة يختار كاتبه من بين الذين يجيدون الخط ، وذلك لأن أغلبهم كان يبرع عن رأيه بأبلغ العبارات وأفصحها . ومن عرف الكتابة والقراءة في صدر الإسلام

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٢٠٥ .

من الصحابة : عمر بن الخطاب ، وعلى بن أبي طالب ، وزيد بن ثابت ، ومعاوية ابن أبي سفيان . فكانوا يكتبون للنبي صلى الله عليه وسلم القرآن والكتب التي أرسلها إلى الملوك والأمراء . ومن كتبه أيضاً : عثمان بن عفان ، وسعيد بن العاص ، والمنيرة بن شعبة ^(١) . ولما ولي أبو بكر الخلافة اتخذ عثمان بن عفان كاتباً له ، كما اتخذ عمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الأرقم ، واتخذ عثمان مروان بن الحكم . وروى الجهمي أن علي بن أبي طالب قال لكتابه عبد الله بن أبي رافع : « يا عبد الله ، ألقى ^(٢) دواتك ، وأطل شبابة ^(٣) قلحك ، وفرج بين السطور وقرمط ^(٤) بين الحروف ^(٥) » .

الكتابة في عهد الأمويين والعباسيين :

ولما انتقلت الخلافة إلى بني أمية تعدد الكتاب لتعدد مصالح الدولة ، ومن ثم أصبح الكتاب خمسة : كاتب الرسائل ، وكاتب الخراج ، وكاتب الجند ، وكاتب الشرطة ، وكاتب القاضى . وأم هؤلاء الكتاب في الرتبة كاتب الرسائل . وكان الخلفاء لا يولون هذا المنصب إلا أقرباءهم وخاصتهم ، وظلوا على ذلك إلى أيام العباسيين ^(٦) .

وكان ديوان الرسائل في الدولة العباسية من الدواوين الهامة في الدولة . وكانت مهنة صاحب هذا الديوان ، الذي لا يقل مركزه عن مركز الوزير ، هي إذاعة الراسم والبرادات وتحرير الرسائل السياسية وختمها بخاتم الخلافة بعد اعتمادها من الخليفة ، ومراجعة الرسائل الرسمية ووضعها في الصيغة النهائية وختمها بخاتمها . كما كان يجلس مع الخليفة في مجلس القضاء للنظر في المظالم وختم الأحكام

(١) كتاب الوزراء والكتاب للجهمي ص ١٢ — ١٤ .

(٢) ألق الدواة ولاقها يلقيها أصلح مدادها (٣) سنه .

(٤) القرطة الدقة في الكتابة والتفريق بين الحروف .

(٥) الجهمي ص ٢٣ . (٦) مقدمة ابن خلدون ص ٢٠٥ — ٢٠٦ .

بختام الخليفة . وقد جرت المادة أن يتسلم الشاكي أو المدعى صورة من الحكم ، ثم تحفظ الصورة الأصلية في دار السجلات . وقد قضت طبيعة العمل المتصل بهذا الديوان وماله من أهمية وخطر ، وحرص الخلفاء على أن تدون الرسائل بأسلوب شائق بليغ ؛ إن كان الخلفاء يختارون له رجال الأدب من أعرق الأمر . ممن عرفوا بسعة العلم ورصانة الأسلوب .

وكان كاتب الرسائل يتولى مكاتبة الأمراء والملوك عن الخليفة ، وكثيراً ما كان يتولى ذلك الخليفة بنفسه . فقد أثر عن أبي جعفر المنصور أنه لما جاءه كتاب محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن الملوى ، هم كاتبه أن يجيبه ، فقال له المنصور : لا ! بل أنا أجيبه إذا تقارعتنا على الأحساب ، فدعنى وإياه . كذلك كان الوزير يتولى الكتابة أحياناً .

وقد زخّر مصر العباسي الأول بطائفة من الكتّاب لم يسمح الدهر بمثلهم . فقد اشتهر يحيى بن خالد البرمكى والفضل بن الربيع في عهد هارون الرشيد ، والفضل والحسن ابنا سهل وأحمد بن يوسف في عهد المأمون ، واشتهر محمد ابن عبد الملك الزيات والحسن بن وهب وأحمد بن المدبر في عهد المعتصم والوائق . ويقول الجهمشباري^(١) : « وكانت ملوك فارس تسمّى كتّاب الرسائل تراجم الملوك . وكانوا يقولون لهم : لا تحملكم الرغبة في تخفيف الكلام على حذف معانيه ، وترك ترتيبه والإبلاغ فيه ، وتوهين حججه » .

الكتابة في عهد الطولونيين :

لم تعرف الوزارة في مصر قبل عهد الإخشيديين ، بل كان ولاية مصر قبل ذلك يستعينون بالكتّاب الذين كانوا يؤدون أعمال الوزير ، وإن لم يطلق عليهم هذا الاسم . وقد اتخذ أحمد بن طولون أحمد بن محمد الواسطي كاتباً له . ولما أنفذ إلى سامراً استكتب رجلاً من أهل مصر اسمه جعفر بن عبد الغفار . على أنه

يظهر لنا أنه لم يكن من الكفاية بحيث يستطيع الاضطلاع بأعباء هذا المنصب ، فأشار أحمد بن خاقان على ابن طولون بصرفه ؛ فقال له : « أنا أحتمله لأنه مصرى » فقال له ابن خاقان : « أراك أيها الأمير تفضل الكاتب المصرى على الكاتب البغدادى . قال : لا والله ، ولكن أصلح الأشياء لمن ملك بلداً أن يكون كاتبه منه ، وأن يكون شمل الكاتب فيه ؛ فإنه يجتمع له فى ذلك البلد أمور صالحة ، منها : أن تكون بطاقة الكاتب وحاشيته فى ذلك البلد ، فيعود مرفقه على فريق من أهله . ومنها : رغبته فى اعتقاد المستغلات به ، فيكون صفاقاً (ضماناً) لجناياته . وهو مع هذا وشمله ظاهرون ومستقرون فى خدمتى . والكاتب العراقى ليس كذلك ؛ لأنه يستقد المستغلات فى بلده النأى عنه وعنّى ، ويستبطن الرباغ ، ومنّ يشير عليه أن يمسّر بلده الذى يعمل فيه ، وهو فى كل وقت متطلع إلى بلده . فهذا السبب زهدت فى كتاب سرّ من رأى ، مع على بتقدمهم فى الكتابة والرجاحة ؛ فصوبت رأيه ورأيت عذره » ^(١) .

وقد نهج ابن طولون هذه السياسة ليتألف بذلك قلوب المصريين ؛ لأنهم أدري بمصلحة بلادهم ، وأحرص على تقدمها ورقيا .

اتخذ ابن طولون أيضاً كاتب السر ، وهو بمثابة سكرتيره الخاص . كما اتخذ ابن طولون كاتب الإنشاء والمراسلات ، ومهمته تحرير الكتب التى يرسلها إلى غيره من الملوك والأمراء ، وما يترتب على ذلك من تبادل الرسائل بينه وبينهم .

الكتابة فى عهد الفاطميين :

وكانت الكتابة فى عهد الفاطميين تلى الوزارة فى الرتبة ، فقد كانت إحدى المناصب العالية ، التى كان الخلفاء لا يسندونها إلا لمن أنسوا فيهم الكفاءة والقدرة على معالجة الأمور ، كما كانت الخطوة الأولى إلى الوزارة إذا ما حاز صاحبها رضاء الخليفة .

(١) سيرة أحمد بن طولون لابن العلاء ص ١٥ .

أخذ الخليفة العزيز بن الله الفاطمي جوهر الصقلي كاتباً له سنة ٣٤١ هـ ، وذلك لأن جوهر كان كاتباً بليغاً ، كما كان عفا ، جمّ الأدب في كتابته . وكان الكاتب في عهد الفاطميين في مصر يقوم بعمل الوزير إذا ما استغنى عنه الخليفة ، وكان يسمى أحياناً صاحب الوساطة . ومن ثم لم يكن هناك اختلاف في الوظيفة بين الوزير والكاتب وصاحب الوساطة .

وكان صاحب الإنشاء والمكاتبات في عهد الفاطميين يتقاضى راتباً شهرياً قدره مائة وخمسون ديناراً ، وكان يتقاضى كل كاتب من الكتاب الذين يعملون تحت إدارته ثلاثين ديناراً . ويلي صاحب الإنشاء في الرتبة صاحب القلم الدقيق ، الذي كان يوقع على المظالم ، ويمارس الخليفة في خلوته ؛ فيدارسه كتاب الله ويتلو عليه سير الأنبياء والخلفاء والعطاء والرجال ، ويحدثه عن مكارم الأخلاق ، ويملأه تجويد الخط ، وكان راتبه مائة دينار في كل شهر ، وإذا جلس وضعت أمامه دواة محلاة بالذهب والفضة ، فإذا انتهى المجلس ألقى في هذه الدواة عشرة دنانير مكافأة له ، وقرطاس فيه ثلاثة مثاقيل ند^(١) ممزوج بالسك ؛ ليتخبر به عند دخوله على الخليفة في المرة التالية . ولما أصبح الوزير في آخر أيام الدولة الفاطمية صاحب السيف والقلم ، كان يجلس للمظالم وإلى جانبه صاحب القلم الدقيق بدل كاتب السر . وكان له سلطة التوقيع تحت توقيع الوزير ، بل النظر في الشكاوى قبل انمقاد مجلس النظر في المظالم . ويلي صاحب القلم الدقيق في الرتبة صاحب القلم الجليل وعمله تسلّم رقع المظالم من صاحب القلم الدقيق ووضعها في الصيغة القانونية قبل أن تعرض على الخليفة للتصديق عليها . وكان الكتاب يُختارون عادة ممن اشتهروا بسعة الاطلاع في الأدب وامتازوا بالقدرة في فن الإنشاء .

وقد نبغ القضاة المتوفى سنة ٤٥٤ هـ (١٠٦٢ م) في الكتابة في أيام الفاطميين حتى صار من كتاب البلاط ؛ مما جعل الوزير أبا القاسم الجرجاني يمهّد إليه في أن يكتب العلامة أو الإشارة التي تذيّل بها الأوراق الرسمية

(١) الند (بالفتح) : عود يتخبر به . وقيل : النبر .

لإعطائها الصبغة الرسمية ، وتتكون من هذه العبارة : « الحمد لله شكراً لنعمته » .
كذلك تقلد ديوان الرسائل في عهد الخليفة الأمر الفاطمي ابن منجب الصيرفي ،
وكان من البارزين في طبقة البلاط وللاؤرخين .

ومن نبغ في الكتابة في عهد الأيوبيين القاضي الفاضل عبد الرحيم البَيْسَاني
المتوفى سنة ٥٩٦ هـ (١١٩٩ م) ، الذي تقلد منصب الوزارة في عهد صلاح الدين
الأيوبي وولديه من بعده .

الكتابة في عهد المماليك :

ومن كبار موظفي الدولة في عهد المماليك صاحب الإنشاء . وكان ديوان
الإنشاء يتكون من طبقتين من الكتاب ؛ تُعرف الطبقة الأولى منهم بكتّاب
الدست ، وقد سُمّوا بذلك لجوهرهم للكتابة بين يدي السلطان ، ومهمتهم قراءة
القصص على السلطان بعد أن يفرغ من قراءتها رئيس الديوان . أما الطبقة
الثانية فتعرف بكتّاب الدّرج ، وقد عرفوا بذلك لكتابتهم الرسائل والنشورات
على ورق مستطيل مركب من عدة أوصال . وكانوا يقومون بكتابة ما يدوّته
صاحب الإنشاء وكتّاب الدست على القصص وغير ذلك من المكاتبات
والمراسيم ^(١) . وكان عددهم يزداد كلما ازداد عدد كتّاب الدست .

وقد تولى رئاسة ديوان الإنشاء في أيام الملك الظاهر بيبرس نحر الدين بن
لقمان ^(٢) ، وهو من الكتاب الذين اشتهروا بسعة الاطلاع في الأدب والمقدرة
في فن الإنشاء . وكانت مهمته تسلم المكاتبات الواردة وعرضها على السلطان
لبحسها واعتمادها ثم تولى الرد عليها ^(٣) . وكان رئيس هذا الديوان يلقب بصاحب
ديوان الإنشاء ، غير أن ذلك اللقب لم يلبث أن تغير عند ما ولى الديوان القاضي
فتح الدين ابن القاضي عبي الدين بن عبد الظاهر في أيام النصور قلاوون ، فلقب

(١) صبح الأعشى ج ١ ص ١٣٧ — ١٣٨ .

(٢) حسن المحاضرة ج ٢ ص ١٣١ . (٣) المخطوط للقرنيزي ج ٢ ص ٢٢٦ .

بكتاب السر . وصار منذ ذلك الوقت يلقب بهذا اللقب كل من ولى ديوان
الإنشاء^(١) .

وكان هذا الديوان يقوم فى ذلك المصر مقام وزارة الخارجية فى الوقت
الحاضر ، إذ كانت تأتى إليه المكاتبات من جميع أنحاء الولايات والممالك التى
كان بينها وبين مصر بمض العلاقات ، كما كانت تجرد به الكتب التى يرسلها
السلطان إلى حلفائه .

(١) صبيح الأعشى ج ١ ص ١٠٤ .

٤- الحجابة

الحجابة في عهد الخلفاء الراشدين والأُمويين :

كان الخلفاء الراشدون لا يمنعون أحداً من الدخول عليهم ، بل كانوا يخاطبون الناس على اختلافهم بلا حجاب . فلما انتقل الحكم إلى بني أمية اتخذ معاوية ابن أبي سفيان ومن جاء بعده من الخلفاء ، الحجاب ؛ بعد حادثة الخوارج مع علي ومعاوية وعمرو بن العاص ، وذلك خوفاً على أنفسهم من شر الناس ، وتلافياً لازدحامهم على أبوابهم ، وشغلهم عن النظر في مهام الدولة . وفي ذلك يقول ابن خلدون ^(١) : « وأما مدافعة ذوى الحاجات عن أبوابهم ، فكان محظوراً بالشريعة فلم يفعله . فلما انقلبت الخلافة إلى الملك وجاءت رسوم السلطان وألقابه ، كان أول شيء بُدئ به في الدولة شأن الباب ومسده دون الجمهور بما كانوا يخشون على أنفسهم من اغتيال الخوارج وغيرهم ؛ كما وقع بعمرو بن علي ومعاوية وعمرو بن العاص وغيرهم ، مع ما في فتحه من ازدحام الناس عليهم وشغلهم بهم عن المهمات ، فأتخذوا من يقوم بذلك وسموه الحاجب » .

والحاجب موظف كبير يشبه كبير الأمناء في أيامنا . وكان يشغل منصباً سامياً في البلاط ، ومهنته إدخال الناس على الخليفة ، مراعيًا في ذلك مقامهم وأهمية أعمالهم . ولكنهم كانوا يبيحون الدخول لثلاثة في أى وقت شاءوا ؛ فقد قال عبد الملك بن مروان لما ولى حاجيه : « قد وليتك حجابة بابي إلا عن ثلاثة : المؤذن للصلاة فإنه داعي الله ، وصاحب البريد فأمر ما جاء به ، وصاحب الطعام لثلاث يفسد » ^(٢) . وقد أوصى كذلك عبد الملك بن مروان أخاه عبد العزيز بن مروان واليه علي مصر ، فقال : « أبسط بشرك ، وألن كنفك ، وآثر الرفق

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٢٠٦ . (٢) مقدمة ابن خلدون ص ٢٠٧ .

في الأمور ، فإنه أبلغ بك ، وانظر حاجتك فليكن من خير أهلك ، فإنه وجهك
ولسانك ، ولا يقفن أحد يبابك ، إلا أعطك مكانه لتكون أنت الذي تأذن له
أو تردّه» (١).

الحجبة في عهد العباسيين :

وقد اقتدى الخلفاء العباسيون ببني أمية ؛ فاتخذوا الحجاب . وزادوا في منع
الناس عن ملاقة الخليفة إلا في الأمور الهامة . وهذا ما يسميه ابن خلدون
بالحجاب الثاني . فصار بين الناس وبين الخليفة داران : دار الخاصة ودار العامة ؛
يقابل كل طائفة في مكان معين على ما يراه الحجاب . ثم تطرقوا عند انحطاط
الدولة إلى حجاب ثالث أشد من الأولين . يقول ابن خلدون (٢) : « هذا اللقب
كان مخصوصاً في الدولة الأموية والعباسية بمن يحجب السلطان عن العامة ، وينلق
بابه دونهم أو يفتحه لهم على قدره في موافقته . وكانت هذه منزلة يومئذ عن
الخطط مردوسة لها إذ الوزير متصرفاً فيها بما يراه » .

وقد علت مرتبة الحاجب بارتقاء الحضارة الإسلامية في أيام العباسيين ،
فأصبح يستشار في كثير من أمور الدولة . ومن أبرز الحجاب في العصر العباسي
الأول « الفضل بن الربيع » الذي أوقع بالبرامكة عند الرشيد ، والذي كان له أثر
ظاهر في إحداث الخلاف بين الأمين وأخيه المأمون ، حينما أغترى الأمين على
المهد لابنه وخلع أخيه عن ولاية المهدي . ويقول صاحب كتاب « الحاسن
والساوي » (٣) « قال الواثق لابن أبي دؤاد : من أولى الناس بالحجبة ؟ فقال :
موكّل شفيق ، يصون لطلاقة وجهه من وراءه ويستعبد الناس لمولاه . فنظر
الواثق إلى إيتاخ — وكان واقفاً على رأسه — فقال : قد ولاه أبو عبد الله
الحجبة . فكان إيتاخ يعرف ذلك ويتقدم بين يديه إلى أن يبلغ مرتبته » .

(١) الفهرى في الآداب السلطانية ص ١١٥ .

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٢٠٨ — ٢٠٩ . (٣) البibliothèque ج ١ ص ١٢٤ .

وكثيراً ما كان يتدخل الحاجب في أمور الدولة العباسية ، ويستبد بالنفوذ دون الوزير ، ويلزم أصحاب الدواوين بالرجوع إليه في كل أمور الدولة ، ويحتم عليهم بالأب لا يفصلوا في الأعمال إلا بعد موافقته^(١) . ويقول مسكويه في كتابه تجارب الأمم^(٢) عند كلامه على حوادث سنة ٣٢٣ هـ : « غلب محمد بن ياقوت على تدبير الأمور ونظره في جباية الأموال ، وحضور أصحاب الدواوين مجلسه ، وتفرد به بعمله الوزراء » .

الحجبة في عهد الدولة الأموية بالأندلس :

ويقول ابن خلدون^(٣) عن الحجبة في الدولة الأموية بالأندلس : « كانت الحجبة لمن يحجب السلطان عن الخاصة والعامة ، ويكون واسطة بينه وبين الوزراء فمن دونهم ؛ فكانت في دولتهم رفعة غاية ، كما تراه في أخبارهم كابن حديد وغيره من حجابهم . ثم لما جاء الاستبداد على الدولة اختص الاستبداد باسم الحجبة لشرعها ؛ فكان المنصور بن أبي عامر وأبناؤه كذلك . ولما بدوا في مظاهر الملك وأطواره جاء من بعدهم من ملوك الطوائف فلم يتركوا لقبها ، وكانوا يعدونه شرفاً لهم ؛ وكان أعظمهم ملكاً بعد استحالة ألقاب الملك وأسماؤه لا بد له من ذكر الحاجب وذى الوزارتين ، يمتنون به السيف والقلم ، ويدلون بالحجبة على حجابة السلطان عن العامة والخاصة ، وبذى الوزارتين على جمعه لخطى السيف والقلم » .

الحجبة في مصر :

يقول ابن خلدون عن الحجبة عند الفاطميين : « ثم لم يكن في دول المغرب وإفريقية ذكر لهذا الاسم للبدواة التي كانت فيهم ؛ وربما يوجد في دولة السبيديين بمصر عند استمظاظها وحضارتها ؛ إلا أنه قليل » .

(١) Adam Mez, p. 15. (٢) ج ١ ص ٣١٨ .

(٣) مقدمة ابن خلدون ص ٢٠٩ .

ومن أهم وظائف البلاط السلطاني في عهد المماليك وظيفة « الحاجب » . وكانت مهمته إدخال الناس على السلطان ، حسبما تقضى الضرورة بالسماح لهم بالثول بين يديه مراعيًا في ذلك مقامهم وأهمية أعمالهم . ولم تقف مهمته عند هذا الحد ؛ بل كان يفصل فيما يحدث بين الأمراء والجنود ، وذلك بعد استشارة السلطان أو نائبه . ثم أخذت سلطته تتسع تدريجًا حتى أصبح يقضى بين المغول الذين استوطنوا مصر طبقًا لأحكام السياسة التي وضعها جنكيزخان^(١) .

(١) للقريري : خطط ج ٢ ص ٢٢٠ — ٢٢١ .

الباب الثاني

النظام الادارى

١ - الامارة على البلدان

٢ - الدواوين

٣ - الجيش

٤ - البحرية

٥ - البريد

٦ - الشرطة

١ - الامارة على البلدان

نظام الحكم عند العرب قبل الاسلام :

كانت القبيلة عبارة عن مجموعة من الناس تقيم في مكان واحد ، ولها نظام حكوى على رأسه شيخ القبيلة ، ويرتبط أهل القبيلة بعضهم مع بعض برابطة النسب واتحاد الدم ، ويسمون لما فيه مصلحة القبيلة . ولم يكن للعرب نوع من الحكومات المروفة الآن ؛ كما لم يكن هناك قضاء يحتكون إليه ، أو «بوليس» يقر الأمن والنظام ، وجيش يدرا عنهم الأخطار الخارجية . كذلك لم يكلفوا بدفع الضرائب لعدم وجود حكومة تقبض على زمام السلطة التنفيذية ، وتغرب على أيدي المتدى وتوقع عليه العقاب المتناسب مع جرمه ، إنما كان للشخص المتدى عليه أن يثار لنفسه بنفسه ، وعلى قبيلته أن تشد أزره ، ولا يصبح للمتدى عليه حق في المطالبة بالتأثر إذا دفع المتدى تمويضا . أما إذا كان المتدى أحد أقرباء المتدى عليه أخذ التأثر منه وحده لا من قبيلته كلها . وكان الأحرار من العرب يحاربون تحت إمرة الأمير في وقت الحرب . أما في وقت السلم فقد كانت الأسرة هي الشيء الوحيد المنظم .

كانت حكومة القبيلة ديموقراطية ، فقد كان شيخ القبيلة يجمع رؤساء العشائر الذين تألف منهم شبه مجلس شيوخ القبيلة ، وذلك للتشاور والفصل في الأمور التي تتعلق بإعلان الحرب ، وإقرار السلم ، أو تخص نظام القبيلة . ولم يكن للقبيلة قانون تسيير وفق نصوصه ، بل كانت تحكم بما جرى عليه العرف ؛ كقتل القاتل عمداً ، وتقسيم أموال من يموت من رجالها . وقد قام العرف عندهم مقام القانون . ومن ثم تختلف القبيلة عن الدولة الحديثة التي تستند إلى القانون في الأحكام .

(١) نظام الحكم في عهد الرسول

كان من أظهر آثار الدين الإسلامى أن آخى بين المسلمين على اختلاف قبائلهم ومراتبهم ، وأحل الوحدة الدينية محل الوحدة القومية ؛ فأصبحوا متساوين جميعاً — لا فرق بين السيد أو العبد — وغدوا كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً . وقد منَّ الله على المسلمين بقوله (وَأِنْ يُّرِيدُوا أَنْ يَخَذَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي أَيْدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ وَأَلْفَ يَنْ فُلُوبِهِمْ لَوْ أَتَقَفْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلْفَتْ يَنْ فُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلْفَ يَنْ يَنْهُمْ إِنَّهُ يُعَزِّزُ حُكْمَ) (١).

وقد ساعد الرسول على توحيد كلمة العرب ، تلك الديمقراطية التي جاء بها الإسلام ، والتي تلاشت أمامها هذه الفروق الجنسية التي طالما مزقت شمل العرب . وليس أدل على تلك الديمقراطية من قوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ) (٢) وهكذا أصبح الدين دون الجنس المرجع الوحيد في تحديد العلاقات بين الحكومة والرعية ثم بين أفراد الشعب .

لم تكن حكومة النبي صلى الله عليه وسلم حكومة دينية فحسب ، بل حكومة سياسية أيضاً ؛ فقد كان يقود الجيوش ، ويفصل في الخصومات ، ويحجي الأموال . ومن ثم كان يجمع في يده السلطتين : الدينية والسياسية معاً . على أن هذه السلطة السياسية إنما جاءت عرضاً ، إذ كان الغرض الأول الذى بحث من أجله هو نشر الدعوة للإسلام . لذلك كان الرسول يستشير كبار المهاجرين والأنصار ، أمثال أبي بكر وعمر وعلي ويعمل برأيهم فى المسائل غير الدينية (٣) ، وكان كثير ما يقول :

(١) آية ٦٢ ، ٦٣ سورة الأنفال . (٢) آية ١٤ سورة المجرات .

(٣) مقدمة ابن خلدون ص ٢٠٦ .

« أشيروا على أيها الناس ». أما في المسائل الدينية فقد انفرد بها . ومن استشارهم الرسول حمزة وجعفر وأبو بكر وعمر وعلي وابن مسعود وعمرار وحذيفة وأبو ذر والمقداد وبلال ؛ وُثِّمُوا النِّبَاءَ لأنهم ضمنوا للرسول إسلام قومه .

وضع الرسول نواة النظام الإداري ؛ فقد كان يبعث إلى القبائل المختلفة التي دخلت في الإسلام مَنْ يقرئها القرآن . ولما هاجر إلى المدينة وضع نظام الدولة الإسلامية على ما تقدم . وكان يُنِيب عمالا على القبائل وعلى المدن ، وكان على كل مدينة كبيرة بالحجاز واليمن ؛ وكذا على كل قبيلة كبيرة عامل من قبله . وكانت وظيفة هؤلاء العمال هي الإمامة في الصلاة ، وجمع الصدقات إذ لم يكن هناك خراج ؛ ومن ثم لم يكن هؤلاء العمال صفة سياسية . كذلك كان النبي إذا خرج للغزو ينِيب عنه بالمدينة أحد أصحابه لإمامة الناس في الصلاة ، كما كان يُنِيب عنه أحياناً قائداً يقود سرية من السرايا . وكان الرسول بتخير عماله ممن اشتهروا بالصلاح والتقوى والعلم والتفقه في الدين . وقد فرض النبي لمتأب بن أسيد الذي ولاه مكة درهماً كل يوم ؛ فكان هذا الراتب أول ما وُضِع من الرواتب للعمال . أما كبار الصحابة فكانوا يعطون نصيبهم من الغنائم وغيرها .

(ب) الامارة على البلدان في عهد الخلفاء الراشدين

ظل النظام الإداري للحكومة الإسلامية في الجملة على ما كان عليه في عهد بلاد الفرس والروم . ذلك لأن العرب وجدوا أن هذه الأمم التي بنوا حضارتهم على أنقاضها كانت ذات تاريخ مجيد عريق ، من حيث الحضارة والمدينة والنظم السياسية وغيرها . كما وجد العرب في تلك البلاد التي فتحوها نظاماً إدارياً ثابتاً فلم يكن بُدٌّ من قبول هذا النظام وإبقائه على ما كان عليه من قبل ، ثم إحداث ما عسى أن يتطلبه الإصلاح من التغيير الذي لا غنى للعرب عنه مما يتفق وعقائدهم

الدينية ، ويتمشى مع مصلحة الشعوب التي دانت المسلمين . وقد كان النظام الإدارى فى صدر الإسلام وفى عهد بنى أمية نظاماً بسيطاً أولياً ، فلم يتبع نظام توزيع الأعمال على الإدارات المختلفة ، واختصاص كل إدارة بأعمال معينة كما فعل العباسيون .

لما ولى أبو بكر الخلافة أقر عمال الرسول على أعمالهم . وقال له أبو عبيدة : أنا أ كفيك المال . وقال عمر : وأنا أ كفيك القضاء . وكان أبو بكر يشاور أهل الرأى والفقه ؛ من أمثال عمر وعثمان وعليّ وعبد الرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل وأبى بن كعب وزيد بن ثابت . وكان ولاية المدينة هم الذين يختارون القضاء ويولونهم .

وقد قسمت بلاد العرب فى عهد أبى بكر إلى عدة ولايات ، وهى : مكة ، والمدينة والطائف وصنماء وحضرموت وخولان وزبيد وريمع والجند ونجران وجرش والبحرين .

ولما اتسعت رقعة الدولة العربية فى خلافة عمر بن الخطاب ، قسّم عمر الدولة إلى أقسام إدارية كبيرة ، ليسهل حكمها والإشراف على مواردها ، وهى : ولاية الأهواز والبحرين ، وولاية سجستان ومكران وكرمان ، وولاية طبرستان ، وولاية خراسان . وجعل بلاد فارس ثلاث ولايات : بلاد العراق قسمين أحدهما حاضرتة الكوفة ، والآخر حاضرتة البصرة . وقسّم بلاد الشام إلى قسمين أحدهما قاعدته حمص ، والثانى دمشق . وجعل فلسطين قسماً قائماً بذاته . وقسّم إفريقيا إلى ثلاث ولايات : مصر العليا ، ومصر السفلى ، وغرب مصر وصحراء ليبيا^(١) .

وبذا كان عمر أول من وضع النظام الإدارى للدولة الإسلامية ونظم إدارتها . وكانت سياسته ترمى إلى تماسك بلاد العرب وإدماج بعضها فى بعض ؛ لتكون أمة واحدة هى الأمة العربية . وكان سياسته ترمى إلى عدم اختلاط

العرب بأهالى البلاد التى فتحوها حتى لا تضيع قوميتهم . ويقول السيد أمير على^(١) : « لو أن عمر عاش أطول مما عاش لاستطاع بما وهبه الله من قوة الشكيمة والشخصية البارزة أن يُقوِّى من شأن الوحدة العربية ، وبحول دون قيام هذه الحروب الأهلية الطاحنة التى هدمت كيان الإسلام » .

وقد عيّن عمر على هذه الولايات عمالاً أو ولاة كانوا يستمدون سلطتهم من الخليفة ، الذى كان يجمع فى يده السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية . كان أمراء الأقاليم يسمون « عمالاً » ، ومعنى عامل يفيد أن صاحبه ليس مطلق السلطة . على أنه فيما بعد استعملت كلمة « والى » ، وهذا يُشعر بالنفوذ والسلطان ، كما كانت الحال بالنسبة إلى الحجاج بن يوسف الثقفى والى العراق من قِبَل عبد الملك بن مروان وابنه يزيد من بعده . كذلك أطلقت عليه كلمة « أمير » . وتطور اللفظ على هذا النحو يدل على السلطة الاستبدادية التى تمتع بها الولاة . وأصبحت كلمة عامل فى عهد بنى أمية تطلق على رئيس الناحية الإدارية كالدير الآن . ويقول متر^(٢) : كان حكام الولايات يلقبون بلقب أمير ، ذلك اللقب الذى كان يطلق على أمراء البيت السالك . ولم يكن ثمة صلة بين لقب أمير أو عامل ولقب أمير الأمراء الذى أدخله الخلفاء العباسيون فى سنة ٣٢٤ هـ وتلقب به قائد القواد مؤنس الخادم الذى لم يعتبر نفسه أميراً قط . ثم جاء كافور الإخشيدي فرضى بأن يلقب بلقب أستاذ .

كان فى كل إقليم عامل (أو والى أو أمير) يقوم بإمامة الناس فى الصلاة ، والفصل فى الخصومات ، وقيادة الجند فى الحرب ، وجمع المال ، وما إلى ذلك من مهام الدولة . وكان عامل الخراج أهم العمال ، فقد كان يعمل مع والى جنبا إلى جنب — هذا يدير دفة السياسة ، وذاك يتولى شؤون الولاية المالية — وكان بمثابة الرقيب على أعمال والى ، مما أدى إلى تنازع السلطة والمنافسة بين الرجلين ؛

A Short History of the Saracens, p. 57. (١)

The Renaissance of Islam, p. 15. (٢)

الأمر الذي يملل قصر عهد الولاية وعمال الخراج . وكان عامل الخراج يعين من قبيل الخليفة مباشرة ، ولكن الأمير كانت له السيطرة التامة .

وقد اختار عمر بن الخطاب الولاية من العرب ، وسار على هذه السياسة من جاء بعده من الخلفاء الراشدين . وكان عمر إذا ولي العمال خرج معهم يشيعهم فيقول : إني لم أستعملكم على أمة محمد على أشعارهم ولا أبشارهم ، وإنما استعملتكم عليهم لتقيموا بهم الصلاة ، وتقضوا بينهم بالحق ، وتقسموا بينهم بالعدل ، لا تجلدوا العرب فتذلوا ولا تُجَمِّروها^(١) فتفتنوها ، ولا تغفلوا عنها فتحرموها ، جودوا القرآن وأقفلوا الرواية عن محمد صلى الله عليه وسلم وأنا شريككم . وكان يقتص من عماله ، وإذا اشتكى إليه عامل جمع بينه وبين مَنْ شكاه ، فإن صح عليه أمر يجب به أخذه . وكان إذا بعث أمراء الجيوش يوصيهم بتقوى الله وأن لا يعتدوا ، ولا يجيئوا عند اللقاء ، ولا يمشوا عند القدرة ، ولا يسرفوا عند الظهور ، ولا يقتلوا حرماً ولا امرأة ولا وليداً ، وأن يتوقوا قتلهم إذا التقى الزحفان .

ولما ولي عثمان بن عفان الخلافة سار على سياسة عمر . وكان أول ما كتبه إلى أمراء الأجناد : « قد وضع لكم عمر ما لم يفب عنا ، بل كان على ملأ منا ، ولا يلفني عن أحد منكم تغيير ولا تبديل ؛ فيغير الله ما بكم ويستبدل بكم غيركم » . وقد ضعفت الإدارة في النصف الأخير من عهد عثمان لشيخوخته ، مما أدى إلى تدمير المسلمين بالولايات ، فشقوا عصا الطاعة ، وأضرموا نار الفتنة التي انتهت بقتله . ثم ولي علي بن أبي طالب الخلافة فبادر بمزل عمال عثمان .

كان الخلفاء الراشدون يستميتون في إدارة شؤون الدولة بمجلس من الشيوخ ، يتألف من كبار الصحابة وأعيان المدينة ورؤساء القبائل ، وكانوا يجتمعون في مسجد المدينة . وكان الخليفة لا يقطع أمراً دون إمتشارتهم . وكان نظام الحكومة في الثلاثين سنة الأولى للإسلام أقرب ما يكون إلى النظام الجمهوري .

(١) جر الأمير الجيش : إذا أطال حبسهم ولم يأذن لهم في القيل إلى أهاليهم .

عمارة المسجد بإدارة شؤون الدولة :

وقد بحث السير توماس أرنولد^(١) علاقة المسجد باعتباره مكان العبادة (أى المكان الذى يؤم فيه الخليفة أو الوالى الناس فى الصلاة) بإدارة شؤون الدولة السياسية والاجتماعية ، وكيف يجمع الخليفة أو الوالى بين إمامة المسلمين فى الصلاة وبين إدارة شؤون الدولة أو الولاية ، فيقول : « لم يكن المسجد مكاناً للعبادة فحسب ، بل كان أيضاً مركز الحياة السياسية والاجتماعية . فكان النبي يستقبل فى المسجد السقراء ويدير شؤون الدولة ، ويخطب جماعة المسلمين على المنبر فى الأمور السياسية والدينية . . . فن فوق منبر المدينة أعلن عمر تقهقر جيوش المسلمين فى العراق ، واستحث قومه على السير إلى هذه البلاد . ومن على المنبر أيضاً وقف عثمان يدافع عن نفسه ، كما كان الخليفة عند استخلافه يلقى من فوق المنبر على الجمهور خطبته الأولى التى هى بمثابة بيان عن سياسته فى الحكم » . فكان المنبر بذلك أشبه بالمرش يلقى منه بيان سياسة الدولة فى الأمم الدستورية .

ونستطيع أن نضيف إلى ما تقدم أن المساجد كانت تستخدم منذ ظهور الإسلام لاجتماع العلماء فيها ، كما اتخذها علماء التفسير والحديث مقراً لهم . بعد ذلك استخدمت المساجد معاهد للتعليم يتلقى فيها الأطفال اللغة العربية وأصول الدين ، كما اتخذها القضاة مكاناً لمقد جلساتهم . وصفوة القول أنه لما لم يمكن الفصل بين السياسة والدين ، كان المسجد المكان الذى تداع فيه الأخبار الهامة التى تتعلق بالصالح العام .

ويستطرد السير توماس أرنولد الكلام عن المساجد فيقول : إنها سرعان ما فقدت أهميتها السياسية والاجتماعية ، فلم تعد تمثل عرش الخليفة وكرسى الوالى ولا منصة القاضي . وغداً عمل المسجد مقصوراً على إقامة الخطبة الدينية ، يُجند فيها الله ، ويُصلى على النبي ، ويُرحم على الصحابة ، ويُدعى الخليفة باعتباره نائباً

عن رسول الله في المحافظة على الدين . ولم يبق فيها من مظاهر السياسة إلا ذكر اسم الخليفة في الخطبة ؛ ليكون ذلك أشبه باعتراف الولايات الإسلامية لسلطة الخلفاء الإسلامية .

نظرية الإمارة على البهلاء :

وقد صاغ الفقهاء نظرية الإمارة على البلدان على النحو الآتي : إمارة عامة ، وإمارة خاصة . فالعامة على نوعين : إمارة استكفاء بمقد عن اختيار ، وإمارة استيلاء بمقد عن اضطرار .

والإمارة عن اختيار تشمل سبعة أمور ، أوردها الماوردي ^(١) كما يلي :

- ١ — « النظر في تدبير الجيوش ، وترتيبهم في النواحي ، وتقدير أرزاقهم .
- ٢ — النظر في الأحكام ، وتقليد القضاة والحكام .
- ٣ — جباية الخراج ، وقبض الصدقات ، وتقليد المال فيهما ، وتفريق ما استحق منهما .
- ٤ — حماية الدين ، والدب عن الحرم ، ومراعاة الدين من تغيير أو تبديل .
- ٥ — إقامة الحدود في حق الله وحقوق الأدميين .
- ٦ — الإمامة في الجمع والجماعات ، حتى يؤم بها أو يستخلف عليها .
- ٧ — تسيير الحجيج من عمله ومن سلكه من غير أهله حتى يتوجهوا معاوين عليه .

فإن كان هذا الإقليم ثمرأ متاخماً للعدو اقترن بها ثامن ، وهو جهاد من يليه من الأعداء ، وقسم غنائمهم في المقاتلة ، وأخذ خمسها لأهل الخمس » .

والإمارة عن اضطرار — وهي التي يأخذها الوالي ويقرها الخليفة ، وفيها يكون الوالي مستبداً بالسياسة والتدبير . ولكن في المسائل المتعلقة بالدين — تكون من اختصاص الخليفة ، فلا يمكنه أن يفرض النظر من بدعة أو إهمال .

وفي ذلك يقول الساوردي : « وأما إمارة الاستيلاء التي تعتمد عن اضطرار ، فهي أن يستولى الأمير بالقوة على بلاد يقلده الخليفة إمارتها ، ويفوض إليه تديرها وسياستها ؛ فيكون الأمير باستيلائه مستبداً بالسياسة والتدير ، والخليفة بإذنه منفذاً لأحكام الدين ، ليخرج من انفساد إلى الصحة ، ومن الخطر إلى الإياحة . وهذا وإن خرج عن عرف التقليد المطلق في شروطه وأحكامه ففيه من حفظ القوانين الشرعية وحراسة الأحكام الدينية ما لا يجوز أن يترك مختلاً مدخولاً ، ولا فاسداً معلولاً ؛ فجاز فيه مع الاستيلاء والاضطرار ما امتنع في تقليد الاستكفاء والاختيار لوقوع الفرق بين شروط المكنة والمعجز » .

وأما عن الإمارة الخاصة فيقول الساوردي : « يكون الأمير مقصور الإمارة على تدير الجيش ، وسياسة الرعية ، وحماية البيضة^(١) والذب عن الحرم ؛ وليس له أن يتعرض للقضاء والأحكام ، ولجباية الخراج والصدقات » .



كانت إمارة المال على إماراتهم في العهد الأول عامة ، ولكن زوى بعد ذلك أن تخصص . فأمرة عمرو بن العاص على مصر كانت عامة ؛ فقد كان يقود الجيش ويقضي في الخصومات ويجبي المال . ولكن بعد قليل عين عمرو بن الخطاب شخصاً آخر لجباية الخراج هو عبد الله بن سعد بن أبي مروح ، وذلك بعد أن استقل الخراج الذي جباه عمرو . وبذا تخصصت إمارة عمرو بعد أن كانت عامة . وبعد قليل ولي على مصر قاض يفصل في الخصومات ، فصارت سلطة الوالي مقصورة على قيادة الجيش وإمامة الصلاة .

(١) البيضة : المجتمع وموضع السلطان ومستر المعزة .

(ح) الامارة على البلدان في عهد الأمويين

بلغت الدولة الإسلامية أقصى اتساعها في عهد الأمويين . وكانت مقسمة لإداريا إلى خمس ولايات كبرى ، هي :

١ — الحجاز واليمن وأواسط بلاد العرب .

٢ — مصر بقسميها : السفلى والعليا .

٣ — المراقان : العربي — وهو عبارة عن بلاد بابل وآشور القديمة .

والمجمل — وهو عبارة عن بلاد فارس نفسها .

وعمّان والبحرين ، وكرمان وسجستان ، وكابل وخراسان ، وبلاد

ما وراء النهر والسند ، وبعض أجزاء بلاد البنجاب . وكانت كل هذه الأقطار

تكون ولاية كبيرة يتولى أمرها والى العراق وحاضرتي الكوفة ، وكان على

خراسان وما وراء النهر عامل من قبل والى العراق ، ومركزه مدينة مرو

عادة . وكانت بلاد البحرين وعمّان تحت إشراف عامل البصرة من قبل والى

العراق . وكان على بلاد السند والبنجاب عامل آخر من قبل والى العراق .

٤ — بلاد الجزيرة ويتبعها أرمينية وأذربيجان وبعض أراضي آسيا

الصغرى .

٥ — إفريقية الشمالية — حتى غرب مصر وبلاد الأندلس وجزر صقلية

وسرّدانية والبيار ومركزها القيروان . وقد أناب والى إفريقية ولاية من قبله

لحكم طنجة وجزر البحر الأبيض المتوسط وبلاد الأندلس التي كانت حاضرتها

مدينة قرطبة^(١) .

وقد سار الخلفاء الأمويون على سياسة الخلفاء الراشدين في اختيار الولاة من

العرب . وبلغ من اهتمامهم باختيار الولاة أن كان بعضهم يسند هذا النصب الكبير إلى أفراد من البيت المالک . ويقول السيد أمير على ^(١) : « إن هناك نقصاً قد تطرق إلى النظام الإدارى فى أواخر عهد بنى أمية ، ولا سيما فى عهد يزيد بن عبد الملك ، وأدى إلى أسوأ العواقب فيما بعد . ذلك أنه كان يفرض على ولاة الأقاليم الإقامة فى حواضر ولايتهم ، أما فى عهد الأمويين فكان بعضهم يقيم فى دمشق ، ويعينون من قبلهم رجالاً يقومون بحكم الولايات نيابة عنهم . وكان من أهم أغراض هؤلاء الإثراء على حساب بيت المال ، وإرضاء هؤلاء الولاة بما يُدرون عليهم من الأموال . وكان يستعين فى إدارة البلاد بطائفة من كبار الموظفين ، وأهمهم عامل الخراج أو صاحب بيت المال والقاضى والقائد أو صاحب الشرطة » . وكان معاوية بن أبى سفيان يستعمل من المال من ثبتت كفاءته . ويمكن القول أن النظام الإدارى والسياسى للولايات الإسلامية فى عهد الدولة الأموية لم يكن من عمل معاوية ، وأن عبد الملك بن مروان هو المؤسس الحقيقى لهذا النظام ؛ فقد صبغ الإدارة والمالية بالصبغة العربية . وكان عبد الملك يكره الرشوة ، فقد بلغه أن بعض كتابه قبيل هدية ، فقال له : والله إن كنت قبلت هدية لا تنوى مكافأة المهدى لها إنك لثيم دنىء ، وإن كنت قبلتها تستكفى رجلاً لم تستكفيه لولاها إنك خائن ، وإن كنت نويت تمويض المهدى عن هديته لا تخون له أمانة ، ولا تشل له ديناً ؛ فلقد قبلت ما بسط عليك لسان مامليك ، وأطمع فيك سائر عاوريك ، وسلبك هبة سلطانك ؛ ثم صرفه عن عمله .

كان سلطة الوالى فى عهد الأمويين مطلقة حتى على الأرواح ، كما يقين من خطبة زياد بن أبيه ، والحجاج بن يوسف ، ومن سيرة موسى بن نصير . وكان الحجاج يجمع الأموال حسبما يرى دون مراجعة الخليفة ، وسار على خطته عمال كثيرون . كذلك طالت مدة حكم الوالى الأموى حتى بلغت عند بعض الولاة نحو عشرين عاماً ؛ كولاية الحجاج بالشرق ، وعبد المزي بن مروان بمصر . وكادت

سلطة بمض الولاية تطفئ على سلطة الخليفة . ولما بويج عمر بن عبد العزيز صرف عمال من كان قبله من بنى أمية ورد المظالم ، وأمر عماله الجدد ألا يقتلوا أحداً إلا بعد الرجوع إليه .

ويقول الأستاذ كرد على ^(١) : « لا جرم أن إدارة الأمويين لم تكن في كل أيام خلفائهم بريئة من العيوب ، ولم تضيف في الحقيقة إلا في أيام يزيد بن الوليد ، وكان على غير طريقة أسلافه في أعماله . وكان آخرهم مروان بن محمد على عظم همته وشدة بأسه مشغولاً بالدفع عن الخلافة وكثرت الفتوق فضعفت إدارة المملكة . كانت حكومتهم عربية صرفة يتولاها أهل البيوتات والأشراف على الأكثر . وقيل إن من أوكد الأسباب في زوال سلطان بنى أمية استتار الأخبار عنهم وإغضاب قواد الدولة ، وانقسام البيت الأموي على نفسه بسبب ولاية العهد . ثم كان تأخير المطاء عن الجند فظاهروا غيرهم من العباسيين » .

(٥) الامارة على البلدان في عهد العباسيين

أما في العصر العباسي (١٣٢ - ٢٣٢ هـ) فقد أصبح النظام الإداري نظاماً مركزياً ، وأصبح المال على الأقاليم مجرد عمال لا ولاية مطلقى السلطة بمكس ولاية الأمويين كالحجاج وزيد بن أبيه ، كما أنهم لم يكونوا من الشخصيات البارزة . ولذلك استحال النظام اللامركزي إلى نظام مركزي ، مما يشعر بتقلص نفوذ المال . وكانت أهم مناصب الموظفين في الولايات الإسلامية في عهد الدولة العباسية هي صاحب المال ، وصاحب البريد ، والقاضي . واقتصر عمل الوالي على الصلاة وقيادة الجند .

وبتزايد ضعف الدولة العباسية صار المال يفضلون اليقاء في بغداد ، وينيون

عنهم من على الأمر باسمهم في الأقاليم ، ولما اشتد ضعف السلطة المركزية سادت الحال في الأقاليم حتى جنح العال إلى الثورة والاستقلال بولايتهم ؛ فظهرت في مصر الدولة الطولونية والدولة الإخشيدية ، وقامت في المشرق الدول الطاهرية والصفارية والسامانية حتى استحوالت الدولة العباسية إلى دويلات كثيرة .

وضع المنصور النظام السياسي الذي سارت عليه الدولة العباسية والدويلات التي انفصلت عنها . يقول الأستاذ نيكلسون : إن نفس الأحوال التي دعت إلى نقل حاضرة العباسيين إلى بغداد قد أدت إلى تغيير كبير في جميع نظم الحكم يتناسب مع حالة الحكومة الجديدة ، فإن الأمويين وإن كانوا يمثلون الأرستقراطية العربية ؛ فقد عاد العباسيون إلى نفس النظام الاستبدادي الذي كان منتشرأ في المشرق ، والذي كان مألوفا عند الفرس منذ أيام داريوس وأجزرسيس Xerxes . وبذلك تمكن العباسيون من أن يحكموا البلاد حكما مطلقا على النحو الذي كان يحكم به ملوك آل ساسان قبلهم .

ظل نظام الحكم في الدولة العباسية استبداديا إلى عهد الرشيد ؛ على الرغم من أن أصحاب الدواوين والبارزين من أهل البيت العباسي كانوا بمثابة مستشارين غير رسميين . أما الخليفة فكان مصدر كل قوة ، كما كان مرجع كل الأوامر المتعلقة بإدارة الدولة . أما الوزير فكان ساعد الخليفة الأيمن يقضى باسمه جميع شؤون الدولة ؛ فكان له الحق في تنصيب المال وصرفهم والإشراف على جمع الضرائب ، والقيام على موارد الدولة ومصروفاتها ، كما له الإشراف أيضا على ديوان الرسائل ؛ فكان بذلك ينوب عن الخليفة في حكم البلاد ، جمع في شخصه السلطتين المدنية والحربية بجانب الواجبات العادية من نصح الخليفة ومساعدته . هذا كان شأن الوزراء في العصر العباسي الأول حيث كانوا يستمدون سلطتهم من الخلفاء ، وينفذون أوامره . وقد ظهر بتوالي الأيام أن هذه الأعباء كانت مرهقة لا يستطيع القيام بها رجل واحد ؛ ومن ثم أصبح من الضروري تعيين موظفين يماونون

الوزير في الإشراف على الدواوين المختلفة وإدارة شؤونها^(١).

أما الإدارة فكانت قائمة على قواعد محددة مماثلة للنظم الحديثة في الأمم المتحضرة ؛ بل قد يمكن القول بأنها كانت متقدمة من بعض الوجوه عما هي عليه في أيامنا هذه ، فكانت كل مناصب الدولة — كما كان الحال في الدولة العثمانية — مفتوحة أمام كل من المسلمين واليهود والنصارى على السواء ، ولا شيء يفرق تماماً بين الأمويين والعباسيين في ناحية الحكم مثل هذا النظام المتعدى نشأ في عهد العباسيين والذي انتهجته كل الدول الإسلامية^(٢).

وكان الخليفة يختار عمال الأقاليم بنفسه للقيام على إدارة شؤونها ؛ بيد أن سلطتهم المدنية والقضائية لم تكن خالصة من كل قيد . فلم يترك العامل في ولايته إلى زمن طويل ، فإذا ما عزل عن منصبه طلب إليه أن يقدم بياناً مفصلاً عن شؤون ولايته . وكان أقل شك في صدقه كافياً لمصادرة أملاكه جميعها ، وفي أيام المنصور لم تكن مهمة الوالى بأى حال أكثر من وظيفة صورية^(٣) . أما السلطة القضائية فكانت في يد قاضى ذلك الإقليم يعاونه عدد من النواب في المدن المختلفة ، ومع ذلك فقد اكتسب بعض الولاة امتيازات خاصة ، حيث كانوا يقطعون هذه الولايات نظير اعترافهم بالسيادة للخليفة ، وتقديم بعض المساعدات المادية .

وكانت حكومة الخليفة تعرف بديوان الميز^(٤) كما تقدم ؛ وكان الوزير يشرف على هذا الديوان ، كما كان رؤساء الدواوين يلقبون أحياناً بالوزراء ، ولكنهم كانوا على الدوام تابعين لهذا الوزير .

يقول الأستاذ كرد على^(٥) : « لم يتدع المعتصم ولا ابنه الواثق شيئاً جديداً في الإدارة لم يعرفه المأمون والرشيد ؛ بل عاشا وعاشت الخلافة العباسية بعد ذلك بالأساس الذى وضعه المنصور . ولم يكن لها بعد منتصف القرن الثالث تلك الروعة

(١) Sayed Ameer Ali, p. 405—406.

(٢) Ibid, p. 409. (٣) Ibid, pp. 408—409.

(٤) Ibid, p. 414. (٥) الإنارة الإسلامية في هذا العهد من ١٦٧ .

التي كانت لها في عهد الخلفاء الأول . وقلّ بعد المأمون الخلفاء النادرون بذكهم
وتجارهم ، فأصبحت الخلافة بعد عظمتها بفتور ، وأعمالهم بقلّة الرّواء والاتساق .
ومن أهم الدواعي إلى هذا الانحطاط فساد الإدارة واختلال أحوال القضاء ،
فنشأ من ذلك شرهة نفوس المال والوزراء وإضاعة الحقوق ، :

(٥) نظام الحكم في مصر

أولاً - من الفتح العربي إلى الفتح الفاطمي :

أصبحت مصر بعد الفتح الإسلامي ولاية تابعة للخلافة الإسلامية ، وظلت
على هذه التسمية أكثر من قرنين وربع قرن ، إلى أن استقل بحكمها الطولونيون
(٢٥٤ - ٢٩٢ هـ = ٨٨٦ - ٩٠٥ م) .

وقد ظل النظام الإداري للحكومة الجديدة على ما كان عليه في عهد الحكم
الروماني ، ومن عرّف حالة العرب النفسية لايمجب لذلك . نعم ا قد كان من
المنتظر أن يقلب العرب نظام الحكومة في مصر رأساً على عقب ؛ على أن شيئاً
من ذلك لم يكن ، لأن العرب ميالون بطبيعتهم لقبول الأشياء والأخذ بما سبقهم
به غيرهم من نظم وقوانين . ولذلك بقي هذا النظام وسار عليه الولاة من العرب
وغيرهم دون أن يدخل عليه تغيير يستحق الذكر ، اللهم إلا ما كان عليه في
عهد الفاطميين من مظاهر السلطان التي أخذها عنهم من جاء بعدهم . فالدير
أو المحافظ والمأمور أو نائب الدير والخلوى أو المفتش الزراعي لا يختلفون حتى
اليوم في مصر من جهة اختصاصهم عما كانوا عليه زمن الرومانيين ، اللهم
إلا في الألفاظ الرومانية التي كانت تطلق على من كانوا يشغلون هذه الوظائف
قبل الفتح الإسلامي . ولقد أوضح جرافتن ملن في كتابه « مصر في عهد

الرومان» ^(١) «أن لفظ مديرين يطابق لفظ Epistrategoi عند الرومان ، وأن المأمور كان يؤدي أعمال Toparch والحولى أو المفتش الزراعى هو نفس Sitologos عند الرومان » .

وقد بقي بعض أكابر حكام الروم في أعمالهم ، وسارعة الروم على مهاجمهم ، ولكن خلت أعمال كثيرة بعد أن نزح عمالها الروم الذين لم يرضوا أن يكونوا من رعية الإسلام ، فحمل العرب في مكانهم عمالاً من القبط ، وبذلك صار معظم عمال الدولة من المسيحيين بعد زمن قليل ؛ وعلى ذلك خلا المسلمون من أعباء الحكم وانصرفوا إلى أمور الدين .

كان الوالى أعظم موظفى الدولة فى الحكومة الإسلامية ، وكان يمين من قبل الخليفة وينوب عنه فى حكم البلاد ؛ وهو الرئيس الأعلى للقضاء والصلاة والخراج والجند والشرطة وما إليها من أعمال الدولة .

وكانت الصلاة أهم أعمال الوالى ، لارتباطها بالإمامة الدينية وهى منشأ الحكم فى الإسلام . وكان على الوالى أن يقيم الصلاة فى الجمع والأعياد ، ويؤم الناس فى الصلاة ويستخلف عليها . وقد قضت الضرورة بذلك حين تمددت المساجد الجامعة ، بعد أن أخذ الإسلام ينتشر فى مصر على أثر اختلاط المسلمين بالقبط بالتزاوج ، واعتناق كثير من المصريين الإسلام إما رغبة فى الدين أو فراراً من دفع الجزية .

تولى الولاة الصلاة بأنفسهم زمن الخلفاء الراشدين والأمويين وفى الصدر الأول من أيام العباسيين ، وظلوا على ذلك حتى ولى مصر ولاة من غير العرب ممن لا يحسنون العربية ، فندبوا غيرهم للصلاة . ولم يقتصر هذا الندب على الولاة ، بل تدام إلى الخلفاء أيضاً حين أخذت عنايتهم بإقامة الصلاة تقل شيئاً فشيئاً لوقوعهم تحت نفوذ الأتراك ثم السلاطين من بنى بويه .

ثانياً - في عهد الفاطميين :

بينما أن النظام الإدارى فى مصر الإسلامية لم يدخل عليه تغيير يستحق الذكر ، حتى جاءت الدولة الفاطمية فأدخلت عليه كثيراً من مظاهر السلطان . ذلك أنه بعد أن تم لجوهر فتح مصر عمل على إحلال الماربة الشيعيين محل المصريين السنين فى المناصب الهامة . وقد بدأ جوهر فى تنفيذ سياسته بأن عمل على محو كل أثر من آثار المذهب السنى ، سواء كان ذلك من الوجهة الدينية أو المدنية ، ناظراً إلى معتق هذا المذهب نظرة الخارجين على الدين^(١) .

كان جوهر ينوب عن الخليفة فى إدارة شؤون هذه البلاد . وكانت سياسته تنطوى على شئ كثير من الحكمة وبُعد النظر . فقد أفسح المجال أمام الماربة لكي يستطيعوا الإلزام بالنظم الادارية التى كانت تسير عليها الحكومة المصرية فى عهد الاخشيدين . ويوضح لنا المقرئى^(٢) هذه السياسة بقوله : « إن جوهر لم يدع عملاً إلا جعل فيه مغرباً شريكاً لمن فيه » .

وقد رأى جوهر أن ينفذ سياسته تدريجاً ، حتى لا يثير شعور السنين الذين كانت إليهم إدارة أمور الدولة ، فتتعطل الأعمال الادارية ويضطرب حبل الأمن والنظام فى البلاد . وقد نجح جوهر فى سياسته نجاحاً كان من أثره أن أصبحت أمور الدولة على اختلافها فى أيدي الشيعيين فى سنة ٣٧٩ هـ ، أى بعد الفتح بنحو عشرين سنة ، ولم يبق فى أيدي السنين إلا القليل من مناصب الدولة . وقد حتم جوهر على جميع موظفى الدولة أن يسيروا وفق أحكام المذهب الشيعى ، مذهب الدولة الحاكمة . وكان الفاطميون يماقبون بالمزل كل من يعرف بالهوادة فى تنفيذ هذه الأحكام . وبذلك انتشر المذهب الشيعى فى مصر بين الموظفين

(١) جوهر الصقل لى إبراهيم حسن ص ٧٣ .

(٢) انشاز الحنفا للمقرئى ص ٧٨ .

السنين خشية الاضطهاد أو رغبة في الوصول إلى المناصب العالية في الدولة ، وحذا حذوهم في ذلك غير المسلمين من النصارى واليهود .

وفي أوائل سنة ٣٦٣ هـ تغيرت إدارة المناصب في مصر تغيراً عظيماً . فقد نقل الفاطميون دار الشرطة إلى القاهرة وأسندت إلى جبر . وقد صرف المزمع بن عبد السميع عن الخطابة بعد أن تقلدها أربعاً وستين سنة ، وأسندها إلى جعفر بن الحسن بن الحسين في جامع عمرو ، كما أسندت إلى أخيه في الجامع الأزهر في سنة ٣٧٩ هـ ^(١) وتقلد بيت المال محمد بن الحسين بن مهذب ، وهؤلاء كلهم من النارية الشيعة .

وكانت أهم الأعمال الإدارية التي تقلدها الشيعة هي جباية الخراج ، والوزارة ، والقضاء والحسبة . وكانت جباية الخراج تحت إشراف يعقوب بن بكين وعسلوج بن الحسن ، ثم عهد منصب الوزارة إليهما فيما بعد . وفي عهد الفاطميين كان هناك عدة دواوين على رأس كل منها موظف كبير منهم صاحب ديوان الجيش ، وكانت تعرض عليه الأجناد وخيولهم . وديوان خزانة الكسوة والطراز ويتولاه رجل من كبار الموظفين من أرباب الأقاليم . وديوان الأجاس (ويشبه وزارة الأوقاف اليوم) . وديوان الرواتب ، وكان استيوار الرواتب (كشف المرتبات) يعرض في كل سنة على الخليفة فيزيد من يزيد . وقد أورد القلقشندي عبارة شائعة عن الطريقة التي كانت تقدم بها رواتب الموظفين للخليفة المستنصر لاعتمادها ، فقال : « إن الخليفة لم يغير شيئاً في القائمة التي اشتملت على الرواتب ، وكتب فوق إمضائه هذه الكلمات بخط يده « الفقر من المذاق ، والحاجة تذل الأعناق ؛ وحراسة النعم بإدراك الأرزاق ، فليجروا على رسومهم في الإطلاق (تأ عندكم ثم ينفذ وما عند الله باقي ^(٢)) » . كذلك ذيل الخليفة الحافظ (٥٢٤ - ٥٤٤ هـ = ١١٣٠ - ١١٤٩ م) إحدى هذه القوائم بهذه

(١) الخطط ج ٢ ص ٩٩ .

(٢) آية ٩٦ سورة النحل .

الكلمات : « أمير المؤمنين لا يستكثر في ذات الله كثير العطاء . وليَجْزُوا في
نِسْبَتِهِمْ على عادتِهِمْ ... كرمًا من أمير المؤمنين وفعلًا ، برورًا ، وعملاً بما
أُخبر به عز وجل في قوله تعالى : (إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ
جَزَاءً وَلَا شُكُورًا ^(١)) » .

وكان عدد الموظفين في عهد الفاطميين كبيراً : منهم صاحب الباب . وحامل
مظلة الخليفة . وصاحب الرسالة ، وكان يحمل كتب الخليفة إلى الوزير وغيره من
كبار الموظفين . وصاحب بيت المال ، وهو بمثابة وزير المالية في العصر الحاضر .
وحامل دواة الخليفة . وهناك - عدا ذلك - كثير من المناصب الدينية ، من
أهمها منصب قاضي القضاة ، وله النظر في الأحكام الشرعية ، والإشراف على
دور السكة وضبط عيارها . وكان على قاضي القضاة في الرتبة داعي البشارة ، وكان
يقوم بنشر الدعوة الفاطمية في دار العلم والمساجد . والمحتسب وكان له النظر
في الأسواق والمحافظة على الآداب والفضيلة والأمانة ، والإشراف على الموازين
والسكايل وعلى استيفاء الديون ؛ وكان ينتخب من وجوه المسلمين ، لأن وظيفته
كانت دينية إلى حد كبير ، وكان يتقاضى راتباً شهرياً قدره ثلاثون ديناراً ^(٢) .
ومن بين كبار موظفي الدولة في العهد الفاطمي وكيل بيت المال ، ونائب صاحب
الباب وكان يستقبل سفراء الدول ويُنزل كلا منهم المكان اللائق به . وكان
هناك عدد كبير من القراء يقرءون القرآن بحضرة الخليفة في مجالسه ومواكبه ،
وكان يقال لهم قراء الحضرة .

ثالثاً - في عهد المماليك :

وقد حدثت في عهد المماليك تغييرات جوهرية في النظام الإداري في مصر .
فقد استعان بيبرس في إدارة شؤون دولته بالأمرء القريين إليه فولام أرقى

(١) آية ٩ سورة الإنسان . (٢) الدينار يساوي ٥١١ ½ مليم .

المناصب ، كما أنه أحياء وظيفة نائب السلطان التي ابتدعوها في عهد الدولة الأيوبية ؛ وذلك لكثرة تقييه عن مصر ، ولرغبته في أن ينوب عنه بها أثناء اشتغاله بالحروب الخارجية أحد كبار رجال دولته . فكان هذا النائب يقوم مقام السلطان أثناء غيابه ، ويشترك معه في توزيع الإقطاعات وترشيح الأكفاء لمناصب الدولة ، ولاتساع سلطته سمي « كافل المالك والسلطان الثاني » ^(١) .

كذلك اتخذ المماليك وزراء لهم يستأنسون بأرائهم ، ولكن سلطتهم لم تكن كاملة لقبام « النائب » مقام السلطان أثناء غيابه . كذلك كان يرافق السلطان في أسفاره وزير يعرف باسم « وزير الصجبة » . وظلت الوزارة قائمة في مصر في عهد المماليك حتى ألغىها الناصر محمد بن قلاوون ، واعتمد على « ناظر الدولة » في إدارة شؤون البلاد . وكانت رتبته تلى الوزارة ، ويمارنه كثير من الموظفين يعرفون بالمستوفين ولمؤلاء رئيس يسمى « مستوفى الصجبة » ، مهمته إعداد المراسيم الخاصة بتنظيم شؤون الدولة وتسيير سفار الموظفين .

ولم يقتصر الأمر على ذلك ، فقد ألقى الناصر وظيفة نائب واضطلع بما كان يقوم به النائب والوزير ، كما استحدث وظيفة « ناظر الخاصة » . وكانت مهمته أولاً مقصورة على إدارة أموال السلطان ، غير أنه لم يلبث أن ازداد نفوذه لكثرة تقربه من السلطان وأصبح يتدخل في أموره الخاصة ^(٢) .

وقد ملأ سلاطين المماليك — وخاصة منذ عهد بيبرس — بلاطهم بكثير من الموظفين ، نخص بالذكر منهم « الحاجب » ومهمته إدخال الناس على السلطان . ويلي في المكانة « الأستاذار » و « الدوادار » و « الأمير جاندار » . وكان يهدهد إلى الأول في إدارة البيوت السلطانية ، ويبلغ الثاني الرسائل للسلطان ويقدم إليه للنشورات للتوقيع عليها . أما الثالث فهمته الوقوف على باب السلطان ، واستئذانه

(١) حسن المحاضرة للسيوطي ج ٢ ص ٨٤ .

(٢) حسن المحاضرة للسيوطي ج ٢ ص ٨٤ .

في استقبال كبار رجال الدولة وأعيانها^(١).

واستحدثت وظائف أخرى في عهد المالك ، منها « رأس نوبة الأمراء » و « أمير المجلس » و « أمير السلاح » . وكان يتولى الأول الرئاسة على أمراء الدولة ، ويمهد إليه بمحاكمة المالك السلطانية . أما « أمير المجلس » فكانت مهمته حراسة السلطان ، وازداد قربه منه حتى أصبح يحرسه في داخل قصره ، بل وفي حجرة نومه . واختص « أمير السلاح » بالإشراف على مخازن الأسلحة ومعدات الحرب^(٢).

وكان للسلطان نواب يتوبون عنه في إدارة شؤون الدولة المصرية ، ومهمتهم تنفيذ الأوامر الصادرة منه ، وجمع الخراج والرسوم الجركية . وكانت الاسكندرية أعظم الولايات شأنًا في ذلك العصر لأهميتها التجارية ، وكذلك ثمر عيذاب أحد ثغور مصر على البحر الأحمر ، وكانت تمرّ به تجارة الشرق . وكان الوجه القبلي مقسما إلى عدة ولايات ، ومن أهم ولاياته : قوص والأشمونين والبهنسا والجيزة . أما الوجه البحري فأهم ولاياته : بليس ومنوف والحلة الكبرى ودمنهور وقلوب ودمايط^(٣).

ومن الوظائف الهامة التي ظهرت في هذا العصر وظيفة « الولاية » وهي تقابل ما يعرف في العصر الاسلامي الأول بالشرطة^(٤). ويمهد إلى صاحبها حفظ النظام والقبض على الجناة والفسدين وما إلى ذلك من الأعمال الادارية التي تكفل سلامة الجمهور . وكان يقوم بأعباء هذه الوظيفة ثلاثة أمراء : يتولى أحدهم المحافظة على الأمن بالقاهرة وفض المشاكل التي تحدث بين سكانها ، ويمهد إلى الثاني بأداء مثل هذا العمل بالقسطاط ، أما الثالث فكان يلى شؤون القرافة^(٥).

(١) الخطط للقرنيزي ج ٢ ص ٢٢٢ .

(٢) صبح الأعشى ج ٤ ص ١٨ .

(٣) صبح الأعشى ج ٤ ص ٢٦ — ٢٨ . (٤) القرنيزي ج ٢ ص ٢٢٣ .

(٥) صبح الأعشى ج ٤ ص ٢٣ .

ولعله كان يحفظ النظام أثناء مرور الجنائز ويراعى الآداب العامة في زيارات القبور ، وخاصة أيام المواسم والأعياد ؛ كما كان يقوم بحراسة القبور خشية أن يعبث بها اللصوص ، وإلا فليس من المعقول أن يتساوى وإلى القرافة مع وإلى كل من الفسطاط والقاهرة إذا لم يكن في القرافة عمل يساوى عملهما^(١) .

وكان « صاحب المَسَس » بالقاهرة يتولى الإشراف على مطافى الحريق بها ؛ فيجلس بعد صلاة العشاء أحيانا بمحطة المطافى التى اتخذها المالك بسوق الجمالون الكبير بالقرب من حارة الجدرية بالقورية . وكان يوضع أمامه مشعل يشعل النار طول الليل ، ومعه السقاءون والتجارون وغيرهم من العمال خشية حدوث الحريق بالليل فيسأرون إلى إطفائه^(٢) .

(١) الظاهر يبرس لجمال الدين سرور ص ١٣٤ .

(٢) خطط ج ٢ ص ١٠٣ .

٢- الدواوين

(١) الدواوين في عهد الخلفاء الراشدين

أدخل عمر نظام الدواوين بعد أن أشار عليه بذلك أحد مرابزة^(١) الفرس . وذلك بعد أن توالى الفتوح الإسلامية ، وأثرت الفولة العربية بما ملكته من كنوز الفرس ، ورأى عمر توزيع هذه الأموال على المسلمين . ولذا دون الدواوين وفرض المطاء ، وجعل لكل واحد من المسلمين عطاء مرابزياً في ذلك السبق إلى الاسلام ونصرة الرسول في حروبه ، واستخدم الكتاب في الدواوين ، فرتبوا طبقات الناس مبتدئين بالعباس عم النبي صلى الله عليه وسلم ثم بنى هاشم ثم بمن بعدهم . وجرى الحال على ذلك مدة خلافته وخلافة عثمان الذي أدخل في أيامه تعديلاً يستحق الذكر^(٢) .

« الديوان » كلمة فارسية معناها سجل أو دفتر . وقد أطلق اسم الديوان من باب المجاز على المكان الذي يحفظ فيه الديوان . يقول الماوردي^(٣) : « والديوان موضوع لحفظ ما يتعلق بمقوق السلطنة من الأعمال والأموال ، ومن يقوم بها من الجيوش والعامل » . ويقول الجهمشيارى^(٤) عن سبب تدوين عمر للدواوين : « كان عمر أول من دون الدواوين من العرب في الاسلام ، وكان السبب في ذلك أن أبا هريرة قديم عليه من البحرين ومعه مال فلقى عمر ، فقال له عمر : ماذا جئت به ؟ قال : خمسمائة ألف درهم ؛ فقال عمر : أتدري ما تقول ؟ قال : نعم ، مئة ألف درهم ، ومئة ألف درهم ، ومئة ألف درهم ، ومئة ألف درهم ، ومئة ألف درهم » .

(١) جمع مرزيان ، وهو رئيس الفرس . مركب من « مرز » ومن « بان » أى حافظ الحدود .
(٢) الأخرى ص ٧٩ — ٨٠ .
(٣) الأحكام السلطانية ص ١٩١ .
(٤) الوزراء والكتاب ص ١٦ — ١٧ .

درهم . فقال عمر : أطيب^(١) هو ؟ قال : لا أدري . فصعد عمر المنبر ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : أيها الناس قد جاءنا مال كثير ، فإن شئتم كلناه كيلاً ، وإن شئتم أن نعُدَّ عدّاً . فقام إليه رجل فقال : يا أمير المؤمنين قد رأيت هؤلاء الأعاجم يُدَوِّنون ديواناً لهم . قال : دَوِّنوا الدواوين . ولما أمر عمر الفيرزان حضره وقد بعث بمثقاله ، فقال له : هذا البعث قد أعطيت أهله الأموال ، فإن تخلف منهم رجل وأخلَّ بمكانه فما يُدري صاحبك ، وأشار عليه بالديوان ، وفسره له وشرحه ؟ فوضع عمر الديوان .

أخذ عمر نظام الدواوين عن الفرس ، فأنشأ ديوان الجند لكتابة أسماء الجند وما يخص كلا منهم من العطاء ، وديوان الخراج أو الجباية لتدوين ما يرد إلى بيت المال وما يفرض لكل مسلم من العطاء .

(ب) الدواوين في عهد الأمويين

تعدد الدواوين :

وقد انحصرت الأعمال في عهد بني أمية في أربعة دواوين أو إدارات رئيسية وهي :

- ١ — ديوان الخراج .
- ٢ — ديوان الرسائل ، وكان لصاحبه الإشراف على الولايات والرسائل التي ترد من الولاة .
- ٣ — ديوان المستغلات أو الإيرادات المتنوعة .
- ٤ — ديوان الخاتم ، وقد أنشأ معاوية بن أبي سفيان وهو أكبر دواوين

(١) يريد أحلال هو .

الحكومة ، وكان فيه نواب مهنتهم نسخ أوامر الخليفة وإيداعها هذا الديوان بعد أن تحزم بخط وتختم بالشمع وتختم بخاتم صاحب هذا الديوان ، كما هو الحال اليوم في قلم « الأرشيف » أو السجلات .
وكان بجانب هذه الدواوين الأربعة مصالح أخرى أقل أهمية من هذه ؛ منها ما هو خاص بصرف نفقات الشرطة وما هو خاص بنفقات الجند .

ديوان الخاتم :

يرجع السبب في إنشاء هذا الديوان إلى أن معاوية أحال رجلا على زياد بن أبيه عامله على بلاد العراق بمائة ألف درهم . فضى ذلك الرجل وقرأ الكتاب — وكانت توقيعاتهم غير مختومة — وجعل المائة مائتين ، فلما رفع زياد حسابه إلى معاوية أنكر هذا العدد وقال : « ما أحلتني إلا بمائة ألف » ، ثم استعاد المائة ألف من الرجل ووضع ديوان الخاتم ، فصارت التوقيعات تصدر مختومة لا يعلم أحد ما تشتمل عليه ولا هو يستطيع أن يغيرها في شيء^(١) .

على أن ختم الرسائل والصكوك كان موجودا قبل ذلك ؛ فقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يكتب إلى هرقل إمبراطور الروم قيل له : إن العجم لا يقبلون كتابا إلا إذا كان مختوما ، فاتخذ الرسول خاتما من فضة ونقش فيه « محمد رسول الله » ، وختم به أبو بكر وعمر وعثمان إلى أن سقط من يد عثمان في بئر أريس ، فصنع آخر مثاله^(٢) . أما في الدولة العباسية فقد كان يختم على الرسائل بخاتم السلطان ، وكان هذا الخاتم يغمس في طين أحمر مذاب بالماء — ويسمى طين الختم — ويطبع به على طرف السجل عند طيه وإصاقه^(٣) .

وما زال ديوان الخاتم معدودا من الدواوين للكبرى من خلافة معاوية إلى أواسط الدولة العباسية ، ثم ألغى لتحول الأعمال إلى الوزراء والولاة وغيرهم .

(١) الفخرى ص ١٠٢ . (٢) مقدمة ابن خلدون ص ٢٢٠ .

(٣) مقدمة ابن خلدون ص ٢٠٦ .

ولما أراد الرشيد أن يستوزر جعفر بن يحيى البرمكي بدل أخيه الفضل قال لأبيهما :
« يا أيت ، إني أردت أن أحول الخاتم من يميني إلى شمالي » ، فكفى له بالغلام
عن الوزارة . وقد بلغ من أهمية الخاتم أن كان الوزير إذا تناوله ليختم به كتاباً
وقف تعظيماً للخلافة وإجلالاً لاسم الخليفة .

ويقول الجهمشيارى^(١) : « وكان للأكسرة أربعة خواتم : فكان على خاتم
الحرب والشروط الأمانة ، وعلى خاتم الخراج والمادة التأييد ، وعلى خاتم البريد
الوحياء (المجلة والإسراع) ، وعلى خاتم المظالم العدل » .
وبمواهب الطراز^(٢) :

ولما فتح المسلمون بلاد الفرس والروم واتسع ملكهم وعظمت دولتهم ،
اقتدوا بالأكسرة والقيصرة ، فاتخذوا الطراز عن الروم ، ولكنهم لم يستحسنوا
اتخاذ الصور لتحرجهما في الإسلام ، بل استعاضوا عنها بكتابة أسمائهم وكلمات
أخرى تجري مجرى القائل والقضاء . وظلوا على ذلك إلى أيام عبد الملك فنقله إلى
العربية ، وبدأ بالقراطيس — وكانت تُنسخ بمصر — وطرازها (باسم الأب
والابن وروح القدس) ، فأمر عبد الملك بترجمة هذه العبارة ؛ فلما وقف عليها
أكبر أمرها وقال : ما أغلظ هذا في أمر الدين والإسلام . وكتب إلى أخيه
عبد العزيز عامله على مصر بإبطال هذا الطراز ، واستبدال تلك العبارة بإحدى
الشهادتين (لا إله إلا الله) ؛ ففعل . وظل هذا الطراز في سائر الدول الإسلامية
ولم يُغيّر شيء من جوهره . وكتب عبد الملك إلى عماله بإبطال ما في أعمالهم من
القراطيس المطرزة بطراز الروم ، ومعاقبة من يخالف ذلك .

(١) كتاب الوزراء والكتّاب ص ٣ .

(٢) هو أن ترسم أسماء الملوك والسلطين أو علامات تختص بهم في طراز أوتابهم
المعدة لأسمهم من الحرير أو الديباغ ؛ تعتبر كتابة خطها في نسج الثوب إلحاشاً وسدى
بخط الذهب أو ما يخالف لون الثوب من الخيوط الملونة من غير الذهب على ما يحكمه الصانع في
تقدير ذلك (مقدمة ابن خلدون) .

وقد بنى الخلفاء في دورهم دوراً لنسيج أثوابهم ؛ فكان القائم عليها يسمى صاحب الطراز ينظر في أمور الصياغ والحاككة ، ويجرى عليهم أوزانهم ويشرف على أعمالهم . وبلغت هذه الدور أوج عظمتها في أيام الدولتين الأموية والعباسية . ولما سحلت هذه القراطيس إلى بلاد الروم وعلم الامبراطور بها ، أنكر ما فيها واستشاط غيظاً ، فكتب إلى عبد الملك : « إن عمل القراطيس بمصر وسائر ما يطرز هناك للروم ، ولم يزل يطرز بطرازهم ؛ فإن كان من تقدمك من الخلفاء قد أصاب فقد أخطأت ، وإن كنت قد أصبت فقد أخطأوا ، فاختر إحدى الحالتين » . وبعث إليه بهدية يسترضيه بها للرجوع إلى الطراز . فرد عبد الملك هديته وأخبر الرسول أن لا ردَّ عنده ، فأعاد إليه أضعافها وطلب الجواب . فلما لم يرد عليه جواباً غضب الامبراطور وكتب إلى عبد الملك : « إنكم أحدثتم في قراطيسكم كتاباً نكرهه ، فإن تركتموه وإلا أناكم في الدنانير من ذكر نبيكم ما تكرهونه » . فاستاء من ذلك عبد الملك ، واستشار خالد بن يزيد بن معاوية في هذا الأمر ، فقال له خالد : « يا أمير المؤمنين ، حرّم دنانيرهم ، فلا يتعامل بها ، واضرب للناس سككاً ولا تُنفّ هؤلاء الكفرة مما كرهوا في الطوامير ^(١) » . فقال عبد الملك : « فرّجتها عني ، فرج الله عنك » .

غير أن الروم لما رأوا تصميم العرب على كتابة بعض الآيات القرآنية على رؤوس الطوامير ، امتنعوا عن شراء الورق من العرب ، وكان من أثر ذلك أن انقطعت العلاقات التجارية بين الروم والعرب في ذلك الوقت .

تفسير الروايتين :

ارتقى نظام الدواوين في عهد عبد الملك بن مروان (٦٥ — ٨٦ هـ) ، وكان من سياسته استعمال اللغتين اليونانية والفارسية في الدواوين . وكذلك عول على

(١) الطوامير : جمع الطومار ، وهو الصبغة .

إلغاء السكة الرومانية ، ولاسيما عندما استعرت نار العداء بينه وبين قسطنطين الرابع وجستينيان الثاني ؛ وكانت السجلات في أوائل عهده تكتب باليونانية في الشام وبالفارسية في فارس فأمر بتعريبها .

وكان لتعريب الدواوين أثر مزدوج من الناحيتين السياسية والأدبية ؛ فقد أصبحت لغة الدواوين هي اللغة العربية مما ساعد على تقاص نفوذ أهل اللغة والمسلمين من غير العرب بعد أن انتقلت مناصب هؤلاء إلى أيدي المسلمين . من العرب . أما من الناحية الأدبية فقد أصبحت اللغة العربية لغة التدوين ، فنقل إليها كثير من الاصطلاحات الفارسية والرومية ، وابتدأت تظهر طبقة الكتاب منذ ذلك الوقت .

وقد سار ولاء عبد الملك على سياسته في تعريب الدواوين ؛ فلما ولي الحجاج ابن يوسف الثقفي بلاد العراق نقل دواوينها من الفارسية إلى العربية .

يقول الجهمشاري^(١) في كتابه الوزراء والكتّاب : « ولم يزل بالكوفة والبصرة ديوانان : أحدهما بالعربية لإحصاء الناس وأعطيتهم ؛ وهذا الذي كان عمر قد رسمه ، والآخر لوجوه الأموال بالفارسية . وكان بالشام مثل ذلك ، أحدهما بالرومية ، والآخر بالعربية . فجرى الأمر حتى ذلك إلى أيام عبد الملك بن مروان .

فلما قلّد الحجاج العراق كان يكتب له صالح بن عبد الرحمن ، ويكنى أبا الوليد ، وكان يتقلّد ديوان الفارسية إذ ذاك زاذان فروخ ، خلفه عليه صالح بن عبد الرحمن خفف على قلب الحجاج وخص به ؛ فقال لزاذان فروخ : إني قد خففت على قلب الحجاج ، ولست آمن أن أزيلك عن محلك لتقديمه إياي وأنت رئيسي ؛ فقال زاذان فروخ : لا تفعل فإنه أحوج إلىّ مني إليه ، قال : فكيف ذلك ؟ قال : لا يبعد من يكفيه الحساب ؛ فقال صالح : إني لو شئتُ حولته بالعربية ؛ قال : فحول منه شيئاً كثيراً . فقال زاذان فروخ لأصحابه : التمسوا مسكناً غير هذا . وأمر الحجاج صالحاً بنقل الدواوين إلى العربية في سنة ثمان وسبعين . »

أما في مصر فكانت اللغتان اليونانية والعربية مستعملة في دواوين الحكومة ، الأولى على أنها اللغة الرسمية التي كانت تدون بها الأعمال في تلك الدواوين ، والثانية لأنها لغة الحاكم العربي . وقد لوحظ في بعض الأوراق البردية التي عثر عليها الباحثون كتابات باللغة القبطية في أسفل الصحف أو في ظهرها إلى جانب اللغتين اليونانية والعربية مما يدلنا على أنها كانت في الدرجة الثالثة من الأهمية .

وكان ديوان الخراج يكتب بالفارسية والرومية إلى عهد عبد الملك بن مروان ، فنقل عبد الملك ديوان فارس والشام إلى العربية . وقد ظلت الدواوين تدون باليونانية في مصر إلى أن انتقلت الخلافة إلى الوليد بن عبد الملك ، فسار على سياسة أبيه في تعريب الدواوين ، فحول ديوان خراجها إلى العربية ، وقام بتنفيذ هذه السياسة واليه على مصر عبد الله بن عبد الملك بن مروان وذلك سنة ٨٧ هـ .

اصلاح السكة :

ولما استقرت الأمور لعبد الملك بن مروان سنة ٧٣ هـ أعلن الحرب على الروم وألغى الصلح الذي عقده مع إمبراطورهم ، وكان يدفع إليه ألف دينار في كل أسبوع . فقرر عبد الملك سك عملة عربية إسلامية بدلاً من العملة الأجنبية ، وبني داراً لضرب النقود في دمشق ، وأمر بسحب العملة المستعملة في جميع أنحاء الدولة وضرب بدلها عملة جديدة مصنوعة من الذهب والفضة ونقشت عليها بعض الآيات القرآنية . وكان العرب إلى ذلك الوقت يتعاملون بالدينار البيزنطية والدرهم الفارسية : فلما رأى الروم أن الأموال التي تؤدي إليهم قد كتبت عليها بعض الآيات القرآنية استاءوا من ذلك واعتبروه إهانة لهم ؛ لمدول العرب عن عملتهم من جهة وكتابة عبارات إسلامية على العملة التي يؤذيها العرب إليهم من جهة أخرى ، مما أدى إلى وقوع الحرب بين الروم والعرب .

(ح) الدواوين في عهد العباسيين

كان النظام الإداري أيام العباسيين من حيث توزيعه للعمل يُعادل خير النظم الحديثة . وهاك أهم دواوين الدولة أو وزاراتها :

ديوان الخراج ، وديوان الدية ، وديوان الزمام ، وديوان الجند ، وديوان الموالى والغلمان وتسجل فيه أسماء موالى الخليفة وعبيده ، وديوان البريد ، وديوان زمام النفقات ، وديوان الرسائل ، وديوان النظر في الظالم ، وديوان الأحداث والشرطة ، وديوان المعطاء . كما كانت هناك إدارة خاصة للمحافظة على مصالح غير المسلمين ، ويدعى رئيسها كاتب الجُمُهاز .

وهناك عدا هذه الدواوين الرئيسية للدولة دواوين أخرى فرعية تتصل بالإدارة والسياسة والقضاء . هذا عدا ديوان النخ أو القضاة ، وديوان الأكرهة للإشراف على القنوات والترع والجسور وشؤون الرى .

ولم تكن الحكومة العباسية تتدخل فى شؤون الجماعات إلا بمقدار ، وإن كان عدم تدخلها يلحق بها الأضرار المالية أحياناً ؛ فكانت كل قرية أو بلدة تدير شؤونها الخاصة بنفسها ، ولا تتدخل الحكومة إلا فى حالة شوب الفتن أو الامتناع عن دفع الضرائب . غير أنها مع ذلك كانت تقوم بالرقابة الفعالة على جميع الشؤون التى تتصل بالزراعة والرى من بناء القنوات وترميمها ، وما يتصل بها من شؤون الرى التى كان يتوقف عليها غلة الدولة ودخلها . وقد وجه الفقيه أبو يوسف قاضى قضاء الرشيد نظره إلى أهمية حفر القنوات ؛ لترقية الزراعة وتطهير الترع والمحافظة عليها ، ومراقبة توزيع الماء بين أصحاب الأراضى . كما اقترح عليه ضرورة حراسة الأنهار وإزالة ما يعترض الملاحة فى الأنهار الكبيرة وخاصة دجلة والفرات .

وكان ديوان الزمام — ويشبه ديوان المحاسبة اليوم — من أعظم النظم التى

أدخلها الخليفة الهدى ، كما كان ديوان الخراج أيام بنى أمية أهم دواوين الدولة ؛ وكانت مهمة صاحبه جمع ضرائب بلاد العراق أعنى أقاليم الدولة العباسية وتقديم حساب للضرائب في الأقاليم الأخرى . ومن اختصاص صاحب هذا الديوان جمع الضرائب النوعية المسماة بالمعاون . ومن بين الدواوين الهامة في الدولة ديوان الرسائل ، وكانت مهمة صاحبه إذاعة المراسيم والبراءات وتحرير الرسائل السياسية وختمها بخاتم الخلافة ^(١) .

ويقصد بديوان الأزمة أو الزمام أن الدواوين تجمع لرجل يضبطها بزمام يكون له على كل ديوان ؛ فيتخذ دواوين الأزمة ويولى على كل منها رجلاً . وقد أنشأ العباسيون ديواناً سموه ديوان النظر أو المكاتبات والمراجعات . ويقسم الديوان إلى أربعة أقسام : ديوان الجيش ، وفيه الإثبات والمطاء . وديوان الأعمال ، ويتولى الرسوم والحقوق . وديوان المال ، ويختص بالتقليد والعزل . وديوان بيت المال ، وينظر في الدخل والخرج .

٣- الجيش

الجهاد وأغراضه :

مكث الرسول بمكة ثلاثة عشر عاماً يدعو الناس بالحجة والوعظة الحسنة . وقد أذاقته قريش هو والمسلمين كل صنوف الأذى فصبر على أذايم ، وحشه الله تعالى على التذرع بالصبر بما أنزله عليه من الآيات ، وضرب له الأمثال في الصبر والاحتمال . ومن ذلك قوله تعالى : (فَأَصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُوا الْعِزْمِ مِنْ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ)^(١) . ولما تفاقم أذى قريش للرسول وحجبه أمره الله تعالى بقتال المشركين ، وهو ما يُعبر عنه بالجهاد أو القتال في سبيل الله ، وهو القتال الخالص لله تعالى . وقد أذن الله لرسوله وللمؤمنين بأن يقاتلوا في سبيل الله في آيات بعضها نزل بمكة وبعضها نزل بالمدينة .

وقد أذن للمسلمين بالقتال لأموار ، منها :

١ - الدفاع عن النفس ؛ وفي ذلك يقول الله تعالى : (أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ . الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ)^(٢) . وقوله تعالى : (وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ... وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ)^(٣) .

٢ - تأمين الدعوة والدفاع عنها ضد من يقف في سبيلها ، حتى لا ينحسر

(١) آية ٣٠ سورة الأحقاف . (٢) آية ٣٩ سورة الحج .

(٣) آية ١٩٠ وما بعدها سورة البقرة .

من يريد الدخول في الإسلام الفتنة عن دينه ، كما حدث لعمار بن ياسر وبلال وغيرهما من المستضعفين من المسلمين . ولما تمالأ أهل مكة مع غيرهم من العرب على قتال الرسول أمره الله بقتال المشركين كافة (وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً)^(١) . ولما نقض يهود المدينة العهد الذي أخذه الرسول عليهم وانضموا إلى مشركي قريش لقتاله نزل قوله تعالى : (وَإِذَا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ)^(٢) .

وقد وعد الله المؤمنين النصر على أعدائهم في الدنيا ، وبشرهم بالنعم في الآخرة فقال : (فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا)^(٣) . وقال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُوَلُّوهُمْ الْاَدْبَارَ وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرُهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ)^(٤) .

وكان عمل الجندي العربي ينحصر في عدة أمور ، أهمها : رد الأمن إلى نصابه . إذا قامت الفتن والثورات ، ورد الفيرين على البلاد ، وتثبيت دعائم الاسلام ، وفتح الفتوح وتوسيع رقعة بلاد العرب . وكان العرب يستعملون في الحرب الجيش والأسطول .

(١) آية ٣٦ سورة التوبة .
(٢) آية ٥٨ سورة الأنفال .
(٣) آية ٧٤ سورة النساء .
(٤) آية ١٥ ، ١٦ سورة الأنفال .

(١) الجيش في عهد الرسول

وعهد الخلفاء الراشدين والأُمويين

لم يكن للعرب في الجاهلية نظام خاص للجند ، لأنهم كانوا على حالة البداوة الأولى ، فكان رجال القبيلة يذهبون للقتال مشاة وفرساناً ، إذا ما دعا داع ، حاملين أسلحتهم المعروفة في ذلك الوقت ، وهي السيف والرمح والقوس . فإذا ما انتهى القتال عادوا إلى مساكنهم وانصرفوا إلى أعمالهم .

ولما جاء الاسلام ألّف بين قلوب العرب ، وبدءوا يقاتلون في سبيل نشره . ثم أخذ العرب في الغزو والفتح . وكان عمر بن الخطاب أول من جعل الجند فئة مخصوصة ، وأنشأ « ديوان الجند » للإشراف عليهم ، بتقييد أسمائهم وأوصافهم ومقدار أرزاقهم وإحصاء أعمالهم . وكان القتال في عهد عمر قائماً على العاطفة الدينية والرغبة في نشر الاسلام في كثير من الأقطار . ولما تمكنت جيوش المسلمين من فتح العراق والشام وفلسطين ومصر أقام الجنود في هذه الأمصار في معسكرات خاصة بهم ، وانصرفوا إلى الزراعة وتكوين الثروة وامتلاك العقارات الثابتة . وبذا انصرفوا عن الجندية وفترت الروح العسكرية ، ففطن عمر إلى هذا الخطر ، وأمرهم أن ينصرفوا إلى الجهاد ، وضمن لهم أرزاقهم وأرزاق أسرهم . وإلى عمر يرجع الفضل أيضاً في إقامة الحصون والمعسكرات الدائمة لراحة الجنود أثناء الطريق ، بعد أن كانوا يقطعون المسافات الطويلة على ظهور الإبل ، ولا يرتاحون أثناء الطريق إلا في أكواخ مصنوعة من سعف النخل . ومن ثم بنيت العواصم وأقيمت الحاميات في عدة أماكن لصدها هجمات الأعداء المفاجئة . وكان عدد جند العرب عند فتحهم حصن بابلون يتراوح بين ١٢٣٠٠ ، ١٥٦٠٠ ، ١٦٠٠٠ . ولما جاء عهدهم حدثت في عهد الفتنة التي أدت إلى انقسام المسلمين على أنفسهم أصبح القتال في سبيل الدفاع عن الرأي

الذي يراه كل مسلم صالحا لاستقامة الأمور في ذلك الوقت ، وليس في سبيل نشر الدين كما كان الحال أيام عمر .

وقد أكل الأمويون ما بدأه عمر في نظام الجندية (تنظيم ديوان الجند) ، ولكن لما استقر الأمر نهائيا للأمويين تقاعد المسلمون عن الحرب وانصرفوا عن القتال ، فأرغمهم الأمويون على المدول عن ذلك بأن أدخل عبد الملك ابن مروان نظام التجنيد الاجباري . وقيل إن عدد جند العرب بلغ في عهد معاوية ٤٠ ألفا من الجنود المرتقة والمتطوعة .

ولم تنقطع الحرب بين المسلمين والدولة البيزنطية منذ ظهور الإسلام . فقد حاول المسلمون الاستيلاء على القسطنطينية مرتين ، إحداهما في عهد معاوية بن أبي سفيان ، والثانية في عهد سليمان بن عبد الملك . ولما ارتقى قسطنطين الرابع (١٢٤ - ١٤٩ هـ = ٧٤١ - ٧٥٥ م) عرش الامبراطورية الرومانية في الشرق وجهه همة إلى إتمام تنظيم إمبراطوريته ، ودعته هجمات المسلمين المتواصلة على بلاده إلى قيادة جيوشه بنفسه في كثير من الأحيان ؛ كما دعت الحاجة الاجتماعية في بلاده أيضاً إلى عدم الاعتماد على قواده خوفاً من خروجهم عليه .

وكانت الحرب الأهلية قد فككت عُرى العرب في أواخر أيام الأمويين . فاتخذ قسطنطين من هذه الاضطرابات فرصة لشن الغارة على البلاد الإسلامية المتاخمة لبلاده . ولم ير المسلمون بُدّاً من أخذ الثأر لأنفسهم ؛ فاستولوا على جزيرة قبرص . وفي سنة ١٣٠ هـ أبحر من الاسكندرية أسطول مؤلف من ألف سفينة ، فكان مصير هذه الحملة الفشل ولم ينج إلا القليل من سفن هذا الأسطول . وقد نظم المسلمون الغزوات على أراضي الدولة البيزنطية ، وجعلوا يفرضونها في فصل الصيف من كل سنة ، وهذا ما يسمى بالصائفة .

وكان الجيش في عهد عبد الملك بن مروان يتكون من المنتصر العربي ، لأن الدولة الأموية كانت — على ما نعلم — عربية لحماً ودماً . وظل الحال على ذلك حتى توسع الأمويون في فتوحهم ، وضموا شمال إفريقيا وبلاد الأندلس فاستماتوا

بالبربر في الجيش . وقد سار الأمويون على عادة العرب في الجاهلية في استصحاب نسائهم معهم في الحروب . وقد روى البلاذري في كتابه (فتوح البلدان) بهذا كلامه على الحملة التي أنفذها عبد الملك بن مروان بقيادة ابنة مسلمة لغزو بلاد الروم « أن مسلمة بن عبد الملك لما غزا عمورية (وتقع شمال قونية في آسيا الصغرى) حمل معه نساءه وحمل ناس ممن معه نساءهم » .

أما في عهد العباسيين فقد غزا قسطنطين بعض بلاد الشام في سنة ١٣٨ هـ ، واستولى على مدينة ملطية وخرّب حصونها . غير أن المسلمين تمكنوا من استردادها في السنة التالية وأقاموا فيها حامية كبيرة من جندهم . وتشتهر هذه الحملة بوجود اثنتين من عمات الخليفة المنصور كانتا قد نذرتا لتشتركان في الجهاد ضد الكفار إن زال سلطان بني أمية ، كما تشتهر أيضاً بتبادل الأسرى بين البيزنطيين والعباسيين وبمقدمة أجراها سبع سنين . بيد أن أمد هذه الهدنة لم يدم طويلاً ، بدليل استئناف الصائفة في سنة ١٤٠ هـ . هذا ولم تقم بين المسلمين والروم بعد هذه السنة حروب حتى سنة ١٤٦ هـ وذلك لاشتغال المنصور بالعلويين ، ومن ثم استؤنفت الصوائف إلى سنة ١٥٥ هـ حين طالب قسطنطين الصلح على أن يؤدي للمنصور جزية سنوية .

(ب) الجيش في عهد العباسيين

استمد العباسيون قوتهم من الجيش الذي نما نمواً عظيماً على أثر دخول كثير من الناس في الإسلام وانضوائهم تحت لوائه . وقد بلغ عدده في عهد الخلفاء العباسيين مئات الألوف من الجند ، ووصل هذا العدد في العراق وحدها إلى ١٢٥,٠٠٠ جندي . وكان هؤلاء الجند يكوّنون الجيش النظامي للدولة ، تدفع لهم رواتبهم بانتظام . ومن ثم قلّت أرزاقهم تبعاً لزيادة عددهم . ولما بلغت قوة

العباسيين أشدّها في بغداد أصبح الجندي يتقاضى راتباً شهرياً قدره عشرون درهماً (كان الدرهم يساوي أربعة قروش تقريباً) . وكان هناك مع الجنود النظامية طائفة أخرى من الجنود المتلوعة من البدو ، وطبقة الزرايع وسكان المدن الذين اشتركوا في الحروب مدفوعين بموامل دينية أو مادية .

وكان تقسيم الجند تابعاً لجنسية أفرادهم ؛ ففهم الحريصة وهم الفرسان الذين كانوا يتسلّحون بالرمح ، وهؤلاء من جند العرب ؛ والمشاة كانوا من الفرس ولا سيما الخراسانيين . وكان من سياسة الخلفاء أن يحكموا عرب الشمال والجنوب بتركهم يحارب بعضهم بعضاً ، حتى إذا ما انقضى العصر العباسي الأول دخل في الجيوش العباسية عنصر جديد ما لبث أن غدا له النفوذ وأصبح أشد خطراً من الخراسانيين ، وهو عنصر الأتراك الذين كانوا يكوّنون القسم الرابع من الجيش العباسي .

وكان الجند العربي حتى آخر عهد الدولة الأموية من العرب . ولما جاءت الدولة العباسية التي قامت على أكتاف الفرس دخل المنصر الفارسي في الجيش العربي ؛ وليس من عجب إذا تغلغل نفوذهم في جسم الدولة .

ولما ولي المعتصم الخلافة سنة ٢١٨ هـ كان يرى أن دولته الواسعة لا بد أن يقوم بحراستها جيش قوى ، فاستكثر من الأتراك لأن أمه كانت تركية . وكانوا يجلبون من أسواق الرقيق في بلاد ما وراء النهر . واتخذ من حسن هندامهم وجمال منظرهم وشجاعاتهم وتمسكهم بأهداب الاسلام سبيلاً للاعتماد عليهم ، فولاهم حراسة قصره ، وأسند إليهم أعلى المناصب ، وقلدهم الولايات الكبيرة ، وأدرّ عليهم الهبات والأرزاق ، وآثرهم على الفرس والعرب في كل شيء . فذهب ديب الغيرة والحسد في نفوس القواد وبخاصة العرب فعملوا على التخلص منهم ، وأغروا العباس بن المأمون على المطالبة بالخلافة ، ودبروا المكاييد للتخلص من المعتصم ؛ ولكنه قضى على هذه المؤامرة وقتل العباس .

وكان من أثر هذه المؤامرة أن أقصى المعتصم القواد من العرب والفرس

تدريجاً ، وعما أسماهم من ديوان المطاء ، وزاد اعتماده على الأتراك ؛ حتى أربى عددهم على السبعين ألفاً ، واشتد خطرهم فأذوا الأهلين لما كانوا يرتكبونه من الفساد والعنف ، وعدم الاكتراث بالصياني والضعفاء الذين كانوا يدوسونهم ينجيهم في الأسواق والطرقات مما أثار غضب العامة وضغهم ، فعمل المعتصم على تلافى هذا الشر وبنى مدينة ساحراً شرق دجلة واتخذها حاضرة لدولته ، وقد استفحل خطر هؤلاء الأتراك حتى قيل إن المعتصم نفسه شكاه من قوادهم في أواخر أيامه ؛ ولو استعان بقواد العرب لأتيح له استعادة سلطان الخلافة . على أن قوة شكيمة المعتصم اضطرت هؤلاء الأتراك إلى التزام حدودهم . فلما مات وولى الخلافة بعده ابنه الواثق أخذ هؤلاء الأتراك يتدخلون في أمور الدولة ، حتى أصبح الخليفة مكتوف الأيدي مسلوب السلطة ، ولما ولى المتوكل الخلافة حاول أن يكف يدهم فقتلوه ، وصار ابنه المنتصر الذي اشترك معهم في قتله طوع بئانهم ، وأصبحت الدولة العباسية ميذاً للفوضى والفساد . وغدا في أيدي هؤلاء الأتراك أمر تولية الخليفة وعزله أو حبسه وقله . ومما زاد الحالة سوءاً وقوع التنافس والتشاحن بين القواد .

وقد أثمر اشترائك الجند العربي في الفتن والثورات التي قامت زمن الخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين وأنحيازهم إلى فريق دون فريق في مجرى الحوادث في هذا العصر أعما تأثير .

وكان من أكبر القواد المروفين في أول عهد الدولة العباسية : أبو مسلم الخراساني ، وكان تحت إمرته جند المشرق الخراسانية . وعبدُ الله بن علي العباسي وكان على جند المغرب ، وأكثرها عربى من بلاد الجزيرة والشام . فلما خرج عبد الله بن علي على المنصور ، وانتصر عليه أبو مسلم بجنده الخراساني ، كان هذا الانتصار انتصاراً للفرس على العرب ، ومن ثم رجحت كفة الخراسانيين في الجيش بيد أن المنصور خشي شراً أبي مسلم وشر جنده ، فقفى عليه ، ورأى عدم الاعتماد على الخراسانيين ، لأن المصيبة العربية كانت لا تزال في قوتها ، فاستطاع كثيرين

من العرب ، وسلمهم قيادة جنده كما استعان يعض أهل بيته . ومن أعظمهم عيسى بن موسى الذى انتصر على محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن العلوى ، الملقب بالنفس الزكية ، وأخيه إبراهيم . وقد ظهر من قواد العرب معن بن زائدة الشيبانى ، وكان من قواد الأمويين ، واشتغل تحت إمرة يزيد بن عمر بن هبيرة أمير العراق وحارب معه فى واسط . ولما سلم ابن هبيرة اختفى معن حتى كان يوم الهاشمية الذى ثار فيه الراؤندية^(١) على النصور ، فقاتل عن الخليفة وهو مُلَمَّم ، وأوقع رجال هذه الطائفة ، ثم كشف للخليفة عن نفسه ، فأمنته ووصله بمشرة آلاف درهم ، وسماه « أسد الرجال » ، وولاه بلاد اليمن ثم سجستان ، فبقى فيها حتى قتله الخوارج بمدينة بست سنة ١٥١ هـ^(٢) .

ومن أعظم قواد النصور عمرو بن العلاء ، وفيه يقول بشار بن برد :

قتل للخليفة ابن جثنه نصيحاً ولا خير فى التَّهَمِّ
إذا أيقظتك حروبُ المدا فنبه لها عَمْرَأَتَهُمْ نَمَّ
فتى لا ينام على دِمْنَةٍ ولا يشربُ الماء إلا بَدَمَّ

وقد وجه النصور سنة ١٤١ هـ لإخضاع أهل طبرستان ، وكانوا قد خرجوا عليه ، فنازلهم ابن العلاء طويلاً ، وفتح بلادهم من جديد ، ولم يزل ممتكاً بمطف النصور وابنه الهدى حتى مات فى خلافة الهدى^(٣) .

العصية فى الجيوش العباسية :

كان من أثر انتصار اليمنية على الفُخَرية فى موقعة مرج راهط ظهور سلطان الفرع الروانى ، كما كان من أثر النزاع بين اليمنية والمُضَرية فى الشام والعراق

(١) الراوندية : قوم من أهل خراسان على رأى أبى مسلم الخراسانى ، يقولون بتناسخ الأرواح .

(٢) الطبرى ج ٩ ص ١٧٤ — ١٧٥ . (٣) الطبرى ج ٩ ص ١٧٧ .

انهزام مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية في موقعة الزاب^(١) وزوال الدولة الأموية وقيام الدولة العباسية على أنقاضها^(٢).

وكما أن المصيبة كانت السبب في قيام الدولة العباسية ، فقد كانت أيضاً السبب في إضعافها . ولا غرو فقد كانت المصيبة على أشدها في بلاد المغرب بين الحجازيين الذين استوطنوا هذه البلاد بعد الفتح الإسلامي ، وبين الشاميين الذين نزحوا إليها في العصر الأموي ، وتمكن البربر من مساعدة إدريس بن عبد الله العلوي على تأسيس دولة الإدارة في مراکش في أيام المهدي^(٣) . وفي بلاد الأندلس اشتدت المصيبة بين اليمنية والمضرية ، وكان لذلك أثر كبير في زوال نفوذ العباسيين في هذه البلاد وقيام الدولة الأموية فيها ، ولم تقتصر المصيبة في الجيش العباسي على المصيبة العربية القبلية بين اليمنية والمضرية ، بل تعدت ذلك إلى المصيبة القومية التي قامت بين الترك والمغرب ، تلك المصيبة التي ظهرت في عهد المتصم ، وكادت تؤدي بحياته حين سار لمحاربة الإمبراطور البيزنطي تيوفيل^(٤) إلا أن المجال لم يتسع لها ؛ لأن الأتراك أقصوا العرب نهائياً وأصبح لهم الأمر والنهي ، وذلك بعد أن أزال المتصم أسماءهم من ديوان المطاء ، فاندمجوا في الأهليين واشتغلوا بالزراعة والصناعة والتجارة .

أسلحة الجيش

كانت الدولة العربية تسخر في تكوين الجند وإمدادهم بما يحتاجون إليه من المؤن والأسلحة . وكان الجيش يتألف من الفرسان والرعاة . وكان الأولون

(١) موضع بين للوصل وأربل من أول حدود أذربيجان ؛ وقال له : الزاب الأعلى .

(٢) مروج الذهب للسعودي ج ٢ ص ١٥٥ — ١٥٨ .

(٣) Sir William Muir, The Caliphate, its Rise, Decline & Fall, p. 470.

(٤) Muir, The Caliphate, p. 512.

يتسلحون بالدروع والسيوف والرماح ، والآخرون بالدروع والحراش والأقواس .
والسهام .

وكان العرب في الجاهلية يستعملون هذه الأسلحة . وكانت لهم بها عناية
كبيرة ؛ لأنهم كانوا يحمون بها أعراضهم ويستجلبون بها معائشهم ، وخصوصاً
الأقواس التي كان لهم في استعمالها مهارة فائقة لحدة أبصارهم ولحاجتهم إليها في
الصيد . وقد بلغ من مهارتهم في الرمي بالقوس أن الراى إذا أراد أن يرى أحد
عيني النزال دون الأخرى رماها .

ولما جاء الإسلام ساعدتهم مهارتهم الحربية على غلبة الروم ، لأن هؤلاء
الروم لم يحسنوا الرمي ؛ ولذلك كان قادة المسلمين يدربون رجالهم على إتقان الرمي
بالنبال . وكان عليه الصلاة والسلام يقول : « ارموا واركبوا ، وأن تموا أحب
إلى من أن تركبوا » . ومن أقواله وهو قائم على المنبر : « وأعدوا لهم ما استطعتم
من قوة . ألا إن القوة الرمي ، ألا إن القوة الرمي ، ألا إن القوة الرمي » ^(١) .

ولما سار الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الطائف مطارداً فلول ثقيف الذين
لجأوا إليها واعتصموا بمحسونهم ورموا المسلمين بالنبال من فوقها ، اضطر الرسول
أن ينصب المنجنيق ويرميهم به . وقد روى ابن هشام ^(٢) أن الرسول كان أول
من رمى في الإسلام بالمنجنيق ، وهو أداة ترمى بها الحجارة على الأعداء ،
واستعمله لأول مرة في قتال أهل الطائف . كذلك سار الرسول إليهم الدبابات
وهي من آلات الحرب ، يدخل المحاربون في جوفها ويدفعونها إلى جدار الحصن
فينقبونها وهم في داخلها يحميمهم سقفها وجوانبها من نبل العدو . كذلك استعمل
الرسول الضبور ليتقى بها المسلمون النبل الموجهة إليهم من عل ، وهي كاللابة
تقريباً ، تصنع من الخشب النطى بالجلد ، ويمكن فيها المهاجمون ويقربونها للحصن
لقتال أهله وهم فيها ، وهي تعرف بالسيارات المدرعة اليوم ^(٣) .

(١) راجع صحيح مسلم وسنن ابن ماجه ، باب الجهاد . (٢) ج ٣ ص ٣٠٢ .

(٣) انظر كتاب تاريخ الإسلام السياسي ص ١٨٢ .

وكان الرماة أهم عناصر الرّجالة في الجيش . وكان الرّجالة يقفون في صفوف متراصة يتقدمهم حاملو الرماح لصدهجيات الفرسان . ويرتدون أقبية قصيرة متدلية إلى تحت الركبة وسراويل ونمالا . وكان الفرسان يلبسون الدروع والخوذ المصنوعة من الصلب والحلّة بريش النمر .

وكان لاختلاط العرب بالفرس وغيرهم أثر في تحسين نوع أسلحتهم . ولا يرجع تفوق العرب على أعدائهم إلى أسلحتهم التي استعملوها فقط ، بل إلى ما امتازوا به من النشاط والخفة وسرعة الحركة والثّابة والصبر على تحمل الشدائد والجاس وبذل النفس ونصرة الدين .

وتبين وصف الآلات الحربية التي كان يستعملها العباسيون مما ذكره السعدي^(١) عن حصار جند المأمون بغداد :

« ونصب له (هرثة بن أعين) على بغداد النجنيقات ، ونزل في رقة كلاوذي والجزيرة ، فتأذى الناس به ، وصمد نحوه خلق من المياريين^(٢) وأهل السجون — وكانوا يقاتلون عراه في أوساطهم التباين^(٣) والمياز^(٤) — وقد اتخذوا رؤوسهم بدواخل من الخوص سموها الخوذ ، ودَرَقا^(٥) من الخوص والبوارى^(٦) قد قُتِرَت^(٧) وحُشيت بالحصى والرمل ؛ على كل عشرة عريف^(٨) ، وعلى كل عشرة عرفاء نقيب^(٩) ، وعلى كل عشرة نقيب قائد ، وعلى كل عشرة قواد أمير . ولكل ذي مرتبة من الركوب على مقدار ما تحت يده . فالعريف له أناس مركبهم غير من ذكرنا من القاتلة . وكذلك النقيب والقائد والأمير ، يركبون

(١) مروج الذهب ج ٢ ص ٣٠٧ — ٣٠٨ .

(٢) قوم يختفون نهاراً ويظهرون ليلاً ؛ وهم الصمصوس .

(٣) التباين : جمع تبا (بالضم والتشديد) وهي سراويل صغيرة مقدار شبر تستر المورة للفلظة فقط ؛ تكون لللاحين والمبارعين .

(٤) المياز : جمع إزار ، وهو اللعفة ، وكل ما سترك .

(٥) الدرق : جمع درقة ، الخفة ، وهي ترس من جلود ليس فيه خشب ولا عقب .

(٦) البوارى : جمع بورى أو بوزية ، وهو الحصير المنسوج من القصب ، فارسي معرب .

(٧) قير القى : ملاء بالعار ، وهو الزفت ، ومنه ضرب نحى به الخلاخيل والأسورة .

أناساً عُرَاءَ قد جُمِلَ في أعناقهم الجلاجل والصوف الأحمر والأصفر ومقاود قد أُتْخِذَتْ لهم ، ولجُمُ وأذنان من مكانس ومذاب . فيأتى العريف وقد أركب واحداً ، وقُدَّامه عشرة من المقاتلة ... ويأتى النقيب والقائد والأمير كذلك . فتقف النظارة ينظرون إلى حربهم مع أصحاب الخيول الفُرس^(١) ، والجواشن^(٢) والدروع ، والتجانيف^(٣) والرماح والدُرُق التَّبَدِّيَّة^(٤) .

وكان عرض الجيش جزءاً من تدريب الجند في أوائل عهد الدولة العباسية ، وبخاصة في عهد المنصور الذى أهتم اهتماماً كبيراً بالمسائل الحربية . وكان يجب أن يمرض جنده وهو جالس على عرشه ، لابساً خوذته . فكانت تصف الجنود أمامه في ثلاثة أقسام : عرب الشمال (مضر) ، وعرب الجنوب (المنى) والحراسانيون .

ولما ولى التوكل الخلافة أمر كل الجنود بتغيير زيهم القديم ، وألبسهم أكسية رمادية ، وأمرهم ألا يحملوا السيوف على أعناقهم ، بل يضمونها في مناطق حول وسطهم .

ومن أى جهة بحثنا في الجيش فإننا نصادف ما يصادفها في العصر الحديث ، من ذلك نظام الجاسوسية عند العباسيين ، فقد كانوا يستخدمون في ذلك كلا الجنسين من الرجال والنساء الذين كانوا يرحلون إلى البلاد المجاورة متكررين في أزياء التجار والأطباء وغيرهم لجمع الأخبار ونقلها إلى دولتهم . ولم تكن الجاسوسية العربية أكثر نشاطاً ، ولا أعم انتشاراً في بلد من البلاد منها في الدولة البيزنطية التى كانت لا تزال تنافس الدولة العربية ؛ والتى كان أهلها في الماضى أساتذة العرب في الفنون الحربية .

(١) الفرس : جمع فارس ، وهو النسيط .

(٢) الجواشن : مثل الزرد يلبس على الظهر ؛ والفرق بينه وبين الزرد أن الزرد يكون من حلقة واحدة فقط ، والجواشن يكون حلقة حلقة يتداخل فيها صفائح رقيقة من النك .

(٣) التجانيف : جمع تحفاف ، وهو ما جلل به الفرس من سلاح وآلة تقيه المراح .

(٤) هذه النسبة إلى « تبت » بلدة بأرض الترك .

ولكى يحمي العرب أنفسهم من غارات الإغريق أقاموا الحصون على تخوم دولتهم وهي الثغور . وهذا ضرب من الفنون الحربية التي تدل على نشاط العرب ولهمم بالحروب ونبوغهم الذي كان غريزيا فيهم . وكان حد سورية المقابل لآسيا الصغرى مصدراً للخطر بالنسبة إلى العرب . وقد تحاربت القوتان المتنافستان مدة طويلة ، فكانت كفة النصر ترجح مرة في جانب العرب ؛ وأخرى في جانب الإغريق ، لذلك كانت هذه الثغور وهي : طرسوس ، وأذنة ، والمصيصة ، ومرعش ، وملطية ؛ تقع طوراً في أيدي العرب ، وطوراً في أيدي الروم . ولما استولى المنصور على المدن الرومية الواقعة على حد سورية المقابل لآسيا الصغرى مثل طرسوس ، وأذنة ، ومرعش ، وملطية ، حصنها وأحكم بناءها من جديد وأطلق عليها اسم « الثغور » .

ولما ولي هارون الرشيد الخلافة أنشأ ولاية جديدة سميت ولاية الثغور ، جعل لها نظاماً عسكرياً خاصاً ، وأقام فيها الماقل ، كما أمدّها بحاميات دائمة ، ومنح الجند علاوة على أرزاقهم أرضاً قاموا بتمجيرها وزراعتها هم وأسرانهم ، فازدهرت هذه الثغور على الرغم من الحروب المتواصلة ، وأصبحت أحوالها في يسر ورخاء إلى أيام الوائق ، ثم أخذت بعد ذلك في الأفول . وطالما كان العلماء والشعراء الذين يؤثرون حياة الراحة والدعة يلجأون إلى هذه الثغور لتفرغ للبحث والدرس .

إمارة الجيش

كانت وحدات الجيش من القبائل العربية . وكان النبي صلى الله عليه وسلم قائد جيوش المسلمين . ولما جاء الخلفاء الراشدون من بعده أسندت إليهم قيادة الجيش . ولما تطورت الأحوال وتعددت الجيوش المقاتلة في البلدان المختلفة بعد

وفاة النبي أصبح من الصعب على الخليفة أن يقوم بهذه المهمة بنفسه ؛ فأخذ يختار أصح الناس لقيادتها ممن عُرف بالشجاعة والتجدة والإقدام ، واشتهر بالذكاء وحُسن التدبير . ويعهد إلى هذا القائد باختيار الموظفين الذين يعملون تحت إمرته .

وقد عُدَّ الفخري^(١) الصفات التي يجب أن تتوافر في قائد الجيش فقال : « قال بعض حكماء الترك ينبغي أن يكون في قائد الجيش عشر خصال من أخلاق الحيوان : جُرأة الأسد ، وِجَلَّة الخنزير ، وروغان الثعلب ، وصبر الكلب على الجراح ، وغارة الدب ، وحراسة الكركي ، وسخاء الديك ، وشفقة الدجاجة على الفرايج ؛ وحذر الغراب ، ورِشَمَنَ نعرو ، وهي دابة تكون بخراسان تسمن على السفر والكدة » .

وكانت طاعة القائد واجبة كطاعة الخليفة نفسه ، لأنه يُعتبر نائبه ؛ فقد كان ينوب عنه في إقامة الصلاة . وإذا ما اجتمع أكثر من قائد في مكان واحد ؛ عين الخليفة أحدهم للصلاة بالناس ، فيُصبح هذا القائد بمثابة « قائد القواد »^(٢) . ومتى انتهى الفتح ووقف القتال أصبحت مهمة هؤلاء القواد مقصورة على النظر في أمر الجند وتدريبهم وتحسين معداتهم وأسلحتهم . وكان ديوان الجند الذي استحدثه عمر بن الخطاب أكبر مساعد على تحسين نظام الجند وضبطه في الإسلام . ويرجع إلى قواد العرب تنظيم طريقة القتال ؛ فقد كان العرب في الجاهلية يبنمون طريقة الكَرِّ والفرِّ في القتال ، فيكرون على العدو ، وإذا ما آتسوا في أنفسهم ضعفًا فرُّوا ، ثم عادوا فكَرُّوا ، وهكذا يسرون على غير ضابط أو نظام . غير أن قواد جنود المسلمين لم يراحوا هذه الطريقة ، ووجدوا أنها لا تكفل النجاح ولا تصلح لقتال الجنود المنظمة ، ونزلت الآية الكريمة (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُومٌ)^(٣) . وأخذ المسلمون

(١) ص ٥٧ . (٢) Sayed Ameer Ali, p. 64. (٣)

(٣) آية ٤ ، سورة الصف .

أيام النبي يقفون للقتال صفوفًا كما يفعلون في الصلاة ، ثم يسرون للملاقاة العدو متضامنين ؛ ليس لأحد منهم أن يتقدم عن الصف أو يتأخر عنه .

وفي عهد الأمويين والعباسيين اختلط العرب كثيرًا بالفرس ، وأخذوا عنهم نظام التعبئة ، أي تقسيم الجيش إلى كتائب ، تكون إحداها في الوسط تحت إمرة القائد العام وتسمى « قلب الجيش » ، وتوضع واحدة إلى يمينها وتسمى « اليمين » ، وأخرى إلى يسارها وتسمى « اليسرة » ، ثم تكون أمامها كتيبة — من الفرسان في الغالب — وتسمى « المقدمة » ، وخلفها كتيبة تسمى « ساقة الجيش » ؛ ولذلك تركوا نظام الصفوف . وبعد تقدمهم في المدينة نفقوا في طرق تعبئة الجيوش .

وقد عدل العرب عن اصطحاب نسائهم معهم إلى ميادين القتال ، بعد أن كن يصحبن الجيش ويخصمن لهن أما كن في المدن الحصينة ^(١) . وكان القواد يحافظون على حسن سلوك الجنود ويشددون العقاب على كل من يعبث بالنظام أو يتعرض لأهالي البلاد المفتوحة بسوء . ومما ساعد على حسن سلوكهم تحريم الخمر ، كما كان الجندي لا يملك أكثر من أربعة أشهر إذا كان بعيداً عن أسرته ^(٢) . وكان الجندي يكبرون ويتلون الآيات القرآنية أثناء سيرهم للغزو والجهاد وأثناء المارك الحربية ، كما كانوا يدقون الطبول ويقرعون الصنوج لبث الحماس في نفوسهم . وقد اتصف الجندي العربي بالتفاني في القتال ، لاعتقاده بأن من يموت في سبيل الله يكون مصيره إلى الجنة .

(ج) الجيش في مصر

الجيش في عهد الطولونيين والافشييين :

اتخذ ابن طولون جنداً كثيفاً من السودان والروم ، فضاقت داره بالخدم والعبيد والجند الذين كانوا يقيمون بمدينة المسكر التي أسسها صالح بن علي البامسي . وأبو عون الذي خلفه في ولاية مصر . ولما ضاقت مدينة المسكر على ابن طولون اتخذ مدينة القطائع حاضرة لدولته ، وفيها أقامت القطائع المختلفة من سودان ونوبيين وغيرهم من الجند . وكان بقصر ابن طولون مكان يشرف منه في يوم عرض الجيش . وكان ابن طولون يخرج من الباب الأوسط ويخرج عسكره من البابين الآخرين في عدد عظيم وفي أتم نظام وأكمله .

ويتبين لنا مبلغ اهتمام الطولونيين بالجيش من وصف موكب خمارويته عند خروجه للصعيد أو التنزه أو الاحتفال بعيد من أعياد الدولة ومواسمها . فقد كان موكب هذا الأمير حافلاً بزيده هيئة أولاد الحووف وسائر الضياع ، وكانوا من قطاع الطرق ضخام الأجسام عرفوا بالشجاعة والبأس ، فأدخلهم خمارويه في خدمته وأدرّ عليهم الأرزاق والعطايا ومنع عن الناس أذاهم ، واستعملهم حرساً له ؛ وكانوا يلبسون الأقبية من الحرير والديباج ، ويتمنطقون بالمناطق المريضة الثقيلة ، ويتقلدون بالسيوف الحلاة ، وتسير خلفهم طوائف المسكر المختلفة بتلوهم ألف من السودان ، لهم درق من حديد بحكم الصنعة ، وعليهم الأقبية والمائم السود ؛ فيخالمهم الناظر بجرأ أسود يسير لسواد ألوانهم وسواد ثيابهم ، ويزيدهم بهاء بريق درّهم ووهج سيوفهم والبيض^(١) التي تلعب من تحت المائم ، فإذا

(١) البيض جمع بيضة وهي الخوذة الحديدية .

حمضي السودانىون قدم نُخَارَوِيَه ، وسار منفرداً عن موكبه بمقدار نصف غَلَوَة^(١) سهم ، ويحف به حرسه المختار ، وهو ممتطٍ فرساً تكسوه الهية ، ويدل مظهره على السطوة وشدة البأس ، فإذا سار سار الناس جميعاً وبينهم الجند فى صمت عميق كأن على رءوسهم الطير . وكان نُخَارَوِيَه يتقلد فى يوم العيد سيفاً بجائل .

وفى عهد الإخشيد كانت مصر آمنة مطمئنة قوية بجيشها وماها . ولا عجب فقد بلغ عدد جيوشه — وكانوا من الأتراك والروم — أربعمائة ألف مقاتل ، عدا حرسه الخاص به ؛ وكانت رواتب هؤلاء الجند تدفع بانتظام من الموارد التى هيأتها ثروة هذه البلاد .

وقد استطاع جند مصر فى عهد الإخشيد أن يصد محمد بن رائق الخرزى الذى أراد أخذ مصر بتقليد من الخليفة العباسى وهزمه الإخشيد فى العريش سنة ٣٢٨ هـ ، كما صد سيف الدولة الحمدانى صاحب حلب ، وضم إلى حوزته مكة والمدينة والشام ، وأصبح من القوة بحيث يستطيع أن يأمر عماله وقواده بولاية المهمل لابنه أنوجور .

وانقسم الجند فى عهد أنوجور بن الإخشيد إلى فريقين : الإخشيدية وهم مماليك الأسرة الإخشيدية وأنصارها ؛ والكافورية وهم أنصار كافور .

الجيش فى عهد الفاطميين :

وجه الفاطميون عنايتهم إلى إعداد جيش قوى يكون عدتهم وقت الحروب ، وكان هذا الجيش يتكون من الأمراء وطوائف الجند . ولكل من هاتين الطبقتين مرتبة لا تتجاوزها إلى غيرها ؛ فالأمراء كان يخلع على بعضهم بأطواق الذهب فى أعناقهم ، والبعض الآخر يركب فى اللواكب بالقضب الفضية

التي يخرجها لهم الخليفة من خزانة التّجمل . أما طوائف الجند فكانت تتكون من عدة عناصر ، كالمغاربة والأتراك والأكراد والغزّ والدّيلم والمصامدة^(١) والسودان . ولكل طائفة من هؤلاء قائد يراقبهم ويقوم بترتيبهم في مواقعهم ، وكان بعض هذه الطوائف ينسب للخلفاء كالحفاظية^(٢) والأميرية^(٣) ، والبعض الآخر ينسب للوزراء كالجيوشية^(٤) والأفضلية^(٥) .

ومن الوصف الذي أوردته ناصرى خسرو عن الاحتفال بجبر الخليج في عهد المستنصر نستطيع أن نقف على ترتيب الجند . يقول هذا الرحالة الفارسي : إن الجند كانوا يسرون في صفوف منتظمة فصيلة تلو فصيلة ؛ فيسير في المقدمة البربر ويلهم المغاربة ، ويسير خلف هؤلاء وأولئك الأتراك والفرس ويطلق عليهم اسم الشرقيين ، ويتبعهم الحجازيون والسودان وكان يطلق عليهم عبيد الشراء .

وكان الخلفاء يجلسون بمنظرة باب الفتوح لتوديع الحملات الحربية ، وخاصة ما كان مرسلًا منها إلى بلاد الشام وفلسطين التي كان أهلها في ثورة متواصلة ضد سلطة الفاطميين ؛ وفي هذه المنظرة كان يؤذن لقائد الحملة بالثول بين يدي الخليفة ، فيخلع عليه خلة مزركشة بالذهب . أما الصناديق والخزائن التي كانت تودع فيها معدات الجيش من أموال وسلاح وموّن ونحو ذلك فقد كان من المعتاد أن يقوم صاحب بيت المال بتسليم القائد قوائم تشتمل على محتويات هذه الصناديق ، وكانت توافد المنظرة تفتح فإذا رأى الجند وجه الخليفة خروا له مقبلين الأرض ، ثم يوميّ الخليفة للجيوش فتسير ويركب إلى منظرة القس ، وبعد أن يفرغ من استمراض المراكب الحربية يأذن لأمير الأسطول بالثول بين يديه فيخلع عليه خلة ويودعه ، فيبدأ الأسطول بالسير^(٦) .

(١) المصامدة : قبيلة من البربر بالغرب أهل شوكة وعدد .

(٢) نسبة إلى الحافظ لدين الله الفاطمي .

(٣) نسبة إلى الأمر بأحكام الله الفاطمي . (٤) نسبة إلى أمير الجيوش بدر الجبال .

(٥) نسبة إلى الأفضل بن بدر الجبال ، راجع صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٨٢ .

(٦) صبح الأعشى ج ٣ ص ٥٢٣ — ٥٢٤ .

الجيش في عهد الأيوبيين والمماليك :

وفي عهد الأيوبيين أخذ السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب جيشاً من الأكراد ، ظل عُدّة الدولة الأيوبية ^(١) حتى جاء الملك الصالح نجم الدين أيوب ، فافتنى عدداً كبيراً من المماليك كان معظمهم من الأتراك ^(٢) . ويرجع السبب في ذلك إلى المنافسة التي قامت على الملك بينه وبين أخيه العادل الذي كان يرى أنه أولى منه بالملك ، فقبض عليه العادل وحبسه بقلعة الكرك ، فتفرق عنه جيشه الكردى ولم يبق معه غير مماليكه وكانوا نحو الثمانين ، وطائفة من خواصه تبلغ العشرين ، وأقاموا بالكرك حتى أطلق سراحه . فلما تولى الملك بعد أخيه العادل حفظ لهم حسن ثباتهم حين تفرق الأكراد ، فاستكثر من شرائهم ^(٣) ، وبني لهم قلعة بجزيرة الروضة ، وجعلها بكثير من الأسلحة والآلات الحربية وغير ذلك من الأقوات ، كما أنشأ بها جامعاً وستين برجاً ؛ وعندما تم بناؤها انتقل إليها بحريه وأهلها ، وجعل فيها داراً للملك وأسكن فيها مماليكه البحرية .

ظلت قلعة الروضة عامرة بالمماليك حتى زالت دولة بنى أيوب وتولى المعز أيوبك سلطنة مصر ، فأمر بهدمها وتقل جميع من بها إلى قلعة الجبل ، وظل الحال على ذلك حتى ولى الظاهر بيبرس عرش مصر ، فاهتم بمهارة قلعة الروضة وإعادةها إلى ما كانت عليه في عهد الملك الصالح نجم الدين أيوب ؛ ولما تم بناؤها أسكن الأمراء في أبراجها .

ولما ولى المنصور قلاوون (٦٨٧ — ٦٨٩ هـ و ١٢٨٠ — ١٢٩٠ م) سلطنة مصر نقل المماليك إلى قلعة الجبل ، وما زال يُعنى بشؤونهم حتى إنه كان يتنوق طعامهم بنفسه في كل يوم ؛ ولم يكن يسمح لهم بمخادرة القلعة ليلاً ولا نهاراً إلى أن ولى الأشرف خليل بن قلاوون السلطنة (٦٨٩ — ٦٩٣ هـ و ١٢٩٠ —

(١) بدائع الظهور لابن لياس ج ١ ص ٧٠ .

(٢) Stanley Lane-Poole, A History of Egypt in the Middle Ages, p. 243.

(٣) الخطط المقرئى ج ٢ ص ٢٢٦ .

١٢٩٣ م) فسمح لهم بالخروج منها نهائياً ومنعهم من البيت خارجها . ثم بنى الناصر محمد بن قلاوون فيما بعد الطباق بساحة الإيوان بقلمة الجبل وجعلها مقراً للماليك السلطانية ، وسمح لسائر الماليك بالخروج مرة في الأسبوع إلى الحمام ، فكانوا يتناوبون ذلك مع الخدام ثم يعودون إلى القلمة آخر النهار .

وقد وجه بيبرس عنايته إلى إعداد جيش قوى يكون عُدَّة وقت الحروب ، فأخذ يستكثر من شراء الماليك الذين يصلحون لهذه المهمة التي كانت تتطلبها البلاد في ذلك العصر ، وهي محاربة أعدائه من الصليبيين والفرنج ، كما عُنِيَ بترتيبهم تربية دينية وعسكرية بأن عين لكل طائفة منهم قفياً يعلمهم القرآن ومبادئ الدين والقراءة والكتابة حتى يصلوا إلى سن البلوغ ، ثم عَمِرُوا بعد ذلك على الأعمال الحربية ، فإذا ما أُنْعِمُوا بتعليمهم ألحقوا بجيش السلطان^(١) .

وكان هذا الجيش يتكون من الماليك السلطانية وجنود الحَلَقَة . ولكل من هاتين الطائفتين مرتبة لا تتجاوزها إلى غيرها . فالماليك السلطانية هم أعظم الأجناد شأناً وأرفعهم قدراً وأقربهم إلى السلطان ، ومنهم تَوَسَّرَ الأمراء رتبة بعد رتبة . أما جنود الحَلَقَة فكان لكل أربعين جندياً منهم رئيس لا حكم له إلا إذا خرجوا للقتال ، فعليه ترتيبهم في مواقعهم وليس له أن يخرج أحداً من الخدمة إلا بإذن السلطان أو نائبه^(٢) .

وكان جنود هاتين الطائفتين يلبسون على رؤوسهم الكلوات^(٣) الصفراء بنير عمامة ، كما كانوا يلبسون على أبدانهم أقبية بيضاء ضيقة الأكمام من القطن البُسْلُكِي ، وفي بعض الأحيان تكون حمراء أو زرقاء ، ويشدون على أوساطهم بنوداً من القطن^(٤) .

(١) المخطوط ج ٢ ص ٢١٣ — ٢١٤ .

(٢) صبح الأعشى ج ٤ ص ١٤ — ١٥ .

(٣) وهي أغطية للرأس تلبس وحدها أو بعمامة .

(٤) مخطوط ج ٢ ص ٩٨ .

أما عن الأسلحة التي كانوا يستعملونها في حروبهم فهي : السيف والرمح والقوس والنشاب ، وهناك أدوات حرية استعان بها المالك في حروبهم ضد الصليبيين والتتار ، نخص منها بالذكر المجانيق والديابات ذوات السجل والزحافات والقطاطيع التي كان يهدم بها أسوار القلاع التي يستولى عليها .

ولم تكن هناك مرتبات ثابتة لهؤلاء الأمراء والأجناد ؛ بل استميض عن ذلك باقتطاعات كان يمنحها السلطان لهم ، وكان المقتطع منهم يحمل في الإقطاع محل السلطان ليمتنع بفلاته وإيراداته ، ثم يؤول جميعه إلى السلطان بمجرد انتهاء مدة الإقطاع المتفق عليها وبسبب وفاة المقتطع . على أن السلطان ما كان يكافئ أمراءه وجنوده الأوفياء بأن ينزل لورثتهم عن حقه في إقطاعاتهم . ولم تكن هذه الإقطاعات هي الشيء الوحيد الذي كان يمنحه السلطان لأمرائه وأجناده ؛ بل كان لهم نصيب معين في الغنائم ، كما كان لهم رواتب أخرى من اللحم والتوابل والطين والزيت لا علاقة لها بالإقطاع ، فهي هبة من السلطان ، وكانت تصرف في بعض الأحيان لمن لا إقطاع له من أولاد الأمراء^(١) .

ويعد بيبرس أول من نظم جيوش المالك تنظيمًا تامًا ؛ ولا غرو فقد كان قائدًا ممتازًا ، ظهرت كفاءته في واقعة المنصورة ، وكان سلفه عز الدين أيك زوج شجرة الدر رئيسًا لقواد المالك . وقد تكون جيش المالك عامة وزمن المؤيد خاصة من ثلاث طوائف : جنود نظامية تنفق عليهم الحكومة . وممالك السلطان وتنفق عليهم الخاصة السلطانية ؛ وهؤلاء هم حرس السلطان ، وكانوا ذوي ثروة كبيرة ونفوذ عظيم فقد كان يمكنهم خلع السلطان . وممالك الأمراء وينفق عليهم أمراؤهم ، وهؤلاء كانوا يحرسون الأمراء ويساعدونهم ضد أعدائهم . وقد ظل المالك محافظين على صيغتهم الحربية حتى بعد ضعف شأنهم باستيلاء السلطان سليم الأول على مصر سنة ١٥١٧ م . وكان المالك في حروبهم ينظمون

جيوشهم على هيئة مربعات ، يقف فرسانهم في وسطها ، ثم يدور القتال بغير نظام ، وبذلك كان من السهل انهزامهم رغم حماسهم^(١) .

الجيش في عصر العثمانيين :

أما الدولة العثمانية فكانت جيوشها تتألف من الانكشارية (الجيش الجديد) التي أنشأها أورخان . وهؤلاء كانوا عضداً قوياً للدولة مدة من الزمن ، فقد كانوا في عصر السلطان سليمان القانوني يلبون نداء السلطان بمجرد دعوته إليهم للحرب . ولكن بعد عصر سليمان القانوني تلكا الانكشارية في أمر الدفاع عن الدولة ، وأصبحت مهمتهم محصورة في قبض المربعات ، وبدأت العناصر الانكشارية تنهب ما في أيدي الناس ، فسيطرت على السلاطين ، وتدخلت في السياسة ، وانغمست في الترف ، وأهملت الحرب ، واهتمت بمظاهر الأبهة ، وأصبحت وبالا على الدولة العثمانية . وقد تمكن السلطان محمود الثاني من القضاء عليهم في سنة ١٨٢٦ م وأحل محلهم جيوشاً حديثة قامت بتنظيمها بمئة أجنبية ، وأنشئت مدرسة حرية خاصة في الأستانة . ولما خلفه السلطان عبد المجيد استحدث نظام التجنيد الإيجباري ، وقسم الجيش إلى فرق نظامية وفرق احتياطية . ونقف على مبلغ ضعف الجيوش التركية إذ ذاك من استنجد السلاطين العثمانيين بمحمد علي لقمع الثورات التي قامت في ولايات الدولة .

(١) انظر كتاب الظاهر بيبرس وحضارة مصر في عصره للأستاذ محمد جال الدين سرور

٤ - البحرية

البحرية في الإسلام :

لم يكن العرب قبل الإسلام وفي صدره يُعنون بالحروب البحرية ؛ لبدونهم وعدم تعودهم ركوب البحر وممارستهم أحواله . وكان أول مَنْ ركب البحر في عهد عمر (١٣ - ٢٣ هـ) الملاء الحَضْرَمِيّ وإلى البحرين ، إذ توجه لنزو بلاد فارس في اثني عشر ألفاً من المسلمين من غير إذن الخليفة . ثم عاد المسلمون إلى البصرة محملين بالغنائم ، بعد أن فقدوا سفنهم التي عبروا بها إلى بلاد فارس . فلما علم عمر بذلك - وكان يكره ركوب البحر - غضب على أبي العلاء وعزله .

ولما فتحت الشام شاهد العرب سفن الروم ، فتطلّعت أنفسهم إلى مجارة أعدائهم وركوب البحر مثلهم . وألح معاوية بن أبي سفيان على عمر أن يأذن له بنزو بلاد الروم بحراً لقربها منه ؛ فكتب عمر إلى عمرو بن العاص وإلى مصر يسأله أن يصف البحر . فكتب عمرو إلى عمر يقول : « يا أمير المؤمنين ! إنى رأيتُ البحر خلقاً كبيراً يركبه خلق صغير ، ليس إلا السماء والماء ، إن ركد أحزن القلوب ، وإن نار أزاغ العقول ، يزداد فيه اليقين قلةً ، والشك كثرةً ، هم فيه كدود على عود ، إن مال غريق وإن نجا بريق » . فلما جاء الكتاب إلى عمر كتب إلى معاوية يقول : « لا والذي بعث محمدًا بالحق ، لا أحل فيه مسلماً أبداً » .

ومما يدل على مبلغ كره العرب لركوب البحر أن عمرّاً بعد أن تم له فتح مصر ، وأجلّ الروم عنها (سنة ٢٠ هـ = ٦٤٠ م) أراد أن يتخذ الإسكندرية - التي كانت حاضرة هذه البلاد منذ أيام الإسكندر المقدوني (سنة ٣٣٠ ق . م) -

حاضرة لولايته الجديدة ، إذ كانت عامرة آهلة بالسكان ؛ وأرسل بذلك إلى عمر ابن الخطاب رضى الله عنه . فسأل الخليفة رسول عمرو : « هل يحول بينى وبين المسلمين ماء ؟ » قال : « نعم يا أمير المؤمنين إذا جرى النيل » . فكتب إلى عمرو : « إني لا أحب أن تنزل بالمسلمين منزلاً يحول الماء بينى وبينهم في شتاء ولا صيف ، فلا تجمعوا بينى وبينكم ماء ، متى أردت أن أركب إليكم راحلتى حتى أقدم إليكم قدمت » . وأشار عليه باتخاذ مدينة أخرى غير الاسكندرية . ولا غرو فقد كان عمر بعيد النظر ، لأن العرب لم يكونوا أمة بحرية ، ومن ثم لم تعد الاسكندرية صالحة لأن تكون حاضرة للديار المصرية .

وقد علل ابن خلدون ^(١) سبب امتناع العرب في أول عهدهم عن ركوب البحر ، فقال :

« والسبب في ذلك أن العرب لبداءتهم لم يكونوا أول الأمر مهرة في ثقافته وركوبه ، والروم والأفرنجية لمارسهم أحواله وممراتهم في التغلب على أعواده ؛ ممرنوا عليه فأحكموا الدراية بثقافته . فلما استقر الملك للعرب وشمخ سلطانهم ، وصارت أم البحر خولاً لهم وتحت أيديهم ، وتقرب كل ذى صنعة إليهم بمبلغ صناعته ، واستخدموا من التواتية في حاجتهم البحرية أمماً ، وتكررت ممارستهم للبحر وثقافته ؛ استحدثوا بصراء بها ، فتأقت نفوسهم إلى الجهاد فيه وأنشأوا السفن فيه والشواني ^(٢) وشحنوا الأساطيل بالرجال وأعطوها المساكر والمقاتلة ابن وراء البحر من أم الكفر ، واختصوا بذلك من ممالكهم وثغورهم ما كان أقرب إلى هذا البحر وعلى حافته ؛ مثل الشام وإفريقية والمغرب والأندلس » .

ولما ولي عثمان الخلافة أعاد عليه معاوية الكرة في غزو الروم بحراً ؛ فأذن له على ألا يحمل أحداً على ركوب البحر كرهاً ، بل يجعل الأمر اختيارياً ، ونجى معاوية في غرضه . فتشجع المسلمون وأقدموا على ركوب البحر ، وتفوقوا

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٢٢٠ — ٢٢٢ .

(٢) الشواني : جمع شونة ، وهي المركب الممد للجهاد في البحر .

على الروم وغيرهم ، وكثر عدد السفن وأتقن تسليحها . وكان لهذه القوة البحرية أكبر الأثر في اتساع الدولة الإسلامية ؛ فقد تحارب والى مصر من قبل عثمان وهو عبد الله بن سعد بن أبي سرح مع قسطنطين بن هرقل في البحر الأبيض ، واتصر عليه في واقعة ذات السوارى ^(١) ، مع أن عدد المسلمين لم يتجاوز المائتي سفينة وقفت أمام ألف سفينة كانت للعدو . كما فتح العرب كثيراً من الجزر الكبرى في البحر الأبيض ، وأهمها صقلية ورودس وانتزعوها من يد الدولة البيزنطية . وعلى ذلك فإن الفضل في إنشاء أسطول إسلامي للدولة العربية يرجع إلى عثمان بن عفان . ومن ذلك الوقت أصبح للأسطول الإسلامي تاريخ مجيد .



ولما ولى معاوية الخلافة عني بإنشاء السفن الحربية . ولما كانت الدولة البيزنطية تُغير على البلاد الإسلامية ؛ فإن معاوية رتب لفزوها ما يسمى « بالشواتي » و « الصوائف » أى أنه وضع نظاماً يكفل استمرار الحرب بينه وبينهم شتاء وصيفاً . وبلغ أسطول الشام ألفاً وسبعمائة سفينة . وفي عهده غزا عقبة بن عامر جزيرة رودس . وفي سنة ٥٣ هـ غزا الروم البرلس في عهد ولاية مسلمة بن حنظل (٤٧ — ٦٢ هـ) وقتلوا عدداً كبيراً من المسلمين وعلى رأسهم وردان مولى عمرو بن العاص . ومن ثم اهتم أمراء مصر ببناء السفن . فأنشئت لأول مرة سنة ٥٤ هـ دار لبنائها في جزيرة الروضة ^(٢) . واستمرت البحرية الإسلامية في عظمتها طوال العصر الأموي وفي الصدر الأول من العصر العباسي ، حتى بدأت الدول الإسلامية في الشرق والغرب في الانحطاط ، وإذا ذلك بدأت القوة البحرية في الضعف .

(١) سميت بهذا الاسم لكثرة سوارى للراكب واجتماعها .

(٢) المخطط للفرزى ج ٢ ص ١٩٠ — ١٩١ .

امرة الأسطول :

لما فتح العرب بلاد الشام وفلسطين ومصر أصبح إنشاء بحرية لصيانة المرافئ ومنازلة الأعداء أمراً ضرورياً . ومن ثم اهتم العرب بتجهيز الأساطيل وإعدادها ، وكانوا يأخذون التجارة أول الأمر من المدن الفينيقية التي اشتهر سكانها برحلاتهم الجريئة ، ثم أصبحوا يجمعون بعد ذلك من سورية ومصر وسواحل آسيا الصغرى . وفي سنة ٢٨ هـ احتلت الأساطيل جزيرة قبرص . وفي سنة ٣٤ هـ مضى إلى مصر في أسطول مؤلف من مائتي سفينة وحارب البيزنطيين الذين حملوا عليه ، بينما كان نازلاً على مقربة من ساحل اللاذقية في سفينة سفينة . وانتصر المسلمون انتصاراً باهراً ، ولكن لما رأوا أنهم سينهزمون إذا حاربوا سفينة سفينة أمرعوا وانضمت الصفوف بعضها إلى بعض ، وأصابوا سفن العدو بواسطة الزاريق التي رفعوها ، ثم اندفعوا على الروم بحراهم وسيوفهم ^(١) . فشب قتال دموي عنيف أعقبه نصر عظيم وتحطم الأسطول البيزنطي ونجا قائده بعد جهد ، ومنذ ذلك الحين تجنب المسلمون المناورات في حركاتهم الحربية والبحرية ، واهتموا بالالتحام بالعدو والانتفاض عليه . وكانت السفن تبني في معظم المرافئ البحرية السورية والمصرية . وكانت السفن العربية أضخم من البيزنطية ، بيد أنها كانت في الغالب أقل منها سرعة . أما البحرية التجارية فكانت كافية ، كما لقيت التجارة البحرية كل تشجيع . وكان بكل مرافأ منارة تدعى « الخشب » . ويظهر أن الأسطول لم يكن مؤلفاً من السفائن التي ابتنتها الحكومة للهوام الحربية فحسب ، ولكن كان لزاماً على كل مقاطعة أو ثغر تقديم عدد خاص من السفن إذا ما طلب منها ذلك ، وكان ذلك في أيام الفاطميين في مصر . وعلى هذا النوال سار صلاح الدين الأيوبي ؛ وكان لكل سفينة بحرية قائد (أو مقدم) له القيادة في كل ما يختص بالبحر في مسفينته . ومهنته تدريب

الجند وتجهيز الحملات ، في الوقت الذي كان هناك موظف آخر يدعى « الرئيس » ليس له من عمل سوى الملاحة . وكان قائد الأسطول يدعى أمير الماء أو أمير البحر ومنه اشتق لفظ Admiral .



ويدين العرب للبيزنطيين بفضل تعليمهم الفنون البحرية . ولكن العرب الذين تعلموا من البيزنطيين هذه الفنون أصبحوا أساتذة أوروبا ؛ لما فُطروا عليه من الشجاعة وحُب المغامرة . يدلنا على ذلك أن بعض الاصطلاحات البحرية المستعملة في أوروبا لا تزال تحتفظ بمبريتها إلى اليوم . وكان أثر العرب في شعوب حوض البحر الأبيض المتوسط بوجه خاص ، أبعد مدًى من غيرهم من شعوب أوروبا . ويقول فون كرىمر^(١) : « وما يوضح لنا أن الأسطول العربي القديم كان نموذجاً لأساطيل الأقطار المسيحية ؛ أن كثيراً من الاصطلاحات العربية البحرية لا تزال شائعة على ألسنة التجارة في جنوب أوروبا . نذكر من بين تلك الاصطلاحات كلمة Cable المأخوذة عن لفظ « جبل » العربي ، وكلمة Arsenal (وبالإيطالية Darsonal) المأخوذة عن لفظ « دار الصناعة » بالعربية ، وكذا كلمة Corvette المأخوذة عن لفظ « غراب » العربية ، Admiral المأخوذة عن « أمير البحر » .

البحرية في مصر:

اشتهرت مصر في العصر الإسلامي بصناعة المراكب النيلية التي كانت تسير في النيل تحمل حاصلات البلاد بين جهات الوجهين البحري والقبلي ، كما اشتهرت أيضاً بصناعة السفن التي تكوّن منها الأسطول المصري . وكانت هذه السفن تشحن بالأسلحة والمقاتلة لغزو بلاد الدولة الرومانية الشرقية ، عن طريق

الإسكندرية ودمياط وتنيس^(١) والفرما^(٢) .

وقد اشتهر أحمد بن طولون (٢٥٤ - ٢٧٠ هـ) مؤسس الدولة الطولونية (٢٥٤ - ٢٩٢ هـ) بإنشاء المراكب الحربية ، وجعل لها أحواضاً حول جزيرة الروضة كانت تعرف باسم « صناعة الجزيرة » . وظلت صناعة السفن بجزيرة الروضة حتى نقلها محمد بن طُغْج الإخشيد (٣٢٣ - ٣٣٤ هـ) مؤسس الدولة الإخشيدية (٣٢٣ - ٣٥٨ هـ) إلى فسطاط مصر في المصنع المعروف باسم « صناعة السفن » . فقدت المراكب الحربية والتيلية تصنع في « صناعة مصر » مرة وفي « صناعة الجزيرة » مرة أخرى .

ولم تقف مجهودات الفاطميين عند حد اهتمامهم بتكوين هذا الجيش ، بل رأوا على أثر تهديد البيزنطيين لبلاد الشام - وكانت تابعة لمصر - واستيلائهم على أمهات مدنها مثل أنطاكية وحلب ، أنهم في حاجة ماسة إلى أسطول قوى ؛ فأنشأ المزمّلدين الله الفاطمي ومن جاء بعده من الخلفاء الفاطميين المراكب الحربية في مدينة مصر ؛ وفي الإسكندرية ودمياط . وكانت تسير بعض وحداتها للرابطة في الموانئ الشامية مثل عكاّ وصُور وعسقلان .

وقد أنشأ المزمّداراً لصناعة السفن بالقُصّ بنى فيها ستانة مراكب ، وصفها السَّبَّحِي^(٣) المؤرخ المصري المتوفى سنة ٤٢٠ هـ بقوله : « إنه لم ير مثلاً فيما تقدم كبراً ووثاقة وحسناً » . ويحدثنا المقرئى أنه كان على رأس الأسطول المصرى في ذلك العصر عشرة قواد ، عليهم رئيس هو « قائد القواد » ، وكان يسمى في عهد الفاطميين « أمير الجيش » وفي عهد المماليك « ناظر الجيش » وكان هؤلاء القواد يتناولون مرتبات تصل إلى العشرين ديناراً في الشهر . وكان

(١) تنيس (بكسرتين وتشديد النون) : اسم مدينة قديمة كانت قائمة في جزيرة صغيرة واقعة في الجهة الشمالية الشرقية من بحيرة المنزلة .

(٢) الفرما (بالتحريك) : مدينة من حصون مصر القديمة في الجهة الشرقية من بحيرة المنزلة بالقرب من شاطئ البحر الأبيض المتوسط .

(٣) هو محمد بن أبي القاسم عبيد الله بن أحمد .

للأسطول ميزانية ضخمة من خراج الاقطاعات المحبوسة عليها . ولم يزل الأسطول المصرى محل عناية الخلفاء الفاطميين ، حتى قام النزاع بين الصليبيين ومصر ؛ فأمر شاور^(١) بإحراق الفسطاط ؛ ليحول دون وصول العدو ، كما أحرق مرآكب الأسطول .

ولما زالت الدولة الفاطمية سنة ٥٦٧ هـ ، وانتقلت السلطة إلى صلاح الدين يوسف بن أيوب مؤسس الدولة الأيوبية ، اهتم بأمر الأسطول اهتماما كبيرا لمحاربة الصليبيين وصدمهم عن الموانئ الإسلامية ؛ فخصص له ديوانا كبيرا ، عرف باسم « ديوان الأسطول » ، وأقر له ميزانية خاصة ، وعهد بهذا الديوان إلى أخيه العادل .

وكان معظم أفراد الشعب في عهد هذه الدولة يكرهون الحروب البحرية ، كما كان السلاطين يضطرون لإرغام الناس على الاشتغال في الأسطول إذا دعت الضرورة إلى تجهيزه . ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل أصبحت خدمة الأسطول في عهد الدولة الأيوبية حاراً يُسبَّب به الرجل ؛ فإذا قيل لرجل : « يا أسطولى » غضب غضباً شديداً . ويظهر أن تلك الكراهية إنما جاءت على أثر تحول الحروب الصليبية إلى مصر ، فإذا قيل لرجل : يا أسطولى فكأنهم قالوا له : أنت مثل هذا الرجل الذى جاء فى الأساطيل .

ولما آلت مصر إلى سلطان المماليك (٦٤٨ — ٩٢٣ هـ = ١٢٥٠ — ١٥١٧ م) عمل الظاهر بيبرس (٦٥٨ — ٦٧٦ هـ) على إعداد قوة بحرية ، يستعين بها فى صد أعدائه الذين يغيرون على بلاده من جهة البحر . فاهتم بإعادة شأن الأسطول إلى ما كان عليه فى عهد الملك الصالح نجم الدين أيوب (٦٣٧ — ٦٤٧ هـ = ١٢٤٠ — ١٢٩٠ م) ومنع الناس من أن يتصرفوا فى أخشاب السفن ، كما أمر بإنشاء الثوانى فى ثغرى الاسكندرية ودمياط ، وكان يذهب بنفسه إلى «صناعة الجزيرة» ويشرف على تجهيزها . وقد تسنى له بذلك أن يمد أسطولا مكوّنًا من

(١) هو أبو شجاع شاور بن مجير بن نزار ، وزير المعاضد عبد الله الفاطمى .

أربعين قطعة حربية سيّره إلى جزيرة قبرص سنة ٦٦٩ هـ . ولكن هذا الأسطول تحطم قرب هذه الجزيرة . ولما علم بذلك بيبرس شرع في إنشاء أسطول آخر ، وظل يتردد على دار الصناعة بمصر حتى تم إعداده .

وقد نسج على منوال بيبرس من حيث عنايته بالأسطول الأشرف خليل بن قلاوون (٦٨٩ — ٦٩٣ هـ = ١٢٩٠ — ١٢٩٣ م) . فأنشأ أسطولا مكونا من ستين مركبا جهزها بالآلات الحربية والرجال . ثم سار إلى دارالصناعة بجزيرة الروضة لاستعراض الأسطول ، وأقام لذلك احتفالا كبيرا أقبل عليه الناس من كل حدب وصوب قبل الاحتفال بثلاثة أيام ، وبنوا لهم أماكن من الخشب وأخصاصا من القش على شاطئ النيل وعلى شاطئ جزيرة الروضة . وقد ازدحت الطرق والميادين بالأهالي الذين خرجوا من بيوتهم لمشاهدة الاحتفال ؛ ولما أقبل السلطان خرجت الشواني والحراريق والطرائد ^(١) واحدة بعد أخرى ، وعلى كل من الشواني برج وقلعة . وتبارى الجند « وما منهم إلا من أظهر في شوته عملا معجبا ، وصناعة غريبة يفوق بها على صاحبه » ^(٢) . ثم رجع السلطان في عسكره إلى القلعة ، وأقام الناس بقية يومهم وليلتهم في لهو ومرح .

ومن هنا تبين ما وصلت إليه مصر الاسلامية في العصور الوسطى من التقدم في ميدان الصناعة الحربية والبحرية ، ومقدار اهتمام الأمراء والسلاطين بأمر هذه الأساطيل الحربية والتجارية ، حتى ظهرت مصر بالمظهر اللائق بها بين الدول الحربية في ذلك الوقت . أضف إلى ذلك ما كان من تعظيم الأهلين لرجال الأسطول حتى أطلقوا عليهم « المجاهدين في سبيل الله » و « الغزاة في أعداء الله » ، كما كانوا يتبركون بدعائهم . وليس أدل على اهتمام مصر بأمر الأساطيل من اشتراك الأهالي مع الحكومة عند استعراض الجيوش الحربية والأساطيل ، أو عند توديعها للجيش .

(١) الشواني : للراكب العدة للجهاد في البحر . والحراريق : ضرب من السفن فيها مرامي نيران يرمى بها العدو في البحر . والطرائد : سفن صغيرة سريعة .

(٢) المخطوط ج ٢ ص ١٩٤ — ١٩٥ .

٥- البريد

البريد في الاصطلاح : هو أن يُجمل خيل مُضَمَّرات في عدة أما كن ؛ فإذا وصل صاحب الخبر المسرع إلى مكان منها وقد تعب فرسه ، ركب غيره فرساً مستريحاً ، وكذلك يفعل في المكان الآخر حتى يصل بسرعة . وأما معناه اللغوي : فهو مسافة معلومة مقدرة باثني عشر ميلاً . واختلف فيه ؛ فذهب بعضهم إلى أن هذا اللفظ عربي ، وأنه مشتق من بَرَد أو أَبْرَد بمعنى أرسل ، فتقول : بردت الحديد إذا أرسلت ما يخرج منه . وقيل : من بَرَد بمعنى ثبت . يقال : « اليومَ يومٌ باردٌ سَمُومُهُ » أى ثابت . وذهب آخرون إلى أنه فارسيٌّ معرَّبٌ ، فأصله بالفارسية « بريدہ دم » ، ومعناه مقصود الدنّب ، وذلك لأن الفرس كانوا يقصون ذنب بفل البريد ليمتاز بذلك عن غيره من الدواب الأخرى ، وكان يطلق البريد على الرسول .

وقال الصاحب علاء الدين : « ومن جملة الأشياء وضعهم البريد بكل مكان طلباً لحفظ الأموال وسرعة وصول الأخبار ومتجدّدات الأحوال ^(١) » .

البريد في عهد الأمويين والعباسيين :

ويرجع هذا النظام إلى أيام أ كاسرة الفرس وقياصرة الروم . على أن مقاديره أو مسافاته لم تكن ثابتة ، بل كانت متفاوتة . وقد ذكر القلقشندي أن أول من وضع البريد في الإسلام معاوية بن أبي سفيان الذي أخذه عن الروم أثناء حكمهم في الشام ، وأن أمره لم يحكم إلا في عهد عبد الملك بن مروان (٦٥ - ٨٦ هـ) . وقد أدخل على نظام البريد عدة تحسينات ، حتى أصبح أداة هامة في إدارة شؤون

(١) الفخرى في الآداب السلطانية ص ١٠١ - ١٠٢ .

الدولة . وقد أثر عن عبد الملك أنه قال لأحد رجاله : « ولَيْتَكَ ما حضر بابي إلا أربعة : المؤذن ، فإنه داعي الله تعالى فلا حجاب عليه . وطارق الليل ، فشر ما أتى به ولو وجد خيراً نائم . والبريد ، فمتى جاء من ليل أو نهار فلا تحجبه ، فربما أفسد على القوم سنة حبسهم البريد ساعة . والطعام إذا أدرك ، فافتح الباب وارفع الحجاب وخل بين الناس وبين الدخول »^(١) .

كان للبريد ديوان كبير في بغداد (أشبه بمصلحة البريد الآن) مزوّد بمحطات على طول الطريق . وقد ظل الحمام الزاجل مستخدماً في نقل الرسائل حتى خلافة المتصم ؛ وساعدت معالم الطرق التي أقامتها الحكومة التجار في أسفارهم ، كما كانت نواة للبحوث الجغرافية . إلا أن البريد كان خاصاً بأعمال الدولة ، وليس لتقل مراسلات الجمهور . ومن ثم كان مصلحة من مصالح الدولة الخاصة . وكان صاحب البريد يراقب العمال ويتجسس على الأعداء . وهذا النظام أشبه بقلم المخابرات في وزارة الدفاع الآن . وكانت مهمة صاحب البريد أول الأمر توصيل الأخبار إلى الخليفة من عماله في الأقاليم ، ثم توسعوا فيه حتى جعلوا صاحبه عَيْنًا للخليفة ، ينقل أمره إلى ولاته كما ينقل أخبار ولاته إليه^(٢) .

وقد اهتم الخلفاء العباسيون بهذا النظام ، واعتمدوا عليه اعتماداً كبيراً في إدارة شؤون دولتهم . وكان أبو جعفر المنصور يقول : « ما كان أحوجني إلى أن يكون على بابي أربعة نفر ، لا يكون على بابي أعفّ منهم ؛ فقبل له : يا أمير المؤمنين من هم ؟ قال : هم أركان المُلْك ، لا يصلح الملك إلا بهم ، كما أن السرير لا يصلح إلا بأربعة قوائم ، إن نقصت واحدة وهى ؛ أما أحدهم فقاوض لا تأخذه في الله لومة لأثم ، والآخر صاحب شرطة يُنصف الضعيف من القوى ، والثالث صاحب خراج يستقصي ولا يظلم الرعية ، فإني عن ظلمها غني ، والرابع ... ثم عرض على إصبعه السبابة ثلاث مرات ، يقول في كل مرة : آه آه . قيل له : ومن

(١) التقيسندي ج ١٤ ص ٣٦٧ — ٣٦٨ .

(٢) Khuda Bukhsh, Orient Under the Caliphs, p. 238 et Seq. Hell, p. 72.

هو يا أمير المؤمنين ؟ قال : صاحبُ بريدٍ يكتبُ إلىَّ بخبر هؤلاء على الصحة ^(١) .
نعم ! لقد كانت عَيْنُ النصور ساهرة لا تنام عن عمله ، وما يأتونه في
أعمالهم من خير أو شر ، وقد كتب إليه عامل البريد عن واليه في حضرموت
أنه يكثر الخروج في طلب الصيد ؛ فكتب إلى هذا الوالي : « ثكلتك أمك ،
وعدمتك عشرينك ! ما هذه العدة التي أعدتها للنكابة في الوحش ؟ إنا إنما
استكفيناك أمور المسلمين ولم نستكفك أمور الوحش . سلم ما كنت تلي من
عملنا إلى فلان بن فلان ، والحق بأهلك مذموماً مدحوراً » ^(٢) .

ولا شك أن النصور قد استخدم ولاية البريد ، فكانوا عيوناً له ، وعوناً
على الإشراف على أمور دولته ، وبواسطتهم كان يقف على أعمال الولاية ، وعلى
ما يصدره القضاء من الأحكام ، وما يرد بيت المال من الأموال وما إلى ذلك . كما
كان ولاية البريد يوافونه بأسعار الحاجيات من قح وحبوب ، وأدَم وما كولات
وغيرها . ولقد بلغ من انتظام إدارة البريد في عهده أن عماله كانوا يوافونه بذلك
مرتين في كل يوم ؛ فإذا صلى المغرب وافوه بما حدث طول النهار ، وإذا صلاوا
الصبح كتبوا إليه بما جرى في الليل من أمور . وبهذا كان يقف النصور
على كل ما يحدث في الولايات الإسلامية . ولهذا كان شديد الاتصال بولاته ،
فيوقف القاضي عند حده إذا ظلم ، ويرجع السعر إلى حاتئه الأولى إذا غلا ،
وإن رأى تقصيراً من أحدهم وبجحه ولامه أو عزله عن عمله مهاناً .

ويقول الطبري ^(٣) عند كلامه على حوادث سنة ٢٢٠ : « وفي هذه السنة
وجه المعتصم عجيف بن عتبسة في جمادى الآخرة منها الحرب الزطية ^(٤) الذين كانوا

(١) الطبري ج ٩ ص ٢٩٧ .

(٢) الطبري ج ٩ ص ٣١٤ ، ومروج الذهب ج ٢ ص ٢٣٢ .

(٣) ج ١٠ ص ٣٠٦ .

(٤) الزط : جيل أسود من السند تنسب إليهم الثياب الزطية . وقيل : هم جنس من

السودان والهنود .

قد عاثوا في طريق البصرة ، فقطعوا فيه الطريق واحتملوا الفلّات من البيادر^(١) بكسّكر وما يليها من البصرة وأخافوا السبيل ، ورتّب الخيل في كل سكة من سلك البُرد ركض بالأخبار ؛ فكان الخبر يخرج من عند عجيف فيصل إلى المتعصم من يومه .

وكثيراً ما كان الملوك أو الأمراء يحملون بينهم وبين صاحب البريد علامة يتفقون عليها سرّاً ؛ فلا يعتمد أحدهم كتاب صاحب بريده إلا إذا كان يحمل تلك العلامة ، ولو كان الكتاب بخط صاحب البريد نفسه وخاتمه ؛ إذ قد يفعل ذلك مرغماً . يدل على ذلك أن أبا مسلم الخراساني لما دعاه للنصور إليه من خراسان إلى بغداد ، وخاف أبو مسلم عاقبة تلك الدعوة ؛ فاستخلف أبا نصر مالك بن الهيثم على عسكره وقال له : « أقم حتى يأتيك كتابي ، فإن أذاك محتوماً بنصف خاتم فانا ختمته ، وإن أذاك بالخاتم كله فلم أختمه » . فلما جاء أبو مسلم إلى المدائن وقتله للنصور كتب إلى أبي نصر عن لسان أبي مسلم يأمره بحمل ما خلف أبو مسلم ، وختم الكتاب بخاتم أبي مسلم ؛ فلما رأى أبو نصر الخاتم تأملا علم أن أبا مسلم لم يكتب^(٢) .

ويقول فون كيرمر^(٣) عن نظام البريد في عهد العباسيين : « إنه كان على رأس كل مصلحة في الولايات الكبيرة عامل بريد ، مهمته موافاة الخليفة بجميع الشؤون الهامة ، بل والإشراف على أعمال الوالي ، كما كان — بعبارة أخرى — مندوباً أولته الحكومة المركزية ثقها . وعلى الرغم من كل ذلك ، فقد بدأ الولاة يستقلون بولاياتهم شيئاً فشيئاً ، حتى أصبحت ولاية هذه الأقاليم وراثية . ولا غرو فقد كان ولاية الأقاليم الكبيرة يولون من قبلهم الولاة ، حتى إن مقاليد الأمور في حاضرة الدولة نفسها سرعان ما خرجت من أيدي الخلفاء » .

(١) البيادر (جمع يدر) : وهو الموضع الذي يناس فيه الطعام .

(٢) تاريخ التمدن الإسلامي ج ١ ص ٢٢١ .

(٣) Orient under the Caliphs .

البريد في مصر :

وقد ارتقى نظام البريد في مصر في عهد المماليك وخاصة في عهد بيبرس الذي تنبه إلى منفعة فوض له نظاماً يكفل ارتباط جميع أنحاء مملكته بشبكة خطوط من البريد البري والجوي . وكان مركز هذه الشبكة قلعة الجبل ^(١) ، حيث كان يتفرع منها أربعة طرق برية ، يمتد أحدها إلى قوص ، والآخر إلى عيذاب ^(٢) ، وثالث إلى الاسكندرية ، ورابع إلى دمياط ومنها إلى غزة . ومن هذا المكان تتفرع سائر الخطوط ، وتصدر المراسيم السلطانية إلى أنحاء إمبراطوريته ، وترد إليها الرسائل من الولاة . وأصبح البريد في عهده يرد على مصر مرتين في الأسبوع . وقد زوّد بيبرس مراكز البريد بكل ما يحتاج إليه المسافر من زاد وعلف ، كما راعى توفر المياه أو وجود قرية بجوارها ، وأعد بكل منها خيولاً لا يسمح بركوبها إلا بمرسوم سلطاني ^(٣) .

وكان يشرف على إدارة البريد صاحب ديوان الإنشاء ، فقد عهد إليه حفظ ألواح البريد بالديوان ، فإذا خرج بريدي إلى جهة من الجهات أعطى لوحاً من تلك الألواح ليمقله بعنقه في ذهابه وإيابه . وكانت هذه الألواح من الفضة ، وقد نقش على أحد وجهي كل لوح منها عبارة « لا إله إلا الله محمد رسول الله » أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون . ضرب بالقاهرة المحروسة . وعلى الوجه الآخر « عزّ مولانا السلطان . . . سلطان الإسلام والمسلمين » ^(٤) .

(١) جاء في كتاب النجوم الزاهرة طبع دار الكتب المصرية ج ٦ ص ٥٤ أن هذه القلعة لا تزال موجودة إلى اليوم قائمة بأسوارها البالية على قطعة مرتفعة منفصلة من جبل القطم شرق القاهرة ، تشرف على ميدان صلاح الدين . أنشأها للملك الناصر صلاح الدين في سنة ٥٧٢ هـ ، وكان يقيم بها في بعض الأيام .

(٢) عيذاب : بلدة على ضفة بحر القلزم (البحر الأحمر الآن) كانت من أشهر المراسي في البحار ، تأتي إليها سفن اليمن والحيشة والهند . وكانت في السابق طريق الحج المصري ، يسير إليها الركاب عن طريق قوص ثم يركبون البحر منها إلى جدة .

(٣) صبح الأعشى ج ١٤ ص ٣٧٢ ، بنام الزهور في وقائع الدهور ج ١ ص ١٠٨ .

(٤) صبح الأعشى ج ١٤ ص ٣٧١ .

وقد استخدم يبرس الحمام الزاجل في إرسال رسائله . وكان له أبراج بالقلعة ، ومراكز معينة في جهات مختلفة كمرآكز البريد البري ، لكنها تريد عنها في المسافة ؛ فإذا نزل بها الحمام ينقل البرّاج ما على جناحه إلى طائر آخر ليوصله إلى المنزل التي تلها^(١) .

وكان الإيجاز من أهم مميزات الرسائل التي ينقلها الحمام الزاجل ، فكان يستغنى فيها عن البسملة والمقدمات الطويلة والألقاب الكثيرة ، فما كانت تحمل به الرسائل في ذلك العصر ؛ ويكتفى فقط بذكر التاريخ والساعة ، وإيراد المطلوب في صيغة مقتضبة كالتي تستعمل في البرقيات في وقتنا هذا . وكانت الرسالة تشد تحت جناح الحمامة أو إلى ذيلها . وقد جرت المادة أن تكتب الرسالة من صورتين ترسلان مع حمامتين ، تطلق إحداها بعد ساعتين من إطلاق الأخرى ، حتى إذا ضلّت إحداها أو قتلت أو اقترسها الجوارح أمكن الاعتماد على وصول الأخرى . وقد جرت المادة أيضاً ألا يطلق الحمام في الجو للمطر ولا قبل تغذيته الغذاء الكافي^(٢) . وكان حمام البريد السلطاني يميز بعلامات خاصة كبصم منقاره بصمات خاصة أو قص ريشه بطرق معروفة ، فإذا وصل إلى قلعة الجبل يطاقطة تولى السلطان قطعها بنفسه^(٣) .

(١) صبح الأعشى ج ١٤ ص ٣٩١ .

(٢) المخطوط ج ٢ ص ٢٣١ — ٢٣٢ ، تاريخ البريد في مصر (مصلحة البريد)

ص ٤٣ — ٤٤ .

(٣) Stanley Lane-Poole, A History of Egypt in the Middle Ages, 246 .

انظر كتاب الظاهر يبرس وحضارة مصر في عهده . للأستاذ محمد جمال الدين سرور :

ص ١٣٥ — ١٣٧ .

٦ - الشرطة

الشرطة هي الجند التي يعتمد عليها الخليفة أو الوالي في استتباب الأمن وحفظ النظام والقبض على الجناة والمفسدين ، وما إلى ذلك من الأعمال الإدارية التي تكفل سلامة الجمهور وطمأنينتهم . وكان عمر بن الخطاب أول من أدخل نظام المَسَس في الليل . وفي عهد علي بن أبي طالب نُظِّمَت الشرطة ، وأُطلق على رئيسها صاحب الشرطة . وكان صاحب الشرطة يختار من علية القوم ومن أهل المصيبة والقوة . وهو أشبه بالمحافظ في هذا العصر لأنه عبارة عن رئيس الجند الذين يساعدون الوالي على استتباب الأمن وحفظ النظام والقبض على الجناة والمفسدين . وكانت الشرطة تابعة للقضاء أول الأمر ، تقوم على الأحكام القضائية ويتولى صاحبها إقامة الحدود . ولكنها لم تلبث أن انفصلت عن القضاء ، وأصبح لصاحب الشرطة الاستقلال بالنظر في الجرائم . وقد أدخل هشام بن عبد الملك (١٠٥ - ١٢٥ هـ) نظام « الأحداث » ، وكان يقوم صاحبه بالأعمال العسكرية التي تعتبر وسطاً بين أعمال صاحب الشرطة والقائد^(١) .

قال ابن خلدون^(٢) : « وكان أصل وضعها في الدولة العباسية لمن يُقيم أحكام الجرائم في حال استبدائها أولاً ، ثم الحدود بعد استيفائها ، فإن التهم التي تعرض في الجرائم لا نظر للشرع إلا في استيفاء حدودها ، وللسياسة النظر في استيفاء موجباتها بإقرار يُكرهه عليه الحاكم إذا احتفت به القرائن لما توجه المصاحبة العامة في ذلك ؛ فكان الذي يقوم بهذا الاستبداء ، وباستيفاء الحدود بعده إذا نزه عنه القاضي ، يسمى صاحب الشرطة ، وربما جعلوا إليه النظر في الحدود

(١) Sayed Ameer Ali, p. 63.

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٢١٨ - ٢١٩ .

والدماء باطلاق وأفردوها من نظر القاضى ، وزهوا هذه المرتبة ، وقلدوها كبار القواد وعطاء الخاصة من مواليتهم ، ولم تكن عامة التنفيذ فى طبقات الناس ، إنما كان حكمهم على الدماء وأهل الرتب والضرب على أيدي الرعا والفجرة ، ثم عظمت نباهتها فى دولة بنى أمية بالأندلس ، ونوعت إلى شرطة كبرى وشرطة صغرى ، وجعل حكم الكبرى على الخاصة والدماء ، وجعل له الحكم على أهل المراتب السلطانية والضرب على أيديهم فى الظلمات ، وعلى أيدي أقاربهم ومن إليهم من أهل الجاه . وجعل صاحب الصغرى مخصوصاً بالعامه ، ونصب لصاحب الكبرى كرمى يباب دار السلطان ، ورجال يتبعون القاعد بين يديه فلا يبرحون عنها إلا فى تصرفه ؛ وكانت ولايتها للأكابر من رجال الدولة ترشيحاً للوزارة والجباة .

ومن كبار الموظفين فى الحكومة المصرية فى عهد العرب صاحب الشرطة ، وكان ينوب عن الأمير فى الفسطاط إذا غاب عنها . ولهذا يعبرون عن هذه الوظيفة أحياناً بخلافه الفسطاط ، وكان صاحب الشرطة هو الذى يصل بالناس إذا غاب الأمير أو الوالى ، وهو الذى يتولى أعطيات الجند وغير ذلك من الأعمال . وكانت الشرطة فى مصر — بعد أن فتح العرب مصر فى مدينة الفسطاط — فلما تأسست مدينة المسكر أنشئت فيها دار أخرى للشرطة أطلق عليها دار الشرطة العليا ، كما أطلق على دار الشرطة الأولى الشرطة السفلى . وبذلك انقسمت الشرطة قسمين :

١ — الشرطة السفلى ومقرها الفسطاط .

٢ — الشرطة العليا ومقرها المسكر . وربما سميت بهذا الاسم لأن مكان المسكر (جبل يشكر وطولون) أعلى من الفسطاط ، ومن ثم سميت الشرطة العليا لمكانها^(١) . ولما فتح جوهر الصقل مصر نقل الشرطة العليا من المسكر إلى القاهرة^(٢) .

(١) ابن ميسر ص ٤٥ .

(٢) انظر « تاريخ جوهر الصقل » لملى إبراهيم حسن ص ٧٤ .

وقد ذكر ابن دقاق^(١) أن صاحب الشرطة قد توفى في نفس اليوم الذي وصل فيه جوهر إلى مصر فأُسندت إلى جبر ، وبقيت دار الشرطة السفلى في الفسقاط وتقلدها عروبة بن إبراهيم وشبل المعرضي^(٢).

وكان صاحب الشرطة في إفريقية (بلاد تونس الحالية) يسمى في أيام ابن خلدون^(٣) للتوفى سنة ٨٠٨ هـ «الحاكم» ، كما كان يسمى في بلاد الأندلس «صاحب المدينة» وعند الماليك «الوالى» .

ومن هنا نرى أن الشرطة كانت تابعة للقضاء في أول الأمر ، تقوم على الأحكام القضائية ويتولى صاحبها إقامة الحدود ، ولم تلبث أن انفردت عن القضاء وأصبح لصاحب الشرطة الاستقلال بالنظر في الجرائم ؛ وكانت تؤهل صاحبها للحجابة أو الوزارة .

(٢) انماط الخنفا ص ٩٥ .

(١) ج ٤ ص ١١ .

(٣) مقدمة ص ٢١٨ .

الباب الثالث

النظام المالى

١ - موارد بيت المال ومصارفه

٢ - النظام المالى فى مصر

١ - موارد بيت المال

تعمل السياسة المالية لكل دولة على تحقيق التوازن بين مواردها ومصارفها .
وقد سارت الدولة الإسلامية على هذه السياسة منذ نشأتها ، فأنشأت بيتا للمال
يقوم على صيافته وحفظه ، والتصرف فيه لصالح الجماعة الإسلامية ؛ وهو بهذا
يشبه وزارة المالية في العصر الحاضر ، وصاحبه يقوم بمهمة وزير المالية .
والمال الوارد لبيت مال المسلمين إما أن يكون ضريبة عن الأرض أو عن
أشياء أخرى غير الأرض . وأهم موارد بيت المال هي : الخراج ، والجزية ،
والزكاة ، والفقء ، والغنمة ، والمُشور .

(١) الخراج

والخراج هو مقدار معين من المال أو الحاصلات ، ويُفرض على الأرض التي
صولح عليها للشركون .
ويؤخذ الخراج أولاً - عن الأرض التي فتحها المسلمون غنوة^(١) إذا عدل
الخليفة عن تقسيمها على المحاربين ووقفها على مصالح المسلمين ؛ بعد أن عوَّض
المحاربين عن نصيبهم فيها ، أو استرضاهم كما فعل عمر بن الخطاب .
ثانياً - عن الأرض التي أفاء (استحوذوا عليها دون قتال) الله بها على المسلمين ،
فلكوها وصالحوا أهلها على أن يتركوهم بخراج معلوم يؤديونه إلى بيت المال .
وكانت هناك ثلاثة أنواع من الأراضي لا يُفرض عليها الخراج ، وإنما يدفع

(١) السنة : القهر ؛ أى فتحت بالقتال ، قوتل أهلها حتى غلبوا عليها .

عنها أصحابها 'عشر ثمارها ومحصولاتها ، وتسمى الأرض المشرية . وهذه الأنواع ذكرها الماوردي في كتاب الأحكام السلطانية وتلخص فيما يلي :

١ — الأرض التي أسلم أهلها وهم عليها بدون حرب ، فهذه كانت تترك لهم على أن يدفعوا عنها ضريبة المشر زكاة ، ولا يجوز بمذ ذلك أن يوضع عليها خراج .

٢ — الأرض التي ملكها المسلمون عنوة إذا قسمها الخليفة على الفاتحين ؛ فهذه تعتبر أرض عشر ولا يجوز أن يوضع عليها خراج .

٣ — الأرض التي كانت تؤخذ من المشركين عنوة وقهراً ؛ وهذه تعتبر غنيمة تقسم بين الفاتحين فيملكونها ويدفعون عنها المشر من غلتها ، وحينئذ تكون أرض عشر لا يوضع عليها خراج .

قال الماوردي ^(١) : « والأرضون كلها تنقسم أربعة أقسام : أحدها — ما استأنف المسلمون إحياءه ، فهو أرض عشر لا يجوز أن يوضع عليها خراج ؛ والقسم الثاني — ما أسلم عليه أربابه فهم أحق به ؛ فتكون على مذهب الشافعي أرض عشر ، ولا يجوز أن يوضع عليها خراج . والقسم الثالث — ما ملك عن المشركين عنوة وقهراً ؛ فيكون على مذهب الشافعي رحمه الله غنيمة تقسم بين الفاتحين فيملكونها ويدفعون العشر من غلتها ، وحينئذ تكون أرض عشر لا يوضع عليها خراج . والقسم الرابع — ما صوّح عليه المشركون من أرضهم فهي الأرض المختصة بوضع الخراج عليها » .

ويقول الماوردي ^(٢) أيضاً : « وأما الأرضون إذا استولى عليها المسلمون ؛ فتقسم ثلاثة أقسام : أحدها — ما ملكت عنوة وقهراً حتى فارقوها بقتل أو أسر أو جلاء ؛ فقد اختلف الفقهاء في حكمها بمد استيلاء المسلمين ، فذهب الشافعي رضي الله عنه إلى أنها تكون غنيمة كالأموال ، تقسم بين الفاتحين إلا أن يطبوا نفساً بتركها فتوقف على مصالح المسلمين . وقال مالك . تعبير وفقاً على المسلمين حين

غنمت ولا يجوز قسمتها بين الفاتحين ، وقال أبو حنيفة : للإمام فيها الخيار بين قسمتها بين الفاتحين فتكون أرضاً عشرية ، أو يميدها إلى أيدي الشركين بخراج يضرب عليها فتكون أرض خراج .

نوعا الخراج :

كان الخراج إما شيئاً مُقدَّراً من مال أو غلة ، كما صنع عمر بن الخطاب في أرض السواد^(١) بعد فتحها ، وقد بلغت ضريبة الفدان للزروع قحاً في هذه الأرض في عهده ١٤ درهما ، على اعتبار أن متوسط جباية الجريب ٣٥٥ و٣٥ درهما . والفدان يساوي ٣٥٥ جريباً .

وإما حصّة معينة مما خرج من الأرض ، وهذا ما يسمى بالمعاملة أو المزارعة ، كما عامل النبي صلى الله عليه وسلم أهل خيبر على نصف ما يخرج من الأرض ، قليلاً كان أو كثيراً .

ولم يكن مقدار الخراج معروفاً تماماً في عهد الخلفاء الراشدين . وقد اختلف المؤرخون في تقدير مقدار الخراج ، فقصره بعضهم على جزية الردوس التي كان مفروضاً أدائها على أهل الذمة . وقصره غيرهم على ضريبة الأرض .

ولم يكن الخراج ثابتاً ، فقد كانت ضريبة الأرض تقل وتكثر حسب الاهتمام بالتمجير وتحسين وسائل الري ، كما أن جزية الردوس كانت تتناقص بالتوالي . لدخول أهل الولايات الإسلامية في الإسلام .

(١) سمى كذلك الحاضرة والشجر والزرع لأن العرب قد تعلق لون الحاضرة بالسواد فتضع أحدهما موضع الآخر . ومن ذلك قوله تعالى حين ذكر الجنتين (مدهامتان) فوصفت الحاضرة بالدَّهْمَةِ وهي من سواد الليل . وقال الخطيب البغدادي في كتابه تاريخ بغداد (ج ١ ص ٢٤) « إنما سمى السواد سواداً لأنهم (يعني العرب) قدموا يفتحون الكوفة ، فلما نظروا سواد التخل قالوا : ما هذا السواد ؟ ومجد السواد من حديثه للوصول إلى عبّادان طولاً ، ومن العذيب بالقادسية إلى حلوان قريباً » .

ديوانه الخراج :

وقد سبق المسلمين غيرهم من الدول في فرض الضرائب على الأرض ؛ فقد أنشأ الرومان والفرس بكل إقليم من الأقاليم التي كانت خاضعة لهم ديواناً خاصاً بهذه الضرائب ، يكون لصاحبه الإشراف على جبايتها وأوجه إنفاقها ، ويساعده في ذلك المال والجباة والكتابة وغيرهم .

ولما فتح المسلمون البلاد التي كانت تحت سلطان الروم والفرس أبقوا هذه الدواوين على ما كانت عليه . واستمرت لفة الدواوين كما كانت : الإغريقية بالشام ، والفارسية في فارس ، والقبطية في مصر . فلما ولي عبد الملك بن مروان الخلافة أمر بتعريب الدواوين في الشام وفارس . ونقل ديوان مصر إلى العربية في عهد عبد الله ابن عبد الملك بن مروان وإلى مصر من قبل الخليفة الوليد بن عبد الملك ، وذلك سنة ٨٧ هـ . ويقال لكتابة الخراج « قلم التصريف » . على ما ذكره القرظي^(١) .

جباية الخراج :

وكان الخلفاء يميّنون عمالاً مستقلين عن الولاة والقواد للقيام بجباية الخراج فيدفعون منه أرزاق الجند وما يحتاجه المصالح العامة ، ويرسلون الباقي إلى بيت المال ليصرف فيما خصص له . ويشير أبو يوسف في كتابه « الخراج » إلى الصفات التي يجب توافرها فيمن يتولى جباية الخراج فيقول : « أن يكون وإلى ذلك فقيها عالماً ، مشاوراً لأهل الرأي ، عفيفاً ... لا يخاف في الله لومة لائم ... ولا يخاف منه جور في حكم إن حكم ... » .

وكان عهد الخلفاء الراشدين عهد عدل وتسامح ، لم يشتد فيه الولاة في جمع الجزية . وكانت الضرائب المفروضة على الأرض تقدر على حسب مساحة الأرض وجودتها ونوع المحصول . ولم تكن كلها تدفع نقداً ، بل كان بعضها يدفع عيناً

(١) ج ١ ص ٩٨ .

(أى من نفس المحصول) وقد عُنِيَ الولاية بأمر الزى لضمان جباية الخراج . وكانت الضرائب تنخفض إذا قل المحصول لسبب من الأسباب . وكان هناك نظامان لجباية الخراج : نظام مقاسمة ، ونظام التزام :

نظام المقاسمة :

كان الخلفاء يشرفون بأنفسهم على جباية الخراج ، ويحاسبون الولاية وعمال الخراج حساباً عسيراً . فسن عمر بن الخطاب لذلك نظاماً عرف بنظام المقاسمة ، وذلك بعمل إحصاء دقيق لثروة الولاية قبل توليتهم ، ثم إلزامهم عند اعتزالهم أعمالهم بدفع نصف الأموال التي جمعوها أثناء ولايتهم ، والتي لا تسمح بها روايتهم^(١) . وعلى هذا رد معاوية إلى بيت المال نصف الثروة التي جمعها « ليطيب له الباقي »^(٢) . وقد قاسم عمر عُمَرَ ماله . يقول البلاذرى^(٣) : « كان عمر ابن الخطاب يكتب أموال عماله إذا ولاءهم ، ثم يقاسمهم ما زاد على ذلك وربما أخذه منهم ، فكتب إلى عمرو بن العاص : « أنه قد فشت لك فاشية من متاع ورقيق وأتية وحيوان ، لم تكن حين ولّيت مصر » . فكتب إليه عمرو : « إن أرضنا أرض مُزْدَرَع ومُشَجَر ، فنحن نصيب فضلاً عما نحتاج إليه لنفقتنا » . فكتب إليه عمر : « إني قد خبرت من عمال السوء ما كفى ، وكتابك إلى كتاب من ألقاه الأخذ بالحق ، وقد سُوّت بك ظننا ، وقد وجهت إليك محمد بن مسلمة ليقاسمك مالك ، فأطلعه طُلعة ، وأخرج إليه ما يطلبك ، وأعفه من النقلة عليك فإنه برج الخلفاء . فقاسمه ماله » .

يقول فان فلوتن^(٤) : « على أن بعض الموظفين قد استطاع بالرغم من ذلك جمع الثروات الضخمة ، إذ كانوا يضعون الأموال التي يجمعونها أمانة عند أصدقائهم

(١) الطبرى : القسم الأول ص ٢٨٦٤ .

(٢) الطبرى : القسم الثانى ص ٢٠٢ .

(٣) ص ٢٢٧ . (٤) القيادة العربية والشيعة والإسرائيليات ص ٣١ — ٣٢ .

أو ذوى قريام . وكانت بعض الولاة من ذوى المآرب الشخصية فى الإبقاء على بعض خصلاتهم فى تلك المناصب النفعية يتمضون أعينهم عن كل ما كان يرتكبه هؤلاء مع الأهلى من جور وعسف .

أما الأمويون فقد سنوا نظاماً غاية فى الدقة للإشراف على حياة تلك الأموال ؛ فى عهد عبد الملك بن مروان كان يعمل تحقيق دقيق مع الجباة وموظفى الخراج عند اعتزالهم أعمالهم الإدارية . وكانوا يعدّون حتى يقرّوا بأسماء من أودعوا عندهم ودائعهم وأموالهم ، ويردوا إلى بيت المال ما سلبوه من الأموال ، وهو ما يسمى بالاستخراج أو الكشف^(١) . وكان للتحقيق مع هؤلاء أما كن خاصة تسمى « دار الاستخراج » ، وكان ذلك التحقيق لا يلبث أن يتجاوز الحدود المشروعة ، ويندو من شر وسائل الأخذ بالتأثر والانتقام الشخصى ، ذلك الانتقام الذى كان يصبه عليهم حتى أولئك المال المستبدى ، وتمطشهم للثروة ، ونهمهم للمال . وقد عمّ الفساد فى آخر عهد بني أمية ؛ حتى كان أول ما يقوم به الوالى من الأعمال حبس سلفه ومن إليه من الموظفين والصنائع والأتباع ، ثم إطلاق من حبسهم وضيق عليهم ذلك الوالى السابق . وكان خالد بن عبد الله القسرى والى العراق يتناول راتباً سنوياً قدره عشرون مليوناً من الدراهم ، بينما كان ما يخلّسه يتجاوز المائة مليون . وقد حبسه يوسف بن عمر هو وثلاثمائة وخمسين من موظفيه . وبذلك استطاع أن يسترد منه أكثر من سبعين مليوناً .

نظام الالتزام :

يرجع نظام الإقطاع^(٢) أو الالتزام فى الإسلام إلى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، فقد أقطع أناساً من مؤبنة أو جهينة أرضاً بقصد تميرها فلم يَمروها .

(١) الطبرى : القسم الثالث ص ٥٠٢ .

(٢) يقال : أقطع طائفة من العىء أخذها ، وأقطنى إياها أذن لى فى اقتطاعها ، واستقطه إياها سأله أن يقطه إياها . والإقطاع : طائفة من أرض الخراج يقطعها الجند فتجبل لهم غلتها رزقاً .

وجاء آخرون فعمروها ؛ فاخصم الجهنونيون أو الزينيون إلى عمر بن الخطاب فقال : من كانت له أرض ثم تركها ثلاث سنين لا يعمرها فعمرها قوم آخرون فهم أحق بها . وأقطع عثمان بن عفان عبد الله بن مسعود النهرين ، كما أقطع سعد ابن أبي وقاص قرية هُرْمَز . ويقول القرظي^(١) : « وقد كان خلفاء بني أمية وخلفاء بني العباس يقطعون الأراضي من أرض مصر النذر من خواصهم ، لا كما هو الحال اليوم (أى فى زمن القرظي) ، بل يكون مال خراج أرض مصر يُصرف منه أعطية الجند وسائر الكُلف ، ويحمل ما يفضل إلى بيت المال ، وما أقطع من الأراضي فإنه يبد من أقطعه . وأما منذ كانت أيام السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب إلى وقتنا هذا فإن أراضي مصر صارت تقطع للسلطان وأمرائه وأجناده .

وأرض مصر اليوم على سبعة أقسام : قسم يجرى فى ديوان السلطان ، وهذا القسم ثلاثة أقسام : منه ما يجرى فى الديوان الخاص ، ومنه ما يجرى فى الديوان الفرد ، وقسم من أراضي مصر قد أقطع للأمرء والأجناد ، وقسم ثالث جمل وفقاً محبساً على الجوامع والمدارس والخوانك^(٢) ، وعلى جهات البر وعلى ذرارى واقفى تلك الأراضي وعقائهم ، وقسم رابع يقال له الأحباس ؛ يجرى فيه أراض بأيدى قوم يأكلونها ، إما عن قيامهم بمصالح مسجد أو جامع ؛ وإما يكون لهم لا فى مقابلة عمل . وقسم خامس قد صار ملكاً يباع ويشترى ويورث ويوهب لكونه اشترى من بيت المال . وقسم سادس لا يزرع للمعجز عن زراعته ، فترعاه الواشى أو ينبت الحطب ونحوه . وقسم سابع لا يشمله ماء النيل فهو قفر » .

(١) ج ١ ص ٩٧ .

(٢) الخوانك : جمع خانكاه ، وهى كلمة فارسية معناها « بيت » . وقيل : أصلها خوفاء ، أى الموضع الذى يأكل فيه الملك . والخوانك حدثت فى الإسلام فى حدود الأربعمائة من سنى الهجرة ، وجعلت لتختل الصوفية فيها لعبادة الله تعالى .

وقد أورد الماوردي^(١) نوعي الإقطاع فقال : « وهو ضربان : إقطاع استغلال وإقطاع تملك ؛ والثاني ينقسم إلى موات وعاصر . والثاني وهو ضربان : أحدهما ما يتعين ماله ، ولا نظر للسلطان فيه إلا بتلك الأرض في حق بيت المال إذا كانت في دار الاسلام ، فإن كانت في دار الحرب حيث لم يثبت للمسلمين عليها يد فأراد الإمام أن يقطعها لملكها المقتطع عند الظفر بها فإنه يجوز .
أوضح لنا الأستاذ جروهان^(٢) طريقة كراء أرض الدولة أو قبالة^(٣) الأراضي فقال : إن ذلك كان يحصل على طريقة المزداد على يد متولى خراج مصر بجامع عمرو بن العاص بالفسطاط ، حيث ينادى على الأرض جزءاً جزءاً (أو كورة كورة) ، ويعطى لمن يرسو عليه المزداد لمدة أربع سنوات . وفي ذلك يقول المقرئ^(٤) : « إن متولى خراج مصر كان يجلس في جامع عمرو بن العاص من الفسطاط في الوقت الذي تنهى فيه قبالة الأراضي ، وقد اجتمع الناس من القرى والمدن ، فيقوم رجل ينادى على البلاد صفقات صفقات ، وكتّاب الخراج بين يدي متولى الخراج يكتبون ما انتهى إليه مبالغ الكور والصفقات على من يتقبلها من الناس . وكانت البلاد يتقبلها متقبلوها بالأربع سنين لأجل الظلم أو الاستبصار وغير ذلك ، فإذا انقضى هذا الأمر خرج كل من كان تقبل أرضاً وضمها إلى ناحيته ، فيتولى زراعتها وإصلاح جسورها وسائر وجوه أعمالها بنفسه وأهله ومن يفتد به لذلك ، ويحمل ما عليه من الخراج أمانة على أقساط ، ويحسب له من مبلغ قبائله وضمانه لتلك الأراضي ما ينفقه على عمارة جسورها وسدّ ترعها وحفر خلجها بضريبة مقدّرة في ديوان الخراج ، ويتأخر من مبلغ الخراج في كل سنة في جهات الضمان والتقبيلين .
وقد أقطع أبو جعفر النصور بعض أعيان دولته قطائع من الأرض ليعمرها

(١) ص ١٨١ — ١٨٨ .

(٢) Arabic Papyri in the Egyptian Library, Vol. II. pp. 64—65.

(٣) القبالة (بفتح) : الكفالة . (٤) الخطط ج ١ ص ٨٢ .

ويسكنوها مكافأة لهم على ما قدموه من الخدمات الجليلة ، وسرعان ما عمرت هذه القطائع واتسع نطاقها وازدحمت بالسكان ، وأصبحت كل قطيعة تُعرف باسم الرجل أو الطائفة التي تسكنها ؛ فزى من بينها قطيعة العباس بن محمد بن عبد الله بن العباس ، وقطيعة الربيع بن يونس وكان بها تجار خراسان من البرازين (بائني الثياب) ، وقطيعة صالح بن المنصور . وقد حذا أحمد بن طولون في مصر سَـحْـدَـوَ أبي جعفر المنصور في بغداد حين أسس مدينة القطائع بمد أن ضاقت مدينة الفسطاط والعسكر بمخدمه ومماليكه وجنده ، وأعطى كل طائفة قطيعة خاصة بها ، فزى قطيعة السودان وقطيعة الروم وقطيعة الفراعين وغيرها .

على أن نظام الإقطاع لم يخل من الميوب ؛ إذ أن المَقْطَع أو اللاتزم يعمل على الإثراء وجمع الأموال الضخمة ، ولا يتردد في إرهاب الأهالي وإثقالهم بأنواع الضرائب المختلفة ليستطيع أن يؤدي إلى الحكومة ما عليه من مال الخراج ويحفظ ما زاد لنفسه . والأهالي في ذلك مغلوبون على أمرهم ، قلما تصل شكاياتهم إلى السلطة المركزية ؛ فقد كان بعض الجباة يسلكون معهم بعض وسائل التعذيب^(١) . وقد علق الدكتور جرومان^(٢) على ما ذكره المقرئ من طريقة إقطاع الأرض أو استئجارها فقال : « إن الشخص الذي يحوز الأرض باعتبارها ضيعة مستأجرة أو إقطاعية كان يؤدي عنها الخراج ، وأن إيجار هذه الأرض مدة أربع سنين مثلاً لم يكن سوى مظهر من المظاهر الرسمية ، وهو أشبه بحجة بحق ملكية الدولة لهذه الأرض . كما أن عبارة عمارة الأرض لا تدل فقط على إصلاح الجسور وسد أفواه الترع وحفر الخليجان ؛ بل يدل أيضاً على إصلاح التربة وما يحتاج إليه الأرض من المال .

ولم يكن الالتزام مقصوداً على إقطاع أجزاء من الأرض في الولاية الواحدة ، بل قد يشمل ولاية برمتها . وقد ساد هذا النظام في العصر العباسي حين تولى

(١) كتاب الخراج لأبي يوسف ص ١٨ و ٦١ و ٧٠ و ٧١ .

Vol. II. p. 64. (٢)

الأتراك حكم الدولة العباسية ، فكانوا يُقطعون الولايات على أن يؤدوا لدار الخلافة مبلغاً من المال عدا الهدايا والطُرف ، كما كان متبعاً في نظام الإقطاع الذي ساد أوروبا في القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين ، وسار عليه الخلفاء العباسيون قبل المتصم ، فولّى الرشيد عبد الملك بن صالح مصر صلاتها وخراجها ، وولى المأمون عبد الله بن طاهر بن الحسين هذه البلاد (٢١١ — ٢١٣ هـ) على هذا النحو الإقطاعي ، وحذا المتصم حذو الرشيد والمأمون في تلك السياسة ، فولّى آشناس التركي مصر (٢١٩ — ٢٢٩ هـ) وقُلد الوراق إيتاخ (٢٣٠ — ٢٣٥ هـ) .

(ب) الجزية

هى مبلغ معين من المال توضع على الرؤوس ، وتسقط بالإسلام ، وثبتت بنص القرآن لقوله تعالى : (قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ^(١)) . والفرق بينها وبين الخراج أن الخراج على الأرض (ليس على الرؤوس) ، ولا يسقط بالإسلام ، وثبت بالاجتهاد (لا بنص القرآن) .

وقد فرضت الجزية على الذميين في مقابل فرض الزكاة على المسلمين حتى يتكافأ الفريقان ؛ لأن الذميين والمسلمين رعية للدولة واحدة ويتمتعون بحقوق واحدة ، ويتمتعون بمرافق الدولة العامة بنسبة واحدة . ولذلك أوجب الله تعالى الجزية للمسلمين نظير قيامهم بالدفاع عن الذميين وحمايتهم في الأقاليم الإسلامية التي يقيمون فيها . وفي ذلك يقول القرطبي (في كتابه الجامع لأحكام القرآن) : « الجزية وزنها

فغلة ، من جزی یجزی إذا كافأ عما أسدى إليه ، فكأنهم أعطوها جزاء ما منحوا من الأمن . ويقول الماوردي ^(١) : « واسمها مشتق من الجزاء ، فيجب على أولى الأمر أن يضعوا الجزية على رقاب من دخل القمة من أهل الكتاب ليقروا بها في دار الإسلام ، ويلتزم لهم بذلك بمحققين : أحدهما الكف عنهم ، والثاني الحماية لهم ؛ ليكونوا بالكف آمنين ، وبالحماية محروسين . ولذلك فرض الشرع الجزية على كل الأشخاص الذين لو كانوا مسلمين لوجب عليهم الجهاد . وذلك على النحو الآتي :

- ١ — أغنياء ويؤخذ منهم ٤٨ درهما .
- ٢ — متوسطو الحال ويؤخذ منهم ٢٤ درهما .
- ٣ — فقراء يكسبون ويؤخذ منهم ١٢ درهما .
- ٤ — ولا تؤخذ جزية من مسكين يتصدق عليه ، ولا من لا قدرة له على العمل ، ولا من الأعمى أو القعد أو المجنون وغيرهم من ذوى العاهات ، ولا من المترهبين في الأديرة إلا إذا كانوا من الأغنياء ^(٢) . ولا تجوز إلا على الرجال الأحرار العقلاء ولا تجب على امرأة ولا سبي ^(٣) .

وقد اختلف الفقهاء فيما وجبت الجزية عنه ؛ فقال علماء المالكية : وجبت بدلا عن القتل بسبب الكفر . وقال الشافعي : وجبت بدلا عن الدم وسكنى الدار . وقال بعض الحنفية : إنما وجبت بدلا عن النصر والجهاد .

وليست الجزية من مستحبات الإسلام ؛ بل هي قديمة فرضها اليونان على سكان آسيا الصغرى حول القرن الخامس قبل الميلاد ، كما وضع الرومان والفرس الجزية على الأمم التي أخضعوها ، وكانت سبعة أمثال الجزية التي وضعها المسلمون ، والظاهر أن العرب أخذوا هذا النظام عن الفرس .

(١) الأحكام السلطانية ص ١٢٧ :
 (٢) كتاب الخراج لأبي يوسف ص ٦٩ — ٧٢ ، والجامع لأحكام القرآن لقرطبي ج ٨ ص ١٠٩ .
 (٣) الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٢٩ .

وقد جاءت السنة حاضرة قادة المسلمين على الرفق والإنصاف في جباية الجزية من الدميمين ، وحماية أرواحهم وأموالهم من عبث الجباه . والأخبار الواردة في معاملة المسلمين في صدر الإسلام لأهل الكتاب كثيرة تشهد بروح العدل والرفق والشعور النبيل بنحوهم ، وتقضى القاعدة الفقهية أو دستور الإسلام فيما يتعلق بطريقة أخذ الجزية من دافعيها بأنه « لا يضرب أحد من أهل الدمة في استيذانهم الجزية (أى لجلهم على دفع الجزية) ، ولا يقاموا في الشمس ولا غيرها ، ولا يجعل عليهم في أبدانهم شيء من الكاره ، ولكن يرفق بهم ، ويحبسون حتى يؤدوا ما عليهم » .

وروى أبو يوسف عن أبي ظبيان قال ^(١) : « كنا مع سلمان الفارسي في غزاة فرجل وقد جنى فاكهة فجعل يقسمها بين أصحابه ، فرب سلمان فسبه ، فرد على سلمان وهو لا يعرفه ؛ فقيل له : هذا سلمان ؛ فرجع فجعل يعتذر إليه ، ثم قال له الرجل : ما يحمل لنا من أهل الدمة يا أبا عبد الله ؟ قال ثلاث : من عمالك إلى هُداك ، ومن فركك إلى غناك ، وإذا صحبت الصاحب منهم تأكل طعامه ويأكل طعامك ، ويركب دابتك وتركب دابته في ألا تصرفه عن وجهه يريده » .

وروى أن عمر بن الخطاب مر على باب قوم وعليه سائل يسأل : شيخ كبير ضرير البصر ؛ فضرِبَ عضده من خلفه وقال : من أى أهل الكتاب أنت ؟ فقال : يهودى . قال : فما ألجأك إلى ما أرى ؟ قال : أسأل الجزية والحاجة والسنة ! فأخذ عمر ييده وذهب إلى منزله فَرَضَ ^(٢) له بشئ من المنزل ثم أرسل إلى خازن بيت المال فقال : انظر هذا وضرِباه ^(٣) فوالله ما أنصفناه أن أكلنا شبيبته ثم نمذله عند الحرَم ، « إنما الصدقات للفقراء والمساكين » والفقراء هم المسلمون ، وهذا من المساكين من أهل الكتاب . ووضع الجزية عنه وعن ضربائه .

(١) كتاب الخراج لأبي يوسف ص ٧٢ .

(٢) رضخ له : أعطاه شيئاً ليس بالكثير .

(٣) الضرباء : جمع ضريب ، وهو الضيق والنظير .

وهذا أبو يوسف قاضي هارون الرشيد يكتب إليه ، والدولة العباسية في أوج
عزها وسلطانها وبطشها فيقول : قد ينبغي يا أمير المؤمنين أيّدك الله ، أن تتقدم في
الرفق بأهل ذمة نبيك وابن عمك محمد صلى الله عليه وسلم ، والتنفذ لهم حتى
لا يُظلموا ولا يؤذوا ، ولا يُكفّوا فوق طاقتهم ، ولا يؤخذ شيء من أموالهم إلا
بحق يجب عليهم . فقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من
ظلم مائداً أو كلفه فوق طاقته فأنا حجيجه » . وكان فيما تكلم به عمر بن الخطاب
رضي الله تعالى عنه عند وفاته : أوصى الخليفة من بعدي بذمة رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن يوفى لهم بمعهدهم ، وأن يقاتل من ورائهم ، ولا يكفّوا فوق طاقتهم .
وروى عن نافع عن ابن عمر أنه قال : كان آخر ما تكلم به النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال : احفظوني في ذمتي ^(١) ، وعن ابن عباس أنه قال : ليس في أموال أهل
الذمة إلا العفو ^(٢) .

(ح) الزكاة

يقول القرطبي في أحكامه : « الزكاة مأخوذة من زكا الشيء إذا نما وزاد ؛
يقال : زكا الزرع والمال يزكو ، إذا كثر وزاد . ورجل زكي ، أي زائد الخير .
وسمى الإخراج من المال زكاة وهو نقص منه من حيث ينمو بالبركة أو بالأجر
الذي يثاب به الزكي . وقيل : أصلها الثناء الجليل ؛ ومنه زكى القاضي الشاهد .
فكان من يخرج الزكاة يحصل لنفسه الثناء الجليل . وقيل : الزكاة مأخوذة من
التطهير ، فكان الإخراج من المال يطهره من تبعة الحق الذي جعل الله
فيه للمساكين » ^(٣) .

(١) الأحكام السلطانية للواردى ص ١٣٧ .

(٢) كتاب الحراج لأبي يوسف ص ٧٠ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ٣٤٣ .

فكما أن إخراج شيء من المال يطهره فكذلك يبعد عن صاحبه نظرة الحقد والحد من الفقراء ، وينهب عن نفس صاحبه الشح والآفة ؛ قال الله تعالى :
(خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا)^(١) .

وقد خص الله سبحانه بعض الناس بالأموال دون بعض نعمة منه عليهم وجعل شكر ذلك منهم إخراج سهم يؤدونه إلى من لا مال له^(٢) ، نياية عنه سبحانه فيما ضمنه بقوله : (وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا)^(٣) .

والزكاة شرعاً : تملك جزء مال عينه الشارع لاستحققه بشرائط مخصوصة ؛ كتب الفقه مرجعها .

والأنواع التي يجب فيها الزكاة خمسة أشياء :

١ - زكاة النقد (الذهب والفضة) . ويجب الزكاة فيها إذا بلغنا النصاب ؛ فنصاب الذهب عشرون مثقالاً ؛ ويساوى بالعملة المصرية ١١٨٧,٥ قرش . ونصاب الفضة مائتا درهم ، ويساوى بالعملة المصرية ٥٢٩ قرشاً وثلاثي القرش . فإذا بلغنا هذا النصاب وجب على المالك إخراج ربع للعشر .

٢ - زكاة السوائم^(٤) ؛ وهي : الإبل والنعم . فأول نصاب الإبل خمس ، وفيها شاة . وهكذا في كل خمس شاة ، فإذا بلغت خمساً وعشرين ففيها بنت مخاض^(٥) . وفي ست وثلاثين بنت كبون^(٦) . وفي ست وأربعين حقة^(٧) . وفي إحدى وستين جذعة^(٨) . وفي ست وسبعين بنتا كبون . فإذا بلغت إحدى

(١) آية ١٠٣ سورة التوبة .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ج ٨ ص ١٦٧ . (٣) آية ٦ سورة هود .

(٤) السائمة : هي التي يرسلها صاحبها لترعى في البراري في أكثر السنة بقصد الر أو النسل أو السمن التي يراد به تهويتها لا ذبحها ، فلو اتخذت للذبح أو الجمل أو الركوب أو الحرث فلا زكاة فيها .

(٥) هي ما بلغت من الإبل سنة ودخلت في الثانية .

(٦) هي ما آمت ستين ودخلت في الثالثة .

(٧) ما آمت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة .

(٨) ما آمت أربع سنين ودخلت في الخامسة .

وتسعين ففيها حِقتان إلى مائة وعشرين . ثم تستأنف الفريضة ، فيؤخذ في كل خمس شاة مع الحِقتين .

أما زكاة البقر والجاموس ، ففي كل ثلاثين تبيع أو تبيمة ^(١) . وفي أربعين مُسِنَّة ^(٢) إلى ستين ففيها ضنف ما في ثلاثين ، ثم في كل ثلاثين تبيع وفي أربعين مُسِنَّة .

أما نصاب النعم (ضأنا ومعزا) ففي أربعين شاة ، وفي مائة وإحدى وعشرين شاتان ، وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه ، وفي أربعائة أربع شياه ، وما زاد ففي كل مائة شاة .

ولا زكاة في غير ما ذكر من الحيوان ؛ فلا زكاة في الخيل والبغال والحمير ، إلا إذا كانت للتجارة ففيها زكاة التجارة .

٣ — زكاة عروض ^(٣) التجارة ، وفيها ربع العشر ، بشرط أن تبلغ قيمتها نصابا من الذهب أو الفضة ، وأن يحول عليها الحول .

٤ — المعدن والرَّكاز ، وهما بمعنى واحد ، وهو شرعاً : مال وُجد تحت الأرض ، سواء كان معدناً خلقياً خلقه الله تعالى ، بدون أن يرضه أحد فيها ، أو كان كنزاً دفنه الكفار . قال الحسن البصري ^(٤) : ما كان من ركاز في أرض الحرب ففيه الخمس ، وما كان في أرض السِّلْم ففيه الزكاة (وهو ربع العشر) .

٥ — زكاة الزرع والثمار ؛ وحكم زكاتها هو أنه يجب فيها العشر إذا كانت خارجة من أرض تسقى بالمطر أو السَّيْح (الماء الذي يسبح على الأرض من المصارف وغيرها) . ونصف العشر إذا كانت خارجة من أرض تسقى بالدلاء ونحوها . وأن يكون الخارج منها مما يقصد بزراعته استغلال الأرض ونماؤها ^(٥) .

(١) التبيع : الذي يتبع أمه ، وهو ما أوفى سنة .

(٢) اللسن : ما أوفى ستين .

(٣) جمع عرض (يسكون الرء) وهو ما ليس بنهب ولا فضة .

(٤) صحيح البخارى . (٥) راجع الجامع لأحكام القرآن ج ٧ ص ٩٩ ، والنفق

على للذاهب الأربعة وصحيح البخارى .

مصرف الزكاة :

تصرف للأصناف الثمانية المذكورة في قوله تعالى ، (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ
وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي
سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ)^(١) . وقال صلى الله
وسلم : « أُعِزَّتْ أَنْ آخَذَ الصَّدَقَةُ مِنْ أَغْنِيَاءِكُمْ وَأَرُدَّهَا عَلَى فَقَرَائِكُمْ » .
فالآية^(٢) الشريفة تبين لمصارف الصدقات والمحل حتى لا يخرج عنهم ، ثم الاختيار
إلى من يقسم ؛ وهذا قول مالك وأبي حنيفة وأصحابهما . وقال الشافعي : لا بد من
التسوية بين المذكورين . واختلفت علماء اللغة وأهل الفقه في الفرق بين الفقير
والمسكين ، وفي حد الفقر الذي يجوز معه الأخذ من الصدقة . أما الماملون عليها
فهم السُّمَاءُ والجُبَاءُ الذين يمتنعهم الإمام لتحصيل الزكاة بالتوكل على ذلك .
أما المؤلفة قلوبهم ؛ فهم قوم كانوا في صدر الإسلام ممن يظهر الإسلام ،
يُتَأَلَّفُونَ بدفع سهم من الصدقة إليهم لضعف يقينهم . وقد انقطع هذا الصنف
بمع الإسلام وظهوره . والمراد « بالرِّقَابِ » : الرقبة تعتق ولاؤها للمسلمين . أما
الغارمون ، فهم الذين ركبهم الدين ولا وفاء عندهم به . وقوله تعالى : (وفي سبيل
الله) المراد بهم الفزاة وموضع الرِّبَاط ، يمتطون ما ينفقون في غزوم سواء أكانوا
فقراء أو أغنياء . و (ابن السبيل) المراد به الذي انقطعت به الأسباب في سفره
عن بلده ومستقره وماله ؛ فإنه يمتطى من الصدقة وإن كان غنيا في بلده .
وكان للزكاة ديوان خاص بها في مركز الخلافة ، وله فروع في سائر
الولايات والبلدان .

(١) آية ٦٠ سورة التوبة . (٢) الجامع لأحكام القرآن ج ٨ ص ١٦٧ .

(٥) الفداء

الفداء مأخوذ من فاء يَفِدُّ إذا رجع ، وهو كل مال وصل من المشركين للمسلمين عَفَوْا من غير قتال ، ولا بإيجاف^(١) خيل ولا ركاب ؛ فهو كمال الهدنة والجزية والخراج .

وخمس الفداء يقسم على خمسة أمهم : سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم ينفق منه على نفسه وأزواجه ، ويصرفه في مصالحه ومصالح المسلمين ؛ وقد سقط بموته صلى الله عليه وسلم .

أما أربعة أخماس الخمس فسمهم لدوى القربى ، والمراد بهم قربي الرسول . واختلف فيهم فقيل : إنهم قريش كلها . وقيل بنو هاشم وبنو عبد المطلب . وقيل بنو هاشم خاصة ، وسهم لليتامى ، وسهم للمساكين ، وسهم لابن السبيل ؛ عملاً بقوله تعالى : (مَا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ^(٢)) . وبقوله صلى الله عليه وسلم : « مَالِي مِمَّا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ إِلَّا الْخُمْسُ وَالْخُمْسُ مُرَدُّودٌ عَلَيْكُمْ » .

وكانت أربعة أخماس الفداء الباقية تقسم في صدر الإسلام بين الجند في الأعمال الحربية لشراء الأسلحة وغيرها من معدات الحرب حتى دون عمر الدواوين ، وقدّر أرزاق الجند .

(١) الإيجاف : سرعة السير . والركاب : الإبل التي يسافر عليها ، لا واحد لها من لفظها . أى لم يمدوا في تجهيله خيلاً ولا إبلًا ، بل حصل بلا قتال .

(٢) آية ٦ سورة الحفر .

(٥) الغنيمة

الغنيمة^(١) في اللغة : ما يناله الرجل والجماعة بسبى . والمراد بها : مال الكفار إذا ظفر به المسلمون على وجه الثلبة والقهر . قال الشافعي : كل ما حصل من الغنائم من أهل دار الحرب من شيء قلّ أو كثر من أرض أو متاع أو غير ذلك قسيم ، إلا الرّجال البالغين فإن الإمام فيهم يختار أن يَمُنَّ أو يقتل أو يسبي ، وسبيل ما أخذ منهم وسبى سبيلُ الغنيمة . واختلف الفقهاء في « السلب » هل هو للقاتل ، أو أن حكمه حكم الغنيمة فيقسم على الغانمين .

وإذا جمت الغنائم لم تقسم مع قيام الحرب حتى تنجلي ؛ ليعلم بأجلائها تحقق الظفر واستقرار الملك ، ولئلا يتشاغل المقاتلة بها فيهمزموها ، كما حصل^(٢) لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة أحد . فإذا انجلت الحرب كان تمجيل قسمتها في دار الحرب ، وجواز تأخيرها إلى دار الإسلام بحسب ما يراه أمير الجيش من الصلاح .

قسم الغنيمة :

يبدأ الإمام بإخراج الخمس من جميع الغنيمة ، فيقسمه بين أهل الخمس على خمسة أسهم ، وهم من ذكروا في قوله تعالى : (وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِينَ الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ^(٣)) . وتقدم ذكرهم في باب النية .

ثم الأربعة الأخماس^(٤) ملك للغانمين ؛ غير أن الإمام إن رأى أن يَمُنَّ على

(١) الجامع لأحكام القرآن ج ٨ ص ١ — ٢٠ .

(٢) السلب : ما كان على القول من لباس يقيه ، وما كان معه من سلاح يقاتل به .

(٣) الجامع لأحكام القرآن ج ٤ ص ٢٣٤ وما بعدها .

(٤) آية ٤١ سورة الأنفال .

(٥) أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٣٥٤ .

الأسرى بالإطلاق فعل ، وبطلت حقوق القائمين فيهم بقوله صلى الله عليه وسلم : « لو كان المطعم بن عدى حياً وكنتي في هؤلاء الثثنى ^(١) (يعني أسارى بدر) لتركتمهم له » . وللايمام أن يقتل جميع الأسرى ، وكان لرسول الله صلى الله عليه وسلم سهم كسهم القائمين ، حضر أو غاب ، وسهم الصفي ، يصطفي سيفاً أو خادماً أو دابة ، وكانت صفية بنت حُتي من الصفي من غنائم بدر .

وكانت الحكمة في ذلك أن أهل الجاهلية كانوا يرون للرئيس ربع الغنيمة ، قال شاعرهم :

لك المربع منها والصفايا وحُكْمك والنشيطه والفضول ^(٢)
يقال : ربع الجيش يرمه رباعة ، إذا أخذ ربع الغنيمة . فكان يأخذ بغير
شرع ولا دين الربع من الغنيمة ، ويصطفي منها ، ثم يتحكم بعد الصفي في أي
شيء أراد ، وكان ما شذ منها وما فضل من متاع وغيره له .

فأحكم الله الدين بقوله : (وَأَعْلَوْا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ)
وأبقى سهم الصفي لنبيه وأسقط حكم الجاهلية .

وقد أطلق الله سبحانه القول في الأربعة الأخماس للقائمين ، وبينه النبي صلى الله عليه وسلم ، ففاضل بين الفارس والراجل ، لفضل غنائه ، واختلف في قدر تفضيله ؛ فقال أبو حنيفة : يعطى الفارس سهمين ، والراجل سهماً . وقال الشافعي : يعطى الفارس ثلاثة أمهات ، والراجل سهماً . وإذا حضر الوقعة بأفراس لم يسهم إلا لفارس واحد ، على قول الشافعي . وقال أبو حنيفة : يسهم لأكثر من فارس واحد ؛ لأنه أكثر غناء وأعظم منفعة .

(١) الثني : جمع ثن ؛ كزمن وزمن . وقوله صلى الله عليه وسلم مكانة لدى في شأن هض الصحيفة التي كتبها قريش في ألا يبايسوا الهاشمية ولا اللطابية ولا يناكحوم . وهو مطعم بن عدى بن نوفل ، مات كافراً في صفر قبل وقعة بدر بنحو سبعة أشهر .
(٢) البيت لبعد الله بن عنة الضبي ، يخاطب بسطام بن قيس . والنشيطه : ما أصاب الرئيس في الطريق قبل أن يصير إلى مجتمع الحى . والفضول : ما فضل من القسمة مما لا تصح قسمته على عدد الغزاة ؛ كالبعير والفرس ونحوهما .

أما الأجراء والصناع الذين يصحبون الجيش للمعاش ، فلا حق لهم في الغنيمة ؛ لأنهم لم يقصدوا قتالاً ولا خرجوا مجاهدين .

أما العبيد والنساء فلا يسهم لهم ولا يُرضخ^(١) . وقيل يرضخ لهم . واختلف في الأسير ؛ فقيل يسهم له . وقيل لا .

إذا جاء للجيش مدد قبل انجلاء الحرب شاركهم في الغنيمة ، وإن جاءوا بعد انجلائها لم يشاركهم ؛ لأن سبب استحقاق السهم شهود الوقعة لنصر المسلمين . أما من خرج لشهود الوقعة فمنه المنذر منه كرض ؛ ففي ثبوت الإسهام له ونفيه اختلاف .

وقد ذكر الماوردي^(٢) أن الغنيمة تشتمل على أربعة أقسام : أسرى وسبي وأرضين وأموال . فأما الأسرى : فهم الرجال المقاتلون من الكفار إذا ظفر المسلمون بأسرهم أحياء . واختلف في حكمهم . وأما السبي : فهم النساء والأطفال ؛ الذين يقومون في الأسر ؛ فلا يجوز أن يقتلوا إذا كانوا أهل كتاب ، وإنما يسمون في جملة الغنائم . وإن كان النساء من قوم ليس لهم كتاب كالفريسيين وعبدة الأوثان وامتنع من الإسلام يقتلن أو يسترقن ، ولا يفرق فيمن استرققن بين والده وولدها . ويجوز قبول الفدية عنهن ؛ فإن فودي بهم أسرى من المسلمين في أيدي قومهم عُوض الغنائم عنهم من سهم المصالح ، وكذلك في حالة المن عليهم ؛ يدل على هذا ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم مع وفد هوازن حينما أتوه مستعطفين في سبي قومهم بجنين وقد قسم السبي على الجيش . وإذا كان في السبايا ذوات أزواج بطل نكاحهن بالسبي ، سواء سبي أزواجهن أو لا . وإذا قسم السبايا في الغنائم حرّم وطؤهن حتى يستبرئن بحیضة إن كن من ذوات الإقراء ، أو بوضع الحمل إن كن حوامل ؛ وإذا أسلم أحد الأبوين كان إسلاماً لصنار أولاده . أما الأرض التي استولى المسلمون عليها عنوة وقهراً ، وفارقها أهلها بقتل أو أسر أو جلاء ؛ فذهب الشافعي إلى أنها تكون غنيمة كالأموال تقسم بين

(١) الرضخ : العطاء ليس بالكثير . (٢) الأحكام السلطانية ص ١٢٥ .

الفاتنين ، إلا أن يطيبوا نفساً بتركها فتوقف على مصالح المسلمين . وقال مالك :
نصير وفقاً على المسلمين ولا يجوز قسمتها . وقال أبو حنيفة : الإمام فيها بالخيار
بين قسمتها أو وقفها .
أما الأموال ؛ فقد تقدم لنا القول فيها في أول الباب .

المشور :

ومن الضرائب التي كانت تؤخذ في الإسلام المشور ، والمقرر^(١) في الشرع
أخذ العشر من بضائع تجار الكفار التي يقدمون بها من دار الحرب إلى دار
الإسلام ، إذا شُرِّط ذلك عليهم . والمُفْتَى به في مذهب الشافعي أن للإمام
أن يزيد في المأخوذ عن العشر وأن ينقص عنه إلى نصف العشر ، وأن يرفع ذلك
عنهم إذا رأى فيه المصلحة . ولا يزيد الأخذ على مرة من كل قادم بالتجارة في
كل سنة ، ولو تكرر قدومه ، إلا أن يقع التراضي على ذلك . وكانت هذه
الضريبة لا تؤخذ من التاجر إلا إذا انتقل من بلاده إلى بلاد أخرى . وهذا
ما نسميه في الوقت الحاضر بالضرائب الجركية .

وهناك مورد آخر من موارد بيت المال ، وهو الأموال التي لم يعلم لها
مستحق ، كاللقطة . ومال من يموت وليس له وارث . والأموال التي يصالح عليها
السلعون أعداءهم .

الضرائب في عهد الأمويين والعباسيين

في عهد الأمويين :

وقد زادت الضرائب في عهد بني أمية عما كانت عليه في عهد الخلفاء الراشدين

(١) صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٦٣ .

فلم يراع الخلفاء الأمويون القواعد التي قررها أسلافهم ، بل تجاوزوا حدود الضرائب التي فرضوها . وقد كتب معاوية إلى وردان عامله على مصر : « أن زد على كل امرئ من القبط قيراطا » ؛ فكتب إليه وردان : « كيف أزيد عليهم وفي عهدهم ألا يزداد عليهم ؟ » .

وكانت الحال كذلك حتى في الولايات العربية ، فقد صادر أحد إخوة الحجاج بيلاد اليمن أملاك الأهالي ، كما أثار حنقهم وسخطهم بفرضه عليهم ضريبة معينة (وظيفة) ، وذلك عدا العشر الذي قرره الإسلام ^(١) .

وفي عهد عبد الملك عمل في خراسان إحصاء جديد للسكان عامة ، وكلف كل شخص بسداد ما فرض عليه من الضريبة . وزادت جزية كل شخص ثلاثة دنانير عما كانت عليه من قبل ^(٢) . كذلك كانت الحال في العراق ، حيث كانت تزد الضرائب الاستثنائية مع ما كان يثقل الأهاليين من الضرائب المقررة .

وقد أمر عمر بن عبد العزيز جُباة الخراج ألا يأخذوا من الأهالي من الدراهم ما زاد وزنه على أربعة عشر قيراطا ؛ وهو ما أمر به عمر بن الخطاب . وقد رأى أن العمال كانوا يأخذون دراهم أثقل وزنا من تلك الدراهم التي فرضها عمر بن الخطاب ، مما كان يزيد زيادة فاحشة في الضرائب التي كان يدفعها الأهالي . ويتبين لنا من ذلك النظام الذي أقره عمر بن الخطاب ، أن الأهالي كانوا يدفعون عدا الضريبة المقررة نفقات صك النقود وضربها ، وكذا نفقات العقود الرسمية ومرتبات عمال الإدارة ؛ هذا عدا هدايا النيروز والمهرجان ^(٣) . ولا غرو فقد كانت تتخذ إمرة إحدى الولايات وسيلة للحصول على الثروة وجمع المال .

ولم يكن الرؤساء وحدهم هم الذين يثرون على حساب بيت المال ؛ فقد كان هناك طائفة من صغار الموظفين لا هم لهم إلا الإثراء من أموال الدولة . وكان من أثر تلك الصعوبات التي كانت تعترض الحكومة في سبيل استرداد

(١) فتوح البلدان للبلاذري ص ٧٣ . (٢) كتاب الخراج لأبي يوسف ص ٢٣

(٣) تاريخ البغوي ج ٢ ص ٢٥٨ .

تلك الأموال ، أن فكر عبيد الله بن زياد وإلى العراق في استبدال أولئك المال من العرب بغيرهم من الفرس ؛ ومن ذلك الحين كان يهد إلى الدهاقين (كبار ملاك الأراضي من هؤلاء) بيجاية الخراج . ولا غرو فقد كان هؤلاء الدهاقين « أبصر بالجيابة ، وأوفى بالأمانة »^(١).

وفي عهد عبد الملك بن مروان (٦٥ — ٨٦ هـ) ، كان يعمل بتحقيق دقيق مع الجبابة عند اعتزالهم أعمالهم الإدارية ؛ وكانوا يرغمون على رد ما سلبوه من الأموال^(٢).

في عهد العباسيين :

كان الخلفاء العباسيون يمتنون بشؤون الزراعة والتخفيف عنهم . وقد ألقى المنصور الضريبة النقدية التي كانت تفرض على الحنطة والشوفان ، وأحل محلها نظام المقاسمة ، وهو دفع الضرائب نوعياً بنسبة خاصة من المحصول . على أن النظام التقدي القديم قد ظل على النخيل والفواكه وأشباهاها . ولما أدى ذلك النظام الجديد إلى اشتطاط الجبابة في جمع الضرائب توسع الخليفة المهدي (١٥٨ — ١٦٩ هـ) في تطبيق النظام الذي أدخله أبوه المنصور فعممه ، وجعل الضرائب تجبي دائماً بالنسبة للمحصول . وإذا كانت الأرض ممتازة بالخصوبة ولا تحتاج إلى عمل كثير كان على الزارع أن يقدم للحكومة نصف غلة أرضه . وإذا صعب عليه رتبها دفع الثلث أو الربع أو الخمس تبعاً لحالة الأرض .

أما الكروم والبساتين والنخيل ، فكانت غلتها تُقَوَّمُ بالمال ويدفع عنها النصف أو الثلث . ويسمى هذا النظام بالمقاسمة ، تمييزاً له عن النظام القديم الذي كان يعرف بالمحاسبة ، والذي كان يقضى بأن تُجبي الضريبة بالنسبة لمساحة الأرض . وفي سنة ٢٠٤ هـ (٨١٩ — ٨٢٠ م) أنقص المأمون (١٩٨ — ٢١٨ هـ)

(١) الطبري ج ٢ القسم الثاني ص ٤٥٨ ، ٩٩٥ .

(٢) انظر كتاب السيادة العربية ترجمة الدكتور حسن إبراهيم حسن ص ٢٧ — ٣٣ .

ضريبة الأرض مرة أخرى ، فأصبح يجبي الخسان بدلا من النصف ، حتى على أكثر الأرض إنتاجا . أما في بابل وبلاد كلدان والعراق والجزيرة وفارس ، حيث نجد كثيرا من كبار الملاك والمزارعين ، فقد كان هؤلاء يدفعون ضرائب محددة وفق شروط الصلح التي عقدت أيام الفتح . ولم يكن من الممكن تغيير هذا النظام ، وكانوا لذلك في مأمن من كل اغتصاب . وكان أهالي شمال فارس وخراسان يتمتعون بنفس هذا الامتياز . ومن ثم كان هناك ثلاث طرق في جباية الأرض .

١ — المحاسبة — وهي إما أن تكون نقداً أو نوعاً أو هما معا .

٢ — المقاسمة — وهي ضريبة نوعية تؤخذ من المحصول .

٣ — المقاطعة — وهي ضريبة تُجبي وفق اتفاقات معينة بين الحكومة والخاصة . ويدخل في هذا النظام معظم أراضي التاج . وكثيراً ما كان يعفى البعض من دفع الضرائب ، حتى في المهود التي ساد فيها السر والجذب ، مثال ذلك أن المعتضد تجاوز عن ربيع الضريبة بإرجائه السنة التالية ، من منتصف مارس إلى ١٧ يونية (١١ ربيع الأول) ، ثم بإرجائها مرة أخرى إلى ٢١ يولييه .

وإذا ذكرنا رداء الدولة وحسن حالة الزراع ، ونفاق التجارة ، لا نمجب إذا علمنا أن دخل الرشيد السنوي بلغ ٢٧٢ مليون درهم وأربعة ملايين ونصف من الدينار ، وأن نفقة المأمون بلغت ستة آلاف دينار كل يوم^(١) أو ٢٠٠.٠٠٠ دينار في السنة .



وقد اهتم العباسيون بالخراج اهتماماً عظيماً ، وعلى الأخص في عهد هارون الرشيد الذي ناط بالفقيه القاضي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري صاحب الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت أن يكتب كتاباً يبين فيه الطريقة المثلى لتنظيم جباية الخراج وغيره من موارد بيت المال ، فسمى كتابه « كتاب الخراج » . وفي هذا الكتاب تناول المؤلف الكلام على ثلاثة أمور :

الأول — موارد بيت المال ، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام :

١ — خُمُسُ التناثُر .

٢ — الخراج ، ويدخل تحته ما يسمى وظيفة الأرض الخراجية ، ثم جزية أهل الذمة ، ثم العشور ، وقد حدثت في عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، ومن ثم لم يرد لها ذكر في القرآن .

وحَدُّ أرض الخراج : كل أرض من أراضي الأعاجم ظهر عليها المسلمون عتوة فلم يقسمها الإمام وأبقاها بأيدي أهلها أو صالحهم عليها وصيرهم ذمة ؛ ويخرج من ذلك أنواع من الأرض لا يوضع عليها الخراج ، وإنما تكون أرضاً عشيرة ، وهي كل أرض للعرب غير بني تغلب ، وكل أراضي الأعاجم أسلم عليها أهلها طوعاً ، وكذلك كل أرض من أراضي الأعاجم ظهر عليها المسلمون عتوة ، فقسمها الإمام بين الفاتحين .

٣ — الصدقات .

الثاني — بيان الطريقة المثلى لجباية تلك الأموال .

الثالث — بيان الواجبات التي يقوم بها بيت المال .

وقد اهتم الخلفاء العباسيون بعمل كل ما يلزم لثلا يرهق المزارعون ، وعنى البعض بوضع قواعد ثابتة لمقدار الخراج حسب نوع المحصول وجودة الأرض ، وراعوا مسألة تخفيض الضرائب في بعض الأحيان إذا قل المحصول لسبب من الأسباب .

وقد اهتم الخلفاء بمواعيد الخراج ، وكان ميعاده في عيد النيروز . وقد قيل : إن الدولة الأموية قدّمت ميعاده نحواً من شهر ، فاجتمع أصحاب الأراضي في زمن هشام بن عبد الملك (١٠٥ — ١٢٥ هـ = ٧٢٤ — ٧٤٣ م) ، وطلبوا إليه أن يؤجل ميعاد الخراج هذا الشهر ، ولكن هشاماً رفض طلبهم محتجاً بقوله

تمالى : (إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ) ^(١) . وفي خلافة هارون الرشيد (١٧٠ — ١٩٣ هـ) اجتمع أصحاب الأراضى وطلبوا من يحيى بن خالد البرمكى أن يؤجل الخراج شهرين ، فرمى بالتمعيب للمجوسية فعدل عن إجابة هذا الطلب ^(٢) . هذا ، ولم تحل هذه المسألة إلا في أيام الخليفة المتوكل (٢٣٢ — ٢٤٧ هـ) = ٨٤٧ — ٨٦١ م) ثم جاء المنتصر (٢٤٧ — ٢٤٨ هـ = ٨٦١ — ٨٦٢ م) فأعاد ميعاد الخراج إلى ما كان عليه من قبل . ولما جاء المتضد (٢٤٨ — ٢٥٢ هـ = ٨٦٢ — ٨٦٦ م) قدّم ميعاد الخراج عما كان عليه أيام المتوكل بستة عشر يوماً ، فأصبح في ٢٠ يونية من كل سنة .

وصفوة القول ، أن خزائن العباسيين كانت تفيض بالأموال التي كانت تُسجى من الضرائب ، حتى بلغت في أيام الرشيد ما يقرب من اثنين وأربعين مليون دينار ، عدا الضريبة المينة التي كانت تؤخذ مما تنتجه الأرض من الحبوب ، حتى يقال : إن الرشيد كان يستلقي على ظهره وينظر إلى السحابة المارة ويقول : « اذهبي إلى حيث شئت بأثني خراجك » ^(٣) . على أن الدّخْل أخذ يتناقص حتى أصبح في القرن الرابع الهجرى (الماضى الميلادى) أقلّ من جزء من واحد وعشرين جزءاً مما كان عليه في عهد الرشيد ، وأصبحت الحروب عبثاً ثقيلاً لا يحتمل مما أنهلك قوى الدولة العباسية ^(٤) .

هذا ، وقد بلغ المحمول إلى الرشيد « في كل سنة نحواً من خمسمائة ألف درهم من الفضة وعشرة آلاف ألف دينار من الذهب ، فحمل الناس كثرة هذا المحمول على أن يعدّوه بالوزن لا بالعدد ، فيقولون إنه يبلغ ستة أو سبعة آلاف قنطار من الذهب . إلا أن هذا إعياء ينتهى بالتفريط إلى المخالاة ؛ لأن زنة القنطار ثلاثون

(١) آية ٣٧ سورة التوبة .

(٢) البيرونى كتاب الآثار الباقية ترجمة Edward Sachau ص ٣٧ .

(٣) صبح الأعشى ج ٣ ص ٢٧٠ .

(٤) Cambridge Medieval History, Vol. IV p. 151. (٤)

ألف دينار ، ولا يحتمل أن يكون في العالم ألف ألف ألف دينار ، حتى لو صح
افتراضنا بوجودها لما صح أن تحمل كلها إلى بيت المال ، ولا يبقى منها شيء في
أيدي الناس لمعاملاتهم . فإن كان زعمهم بمبدأ عن الصدق فلا أقل من كونه
يدل على الكثرة ، وأن المال يحمل إلى بغداد بالصَّبْر^(١) لو فور الخير ... الخ^(٢) .
ويوضح الجدول الآتي مقدار الجباية في عهد الدولة العباسية أيام المأمون^(٣)
على ما ذكره ابن خلدون :

أسماء الأقاليم	مقدار الجباية بالدرهم	الأموال والغلات
السواد	٢٧٨٠٠٠٠٠	ومن الحلل النجراتية ٢٠٠ حلة ومن طين الختم ٢٤٠ رطلا
كسكر	١١٦٠٠٠٠٠	
كور دجلة	٢٠٨٠٠٠٠٠	
حلوان	٤٨٠٠٠٠٠	
الأهواز	٢٥٠٠٠٠٠٠	وسكر ٣٠٠٠٠ رطل
فارس	٢٧٠٠٠٠٠٠	ومن ماء الورد ٣٠٠٠٠٠ قارورة ، ومن الزيت الأسود ٢٠٠٠٠ رطل
كرمان	٤٢٠٠٠٠٠	ومتاع يمان ٥٠٠ ثوب وتمر ٢٠٠٠٠ رطل
مكران	٤٠٠٠٠٠٠	
السند وما يليه	١١٥٠٠٠٠٠	وعود هندي ١٥٠ رطلا
سجستان	٤٠٠٠٠٠٠	ومن الثياب المينة ٣٠٠ ثوب ومن الفانيد ٢٠ رطلا

(١) الصبر : جمع صبرة ، وهو ما جمع من الطعام بلا كيل ولا وزن بضعه فوق بضع .

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٢٤٢ ، حضارة الإسلام في دار السلام ص ١٨٨ ، كتاب
الخراج لقدامة .

(٣) انظر أيضاً كتاب التمدن الإسلامي ج ٢ ص ٥٣ — ٥٥ .

أسماء الأقاليم	مقدار الجبائية بالدرام	الأموال والفلال
خراسان	٢٨٠٠٠٠٠٠	ومن نقر الفضة ٢٠٠٠٠ نقرة و ٤٠٠٠ برخون و ١٠٠٠ رأس دقيق و ٢٠٠٠٠ ثوب متاع و ٣٠٠٠٠ رطل إهليلج
جرجان	١٢٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠ شقة إبريسم
قوس	١٥٠٠٠٠٠	ومن نقر الفضة ١٠٠٠ نقرة
طبرستان	٦٣٠٠٠٠٠	و ٦٠٠ قطعة من الفرش الطبرى و ٢٠٠
والريان		أكسية و ٥٠٠ ثوب و ٣٠٠ منديل
ودماوند		و ٣٠٠ جام
الري	١٢٠٠٠٠٠٠	و ٢٠٠٠٠ رطل عسل
همدان	١١٣٠٠٠٠٠	و ١٠٠٠ رطل رب الزمانين و ١٢٠٠٠ رطل عسل
ماها البصرة	١٠٧٠٠٠٠٠	
والكوفة		
ماسبدان	٤٠٠٠٠٠٠	
والريان		
شهر زور	٦٧٠٠٠٠٠	
الوصل ومايلها	٢٤٠٠٠٠٠٠	و ٢٠٠٠٠ رطل عسل
أذربيجان	٤٠٠٠٠٠٠	
الجزيرة ومايلها	٣٤٠٠٠٠٠٠	و ١٠٠٠ رأس دقيق و ١٢٠٠٠ زق
من أعمال الفرات		عسل وعشر بزة و ٢٠ كساء
أرمينية	١٣٠٠٠٠٠٠	و ٢٠ من القسط المحفور و ٥٣٠ رطلا من

أسماء الأقاليم	مقدار الجباية بالدرام	الأموال والنفال
برقة	١٠٠٠٠٠٠	الرقم و ١٠٠٠٠ رطل من السابج
إفريقية	١٣٠٠٠٠٠	السورماحي و ١٠٠٠٠ رطل من الصوبج
قسنرين	٤٠٠٠٠٠	و ٢٠٠ بقل و ٣٠ مهرأ .
دمشق	٤٢٠٠٠٠	
الأردن	٩٧٠٠٠	
فلسطين	٣١٠٠٠٠	و ٣٠٠٠٠٠ رطل زيت
مصر	٢٩٢٠٠٠٠	
اليمن	٣٧٠٠٠٠	سوى التناع (لم يذكر)
الحجاز	٣٠٠٠٠٠	
المجموع	٣٩٠٨٥٥٠٠٠ درم	

ولكن مقدار الجباية أخذ في النقص بعد عهد المأمون ، فبلغ في عهد المعتصم ٣٨٨٢٩١٣٥٠ درهما ، كما بلغ ٢٩٩٢٦٥٣٤٠ درهما في أواسط القرن الثالث الهجرى .

مصارف بيت المال

كان المال الذى يأتى من الموارد المتقدمة يتفق على مصالحو الدولة بحسب ما يراه الإمام :

١ — تدفع منه أرزاق القضاة والولاة والعمال وصاحب بيت المال وغيرهم من الموظفين ، ولا يصرف للولاة ولا للقضاة شيء من أموال الصدقة ، بخلاف وإلى الصدقة ، فإن رزقه يصرف منها . وكانت زيادة أرزاق القضاة والولاة وقصصها من حق الإمام .

٢ — وتدفع منه أعطيات الجند ، ويراد بها رواتبهم التي يستولون عليها في أوقات معينة من العام . وكانت في أيام النبي صلى الله عليه وسلم غير محدودة ولا معينة ، وإنما كانوا يأخذون من أربعة أخماس الغنيمة ، وما يرد من خراج الأرض التي بقيت في أيدي أهلها كما كانت تقسم بينهم بالسوية .

ولما ولي أبو بكر رضي الله عنه سوى بينهم في العطاء قائلا : « هذا مماش ، فالأشوة فيه خير من الأثرة » . ولما ولي عمر رضي الله عنه جعل العطاء بحسب السبق إلى الإسلام ؛ فكانت الأرزاق كما يأتي :

للأزواج النبي عليه الصلاة والسلام ولعمه العباس ١٠٠٠٠٠ درهم ، لإعائشة فقد أعطاها ١٢٠٠٠ لمكانتها ومكانة أبيها من الرسول (١) ؛ ولبن شهيد بدرأ والحسن والحسين ٥٠٠٠ درهم ؛ ولبن كان إسلامه كالسلام أهل بدر ولم يشهدوها ٤٠٠٠ درهم ؛ ولعبد الله بن عمر ولبعض أبناء المهاجرين والأنصار ٣٠٠٠ درهم ، ولأبناء المهاجرين والأنصار ٢٠٠٠ درهم ؛ ولأهل مكة ٨٠٠ درهم ؛ ولسائر الناس مبالغ تتراوح بين ٤٠٠ و ٣٠٠ و ٤٠٠ و ٦٠٠ درهما .

وكان يعطى أمراء الجيوش ٧٠٠٠ و ٨٠٠٠ و ٩٠٠٠ درهما بحسب الأعمال التي يقومون بها ؛ هذا فضلا عما كان يدفع لنسائهم وأولادهم ، وما فرض لكل منهم من الخنطة ، وهو ما يخرج من مساحة جريين (٢) .

(١) تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام لبدر الدين بن جماعة المنشور بالمدد الرابع من مجلة Islamica (سنة ١٩٣٤) ص ٣٨٤ .

Von Kremer, Culturgeschichte des Orients, trans. dy S. Khuda Bukhsh, p. 57.

(٢) الجريب من الأرض والطعام : مقدار معلوم . وهل أنه ثلاثة آلاف وستة آلاف ذراع . وقيل : إنه عشرة آلاف ذراع .

وقد ظلت أعطيات الجند على هذا النحو أيام الخلفاء الراشدين ، فلما طمع بنو أمية في الملك ، واحتاج معاوية إلى استنجد العرب ، زاد في أعطيات جنده الذي كان يبلغ عدده ستين ألفاً . وكان ينفق عليهم ستين مليون درهم في العام . فلما سارت إليهم الخلافة وتوطدت دعائم دولتهم أنقصوا ذلك المبلغ الضخم إلى أقل من النصف .

٣ — كرمى الأنهار وإصلاح مجاريها : وكان يصرف من بيت المال على كرى الترعة الكبيرة والمجاري التي تأخذ من الأنهار الضخمة كدجلة والفرات لتوصل الماء إلى الأراضي البعيدة .

٤ — حفر الترعة للزراعة وغيرها .

٥ — النفقة على المسجونين وأسرى المشركين من مأكل ومشرب وملبس ودفن من يموت منهم ^(١) .

٦ — للمعدات الحربية .

٧ — المطايا والمنح للأدباء والعلماء .

هذا ، ولا يفوتنا أن نذكر أن النظام الذي أقره عمر كان يفرض لكل مسلم دون اسمه في سجلات الحكومة مكافأة سنوية عن خدماته الحربية ، عدا ما كان يمنحه من الأجر (فريضة) لأبنائه ، لا فرق في ذلك بين العرب والوالي .

على أن هناك أمراً آخر جديراً بالملاحظة ؛ هو أن عدد هؤلاء لم يكن كبيراً في عهد هذا الخليفة . ولذلك أصبح المطاء وفقاً على الدهاقين ^(٢) الذين ساعدوا العرب في فتوحاتهم ، ويمكننا أن نعلم ما ذهب إليه البلاذري ^(٣) من أن العرب في ذلك الوقت لم يكن يحفظهم أن يقاسمهم غيرهم ممن دخلوا في الإسلام من غير العرب نصيبهم من الثنائم . وقد ذكر اليعقوبي ^(٤) أن علياً وحده هو الذي تمسك

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٩٤ — ١٩٦ .

(٢) الدهاقين : جمع دهقان ، وهو أقوى على التصرف ، وزعم فلاس العجم .

(٣) فتوح البلدان ص ٤٦١ . (٤) تاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ٢١٣ .

بالقواعد القديمة ؛ ولا نعلم إلى أى حد اتبع الأمويون الطريقة التى وضعها عمر
فما يتعلق بالأعطيات السنوية .

على أننا لا نشك فى أنهم قد أنقصوا نقصاً كبيراً أعطية هؤلاء الذين بادوا
بسخطهم (كالملويين مثلاً) ، كما استبدوا بما فى بيت المال من الأموال يبدلونها
لأفراد أسرهم . ومع ذلك فقد كان الأمويون على جانب كبير من الحكمة وبعد
النظر ؛ لتلافى ما عسى أن يجرحه عليهم ذلك النظام الذى كان يقضى بنقص عطاء
رعاياهم من العرب عن القدر الذى فرضه لهم عمر بن الخطاب .

ولم يرض العرب أن يقاسموا الموالى ثمرات ما يفتحونه من البلاد ، تلك القاسمة
التي كانت تنقص نصيبهم منها نقصاً محسوساً .

وقد أوجف مؤرخو الغرب فى الحكم على هذه الإصلاحات التى قام بها
عمر بن عبد العزيز ، والتي كان الغرض منها القضاء على ما قام به فى سبيل انتشار
الإسلام من المقبات ، وذلك بمنحه الموالى الحقوق التى كان يستمتع بها المسلمون
من العرب وحدهم ، وإعفائهم من الجزية التى كان يدفعها الكفار ، ثم مقاسمتهم
إخوانهم المسلمين من العرب نصيبهم من الأعطيات السنوية .

ولارىب أن سياسة ذلك الخليفة لم توفق إلا آمالاً لم تستطع الحكومة تحقيقها ؛
فقد كانت الحال تتطلب علاجاً آخر غير تلك السياسة التى سار عليها عمر بن
عبد العزيز . فى المراق أنضب الأعطيات السنوية بيت المال ، بعد أن تأثرت
موارده تأثيراً محسوساً من جراء إلغاء الجزية فى خراسان . وهكذا أعقبت تلك
الفوضى فى الشؤون المالية بعد موت عمر بن عبد العزيز سياسة خراجية جائرة .

وفى ذلك يقول قان فلوتن : « وعلى الرغم من ذلك ، فينبى أن يتورع المؤرخ
عن القسوة فى الحكم على تلك الإصلاحات التى قام بها عمر بن عبد العزيز . ومن
العدل أن أطالب الذين يشايعون الحجاج بن يوسف ضد ذلك الخليفة المصلح بالإجابة
على هذين السؤالين : (١) ألم يكن خيراً للأمويين أنفسهم مساواتهم جميع العناصر

في الحقوق ؟ تلك السياسة التي لا يبعد أن يكون عدم الأخذ بها هو السبب الأول في سقوط دولتهم ؟ (٢) وإذا لم تكن تلك المساواة في مصلحة الخلفاء من بني أمية ، ألم تكن في مصلحة الإسلام نفسه ؟ ليس ثمة أحد كائنًا من كان يستطيع أن يشك في صحة هذه الملاحظة الثانية ، فإن النظام المسكري الذي وضعه عمر ابن الخطاب لم يعد يلائم حال الأمة العربية في ذلك الحين .

وكان عمر بن عبد العزيز أول من فطن من خلفاء بني أمية إلى أن وقت التفرغ للإصلاحات الداخلية قد آن ، كما اقتنع بذلك عمر بن الخطاب من قبل . ومن ثم كان يحاول جهده دون القيام بفتوحات جديدة . ولم تكن غلطة عمر بن عبد العزيز سوى رجعيته ومحافظته الدينية ، وتمسكه الشديد بالنظام الذي سنّه عمر ابن الخطاب ؛ لما كان يكتسبه لذلك الخليفة في أعماق نفسه من الاحترام والاكبار ، والذي لم يكن إلا صورة صادقة منه رغم ما كانت تتطلبه الحالة من المدول من ذلك النظام عدولا تاما . فقد كان لزاما أن تجدد الحكومة أعمالا جديدة غير الغزو والفتح للمرابطين في الولايات الاسلامية من جند العرب حتى لا يكونوا حالة على بيت المال .

ولا غرو فقد كانت السياسة التي سار عليها عمر بن عبد العزيز تحول دون ملكية الجند للأرض ، بينما كانت الحالة تقضي بمنحهم إياها لاستغلالها واستثمارها ، كما كانت تسخو في منح الأعطيات حتى للوالى من المسلمين ، في الوقت الذي كانت تتطلب فيه مالية البلاد إلغاء تلك الأعطيات حتى ما كان يمنح منها للعرب أنفسهم .

وهكذا جال ذلك التصرف الذي أنضب موارد الدولة ، وجرد الخراب على بيت المال ، دون نجاح تلك السياسة التي كانت ترى في ذاتها إلى الإصلاح وإعفاء الجدد في الإسلام من الجزية . ومن ثم نرى أن سياسة عمر بن عبد العزيز كانت أبعد أترأ في وهن العرش الأموي من سياسة الحجاج بن يوسف وسوء إدارته ، فان الآمال التي أثيرت في النفوس لم تنطفي جذوتها حتى أصبحت الشعوب من

غير العرب تنتظر خلاصها من حكم بنى أمية ، بعد أن غدت السياسة الخارجية في نظرم عبئاً ثقيلاً لا قبل لهم بإحتماله ، تلك السياسة التي فاجأهم بها الأمويون ، ولا سيما في خلافة هشام بن عبد الملك (١٠٥ — ١٢٥)^(١) على أثر فشل ذلك الإصلاح الذي قام به عمر بن عبد العزيز^(٢).

٢ — النظام المالى فى مصر

من القمم العربى متى قيام الدولة الطولونية :

قُدِّر الخراج فى مصر بحساب الفدان وهو « قصبة تعرف بالحاكمية ، كأنها حررت فى زمن الحاكم بأمر الله الفاطمى فنسبت إليه ، وطولها ستة أذرع بالمائى ... ثم كل أربعائة قصبة فى التكسير يعبر عنها بفدان »^(٣) . (والقصبة العربية = ٣٨٤ متراً) فتكون مساحة الفدان ٥٩٢٩ متراً أى تساوى فداناً واحداً فى الوقت الحاضر .

وقد اختلف المؤرخون فى مقدار خراج الفدان الواحد . وقد لخص سمو الأمير عمر طوسون^(٤) هذا الخلاف على النحو الآتى :

المؤلف	متوسط خراج الفدان
ابن عبد الحكم	١٣ ¼ قرشاً
اليقوبى	٧ قروش
البلاذرى	٥٥ قرشاً

(١) انظر اليقوبى ج ٢ ص ٣٧٦ لاستقصاء ما كتبه عن العراق .

(٢) انظر كتاب السيادة العربية ترجمة الدكتور حسن إبراهيم حسن ص ٥٦ — ٦٠ .

(٣) صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٤٦ .

(٤) كتاب مالية مصر من عهد الفراغة إلى الآن ص ٢١٣ .

واختلف المؤرخون كذلك في موقف مصر وأهلها من القبط والروم . فذهب بعضهم إلى أنها فتحت عنوة فتكون غنيمة للفاتحين ، تقسم بينهم أو تُعاد إليهم بخراج يضرب عليها ، أم ملكها العرب بصلح ومعاهدة وتصبح أرض خراج . وقد اتفق فريق منهم على أن بعضها فتح صلحاً والبعض فتح عنوة (كالاسكندرية) وقد رفض عمر بن الخطاب أن يقسم أرض الغنيمة بين الفاتحين فأعادها إلى أهلها بخراج ؛ فاعتبر القبط أصحاب مصر ، واعتبر قيرس (المقوقس) حاكمها ، واعتبر معاهدة الصلح من المقوقس وعمر معاهدة شرعية . فأصبحت أرض مصر ملكاً مشاعاً للمسلمين يفرض عليها خراج . ودخل القبط في أهل الذمة فقدرت عليهم الجزية . أما الروم فقد واصل العرب حربهم حتى طردوهم من مصر جملة . وقد أوضح ابن عبد الحكم^(١) عدد سكان مصر فقال : « حدثنا عثمان بن صالح ... قال : لما ولي ابن رفاع مصر ليحصى عدة أهلها وينظر في تعديل الخراج عليهم ، فأقام في ذلك ستة أشهر بالصعيد حتى بلغ أسوان ، ومعهم جماعة من الأعوان والكتّاب يكفونه ذلك بمجد وتشهير ، وثلاثة أشهر بالأرض (الدلتا) فأحصوا من القرى أكثر من عشرة آلاف قرية ، فلم يحصى في أصغر قرية منها أقل من خمسمائة من الرجال الذين يفرض عليهم الجزية » .

فيكون عدد الرجال الذين تجب عليهم الجزية على تعداد ابن رفاع :

١٠٠٠ × ٥٠٠ = ٥٠٠ مليون رجل ، وهو ثلث السكان تقريباً . وكان هذا التعداد سنة ٩٦ هـ (٧١٥ م) في زمان الوليد بن عبد الملك .

ثم يقول ابن عبد الحكم^(٢) أيضاً : « حدثنا عبد الملك بن مسلمة . قال : لما فتح عمرو بن العاص مصر صولح على جميع من فيها من الرجال من القبط من راحق الحلم إلى ما فوق ذلك ، ليس فيهم امرأة ولا سبي ولا شيخ ، على دينارين فأحصوا ذلك فبلغت عدتهم ثمانية آلاف ألف » .

ونحن نشك في صحة هذا التقدير ، لأنه لو حسبت عليه جزية الرؤوس لكان

(١) كتاب فتوح مصر ص ١٥٦ . (٢) ص ٨٧ .

مقدارها ستة عشر مليوناً من الدنانير ، مع أن عمرأ جباها اثني عشر مليوناً ، ورب من يقول : إن الأربعة ملايين الباقية قد استبقاها عمرو لجنده ، ولما عصى أن يجبره من الإصلاحات ، فرد على هذا بأننا أهملنا حساب جزيرة الأرض ، مقابل مصاريف مصر ، فصحة التقدير ستة آلاف ألف ، إذ أن متوسط عدد سكان مصر في أيام الخلفاء الراشدين والأمويين يتراوح بين خمسة عشر مليوناً وثمانية عشر . وهذا التقدير يتناسب مع ما قدره المؤرخ ميلن Milne في كتابه مصر في عهد الرومان Egypt Under Roman Rule من أن عدد سكان مصر في أيام الخلفاء الراشدين لم يقل عن عددهم أيام البيزنطيين ؛ إذ لم تكن هناك حروب ولا مجاعات ولا أوبئة .



وقد سار عمرو بن العاص مع المصريين بمقتضى شروط الصلح من حيث شروط جباية الضرائب ، فكان كل من فرضت عليه الجزية يدفع دينارين في كل سنة ، أى يدفع بالعملة الحالية $\frac{1}{3}$ مليم قرش جنبه (لأن الدينار حسب ما ذكره ستانلى لينبول Stanley Lane-Poole في كتابه Coins & Medals يساوى $\frac{1}{3}$ ٥١١ مليم .

وقد راعى عمرو بن العاص في جباية الخراج حالة النيل في النقصان والزيادة ، مما اضطره إلى تأجيل دفع الخراج في بعض الأحيان . وهذا التأجيل لم يُعجب عمر بن الخطاب الذى اشتهر بالتشدد في دفع الخراج ، فإنه لما جى عمرو خراج مصر في السنة الأولى من ولايته عشرة ملايين دينار لم يُعجب ذلك عمر ، كما لم يُعجبه وصول الخراج إلى ١٢ مليوناً في السنة التالية . وهذا راجع إلى ما بلغ هذا الخليفة من أن الخراج وصل في عهد المقوقس ٢٠ مليوناً ، وجعله بمض للمؤرخين ٤٠٠ر ٢٤٠ دينار في عهد الفراعنة . وبالحق بعضهم فجمل مقدار ما جبته مصر من الخراج زمن الريان بن الوليد — وهو فرعون يوسف — ٩٠ مليون دينار (أى ٢٧٠ مليون دينار من الدنانير الإسلامية) ، لأن الدينار الفرعوني يساوى ثلاثة أمثال الدينار الإسلامى الذى تبلغ قيمته $\frac{1}{3}$ ٥١١ مليم ، بمعنى أن الخراج بلغ في

عهد الريان بن الوليد ١٣٥ مليون جنيه مصرى . وهذا القول الذى يصل إلى حد البلاهة مرهود ، لما كان من أمر القحط والنلاء فى أيام يوسف الصديق مبيع ستين مجاف . وفى هذا الكفاية لدحض هذه الرواية .

ولا غرابة بعد هذا كله إذا عجب عمر بن الخطاب من أن مصر لا تؤدى نصف ما كانت تؤديه قبل الإسلام إن صح أنها كانت تؤدى هذا المقدار حقيقة . ولا عجب إذا قام الخلاف بين عمر وعمر ووشك عمر فى ذمة عمرو . ونحن ندلل على هذا القول بما ذهب إليه بعض المؤرخين من أن عمرو بن العاص لما مات وجد فى حوزته ما يقرب ٧٥ كريب من الذهب الخالص .

دارت المكاتبات بين الخليفة عمر وعمر بن العاص بشأن الضرائب ، وفى إحداها ^(١) يقول الخليفة : « سلام عليك ، فإننى أحمّد إليك الله الذى لا إله إلا هو . أما بعد فإنى فكرت فى أمرك والذى أنت عليه ، فإذا أرضك أرض واسعة عريضة رفيعة ، قد أعطى الله أهلها عدداً وجلداً وقوة فى بر وبحر ، وأنها قد عاجلتها الفراغة وعملوا فيها عملاً محكماً مع شدة عُتُوثهم وكفرهم فنجبت من ذلك ، وأعجب ما عجبت أنها لا تؤدى نصف ما كانت تؤديه من الخراج قبل ذلك على غير خط ولا جذب . ولقد أكرّثت فى مكاتبتك فى الذى على أرضك من الخراج ، وظننت أن ذلك يأتينا على غير نذر ^(٢) ، ورجوت أن تفيق فترفع إلى ، فإذا أنت تأتيني بماريض تمعاً بها ^(٣) لا توافق الذى فى نفسى ، ولست قابلاً منك دون الذى كانت تؤخذه من الخراج قبل ذلك ، ولست أدرى مع ذلك ما الذى أنفرك من كتابى وقبضك ، فلئن كنت مجرباً كافياً صحيحاً إن البراءة لنافعة ، ولئن كنت مضيقاً نطماً ^(٤) إن الأمر لعل غير ما تحدث به نفسك ، ولقد تركت أن أبطل ^(٥) ذلك منك فى العام الماضى رجاء أن تفيق فترفع إلى ذلك ، وقد علمت

(١) ابن عبد الحكم ص ١٥٨ . (٢) النذر : القليل .

(٣) أى يظنها مما يعاب به أى يهيم لها ، وهى لاشئ عندى ، وقد ذكر السيوطى « نعتاً لها » .

(٤) التشق فى الكلام . (٥) أمتحن وأختبر .

أنه لم يمنك من ذلك إلا أن عمالك عمال السود ، وما توالس^(١) عليك وتلفف اتخذوك كهفا ، وعندى بإذن الله دواء فيه شفاء عما أسألك فيه ، فلا تجزع أبا عبد الله أن يؤخذ منك الحق وتطأه ، فإن الشَّهْرَ يخرج الدر^(٢) والحق أبلج^(٣) ودعنى وما عنه تلجلج^(٤) ، فإنه قد برح الخفاء والسلام .

ولكن إذا عرفنا أن من أموال الخراج ما كان يدفع لأعطيات الجند ولتنفيذ المشاريع التي يتطلبها الإصلاح كشق الترع وبناء القناطر ، فلا نحجم عن القول بأن عمرأ كان له العذر فيما فعل ؛ إذ راعى مصلحة الدولة الحاكمة والبلاد المحكومة . أما قول عمر : إنها لا تؤدى نصف ما كانت تؤديه قبل ذلك ، فيبد أن عمرأ قد خفف على المصريين الأعباء الثقيلة التي كانوا يتنون تحتها من تعدد الضرائب التي شملت كل شيء في عهد الرومان .

وقد عزا المؤرخ ملن في كتابه « مصر في عهد الرومان » نقص الخراج في أيام عمرو عما كان عليه في عهد الروم إلى إلقاء كثير منها وعدم رضائه بالإخلال بهمه لأهل مصر .

فكتب إليه عمرو : « بسم الله الرحمن الرحيم ، لعبد الله عمر أمير المؤمنين من عمرو بن العاص ، سلام عليك ، فإني أحمد إليك الله الذي لا إله هو ؛ أما بعد : فقد بلغت كتاب أمير المؤمنين في الذي استبطأني فيه من الخراج ، والذي ذكر فيه من عمل الفراغة قبلى ، وإعجابي من خراجها على أيديهم ونقص ذلك منها مذ كان الإسلام ؛ ولعمري للخراج يومئذ أوفر وأكثر ، والأرض أعمر ؛ لأنهم كانوا على كفرهم وعُتُوهم أرغب في عمارة أرضهم منا مذ كان الإسلام ، وذكرت أن الشهر يخرج الدرّ غلبتها طبعا قطع ذلك درهما ، وأكثرت في كتابك وأنبت وعمرضت وتربت^(٥) وعلت أن ذلك عن شيء تخفيه على غير

(١) قوله توالس وتلفف بمعنى واحد (٢) نهز الناقة : ضرب ضرتها للدر .

(٣) مضى مضرق لا يخفيه التوه . (٤) التردد في الكلام .

(٥) الترتيب : التأنيب والتصير والاستقصاء في الامور .

خبر، فجئتَ لَمَمَرى بِالْفُطُطَاتِ الْقُدَعَاتِ . ولقد كان لك فيه من الصواب من القول رَصِين صَارمٌ بليغ صادقٌ ، وقد عملنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وابن بعده ، فكفنا بحمد الله مؤدِّينَ لأمانتنا ، حافظين لما عظم الله من حقِّ أمتنا ، نرى غير ذلك قبيحا ، والعمل به شينا . فيُعرف ذلك لنا ، ويُصدق فيه قِلبنا . معاذ الله من تلك الطُّعْمِ ^(١) ومن شرِّ الشِّيمِ ، والاجترأ على كلِّ مائمه ، فأَمْضِ ^(٢) عملك ، فإن الله قد نَزَهَنِي عن تلك الطُّعْمِ الدُّنْيَةِ والرَّغْبَةِ فِيهَا ، بمدِّ كتابك الذي لم تَسْتَبِقْ فِيهِ عِرْضًا ولم تُكْرِمْ أَخَا ، والله يَأْبَى الخُطَابَ . لَأَنَا حين يَرَادُ ذلك مِنِّي أَشَدُّ غَضَبًا لِنَفْسِي ولها إِزَاهَا وإِكْرَامًا ، وما عمات من عمل أرى عليَّ فيه مَتَمَلِّقًا ^(٣) ولكنني حفظتُ ما لم تحفظ ، ولو كنتُ من يهود يَثْرِبَ مازدت ، ينفِر الله لك ولنا . وسكتُ عن أشياء كنتُ بها علما وكان اللسان بها مني ذلولا ، ولكن الله عظم من حَقِّك مالا يُجْهَل ، والسلام .

ولم تقف المكاتبات بين عمر وعمر بن الخطاب عند هذا الحد ، فكتب إليه عمر : « من عمر بن الخطاب إلى عمرو بن العاص ، سلام عليك ، فإني أجد إليك الله الذي لا إله إلا هو ؛ أما بمد : فقد عييت من كثرة كتبي إليك في إبطائك بالخراج ، وكتابك إلى يَسْنِيَّاتٍ ^(٤) الطريق ؛ وقد علمتُ أني لست أرضى منك إلا الحق البين ، ولم أقدمك إلى مصر أجعلها لك طعمة ولا لقومك ، ولكني وجهتك لما رَجوتُ من توفيرك الخراج وحسن سياستك ، فإذا أُنَاكَ كتابي هذا ، فاحمل الخراج ، فإنما هو فيء للسلمين ، وعندى من قد تعلم قوم محصورون . والسلام . »

فكتب إليه عمرو بن العاص : « بسم الله الرحمن الرحيم ، لعمر بن الخطاب من عمرو بن العاص ... أما بمد : فقد أُنَاكَ كتاب أمير المؤمنين يستبطنني في

(١) جمع طعمة وهي للأكل . (٢) في نسخة « فاقبض » .

(٣) من تملق بالفاء إذا استمسك به .

(٤) بنات الطريق : هي الطرق الضيقة تنشعب من الجادة ، وهي الترامات .

الخراج ، ويزعم أنى أعند^(١) عن الحق ، وأنكب عن الطريق ، وإنى والله ما أرغب عن صالح ما تعلم ، ولكن أهل الأرض استنظرونى إلى أن تدرك غلّتهم ، فنظرت للمسلمين ؛ فكان الرقى بهم خيراً من أن يُحرق^(٢) بهم ؛ فيصيروا إلى بيع ما لا غنى بهم عنه . والسلام .

ولما استبطأ عمر الخراج كتب إلى عمرو : أن ابعث إلى رجلا من أهل مصر ، فبعث إليه رجلا قديما من القبط ، فاستخبره عمر عن مصر وخراجها قبل الإسلام ، فقال : « يا أمير المؤمنين ، كان لا يؤخذ منها شيء إلا بعد عمارتها ، وطامسك لا ينظر إلى الهارة ، وإنما يأخذ ما ظهر له ، كأنه لا يريد لها إلا لمام واحد . »

ومن هنا يظهر أن سوء الظن عند عمر قد اشتدّ بعامله على مصر حتى طلب إليه أن يوفد عليه رجلا ينبئه من أمر مصر بالحق . ولكن عمر كان من حسن النية وصفاء الضمير بحيث لم يخطر له أن عمرأ يستطيع أن يخادعه أو يلهم رسوله ما يحيب به الخليفة .

أراد عمر أن يؤسّس على عمرو لكي لا يتطلع إلى أموال الخراج ، فكتب إليه كتابا يعلمه بذلك ويبين له طريقة توزيع الخراج :

« أما بعد : فإني فرضت لمن قبلى فى الديوان (أى فرض العطاء) ولن ورد علينا من أهل المدينة وغيرهم ممن توجه إليك وإلى البلدان ، فانظر من فرضت له ونزل بك ، فاردد عليه العطاء وعلى ذريته ، ومن نزل بك ممن لم أفرض له ، فافرض له ، فافرض له على نحو ما رأيته فرضت لأشباهه ، وخذ لنفسك مائتي دينار . ولم أبلغ بهذا أحدا من نظرائك غيرك ، لأنك من عمال المسلمين ، فألحقك بأرفع ذلك ، وقد علمت أن مؤثنا نلزمك ، فوفر الخراج وخذه من حقه ، ثم عفا عنه . فإذا حصل إليك وجمعته ، أخرجت عطاء المسلمين وما يحتاج إليه مما لا بد منه ؛ ثم انظر فيما بقى بعد ذلك فأحمله إلى ، واعلم أن ما قبلك من أرض مصر ليس

(١) عند : مال وعدل .

(٢) الحرق ضد الرقى .

فيها خمس ، وإنما هي أرض صلح ، وما فيها للمسلمين ق^٢ ، تبدأ بمن أغنى عنهم في ثورهم (أى المرابطين) وأجزأ^(١) عنهم في أعمالهم ، ثم اقض ما فضل بعد ذلك على من سعى الله^(٣) . واعلم يا عمرو أن الله يراك ويرى عملك ؛ فإنه قال تبارك وتعالى في كتابه : (وَأَجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا^(٣)) يريد أن يقتدى به ، وأن معك أهل ذمة وعهد ، وقد أوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم بهم ، وأوصى بالقبط فقال : « استوصوا بالقبط خيراً فإن لهم ذمة ورَجَحًا » ورحمهم أن أم إسماعيل منهم ، وقال صلى الله عليه وسلم : « من ظلم مهاداً أو كلفه فوق طاقته فأنا خصمه يوم القيامة » إحدرو يا عمرو أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم لك خصماً ، فإنه من خصمه خصمه ، والله يا عمرو ! لقد ابتليت بولاية هذه الأمة وآنست من نفسى ضعفاً ، وانتشرت رعيتى ورق عظمى ، فأسائل الله أن يقبضنى إليه غير مفرط ، والله إني لأخشى لو مات جل بأقصى عملك ضياعاً أن أسأل عنه .

لفظ المؤرخون وكثرت أقوالهم في مقدار الخراج . وهذا اللفظ قائم على أساس واه ، هو أن هؤلاء المؤرخين قصرُوا الخراج على جزية الردوس التي كان مفروضا أداؤها على أهل الذمة من القبط وغيرهم من اليهود والروم والإغريق . وهذا الأمر يخالف الحقيقة والواقع ؛ لأن الخراج في عهد الإسلام كان يأتي من ناحيتين اثنتين : —

١ — الضرائب الشخصية : وهي جزية الردوس ، ٢ — وضرائب الأتليان ، ومجموع هذين يُعرف بالخراج .

على أن قصر الخراج على جزية الردوس على ما ذهب إليه بعض المؤرخين يجعل الاهتداء إلى معرفة عدد سكان مصر وقت الفتح أمراً مستحيلاً . بدلنا على ذلك روايتان نقلهما عن مؤرخين كبيرين هما : ابن عبد الحكم المتوفى سنة ٢٧٦ هـ

(١) اقض . (٢) أئى في القرآن .

(٣) آية ٧٤ سورة الفرقان .

(٨٧١م) في كتابه «فتوح مصر والمغرب» وهو أقدم مؤرخى مصر الإسلامية .
والبلاذرى المتوفى سنة ٢٩٠ هـ (٨٩٢م) في كتابه «فتوح البلدان» وهو
من معاصرى ابن عبد الحكم .

ذكر ابن عبد الحكم أن عدد من ضربت عليهم الجزية في عهد عمرو بن
الماص ثمانية ملايين ، عدا الصبيان والنساء والشيوخ . على أنه لو بلغ عدد من
ضربت عليهم الجزية $\frac{1}{4}$ سكان البلاد ، لكان أهل مصر طبقا لهذا التقدير ٣٣
مليون نفس . وهذا بعيد التصديق ، إذ لو كان هذا العدد صحيحا لبلغت جزية
الروس وحدها ١٦ مليون دينار . والمنطق يخالف ما أجمع عليه المؤرخون من
أن خراج مصر بنوعيه لم يزد في السنة الأولى من ولاية عمرو عن ١٠ مليون دينار ،
ولم يزد في السنة الثانية عن ١٢ مليون دينار .

كذلك روى البلاذرى أن عمرا فرض على كل مصرى ، عدا النساء والصبيان
والشيوخ ، دينارين ، فبلغ خراج مصر بما فيه جزية الروس ٢ مليون دينار .
فإذا خصصنا لجزية الروس مليوناً ، لكان عدد من ضربت عليهم الجزية خمسمائة
ألف نسمة . وعلى هذا القياس لا يزيد عدد سكان مصر عن مليونى نسمة .
وعلى كل حال ، فإنه لم يكن للخراج نظام ثابت ، فكانت ضريبة الأرض
تقل وتكثر حسب الاهتمام بالتمير وإصلاح الجسور وغيرها . كما أن جزية الروس
كانت تتناقص بالتوالى لدخول أهل مصر في الإسلام ، إما اعتناقاً للدين أو فراراً
من دفع الجزية .

ثم كانت خلافة عثمان ، فمزل عمرو وأقام مكانه أخاه في الرضاع عبد الله بن
أبي السرح ، فاشتد في جباية الخراج حتى بلغ ١٤ مليون دينار . وقد عبر عثمان
عن ارتياحه بقوله : « إن القحاح ^(١) بمصر بعدك قد درت ألبانها » فأجابه عمرو
« نعم . ولكنها أعجفت فصيلها » . وقد زاد عبد الله بن أبي سرح الجزية ديناراً

(١) القحاح (بالكسر) : الإبل ، واحدها قحوح .

على كل فرد ، وكان يصح أن تصل الجزية إلى ثمانية عشر مليوناً من الدينار لولا دخول بعض أهل مصر في الإسلام .

ولما ولي معاوية بن أبي سفيان الخلافة وولى عمرو بن العاص مصر كان خراجها تسعة ملايين ديناراً^(١) . وأخذت الجزية في النقص لدخول أهل مصر في الإسلام حتى لم تزد في أواخر أيام عمرو عن خمسة ملايين دينار في السنة . قال ابن عبد الحكم^(٢) : « وكان عمرو بن العاص لما استوفى له الأمر أقرّ قبطها على جباية الروم ، وكانت جبايتهم بالتعديل ، إذا عمرت القرية وكثرا أهلها زيد عليهم ، وإن قل أهلها وخربت نقصوا ؛ فيجتمع رؤساء كل قرية ومادونها ورؤساء أهلها فيتناظرون في المارة والخراب حتى إذا أقرؤا من القسم بالزيادة انصرفوا بتلك القسمة إلى الكور ، ثم اجتمعوا هم ورؤساء القرى فوزعوا ذلك على أحوال القرى وسعة المزارع ، ثم ترجع كل قرية بقسمهم فيجمعون قسمهم وخراج كل قرية وما فيها من الأرض المامرة ، فيبدون فيخرجون من الأرض فداءً بن كنانئهم وحماماتهم ومعديتهم من جملة الأرض ، ثم يخرج منها عدد الضيافة للمسلمين ونزول السلطان ، فإذا فرغوا نظروا إلى ما في كل قرية من الصناعات والأجواء فقسّموا عليهم بقدر احتياجهم ، فإن كانت فيها جالية قسموا عليها بقدر احتياجها ، وكل ما كانت تكون إلا الرجل للثياب أو للتزوج ، ثم ينظرون ما بقي من الخراج فيقسمونه بينهم على عدد الأرض ، ثم يقسمون ذلك بين من يريد الزرع منهم على قدر طاقتهم . . . وجعل عليهم لكل فدان نصف أردب قمح وويتين من شعير إلا القرط فلم يكن عليه ضريبة والريبة يومئذ ستة أمداد » . ومن كلام ابن عبد الحكم نستخلص :

- ١ — أن أهل القرى كانوا يتولون خراجهم بأنفسهم .
- ٢ — وأنهم كانوا يحجزون لأنفسهم من غلة أرضهم أموالاً ينفقونها على

(١) كتاب البلدان للياقوت ص ٣٣٩ .

(٢) كتاب فتح مصر ص ١٥٢ وما يليها .

تعمير كنائسهم . وحماماتهم وممدياتهم .

٣ — وأن ضيافة المسلمين كانت أمراً يحسب حساباً ، ويدخر لها قدر في ميزانية القرية الصغيرة .

٤ — وأنه كانت هناك ضرائب على الصنائع والأجراء مقدرة عليهم على قدر احتمالهم .

٥ — وأن خراج الفدان الواحد كان نصف أردب قمح وويبتين من شعير .

٦ — وأنه كانت هناك مبالغ مقدرة على كل قرية يقرر على أهلها فيجمعونه فيما بينهم ويجمعونه بأنفسهم . وهذا مايعبر عنه ابن عبدالحكم بقوله في مكان آخر : « الجزية جزيتان : جزية على رؤوس الرجال ، وجزية جملة تكون على أهل القرية يؤخذ بها أهل القرية » .

كانت مساحة الأرض المزروعة أيام العرب في عهد الخلفاء الراشدين والأمويين تقرب من الستة ملايين من الأفدنة ؛ وكان المصريون يزرعون ثلثي هذه المساحة قمحاً وشعيراً ، وإذا كان خراج الفدان الواحد سبعة كيلات فإن محصول الأرض يكون :

$$\text{كيلة فدان} = \frac{4 \times 7}{12} = 2,333 \text{ أردب} .$$

فاذا حسبنا ضريبة الأرض بحساب ٢ ٪ كانت حصة العرب من هذا الأيراد :

$$= \frac{2 \times 2,333}{100} = 0,04666 \text{ أردب} .$$

من ذلك يتضح لنا أن ضريبة الأرض كانت بنسبة ٢ ٪ . وفي ذلك يقول اليعقوبي^(١) : « في هذه السنة فتح عمرو بن العاص الإسكندرية وسائر أعمال مصر ،

واجتباها أربعة عشر ألف دينار من خراج رءوسهم لكل رأس دينار،
وخراج غلهم من مائة أردب أردبان .

وقال البلاذري^(١) : « عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : ... فوضع (أبي)
على كل حالم دينارين جزية إلا أن يكون فقيرا ، وأثم كل ذي أرض مع الدينارين
ثلاثة أرداب حنطة ، وقسطى زيت ، وقسطى عسل ، وقسطى خل ؛ رزقا للمسلمين ،
تجمع في دار الرزق وتقسم فيهم ، وأحصى المسلمين فأثم جميع أهل مصر لكل
رجل منهم جبة صوف ، وبرنسا أو عمامة وسراويل وخفين في كل عام ،
أو عدل الجبة الصوف ثوبا قطيا . وكتب عليهم بذلك كتابا ... » . وهذه الرواية
فيها كثير من المبالغة وإنما أوردناها لبيان مقدار القمح المفروض على أصحاب
الأرض .



كان عهد الخلفاء الراشدين والأمويين على مجلته عهد عدل وتسامح ، لم يشتد
الولاية فيه في جمع الجزية إلا قليلا ، ولم يطمع الخلفاء في كثرة المال إلا في أواخر
أيامهم . ففي خلافة سليمان بن عبد الملك (٩٦ — ٩٩ هـ) اشتط صاحب الخراج
أسامة بن زيد في جمع المال حتى جبي اثني عشر ألف ألف دينار^(٢) .
فلما تولى عمر بن عبد العزيز ، بعث إليه واليه في مصر أيوب بن شرحبيل^(٣)
الأسبجي يشكو كثرة دخول الناس في الإسلام ويذكر له أثر ذلك في الخراج ،
فبعث يستأذنه في فرض الجزية على من أسلم ؛ فرد عليه عمر بكلمته الخالدة :
« قبح الله رأيك ! إن الله إنما بعث محمدا هاديا ولم يبعث جابيا ، فضع الجزية عمن
أسلم . ولعمري لعمر أشق من أن يدخل الناس كلهم في الإسلام على يديه . »
أما عن الخراج في عهد الأمويين ، فيذكر لنا الكندي^(٤) « وولى خراجها

(١) فتوح البلدان ص ٢١٤ و ٢١٥ . (٢) المخطوط ج ١ ص ٩٩ .

(٣) التقي في المخطوط للمقرئ وتاريخ التمدن والإدارة الإسلامية أنه حيان بن شريح .

(٤) كتاب الولاية ص ٢٠١ .

ابن الجبّاح لأمر المؤمنين هشام ، فخرج بنفسه فسح أرض مصر كلها عامرها
وعامرها^(١) مما يركبه النيل ؛ فوجد فيها ثلاثين ألف ألف فدان . وتلك مبالغة
بلا شك ، وأشد من هذا مبالغة ما ذكره المقرئ^(٢) من أن ابن الجبّاح مسح
أرض مصر فوجدها مائة مليون فدان .

بدأ الولاة يفكرون في مورد آخر للمال غير الجزية . ففكروا في ضريبة
الأرض ، وكانت على حالها لا تسقط بدخول الإسلام . فرأوا زيادتها وتمديدها ،
ولكنهم كانوا مضطرين لكي يضبطوا حساب الأرض والزروعات إلى أن يقيموا
دواوين جديدة ، وأن يسيّنوا موظفين جددا ، كان عليهم أن يوسموا نطاق الإدارة
حتى يزداد الإشراف على موارد الرزق ؛ فضاع كثير مما استطاعوا أن يحصلوه
في المطاء واللؤن والرتبات . فكان ارتفاع المال قليلا قدره المقرئ^(٣)
بـ ٢٠٠٠٠ دينار جباها موسى بن عيسى الهاشمي في زمن هارون الرشيد .
ولم تكن حكومة المدينة أو دمشق لتضبط إيرادها على النحو الذي كانت
تسير عليه حكومة رومة مثلا ، فبينما حكومة المدينة تقرر ضرائب الأرض على
القمح فقط ، نجد حكومة رومة تقرر ضرائب على أقل المحاصيل شأنا كالبرسيم ؛
وبينما يكتفى المسلمون بجزئين من مائة (٢ ٪) نجد الرومان لا يكتفون بأقل من
عشرة أجزاء من المائة (١٠ ٪) . ولم يكن هذا من رغبة المسلمين عن المال ،
فقد رأينا تشدد عمر بن الخطاب في طلبه . وكان العرب لا ينظمون حكومتهم
وإدارتهم بمثل ما رتب الرومان حكومتهم ودواوينهم ؛ فقد كان العرب يكتفون
بأن يقدم لهم الخراج كاملا ، ولا يتدخلون بعد ذلك في أمور الناس ، على حين
كان الرومان والبطالسة يتدخلون في كل شيء .

(١) الفاسر : الأرض الخراب . وقيل الأرض كلها ما لم تستخرج حتى تصلح للزراعة .
ونما قيل له : فاسر ، لأن الماء يلفه فيفسره .

(٢) الخطط ج ١ ص ٧٥ . (٣) الخطط ج ١ ص ٩٩ .

وصفوة القول أن سياسة الخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين كانت ترمي إلى الإكثار من الخراج ، حتى إن بعضهم لم يأبه بما حل بالأهلين من شراهة المال الذين عملوا على إرضاء الخليفة ، القى كان رضاؤه متوقفاً على تأدية الخراج ، وعلى سد جشعهم في جمع الثروة الضخمة ؛ حتى لا تموزم الحاجة بعد عزهم الذي كانوا يترقبونه في كل وقت .

(ب) في عهد الطولونيين والفاطميين :

أسند الوزير عبيد الله بن يحيى بن خاقان وزير الخليفة المتوكل العباسي خراج مصر لأحمد بن المدبر . فزاد الضرائب ، ولجأ إلى القسوة في جبايتها ، وابتدع بدعاً لجباية الأموال ، فحجر على التطرون بمد أن كان مباحاً للناس ، وقرّر على الكلاً المباح مالا سماء المرامي ، وأنشأ لذلك ديواناً خاصاً ، كما قرر على ما يصاد من سمك في البحر والنيل وفي البحيرات والبرك مالا سماء المصيد . واتقنم خراج مصر إلى خراجي وهلالى ؛ فالخراجى : ما يؤخذ على الأرض التي تزرع حبوباً ونخلًا وعنباً وفاكهة ، وما يؤخذ على المزارعين على سبيل الهدية ؛ مثل النعم والدجاج . والهلالى : ما يؤخذ من الضرائب على الكلاً وما يصادر من السمك ؛ وكان الهلالى يُعرف في زمن ابن المدبر وما بعده بالرافق والماون . وقد يكون الباعث على فرض هذه الضرائب الرغبة في العمل على تنظيم موارد البلاد وزيادة دخلها ، حتى ينتشر العلم ويتحسن الرى بإنشاء الجسور . على أن ابن المدبر لم يعمل على إنماء ثروة البلاد وعمارة الأرض وترفيه الأهلين ، وإنما كان يجمع الخراج ويرسل منه الجزية المخصصة لدار الخلافة ، ومابقى يتصرف فيه تصرفاً لا يفتق ومصلحة البلاد ؛ حتى كان ذلك سبباً في تأخر البلاد ، وخراب أرضها حتى انحط خراجها إلى ثمانمائة ألف دينار . مع أنه بلغ ١٢,٠٠٠,٠٠٠ دينار في عهد عمرو بن العاص ، و١٤,٠٠٠,٠٠٠ دينار في عهد خلفه عبد الله بن سعد ابن أبي سرح .

وقد أثار ابن المدبر بهذه السياسة سخط الأهليين فعملوا على الكيد له . ولا قُتل باكبك وتولى مصر يارجوخ صهر ابن طولون كتب إليه : « تسلم من نفسك لنفسك » . وبهذا أقرّه على ما يئده وزاد في سلطته بأن استخلفه على مصر كلها . لهذا لا نمجب إذا زاد قلق ابن المدبر وخشى عاقبة أمره في مصر ، فكتب إلى أخيه إبراهيم — وكان على خراج الأهواز — يطلب إليه أن يسي لدى الوزير في صرفه عن خراج مصر ، فقلده الخليفة خراج دمشق وفلسطين والأردن سنة ٢٥٧ هـ ، وعين على خراج مصر أحمد بن محمد ابن أخت أحمد ابن خالد الملقب بالوزير .

وفي ٨ رمضان سنة ٢٥٩ هـ مات يارجوخ صاحب إقطاع مصر ، الذي كان ابن المدبر يحكمها نيابة عنه ، ويدعوه على منابرها بعد الخليفة ، فتوطدت قدمه في هذه البلاد ، وأصبح والياً عليها من قبل الخليفة مباشرة ، وفي سنة ٢٦٣ هـ كتب الخليفة إلى ابن طولون يستحثه على إرسال الخراج ، فرد عليه : « لست أطيق ذلك والخراج في يد غيبي » . فقلده خراج مصر ، وولاه الثغور الشامية . وبذلك أصبحت جميع أعمال مصر الإدارية والقضائية والعسكرية والمالية في يده . عُرف أحمد بن طولون بالحزم والعزم والمهمة ، وضرب بسهم وافر في سبيل الإصلاح ؛ فاهتم بالزراعة ، وعنى بإقامة الجسور وحفر الترع ، وطهر قناة الاسكندرية . على أنه بالرغم من هذا كله فإن خراج مصر على ما أجمع عليه المؤرخون لم يزد في أيامه على ٤,٣٠٠,٠٠٠ دينار في العام ، ويبدو لنا أن هذا المقدار هو كل موارد الدولة ، بما في ذلك الضرائب التي كانت تُجبي على الحرف والصنائع ، أو تؤخذ من أهل الامة ، وهي الضريبة المبر عنها بجزية الروم . يَبدو أنه يبنى ألا نعمل حساباً كبيراً لهذه الجزية ؛ إذ أنها لم تكن في عهد ابن طولون تُجبي إلا من عدد قليل .

ويظن المؤرخ لينبول أن هذه الأعمال الواسعة النطاق التي قام بها ابن طولون أكبر من أن تتحملها موارد دولته ، مما حدا به وبغيره من المؤرخين إلى تصديق

هذه الأساطير المنسوبة إلى ابن طولون ، ومنها أنه عثر على كنز في الصحراء بين منه المارستان ، وعلى كنز آخر في الجبل قُدِّرَ بمليون دينار أنفق منه على بناء الجامع والقنطرة ، ولكن من يدرينا أن هذه الأقاصيص هي من قبيل الأساطير التي يتناقلها الناس عادة عن سير الأبطال وعظماء الرجال ، إشادة بذكورهم وتخليداً لجليل أعمالهم . ويفرض صحة هذه الأساطير فإن ما وجد في هذين الكنزين لا يزيد — كما ذهب إليه المؤرخون — على مليوني دينار ، وهو قدر يتضائل أمام ما جباه هذا الوالي من خراج مصر طوال سني حكمه .

ولقد أثر عنه أنه كان يتصدق كل شهر بألف دينار . وكان ينزل في أعمال الخير ألف دينار في كل يوم ، وهي أعمال تسطر لهذا الوالي بمداد الفخر ، كيف لا ؟ وقد انتشل البلاد من هوة الفقر ونهض بها في سبيل التقدم والإصلاح إلى مدى بعيد حتى بلغت مواردها ٤,٣٠٠,٠٠٠ دينار ، وكانت قد انحطت في أيام سلفه ابن الدبر إلى ٨٠٠,٠٠٠ دينار في العام .

وإننا نستقد اعتقاداً بكاد يكون جازماً أن ابن طولون لم يلجأ في جمع الخراج إلى شيء من المسف على غير ما ذكره لينبول ، ولا غرو فقد لهج المصريون بالثناء عليه ؛ يدلك على ذلك أن الرخاء شمل البلاد في عهده حتى بيع المشرة أرباب من القمح بدينار واحد .

وقد نقص الخراج في عهد مُخَارَوِيَه لما عرف عنه من بذله الأموال والنفقات الكثيرة التي تحملها في الصرف على جيشه وعلى جهاز ابنته ؛ وما كان يدفعه للخطيفة ، فقد كان يدفع له في كل عام ٢٠٠,٠٠٠ دينار عما مضى و ٣٠٠,٠٠٠ دينار عن كل عام للمستقبل ، وذلك نظير تعيينه هو وأولاده من بعده مدة ثلاثين سنة في البلاد المتدة من الفرات إلى برقة ، وجعل أمر الصلاة والخراج والقضاء وجميع الأعمال إليه .

استطاع مخارويه بما هبأ له بيت مال مصر أن ينزل الأموال الضخمة بذل من لا يخشى فقراً ولا يهاب عوزاً ، وإن نظرة واحدة إلى جهاز ابنته أسماء

المروفة بقطر الندى لتلاً النفس دهشاً وعجبا لتلوا خاراويه في تجهيز ابنته ، مما أدى به وبيت مال مصر إلى الخراب والإفلاس . فقد غلوا في ذلك غلوا يتجلى في قول ابن دقاق^(١) : « إنه حمل معها ما لم يُر مثله ، ولا يُسمع به إلا في وقته » . وقول المقرئ^(٢) : « إنه لم يُبق سَطيعة ولا طُرفة^(٣) من كل لون وجنس إلا حمله معها » . فمن هذا الجهاز دَكَّة^(٤) من أربع قطع من الذهب ، عليها قبة من ذهب مشبك ، في كل عين من التشبيك قرط معلق فيه حبة من الجواهر لا يعرف لها قيمة ، هذا إلى ما كان هناك من مائة هون من الذهب ، وألف رَكَّة ، ثمن الواحدة منها عشرة دنانير » .

وقد بذل كافور الإخشيدي جهده في تنمية الزراعة حتى أربى خراج مصر على أربعة ملايين دينار في كل سنة . إلا أنه في أواخر عهد الدولة الاخشيدية (٣٢٣ — ٣٥٨ هـ) انخفض ماء النيل انخفاضاً دام تسع سنين (٣٥١ — ٣٦٠ هـ) وظل حتى أيام الفاطميين . وقد قاست البلاد الأمرين مما أصابها من القحط والوباء ، واشتد الفلاء ونذر وجود القمح ، وفشا الموت بحالة عجز معها الناس عن تكفين الموتى وعن مواراتهم . وقد ذكر بعض المؤرخين أن عدد الموتى بلغ ستمائة ألف ، وأنه كان يلتقي يبحث للموتى في النيل لكفنتها . وقد تبع انخفاض النيل اضطراب الأعمال الحكومية وانتشار المجاعات والأوبئة ؛ فهبت المحاصيل ، وعم السلب والنهب ، حتى إن كافورا لم يستطع أن يدفع أرزاق الجنود فثاروا عليه .

(١) ج ٤ ص ٦٧ .

(٢) ج ١ ص ٣١٩ .

(٣) الخطير من كل شيء : النيل . والطرفة (بالضم) : التريب المستحسن المبوب .

(٤) الدكة : بناء يسطح أعلاه ليجلس عليه .

(ح) في عهد الفاطميين :

كان أول ما اهتم به جوهر عقب الفتح ، هو العمل على تخفيف وطأة القحط والمجاعة التي انتابت البلاد ، فقد أنشأ مخزناً عاماً للحبوب ، عهد برقايته إلى المحتسب ، وكانت مهمته منع احتكار الحبوب .

كان يتولى جباية الخراج في مصر حين فتحها جوهر ؛ علي بن يحيى بن المرمرم فأقره جوهر في منصبه . ولم يكد يمضي شهر على ذلك حتى أشرك معه رجاء ابن صولاب . ويتلب على الظن أن ابن صولاب هذا كان مغربياً ، وذلك تبعاً للسياسة التي سار عليها جوهر من إسناد المناصب العالية للمتشيعين من المغاربة ، وإحلالهم محل الموظفين السنيين . إلا أن موطن الخراج لم يلبثوا أن أصبحوا تحت إشراف يعقوب بن كلثوم وعسلوچ بن الحسن ، وصرف ابن المرمرم وابن صولاب ، وجمعت جباية الخراج قسمين : أحدهما في يد علي بن محمد بن طباطبا وعبد الله بن عطاء الله ، وثانيهما في يد الحسن بن عبد الله والحسين بن أحمد الروذباري^(١) .

وقد ذكر المقرئ^(٢) أن جوهر أجبى خراج مصر في السنة الأولى من ولايته ٣,٤٠٠,٠٠٠ دينار . وكان هذا المقدار قد نقص كثيراً في أواخر أيام كافور .

وقد عهد المزم (٣٤١ - ٣٦٥ هـ) إلى يعقوب بن كلثوم وعسلوچ بن الحسن بوضع نظام جديد للضرائب بدل النظام القديم ؛ فجمعت أقسامه المختلفة في مكان واحد ، كما عمل نظام جديد لتقدير الأملاك وتحديد الضرائب التي كانت تفرض

(١) جوهر العنقل للأستاذ علي إبراهيم حسن ص ٧٥ .

(٢) المخطط ج ١ ص ٩٩ .

على كل منها . فوضعا نظاما دقيقا لجباية الضرائب على اختلاف أنواعها . وقد اهتمت الحكومة بتحصيل ما تأخر منها ، كما عُنيت بدراسة الشكايات التي كانت تقدم إليها عند جباية الضرائب ، وسلكت في تنفيذ النظام الجديد سبيل الحزم ، نَحمت دافعي الضرائب من اشتطاط عمال الجباية بهم . فكان من أثر هذه الخطة الحكيمة أن زادت موارد البلاد زيادة عظيمة .

ويذكر ابن ميسر^(١) أن ما كان يستخرج من الفسطاط في يوم واحد قد بلغ مقدارا يتراوح بين خمسين ألفا ومائة وعشرين ألف دينار ، واستخرج من تَنيس ودمياط والأشمونين في يوم واحد أكثر من مائتين وعشرين ألف دينار . وهذا بعيد كل البعد عن الحقيقة ، إذ لو كان المتوسط ١٠٠,٠٠٠ دينار في اليوم لبلغ في السنة ٣٦ مليونًا من الدنانير . وهذا شيء كثير لم تبلغه جباية مصر في عهد الفاطميين ، والذي يغلب على الظن أن هذه الألاف إنما هي دراهم لا دنانير .

وقد بلغت مساحة الجزء المزروع في عهد المزمدين الله الفاطمي ٢٨٥,٧١٤ فدانًا ، وفي أيام بدر الجلالى نحو هذا القدر ، واندمت أو كادت في أواسط حكم المستنصر . فلم يكن سبب هذا انخفاض النيل ولا الوباء وحدهما ، وإنما كان ذلك راجعًا إلى سوء سياسة الحكام وعدم اهتمامهم بتنمية الزراعة ، وما تتطلبه من شق الترع وحفر الخللجان وإقامة الجسور ونحوها .

ويمكننا الوقوف على اطراد النقص في مساحة الجزء المزروع في مصر وزيادة مقدار الخراج الموضوع على الفدان من الثَّبت^(٢) الآتي .

(٢) الثَّبت (بحركة) : القهرس .

(١) ص ٤٦ .

الوالي	السنة الهجرية	المساحة المزروعة	الحراج	الضريبة على الفدان
عمرو بن العاص	٢٠	٦ مليون فدان	٤,٠٠٠,٠٠٠ دينار	$\frac{2}{3}$ دينار
هشام بن عبد الملك	١٢٥	٢ " "	٤,٠٠٠,٠٠٠ " "	٢ " "
الأمون	٢١٨	٢,١٢٨,٠٠٠ " "	٤,٢٥٧,٠٠٠ " "	٢ " "
أحمد بن طولون	٢٧٠	١ (١) " "	٨٠٠,٠٠٠ " "	" "
الإخشيد	٣٣٤	٥٠٠,٠٠٠ فدان	٢,٠٠٠,٠٠٠ " "	٤ " "
المنز	٣٥٨	٢٨٥,٧١٤ " "	٢,٠٠٠,٠٠٠ " "	٧ " "
المنتصر في أواخر حكمه	٤٨٧	١ " "	٣,٠٦١,٠٠٠ " "	١ " "

وفي أواخر عهد المنتصر ارتفع مقدار الضريبة نتيجة لاضطراب جبل الحكومة . فقد فرضت ضرائب على أنواع من المحاصيل لم تقدر عليها أيام الفتح الإسلامي . يبين لنا ذلك من هذا الإحصاء الذي نقله المؤرخ لينبول^(١) في كتابه (تاريخ مصر في العصور الوسطى) عن ابن ممتى (كتاب قوانين السواوين) :

القمح والشعير	$2\frac{1}{2}$ أو ٣	أرادب ضريبة للفدان
الفول	$4\frac{1}{2}$ أو ٣	" " "
الذرة والعدس	$2\frac{1}{2}$	—
الكتان	٣	ديناران للفدان
البرسيم	١	" " "
الليمون والفول الأبيض	٣	" " "
القطن	١	" " "
نصب السكر	٥ أو $2\frac{1}{2}$	" " "

(١) للفرزى ج ١ ص ٩٩ .

القلقاس	٥	ديناران للفدان
الباذنجان	٣	» »
النيلة	٣	» »
العنب والفاكهة	٣	» »

وكانت الضرائب فادحة على المواد الضرورية ؛ كالقمح والشعير والفول والقصب والقلقاس والباذنجان والفواكه حتى أن متوسط الضريبة على الفدان الواحد بلغ الأربعة دنانير .

وإذا كان الخراج قد بلغ ٣,٠٦١,٠٠٠ ديناراً في عهد وزارة بدرالجمالى فإننا نستطيع أن نقدر مساحة الجزء الصالح للزراعة في أيام المستنصر على الوجه الآتى :

$$\frac{3,061,000}{4} = 765250 \text{ فداناً}$$

وهو مقدار قليل جداً كما نرى .

ولو أن لدينا خريطة مفصلة لمصر ونواحها أيام الفاطميين لاستطعنا أن نستعين بالإحصاء القيم الذى أورده أبو صالح الأرمنى في كتابه (كنائس وأديرة مصر)^(١) ، حتى تقدر مساحة كل كورة بالتقريب ؛ فنحصل على مساحة معقولة للجزء المزروع . وما دام أبو صالح الأرمنى قد أهمل مساحة كل كورة فلنكتف بأن نذكر أنه كان بمصر ١٢٢٨ ناحية و ٨٣٤ قرية ، وأن خراجها كلها قد بلغ ٣,٠٦١,٠٠٠ ديناراً .

على أن أغلب مؤرخى مصر الاسلامية قد اتفقوا على أن سياسة الفاطميين كانت ترمى إلى العناية بالفلاحين وعدم إرهابهم^(٢) ، ومعاملتهم معاملة تنطوى على المطف والرعاية ، ولا سيما في عهد المعز والمعزى . على أنه لما بدأ أمر الخلفاء

(١) ص ١٠ وما يليها .

(٢) Stanley Lane-Poole, A History of Egypt in the Middle Ages, p. 157.

يضعف ، وبدأ نجم الوزراء يعلو وسلطانهم يمتد ، خرج أمر الرعية من يد الخلفاء فتصرف الوزراء حسب أهوائهم .

ولعل اليازورى هو الوزير الوحيد الذى استطاع أن يصلح ما فسد . فقد رأى أن يبيع قمح الحكومة بسعر معتدل دون أن ينتظر ارتفاع الأسعار كما كان يفعل الوزراء من قبله . وكان من أثر هذه السياسة أن خسرت الحكومة مبالغ كبيرة من المال ، وخلت مخازن الحكومة من القمح الاحتياطى الذى كان ضروريا لها فى عهود الشدة التى تلت . ثم انتهز اليازورى فرصة زيادة المحصول إحدى السنين ، فخال دون إرهاب المزارعين والتجار للفلاحين ، فتمهم من شراء المحاصيل بأسعار منخفضة فى الوقت الذى يملن فيه الفلاح عن حاجته إلى المال . ثم أقام مخازن كبيرة للقمح فى القسوط ليحول دون انتشار خطر المجاعة^(١) .

(٤) فى عهد المماليك :

وعنى سلاطين المماليك بالزراعة ، فأقاموا مقاييس للنيل وأنشأوا الجسور فى كافة أرجاء البلاد ، وكانت هذه الجسور على نوعين : الجسور السلطانية وهى الجسور التى يعود نفعها على البلاد عامة ، ويتولى صيانتها الأمراء الذين كانوا ينفقون عليها من مال الخراج ، وما بقى أرسل إلى بيت المال . وظلت الحال على ذلك أيام الناصر فرج أحد سلاطين المماليك ، فأصبح يُرسل الخراج إلى السلطان ، ويستخر الأهالى فى إقامة الجسور وصيانتها . أما النوع الثانى فهو الجسور البلدية وهى الجسور التى تعود منفعتها على ناحية من النواحي ، ويتولى صيانتها الفلاحون المقطعون أى الذين يقطعون الأراضى ، وينفق عليها من مال الناحية التابع لها الجسر .

وكان يُزرع من الأصناف الشتوية بأرض مصر القمح . وكانت تكثر زراعتها ببلاد الصعيد . وتراوح غلة الفدان الواحد منه من أرددين إلى عشرين . ويزرع بصير الشمير . قال أبو بكر بن وحشية في كتابه « الفلاحة » عند كلامه على زراعة الشمير في عصر الماليك : « لا كانت سنة ست وثمانائة انحسر الماء عن قطعة أرض من بركة الفيوم يُقال لها اليوم بحر يوسف ، فزرعت وجاء زرعها عجيباً ، رمى الفدان منها إحدى وسبعين أردباً من شمير بكيل الفيوم ، وأردبها تسع وثلاثون » .

وقد يبلغ ما يتحصل من فدان الفول عشرين أردباً ، وكذلك من فدان العدس ، ويستخرج من فدان الحنظل من أربعة أرداب إلى عشرة أرداب ؛ وكان الكتان من أهم مزروعات مصر في عصر الماليك : فإذا طال قلت قضاياه ، ويسمى حينئذ أسلافاً ، ويفسر في موضعه حتى يجف ، ثم يحمل ويهدر ويمزل جوزه ، فيخرج منه بذر الكتان ، ويستخرج منه الزيت ، وكان يؤجر الفدان الذي يزرع كتاناً بخمسة دنانير في الصعيد وثلاثة عشر ديناراً في دلاص^(١) ، وفيأعدا ذلك بثلاثة دنانير . ويزرع القُرط^(٢) وهو غذاء الدواب ، إذا ما أخذ ماء النيل في النقصان ؛ وكان يتراوح محصول الفدان بين أرددين وأربع وثلاثين ، وكان محصول الفدان المزروع بصلا عشرة أرداب ، ويصل ما يجمع من الفدان للمزروع من الترمس عشرين أردباً .

ومن الأصناف الصيفية البطيخ واللوييا والسهم ، وكان محصول الفدان يتراوح بين أربعة وستة أرداب ، والقطن ويصل محصول الفدان إلى ثمانية قناطير ؛ وقصب السكر وكانت أرضه تروى مرة في كل سبعة أيام ، فإذا نبت القصب وصار

(١) دلاص (يفتح أوله وآخره صاد مهملة) : كورة بصعيد مصر على غربي النيل ، وهي الآن تعد من بلاد مركز بني سويف .

(٢) القرط (بالضم) : نبات كالرطوبة (الرمي الأخضر من البقل والشجر) إلا أنه أجل منها وأعظم ورعاً .

أوراقا ظاهرة نبتت معه الحلفاء والبقلة الحمراء التي يسميها أهل مصر الرُّجلة . عندئذ تفرق أرضه وينظف ما ينبت مع القصب ؛ وكانت الأرض البعيدة عن مجرى النيل تبت مقداراً من القصب يتراوح بين أربعين « أبلوحة قند » إلى ثمانية أبلوحة ، والأبلوحة تسع قنطاراً . ويزرع مع القصب القلقاس فينبت الفدان منه نحو عشرة قناطير ، وكان محصول الفدان من الفول عشرين أردبا ، وكان يزرع في مصر أيام المماليك أيضاً الباذنجان والمقاتي كالخيار والفجل واللفت والخس والكرنب والكروم ، كما كان يفرس بمحاثتهما من الفاكهة التين والتفاح والخوخ والموز والسدر أو التبق والشمش ، ومن الزهور النرجس والياسمين والريحان .

وكانت جميع أراضي مصر تقاس بالفدان . قال القاضي أبو الحسن في كتاب (النهاج) : « خراج مصر قد ضرب على قصبية في المساحة اصطلاح عليها زرع المزارع على حكمها ، وتكسير الفدان أربعة قصبية لأنه عشرون قصبية طولاً في عشرين قصبية عرضاً ، وقصبية المساحة تعرف بالماكية ، وهي تقارب خمسة أذرع بالنجاري أى بذراع النجار . وقال المقرئى : « والقصبية ستة أذرع وثلاث ذراع بذراع القماش وخمسة أذرع بذراع النجار » .

كانت الضرائب في عهد المماليك تأتي من عدة مصادر ^(١) :

أولاً — عوائد الأرض ، وكانت تجبى على حسب اختلاف البلاد . فالوجه القبلى كان أكثر خراجه عينا ، وهو ما يعبر عنه بالضريبة النوعية ، أى ما يؤخذ من غلة الأرض كالقمح والشعير والحبس والفول والعدس والبسلة . ويعبر في عرف الدواوين عما عدا القمح والشعير والحبس والجبوب ، وكان يؤخذ عادة عن خراج كل فدان ما بين أرددين إلى ثلاثة . والوجه القبلى غالب خراج أرضه نقد ، وقد بلغت تلك الضريبة سنة ٧٩٠ هـ (١٣٧٠ م) أربعين درهما ، أى دينارين أو جنينها مصريا على الأراضي الأكثر خصبا ، وثلاثين درهما على الأراضي

(١) صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٥٢ — ٤٦٨ .

المتوسطة الخصب أى السوداء ، وكانت الضريبة تزيد وتنقص تبعاً لزيادة الغلة أو نقصانها .

وكانت بلاد الديار المصرية بالوجهين القبلى والبحرى جارية بجملة في الدواوين السلطانية وإقطاعات الأمراء وغيرهم من سائر الجند ، عدا الأراضى الموقوفة على المساجد والمدارس وغيرها ؛ فكانت الدواوين السلطانية على قسمين : القسم الأول وهو على أربعة أصناف :

الصنف الأول : يبيح باسم ديوان الوزارة ، وذلك عن أعمال الجزية ومنفلوط . وكان يحمل من بعضها اليسير من القمح وغيره للأهراء السلطانية (مخازن الغلال) بالفسطاط .

أما الصنف الثانى : وهو جار فى ديوان الخصاص وهو الديوان الذى أحدثه السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، وكان مخصصاً له خراج مدينة الإسكندرية وقوة^(١) وتروجة^(٢) ونستروء أى بحيرة البركس^(٣) ، وكان يحمل إلى خزنة الخصاص تحت إشراف ناظر الخاصة السلطانية .

والصنف الثالث : وهو جار فى الديوان المفرد ، وهو الديوان الذى أحدثه السلطان الظاهر بقوق وأفرد له بلاداً ، ورتب عليه نفقة بمالكة الخاصة أو الحرس .

والصنف الرابع : ما هو جار فى ديوان الأملاك ، وهو الديوان الذى أحدثه الظاهر بقوق أيضاً وأفرد له بلاداً أسماها أملاكاً . وهذا الديوان خاص بالسلطان . والقسم الثانى : ما هو جار فى الإقطاعات ، وهو جل البلاد بالوجهين القبلى والبحرى ، وكانت فى الغالب تقطع للأمراء على قدر درجاتهم ، فمنهم من يجمع له من بلد إلى عشرة ، وما دون ذلك من البلدان يقطع للمالكة السلطانية . وقد يشترك اثنان أو أكثر فى بلد واحد .

(١) قوة (بالضم والتشديد) : بلدة على شاطئ النيل من نواحى مصر قرب رشيد .

(٢) تروجة (بالفتح ثم الضم) : قرية بمصر من كورة البحيرة .

(٣) صبح الأعشى ج ٣ ص ٣٠٨ .

ثانياً — ما يتحصل مما يستخرج من المادن ، وكان أشهرها ثلاثة : الزمرد والشب والنطرون . أما الزمرد فقد هجرت مناجه لقله ما كان يتحصل منها ، وذلك في أواخر أيام الناصر محمد بن قلاوون . وكان معدن الشب يستجلب من الوجه القبلي والواحات ، وتجلب إلى قوص أو أسبوط وأنخيم والبهنسا ، وينقل منها في النيل إلى الإسكندرية ويباع للروم خاصة ؛ وكان ثمن القنطار يتراوح بين خمسة دنانير وخمسة ونصف دينار ، وكانت الحكومة تبجي ثلث ثمنه للأمرء والجيش ، وكان يستخرج النطرون من ناحية الطرانة بمديرية البحيرة ، وكان ثلث ثمنه خاصا بنفقة الجند .

ثالثاً — الزكاة التي كان يدفعها أصحاب الأموال ، كما كانت تبجيها الحكومة على عروض التجارة الداخلة إلى الإسكندرية والخارجة منها .

رابعاً — الجواني وهو ما يُبجي من أهل القمة ، أي الدين يدينون بدين موسى وعيسى بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٢٥ درهما عن كل فرد قادر . وتُعرف هذه الجزية بجزية الروم أو الضريبة الشخصية .

خامساً — ما يتحصل من الرسوم الجركية عن البضائع الواردة إلى الإسكندرية أو إلى دمياط ومقدارها ١٠ ٪ . وقد ترتفع تلك الرسوم إلى ٣٥ ٪ ، وكانت الضرائب التي تبجي على الواردات فادحة ، حتى إن السفينة التي كانت تصل من أوروبا إلى ميناء الإسكندرية كانت تدفع ضريبة تربو على الأربعين ألف دينار . ولم يسر المالك وفق نظام ثابت في تقدير هذه الرسوم ؛ بل كانت تنخفض أحياناً إلى أقل من ذلك ، وذلك تشجيعاً للتجارة .

سادساً — ما كان يدخل بيت المال من التراكات التي لا وارث لها . وتعزف بالمواريث الحشرية^(١) .

سابعاً — ما يتحصل من دار الضرب على النقود في القاهرة .

(١) هي مال من يموت وليس له وارث خاص بغزاة أو نكاح أو ولاء أو الباقي بعد الغرض من مال من يموت وله وارث ذو فرض لا ينفرد جميع المال ولا عاصبه .

وقد أمدنا المقرئ^(١) ببيان واف يشتمل ما كان يجبي بالدفانير من عوائد الأرض ، وكل صنف من أصناف الصناعات ، وما كانت محصلة الدولة من الرسوم الجركية ومستخرجات المادن ، ومن الزكاة وجزية الرؤوس ، وما كان يتحصل من دار الضرب ، وما يدخل بيت المال من التراكات التي لا وارث لها .

ومما ذكره المقرئ^(٢) وغيره من المؤرخين يتبين لنا مقدار خراج مصر في المصور المختلفة .

الحاكم	الخليفة	مقدار الخراج بالدينار
عمرو بن العاص	عمر بن الخطاب	١٢,٠٠٠,٠٠٠
عبد الله بن سعد بن أبي سرح	عثمان بن عفان	١٤,٠٠٠,٠٠٠
أسامة بن يزيد	سليمان بن عبد الملك	١٢,٠٠٠,٠٠٠
عبيد الله بن الحجاب	هشام بن عبد الملك	٢,٧٢٣,٨٣٩
موسى بن عيسى الهاشمي		٤,٢٥٧,٠٠٠
أحمد بن محمد بن اللدبر		٨٠٠,٠٠٠
أحمد بن طولون		٤,٣٠٠,٠٠٠
خارويه بن أحمد بن طولون		٤,١٠٠,٠٠٠
محمد بن طغج الإخشيد		٢,٠٠٠,٠٠٠
كافور الإخشيدى		٣,٢٧٠,٠٠٠
جوهرة الصقلي	المعز	٣,٤٠٠,٠٠٠
وزارة يعقوب بن كلس	العزيز	٣,٠٠٠,٠٠٠
—	الحاكم	٣,٤٠٠,٠٠٠
وزارة اليازورى	المتنصر	٢,٠٠٠,٠٠٠
في سنة ٤٦٣ هـ		منها مليون من الشام
بدر الجلال في سنة ٤٨٧ هـ		٢,٨٠٠,٠٠٠
الأفضل بن بدر الجلالى	الستلى	٣,١٠٠,٠٠٠
صلاح الدين يوسف بن أيوب سنة ٥٨٥ هـ	—	٥,٠٠٠,٠٠٠
الظاهر بيبرس	—	٤,٦٥٣,٠٢٩
		١٢,٠٠٠,٠٠٠ (٣)

(١) ج ١ ص ١٠٣ — ١١١ (٢) ج ١ ص ٨٧ و ٩٨ — ١٠٠ .

(٣) انظر ابن ناس (ج ٣ ص ٢٦٦) بإيراد هذا الرقم .

الباب الرابع

النظام القضائي

١ - القضاء

٢ - المظالم

٣ - الحسبة

١- القضاء

(١) القضاء في الجاهلية :

لم يكن عند العرب في الجاهلية سلطة تشريعية تُسن لهم القوانين بل سادت المادات والتقاليد . وكان للعرف أكبر الأثر في ذلك . وكان شيخ القبيلة يحكم بين أفرادها وفق العرف والتقاليد التي كانت تُستمد إما من تجاربهم أو معتقداتهم أو ممن جاورهم من الأمم ؛ كالفرس والروم ، أو ممن اختلط بهم كاليهود والسيحيين .

وكان للعرب في الجاهلية ثلاثة أنواع من القضاء :

١ - الحكومة ، وكان بنو سهم أصحاب الحكومة في قريش قبل الإسلام . ولستنا ندري حقيقة هذه الحكومة ، ولكننا نعلم أنه قد كانت العادة عند العرب وعند غيرهم من الأمم في عصورها الأولى أن تنقسم الأسر الكبيرة بينها الأعمال الاجتماعية . فلعل هذه الحكومة كانت شيئاً يشبه القضاء ، بحيث كان يحكم القرشيون وغيرهم ممن يفد على مكة من العرب إلى بني سهم ، أو بعبارة أصح إلى زعماء بني سهم ، فيما كان يقع بينهم من الخصومات .

وممن تولى القضاء بين العرب في الجاهلية : هاشم بن عبد مناف ، وأبو لهب ابن عبد المطلب ، والماص بن وائل ، وقس بن ساعدة الأيادي ، وأميمة بن أبي الصلت ، وزهير بن أبي سلمى ، وذو الإصبع العدواني ، وأكثم بن صيفي . ولم يكن حكم القاضي فاصلاً في النزاع ، بل كان للقوة أثر كبير في ذلك .

٢ - الاحتكام ، وهو احتكام العرب إلى الكُفَّاء والمرافين . والكاهن : هو الرجل الذي يعتقد الناس أن له تاباً من الجن يُطلمه على كل شيء ، والمراف : هو الذي يعرف الأمور عن طريق الفراسة والقرائن ، وذلك بملاحظة

نُتبرات صوت الشخص وملاعه وحركاته عند التكلم . كذلك كانوا يحكمون بالقرعة التي أقرها الإسلام ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا عزم على السفر أفرع بين زوجته . كما كانوا يعتمدون في إثبات الواقعة على شهادة الشهود .

٣ — كذلك أدخل العرب في الجاهلية النظام الذي عُرف في الإسلام باسم نظام « النظر في المظالم » . ويظهر أنهم اتخذوه عن الفرس ، وذلك على أثر خلاف وقع بين العاص بن وائل ورجل من زُبيد ، اشترى منه العاص سيلة وماطلة في الدفغ ؛ فلما عيل صبرُ الرجل جاهراً بظلامته حول الكعبة بين رجال من قريش ، وقال شعراً رقيقاً وهو :

يَا لَرَجَالٍ لِمَظْلُومٍ بَضَاعَتُهُ بِيْطَنَ مَكَّةَ نَأَى الْحَيِّ وَالنَّفَرِ
إِن الْحَرَامَ ^(١) لَمَنْ تَمَّتْ مَكَارِمُهُ وَلَا حَرَامَ لَثُوبِ ^(٢) الْفَاجِرِ الْقُدَرِ ^(٣)
فاجتمعت قريش بدار عبد الله بن جُدعان ، حيث تحالفوا على أن ينصروا المظلوم من الظالم . فسُمي هذا الحلف حِلْفَ الْفُضُول ، وشهده النبي عليه السلام .

وقد ذكر الماوردي ^(٤) أحياناً أخرى لا تختلف عن سابقته إلا في اللفظ وهي :

يَا لَ قُصَى لِمَظْلُومٍ بَضَاعَتُهُ بِيْطَنَ مَكَّةَ نَأَى الدَّارِ وَالنَّفَرِ
وَأَشْعَثِ مُحَرِّمٍ ^(٥) لَمْ تُقْضَ حُرْمَتُهُ بَيْنَ الْقَامِ وَبَيْنَ الْحِجْرِ وَالْحَجَرِ ^(٦)
أَقَامَتْ مِنْ بَنِي سَهْمٍ بِذَمَّتِهِمْ أَوْ ذَاهَبَتْ فِي ضَلَالٍ مَالٌ مُعْتَمِرٍ ^(٧)

-
- (١) الاحترام . (٢) لخص . (٣) الكثير الفدر .
(٤) الأحكام السلطانية ص ٧٥ . (٥) الأشعث : مغبر الرأس ، متلبد الشعر أو منقعه لثقة تهده بالحن والاستعداد ؛ وهو ما يحرم على الحرم ضله .
(٦) القام : مقام إبراهيم . والحجر (بالكسر) مكان سيدنا إسماعيل بالحرم . والحجر (بالتفتح) : الحجر الأسود للمروف في الكعبة .
(٧) للمحتر : هو الذي يؤدي العرة ، وهي أفعال مخصوصة تسمى بالحج الأصغر ، وأصلها أربعة : الإحرام والطواف والسعي بين الصفا والمروة . والفرق بينها وبين الحج : أن الحج يكون في وقت معلوم من السنة ، والعمرة تكون للانسان في السنة كلها .

فأجابه العباس بن مرداس الشلبي بقوله :

إن كنت جارك لم تنفك ذمته وقد شربت بكأس النل أنقاسا
فأت البيوت وكن من أهلها صدداً^(١) لا يلقى نأديهم^(٢) فحشاً ولا باسا
ومن يكن بفناء البيت معتصماً يلقى ابن حرب^(٣) ويلق المرء عباسا
قوى قريش بأخلاق مكملة بالمجد والحزم ما عاشا وما ساسا^(٤)
ساقى الصبيح وهذا ياسر فليج^(٥) والمجد يؤرث أخاسا وأسداسا

(ب) القضاء في عهد الرسول :

وُجدت نواة القضاء عند العرب في الجاهلية ؛ فلما جاء الإسلام تولى الرسول الفصل في الخصومات ، كما يتبين ذلك من الحلف الذي عقده بين المهاجرين وبين أهل المدينة من المسلمين ، واليهود وغيرهم من الشركين . وفيه يقول : « وإنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده ، فإن مرده إلى الله عز وجل وإلى محمد رسول الله »^(٦) .

كان عليه الصلاة والسلام قاضياً ، كما كان للشرعية مبلغاً . ولم يكن للمسلمين في عهده قاضٍ سواه ؛ إذ كانت الأمة لا تزال على بساطتها وضيق رقعتهما ، ولقلة عدد القضايا المرفوعة إليه . ولم يؤثر أنه عين في بلد من البلدان رجلاً اختص بالقضاء بين المسلمين ، بل كان يمهّد بالقضاء إلى بعض الولاة ضمن توليتهم

(١) الصدد (محركة) : القصد .

(٢) في الأحكام السلطانية : « لا تلق نأديهم » وهو تحريف والتصويب عن كتاب

الأغانى ج ١٦ ص ٦٥ . (٣) هو أبو سفيان .

(٤) ورد هذا البيت في الأغانى ج ١٦ ص ٦٥ هكذا .

قوى قريش وحلاني ذوابتها بالمجد والحزم ما كازا وما ساسا

(٥) في الأحكام السلطانية : « ساقى الحبيج وهذا ناصر فليج » . والتصويب من

الأغانى . والياسر : للقاصر . والفالج : الغالب .

(٦) ابن همام ج ٢ ص ٩٤ — ٩٨ .

أمور الولاية ، ونارة كان يمهّد إلى أحد أصحابه بغض بعض الخصومات .

كان الرسول يحكم بين الناس بما ينزله الله عليه من الوحي ، وكان المتخاصمان يحضران إليه مختارين فيسمع كلام كل منهما . وكانت طرق الإثبات عنده البيّنة واليمين وشهادة الشهود ، والكتابة والقراءة والقرعة وغيرها . وكان الرسول يقول : « البيّنة على من ادّعى واليمين على من أنكر » . والبيّنة في الشرع : اسم لما يبين الحق ويظهره ، بمعنى أن المُدّعى ملزَمُ باظهار ما يبين صحة دعواه ، فإذا أظهر صدقه باحدى الطرق حكم له ، وكانت الرسول عليه الصلاة والسلام يقول : « أمرت أن أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر » .

وكان عليه السلام لا يُجّابي أحداً من المتخاصمين ؛ فقد أثر عنه أنه قال : « فإذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقض حتى تسمع كلام الآخر كما سمعت كلام الأول ، فانه أخرى أن يتبين لك وجه القضاء » . وروى مسلم أنه قال : « إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وإن أخطأ فله أجر » .

ولما انتشرت الدعوة الاسلامية أذن الرسول لبعض الصحابة بالقضاء بين الناس بالكتاب والسنة والاجتهاد ، كما أذن للبعض الآخر بالفتيا . ومن أشهر بالفتيا من الصحابة في عهد الرسول مائة وواحد وثلاثون رجلاً وامراًء ، وقد نبغ فيهم سبعة هم : عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، والسيدة عائشة ، وعبد الله بن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر . ولم يكن السجن بمعناه المعروف الآن موجوداً في زمن الرسول ولا في عهد أبي بكر ، وإنما استحدث في عهد عمر بن الخطاب ، إذ كان الحبس لا يتمدى في عهد الرسول منع التهم من الاختلاط بغيره ، وذلك بوضعه في بيت أو مسجد ، وملازمة الخصم أو من يُنبئ عنه له . فلم يكن السجن إذن مكاناً يحبس فيه المجرم كما كانت عليه الحال في عهد عمر ومن جاء بعده من الخلفاء .

(ح) القضاء في عهد الخلفاء الراشدين :

ولما ولى أبو بكر الخلافة أسند القضاء إلى عمر بن الخطاب ، فظل سنتين لا يأتيه متخاصمان لما عرف به من الشدة والحزم . على أن عمر لم يتلقب بلقب قاض في خلافة أبي بكر .

ولما انتشر الإسلام في عهد عمر وارتبط العرب بنيرهم من الأمم ، دعت حالة المدينة الجديدة إلى إدخال نظام تشريعي لقض الشا كل التي تنشأ بين الأفراد من العرب وغيرهم ، وقضى هذا النظام بتعيين قضاة ينوبون عن الخليفة في قض هذه الشا كل طبقاً لأحكام القرآن والسنة والقياس . والسنة : ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير ، ويُقصد بالقياس أن القاضى إذا عُرضت عليه قضية لم يجد فيها حكماً منصوصاً عليه في القرآن الكريم ولا في سنة رسول الله ، ولم يكن قد صدر فيها حكم بإجماع من الصحابة ؛ بحث عن مشكلة تشبه ما بين يديه من الشا كل يكون قد صدر فيها حكم من القرآن أو السنة أو الإجماع ؛ وهو اتفاق مجتهدى الأمة في عصر من العصور على أى حكم من الأحكام ؛ بشرط أن يكون له مستند من الكتاب والسنة ، وهذا يكفي من غير تعرف المستند . وفي ذلك يقول الماوردى ^(١) في كلامه عن شروط القاضى : « . . . والرابع — علمه بالقياس الموجب لردّ الفروع للسكوت عنها إلى الأصول المنطوق بها والمجمع عليها ، حتى يجد طريقاً إلى العلم بأحكام النوازل وتمييز الحق من الباطل » .

كان عمر أول من عيّن القضاء في الولايات الإسلامية ، وكان القضاء يمينتون من قبل الخليفة أو الوالى إذا كانت ولايته عامة ، بمعنى أن تكون له الولاية على الخراج والصلاة معاً ؛ فولى أبا الدرداء ^(٢) قضاء المدينة ، وولى شريحاً بن الحارث

(١) ص ٦٣ .

(٢) اختلف في نسه ، فقيل : هو عويمر بن عامر ، وقيل : عويمر بن قيس بن زيد . وقيل غير هذا ، والمذكور في ترجمته أنه ولى القضاء على دمشق ، ومن المعلوم أن مقر الخلافة كان بالمدينة .

الكِنْدِي قضاء الكوفة ، كما ولى أبا موسى الأشعري قضاء البصرة ، وولى قضاء مصر عثمان بن قيس بن أبي العاص ، وجعل قضاء الشام قضاء مستقلا .

ومن الثابت أن شُرَيْحاً بن الحارث الكندي كان قاضي الكوفة في عهد عمر ، وأن أبا موسى الأشعري تولى قضاء البصرة من قِبَل عمر أيضاً . وهذا يخالف ما ذكره بعض المؤرخين من أن عمر أرسل هذا الكتاب إلى أبي موسى الأشعري وهو على قضاء الكوفة ، إذ أنه عين والياً على الكوفة في خلافة عثمان ابن عفان^(١) .

سنّ عمر لمؤلاء القضاة دستوراً يسرون على هديهِ في الأحكام ، ويعتبر هذا الكتاب أساس علم المرافعات في القضاء ، وبمث بهذا الدستور إلى أبي موسى الأشعري ولغيره من القضاة ، وهذا نصه :

بسم الله الرحمن الرحيم ، من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى عبد الله بن قيس^(٢) سلام عليك . أما بعد : فإن القضاء فريضة مُحْكَمَةٌ ، وَسُنَّةٌ مَتَّبَعَةٌ ؛ فافهم إذا أَدْرِي إِلَيْكَ^(٣) ، فإنه لا ينفع تَكَلُّمٌ بِحَقِّ لَانْفَاذَ لَهُ . وَأَسْرِيَنَّ النَّاسَ^(٤) فِي وَجْهِكَ وَمَجْلِسِكَ وَعَدْلِكَ حَتَّى لَا يَطْمَعُ شَرِيفٌ فِي حَيْفِكَ^(٥) وَلَا يَأْسُ ضَعِيفٌ مِنْ عَدْلِكَ . الْبَيِّنَةُ عَلَى مَنْ ادَّعَى ، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ ، وَالصَّلَاحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا صَلَاحاً أَحَلَّ حَرَاماً أَوْ حَرَّمَ حَلَالاً . وَلَا يَمْنَعُكَ قَضَاءُ قَضِيَّتِهِ بِالْأَمْسِ فَرَاغْتَ الْيَوْمَ فِيهِ عَقْلَكَ ، وَهُدَيْتَ فِيهِ لِرَشْدِكَ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى الْحَقِّ ؛ فَإِنَّ الْحَقَّ قَدِيمٌ ، وَمَرَاجِعَةُ الْحَقِّ خَيْرٌ مِنَ التَّمَادِي فِي الْبَاطِلِ . الْفَهْمُ الْفَهْمُ ! فَبِمَا تَلْجُلِجُ^(٦) فِي صَدْرِكَ مِمَّا لَيْسَ فِي كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ . ثُمَّ اعْرِفِ الْأَمْثَالَ وَالْأَشْيَاءَ وَقَسِ الْأُمُورَ بِنَظَائِرِهَا . وَاجْعَلِ الْمَدْعَى حَقّاً غَائِباً أَوْ بَيِّنَةً أَمْداً يَنْتَهَى إِلَيْهِ ، فَإِنْ أَحْضَرَ بَيِّنَةً أَخَذَ بِحَقِّهِ ،

(١) راجع الطبري ج ٤ ص ٢٦٣ .

(٢) هو اسم أبي موسى الأشعري .

(٣) أي رفع لك الأمر ووجه به إليك .

(٤) أي أعدل وساو .

(٥) الحيف : الظلم والجور .

(٦) التلجلج : التردد في الكلام .

وإلا وجهت القضاء عليه فإن ذلك أجلى للمعى وأبلغ للمندر . المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلوداً في حذر أو مجرباً في شهادة زور أو ظنياً^(١) في ولاء أو قرابة ، فإن الله سبحانه تولى منكم السرائر ودرأ عنكم بالبينات ، وإياك والقلق والضجر والتأذى للناس ، والتنكر للخصوم في مواطن الحق التي يوجب الله بها الأجر ويحسن بها الآخر ، فإنه من يصلح نيته فيما بينه وبين الله ولو على نفسه يكفه الله ما بينه وبين الناس ، ومن ترين للناس بما يعلم الله منه غير ذلك شانه الله^(٢) .

كان القضاء في عهد الخلفاء الراشدين مستقلاً محترماً الجانب ، وكان يراعى في اختيار القاضى غزارة العلم والتقوى والورع والعدل .

وكان القاضى يحكم في بعض الأحيان بحسب ما يوحى إليه اجتهاده ، بمعنى أنه إذا سئل في حادثة وقت بالفعل أخذ من ظواهر النصوص الواردة في الكتاب والسنة الحكم المراد تطبيقه ، ومن ثم أصبح الاجتهاد (أو الرأى أو القياس) مبدأً يستد به في الأحكام القضائية في المصور التالية ، وأصبحت تبنى عليه أكثر الأحكام .

ولم يكن للقاضى كاتب أو سجل تدون فيه الأحكام ؛ لأنها كانت تنفذ على أثر صدورها ، وكان القاضى يقوم بتنفيذها بنفسه . وكان القاضى يجلس للحكم في منزله ، ثم أصبح يعقد جلساته في المسجد بعد ذلك .

(٥) القضاء في عهد بنى أمية :

تميز القضاء في عهد بنى أمية بميزتين اثنتين : الأولى — أن القضاء كانوا يحكمون كل ما يوحى إليه اجتهاده ، إذ لم تكن

(١) الظنين : التهم .

(٢) سنن البارقطنى وكتاب البيان والتبيين للجاحظ ج ٢ ص ٢٣ .

للمذاهب الأربعة التي تقيّد بها القضاة فيما بعد قد ظهرت . فكان القاضي في هذا العصر يرجع إلى الكتاب والسنة في الفصل في الخصومات . على أن الأحاديث النبوية كانت موضع جدل عنيف بين فقهاء المسلمين والمحدثين وتقدّم الحديث . وذلك راجع إلى أن السواد الأعظم من العرب لم يكن عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم يعرف القراءة والكتابة ، فتناول العرب الحوادث التاريخية المشهورة والأحاديث النبوية بمفهم عن بعض . فتأثرت هذه الأحاديث باختلاف ميول الفرق الدينية المختلفة . وقد آلى كل منها إلا إكبار أنصار مذهبه ولمن أعدائه ، مستنداً إلى ما يمزونه إلى النبي صلى الله عليه وسلم . وقد نهى أبو بكر وعمر الناس عن رواية الحديث ، خشية شيوع الكذب في روايته وظهور الخلاف السياسي .

الثانية — أن القضاء لم يكن متأثراً بالسياسة . فقد كان القضاة مستقلين في أحكامهم لا يتأثرون بميول الدولة الحاكمة ، وكانوا مطلقين التصرف ، وكلّهم نافذة حتى على الولاة وعمال الخراج .

وكان من مستلزمات القاضي في العصر الأموي أن يكون رجلاً عفيفاً ، وربما تقياً طاملاً مجتهداً ، سليماً من السيوب ، لا تأخذه في الله لومة لأثم .

(هـ) القضاء في العصر العباسي الأول :

تطور النظام القضائي في العصر العباسي تطوراً كبيراً ؛ ففي ذلك العصر ضعفت روح الاجتهاد في الأحكام لظهور المذاهب الأربعة . فأصبح القاضي ملزماً بأن يصدر أحكامه وفق أحد هذه المذاهب ؛ فكان القاضي في العراق يحكم وفق مذهب أبي حنيفة ، وفي الشام والمغرب وفق مذهب مالك ، وفي مصر وفق المذهب الشافعي . وإذا تقدم متخاصمان على غير المذهب الشائع في بلد من البلاد ، أناب القاضي عنه قاضياً يدين بمقائد مذهب المتخاصمين .

كذلك تأثر القضاء في هذا العصر بالسياسة ؛ لأن الخلفاء العباسيين كانوا يريدون أن يكسبوا أعمالهم صبغة شرعية . فعملوا على حل القضاء على السير وفق

رغبتهم في الحكم ؟ حتى امتنع كثير من الفقهاء عن تولي القضاء ، خشية أن يحملهم الخليفة على الإفتاء بما يخالف الشريعة الإسلامية ، ولا يتفق مع ذمهم وضائرهم . لذلك ترى أبا حنيفة الثمان يعتذر عن تولي منصب القضاء في عهد أبي جعفر المنصور ، ويقول له : « اتق الله ؛ ولا ترع في أمانتك إلا من يخاف الله ، والله ما أنا مأمون الرضا ، فكيف أكون مأمون الغضب ؟ » وكان بين أبي حنيفة وبين أحد قضاة المنصور ، وهو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وحشة لاعتراض أبي حنيفة عليه في أحكامه — وكان أصغر منه سنا — فشكاه إلى المنصور ، فغنه من الفتيا ^(١) . وهناك كثير من الأمثلة للدلالة على أن الخلفاء العباسيين قد نقصوا المهد مع كثير من القواد والمالوين وغيرهم بمد أن أعطوهم الأمان ، وذلك عن طريق فتاوى القضاة ؛ كما فعل السفاح مع ابن هبيرة ، والمنصور مع محمد بن عبد الله المروفي بالنفس الزكية ، وهارون الرشيد مع يحيى ابن عبد الله .

ذلك أن ابن هبيرة تسلم من أبي جعفر المنصور كتاباً يحمل إمضاء الخليفة السفاح يطليه فيه الأمان ، ولكن لم تمض أيام حتى قُتل ابن هبيرة . كذلك غدر المنصور بمعه عبد الله بن علي وأبي مسلم الخراساني . وإلى ذلك يُشير محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب في رده على كتاب أبي جعفر . فيقول : « فأى الأمانات تُعطيني ؟ أمان ابن هبيرة ، أم أمان عمك عبد الله بن علي ، أم أمان أبي مسلم » . وأما يحيى بن عبد الله أخو محمد النفس الزكية ، فقد مار في بلاد الديلم وأُلقى بال الرشيد ، فندب الفضل بن يحيى البرمكي لمحاربتة ، فاستأله إلى الصلح على أن يكتب له الرشيد أماناً بحضته ، وأن يُشهد فيه القضاة والفقهاء وكبار بني هاشم . فأجابه الرشيد إلى ما طلب وأرسل إليه الأمان ، ثم قدم يحيى مع الفضل فقابلته الرشيد بالحفاوة والإكرام . ولكنه لم يلبث أن حبسه في داره

(١) التمدن الإسلامي ج ٢ ص ١٨٥ — ١٨٦ .

واستفتى الفقهاء في نقض الأمان ؛ ففهم من أفنى بصحته ، ومنهم من أفنى بطلانه فأبطله .

وقد اتخذ العباسيون نظام « قاضي القضاة » وهو بمثابة وزير العدل اليوم ، فقد كان يقيم في حاضرة الدولة ، ويولى من قبله قضاة ينوبون عنه في الأقاليم والأمصار . وأول من لُقِّب بهذا اللقب القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم صاحب كتاب « الخراج » ، وذلك في عهد هارون الرشيد الذي كان يحله ويحترمه . وكان قاضي القضاة في الأندلس يسمى « قاضي الجماعة » ويقوم بتولية القضاة على الأقاليم .

وفي هذا العصر اتسعت سلطة القاضي ، فبعد أن كان ينظر في الخصومات المدنية والجنائية ، أصبح يفصل في الدعاوى والأوقاف وتنصيب الأوصياء ، وقد تُضاف إليه الشرطة والمظالم والقصاص والحسبة ودار الضرب وبيت المال . وعن نبيغ من القضاة في هذا العصر : يحيى بن أكرم الذي قاد الجنود الصائفة (١) في عهد المأمون ، وأحمد بن أبي دؤاد قاضي القضاة في عهد الواثق ، وقد أخذ الفقه عن يحيى بن أكرم .

وكان لكل ولاية قاض . فلما قامت الدولة العباسية أصبح في كل ولاية قضاة يمثلون المذاهب المختلفة . فصار يولى أربعة قضاة يمثلون المذاهب الأربعة ، ينظر كل منهم في النزاع الذي يقوم بين من يدينون بعتائد مذهبه .

يقول السيوطي : « كان الخلفاء يولون القاضي المقيم ببلادهم القضاء بجميع الأقاليم والبلاد التي تحت ملكهم ، ثم يستنصب القاضي من تحت أمره من شاء في كل إقليم وفي كل بلد . ولهذا كان يلقب قاضي القضاة ، ولا يلقب به إلا من هو بهذه الصفة ، ومن عداه بالقاضي فقط ، أو قاضي بلد كذا . وأما الآن فصار في البلد الواحد أربعة مشتركون كل منهم يلقب قاضي القضاة . ولعل آحاد نواب

(١) الصائفة : الفزوة في الصيف .

أولئك كان في حكمه أضعاف ما كان في حكم الواحد من قضاة القضاة الآن .
ولقد كان قاضي القضاة إذ ذاك أوسع حكماً من سلاطين هذا الزمان .

عصر أئمة المذاهب :

يبتدى هذا العصر بقيام الدولة العباسية سنة ١٣٢ هـ ، وينتهي بسقوط بغداد على أيدي التتار سنة ٦٥٦ هـ . وفي هذا العصر وضعت أصول الفقه واتسع نطاق النزاع بين أهل الرأي وأهل الحديث . ومن المذاهب التي ذاعت : مذهب أبي حنيفة النعمان بن ثابت (+ ١٥٠ هـ) إمام أهل الرأي والقياس ، ومذهب مالك ابن أنس (+ ١٧٦ هـ) الذي يعتمد على الحديث ، ومذهب الإمام الشافعي (+ ٢٠٥ هـ) الذي جمع بين الحديث والرأي والقياس ، ومذهب أحمد ابن حنبل (+ ٢٤١ هـ) الذي يتفق مع مذهب الإمام مالك من حيث اعتماده على الحديث .

أخذ الحديث عن ابن حنبل جماعة من فقهاء المسلمين من أمثال محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج النيسابوري ؛ ولا تزال هذه المذاهب الأربعة مصدر التشريع الإسلامي إلى يومنا هذا . وهناك مذاهب أخرى ، كذهب الزيدية في اليمن ، وهم أصحاب زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي ، ويقولون بضرورة توافر الاجتهاد في الأئمة ، ومذهب الإمامية الاثنا عشرية في فارس والعراق ، ومذهب الإمامية السبعية أو الاسماعيلية الذين ينتسبون إلى إسماعيل بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، ويقولون بضرورة اجتهاد أئمتهم في الفقه ، كما يستمدون مذهبهم من الكتاب والسنة وفتاوى أئمتهم . ومن المذاهب التي انقرضت : مذهب الخوارج ، ومذهب المرجئة ، ومذهب الاعتزال التي تكلمنا عنها في الباب الأول من هذا الكتاب . ومن هذه المذاهب أيضاً : مذهب محمد بن جرير الطبري (+ ٣١٠ هـ) الذي أخذ

عن مذهب الإمام الشافعي ، وكان يقول بالرأى فكرهه الحنابلة ؛ وربما كان آخر من قال بالاجتهاد .

هذا وقد جُمع الحديث النبوي في ستة مصنفات أجمع المسلمون على أنها أصح الكتب بعد القرآن الكريم ، وأطلق عليها اسم «الصحاح» ، وأصحاب الصحاح هم : أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (+ ٢٥٦ هـ) ، ومسلم بن الحجاج النيسابوري (+ ٢٦١ هـ) ، وأبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني المروفي بابن ماجه (+ ٢٧٣ هـ) ، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، وأبو عيسى محمد بن عيسى السلمي الترمذي (+ ٢٧٣ هـ) ، وأبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي .

على أن رغبة الناس في التقليد قد ظهرت بظهور أبي الحسن الأشعري وتفكيره في الرجوع إلى مذهب السنة . ويقول الأستاذ براون^(١) في كتابه تاريخ الفرس الأدبي نقلاً عن دوزي : إن مذهب أهل السنة كان لا يزال على حالة الانحطاط التي كان عليها من قبل ، من حيث الناحية العقلية وطرق الجدل إذا ما قورن بمخوضه من المعتزلة . ولم يكدمضي اثنا عشر عاماً على موت الخليفة المتوكل العباسي (+ ٢٤٧ هـ) حتى ولد ذلك الرجل (٢٦٠ هـ = ٨٧٣ م) الذي تربى بين أحضان مذهب المعتزلة ، والذي رفض تعاليمهم في الأربعين من عمره ، بعد أن تسلح بالأسلحة المنطقية التي أمدوه بها والتي حاربهم بها بقية حياته ، وحمل على آرائهم حملة كتب لها التوفيق والنجاح . ذلك الرجل هو أبو الحسن الأشعري من أعقاب أبي موسى الأشعري . فقد ألف مؤلفات كثيرة بعد أن انفصل عن أستاذه الجبائي^(٢) من المعتزلة ، كما أنتج مجموعاً عديدة في علم التوحيد يربو عددها على المائتين أو الثلاثمائة . وإذا كان المعتزلة قد رفعوا رءوسهم بادي الأمر ، فإن سلطانهم لم يلبث أن اضمحل حين أرسل الله إليهم الأشعري ، إذ

(١) Literary History of Persia, Vol. I. p. 291.

(٢) هذه النسبة إلى «جباء» كُرماني ، كورة بخوزستان ، وهو أبو علي محمد بن عبد الوهاب البصري التوفي سنة ٣٠٣ هـ .

لم يبق لهم بعد القرن الحادى عشر الميلادى (الخامس الهجرى) فقيه مشهور يعمل على تجديد مذهبهم ، بينما كانت تعاليم الأشعرى - على العكس من ذلك - تنهض شيئاً فشيئاً ، حتى أصبحت فى شكلها الأخير تتناول عدا المسائل الدينية بعض البحوث الفلسفية المحضة كعلوم الطبيعيات والكون الخ .

(و) القضاء فى العصر العباسى الثانى :

وفى العصر العباسى الثانى لم يقتصر الفساد على حالة الدولة المدنية والحربية ، بل تمدى إلى القضاء أيضاً ، ووعد الدين رشحوا أنفسهم لهذا المنصب الخطير بتقديم مبلغ معين من المال يؤدونه فى كل سنة . ويحدثنا السيوطى ^(١) عند كلامه عن حوادث سنة ٣٥٠ هـ عن تولية أبى العباس عبد الله بن أبى الشوارب منصب القضاء ، فيقول : « وركب بالخلع من دار ممر الدولة وبين يديه الدباب والبوقات ، وفى خدمته الجيش ، وشرط على نفسه أن يحمل فى كل سنة إلى خزانة ممر الدولة مائتى ألف درهم ، وكتب عليه بذلك سجلاً » . حلى أن الخليفة الطيع لم يعلمن إلى تعيين هذا الرجل فلم يوافق على تقليده وأمر بدم دخوله عليه . ويحدثنا السيوطى ^(٢) أيضاً عند كلامه على حوادث سنة ٣٦٣ هـ أن الخليفة الطيع « قلد القضاء أبا الحسن محمد بن شيان الهاشمى بدم تمنع ، وشرط لنفسه شروطاً ، منها : ألا يرتقى على القضاء ، ولا يُخلع عليه ، ولا يُشفع إليه فيها بخالف الشرع . وقرر لكتابه فى كل شهر ثلثمائة درهم ، ولحاجبه مائة وخمسين ؛ وللقاض على باب مائة ، ولخازن ديوان الحكم والأعوان ستائة ، وكتب له عهد صورته : هذا ما عهد عبد الله الفضل الطيع لله أمير المؤمنين ، إلى محمد بن صالح الهاشمى ، حين دعاه إلى ما يتولاه من القضاء بين أهل مدينة السلام مدينة المنصور ، والمدينة الشرقية من الجانب الشرق والجانب الغربى ، والكوفة وسقى الفرات وواسط وكرخى ، وطريق الفرات ودجلة ، وطريق خراسان

(٢) ص ٢٦٧ .

(١) ص ٢٦٥ - ٢٦٦ .

وحلوان وقرميسين ، وديار مضر وديار ربيعة وديار بكر ، والموصل والحرمين
واليمن ودمشق وحمص ، وجند قنسرين والمواصي ، ومصر والإسكندرية ،
وجند فلسطين ، والأردن وأعمال ذلك كلها ، وما يجري من ذلك من الإشراف
على من يختاره من العباسيين بالكوفة وسقي الفرات لا أعمال ذلك ، وما قلده
إياه من قضاء القضاة ، وتصفّح أحوال الحكام ، والاستشراف على ما يجري
عليه أمر الأحكام من سائر النواحي والأمصار التي تشتمل عليه المملكة وتنتهي
إليها الدعوة ، وإقرار من يجد هديه وطريقه ، والاستبدال بمن يذمّ شعبيته
وسجيته احتياطا للخاصة العامة ، وجنوا على الملة والقامة عن علم بأنه التقدم
في بيته وشرفه البرز في عفاقة ، الركي في دينه وأمانته ، الموصوف في ورعه
وزاياته ، المشار إليه بالعلم والحجا ، المجمع عليه في الحلم والنهي ، البعيد من
الأدناس ، اللابس من التقى أجمل اللباس ، التقى الجلب ، المحبور بصفاء الغيب ،
العالم بمصالح الدنيا ، العارف بما يفسد سلامة العقبي ، أمره بتقوى الله فإنها الجنة
الواقية ، وليجعل كتاب الله في كل ما يعمل فيه رويته ، ويرتب عليه حكمه وقضيته ،
وإمامه الذي يفرع إليه ، وعماده الذي يعتمد عليه ، وأن يتخذ سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم منارا يقصده ومثالا يتبعمه ، وأن يراعى الإجماع ، وأن يقتدى
بالأئمة الراشدين ، وأن يعمل اجتهاده فيما لا يوجد فيه كتاب ولا سنة ولا إجماع ،
وأن يحضر مجلسه من يستظهر بعلمه ورأيه ، وأن يسوّى بين الخصمين إذا تقدما
إليه في لحظله ولفظه ، ويوفى كلا منهما من إنصافه وعدله ، حتى يأمن الضعيف
حيفه ، ويأسى القوى من ميله ، وأمره أن يشرف على أعوانه وأصحابه ، ومن
يعتمد عليه من أمانته وأسبابه ، إشرافا يمنع من التخطي إلى السيرة المخطورة ، ويدفع
عن الإشفاق إلى المكاسب المحجورة .

على أن حالة القضاء في عهد بني بويه لم تكن مستقرة ؛ ففي سنة ٣٩٤ هـ قلاد
بهاء الدولة البويهى الشريف أبأحمد الحسين بن موسى الموسوى العلوى قضاء
القضاة والحج والمظالم وتقاية الطالبين ، وكتب له من شيراز العهد . يئد أن

الخليفة القادر لم يوافق على تعيينه لا لسبب سوى أنه من العلويين على ما يظهر . وكان من أثر ذلك أن امتنع الشريف أبو أحمد الحسين من النظر في القضاء^(١).

(ز) القضاء في مصر :

١ - من الفتح الإسلامي الى الفتح الفاطمي : لما فتح عمرو بن العاص مصر أقر أهل الامة على قضائهم ، وكان أول قضاء مصر قيس بن أبي العاص الذي ولاه عمر بن الخطاب ، فظل على قضاء مصر الى أن مات في شهر ربيع الأول سنة ٢٣ هـ ، خلفه عثمان بن قيس بن أبي العاص ، وبقي في منصبه حتى مات في عهد علي بن أبي طالب . وبموتة شغرت ولاية القضاء بمصر الى أن تولى معاوية بن أبي سفيان الخلافة ، فولى سليم بن عتر التجيبي قضاء مصر سنة ٤٠ هـ .

كانت المحاكم تتمتع في جامع عمرو بن العاص ، ولم يكن للقضاة مراجع يعتمدون عليه في إصدار أحكامهم ، كما لم تكن هناك سجلات تدون فيها الأحكام ، وإنما كان القاضي يقوم بالفصل في الخصومات وتنفيذ أحكامه .

وكان القضاء في مصر في عهد الدولة الأموية على بساطته التي كان عليها في عهد الخلفاء الراشدين . ولكننا نلاحظ ازدياد اختصاص القاضي في هذا العصر ؛ فكان يجمع بين النظر في الأمور المدنية والقضايا المتعلقة بالدين ، وبين النظر في الجرائم والشرطة^(٢) . وقد أتى بمض قضاء مصر في هذا العصر بضروب من الإصلاح ؛ فقد كان عبد الرحمن بن معاوية بن حُذَيج قاضي مصر في عهد ولاية عبد العزيز بن مروان (سنة ٨٦ هـ) أول من راقب أموال التباي .

ومُعرف توبة بن عمر الحضرمي (١١٥ - ١٢٠ هـ) بالاستقامة ؛ وكان يهب إخوانه ويصلهم بكل ما ملك يده حتى وصفه الناس بالتبذير . هذا إلى أن توبة

(١) السيوطي ص ٢٧٤ . (٢) الكندي ص ٣٢٣ .

كان أوّل من وضع يده على الأعباس (الأوقاف) حفظاً لها من التّوآء (الهلاك) والتّوارث ، وجعل لها ديواناً خاصاً .

وبما يدل على مبلغ اجتهد القضاء واستقلالهم في العصر الأموي ، أن القاضي كان لا يتخرج أن يسمع وهو في منصة القضاء كلام الشهود بلقتهم الخاصة ؛ فكان قاضي مصر خَيْرُ بْنُ نُعَيْمِ الْحَضْرَمِيِّ (١٢٠ — ١٢٧ هـ) يسمع شهادة القبط بلقتهم .

وكان الخلفاء الأمويون بالرصاد لمن عرف من القضاء بسوء السيرة ؛ فقد ذكر الكِنْدِيُّ^(١) أن هشام بن عبد الملك الأموي بلغه أن قاضي مصر يحيى ابن ميمون الحضرمي (١٠٥ — ١١٤ هـ) لم ينصف يتيماً احتكم إليه بعد بلوغه ؛ فلما علم الخليفة بهذا عظم ذلك عليه ، وكتب إلى عامله على مصر يقول : « اصرف يحيى عما يتولاه من القضاء مذموماً مدحوراً ، ونختر لقضاء جندك رجلاً عفيفاً ورعاً تقياً سليماً من العيوب ، لاتأخذه في الله لومة لأثم .

وقد أتى بعض قضاة العصر العباسي في مصر بضروب من الإصلاح ؛ فقد طهر القاضي غوث (١٣٥ — ١٤٠ هـ) القضاء من العيوب التي كانت متفشية فيه ، وأخصها شهادة الزور ؛ فكان يسأل عن الشهود سرا ، فإذا تأكد من استقامتهم وحسن سمعتهم قبيل شهادتهم ، وكان — كما وصفه الكندي — « أعلم الناس بمآني القضاء وسياسته » . واشتهر بالعدل والاعتدال في أحكامه ؛ فقد بلغ من عدله أنه جعل الخليفة المهدي العباسي (١٥٨ — ١٦٩ هـ) وامراً شكته إليه على قدم المساواة في الحكم ، إذ ساوى غوث بين الرجل الذي وكله الخليفة عنه وبين الخصم في مجلس القضاء .

وبلغ من نزاهة القاضي أبي خزيمة (١٤٤ — ١٥٤ هـ) أنه كان لا يأخذ عطاءه عن اليوم الذي يقضيه بمبدأ عن مجلس الحكم لنسل ثيابه أو حضور جنازة . ومن هذا نستدل على أن القضاء في ذلك العصر كانوا على قسط وافر من التواضع ،

(١) كتاب القضاء ص ٤٢٣ — ٤٢٤ .

وكانوا يقتنون بالرسول في بعده عن مظاهر الكبرياء ؛ فقد أثر عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يقضى كثيراً من حاجاته بنفسه^(١).
وكان أبو عبد الله بن لميعة (١٥٥ — ١٦٤ هـ) أول قاض في مصر حضر في إثبات رؤية الهلال .

ولقد أتى المفضل بن فضالة (١٦٨ — ١٦٩ و ١٧٤ — ١٧٧ هـ) بكثير من ضروب الإصلاح أدخلها على نظام القضاء ؛ فكان أول من عُني بالسجلات وجعلها تامة وافية ، فدوّن فيها الوصايا والديون ، وأول من اتخذ « صاحب المسائل » ومهمته الوقوف على حقيقة الشهود . ويظهر أن هذا الإصلاح إنما كان ظاهرياً فقط ؛ فلقد قيل : إن هذا الموظف كان يرتشى من بعض الناس ليقرر عدالتهم لدى القاضي . على أن المفضل فطن إلى ضرر الاستعانة بهذا الموظف ، واضطر أمام الأمر الواقع فمّتن عشرة رجال للشهادة ، ولكن هذا العمل لم يرق في نظر الجمهور لاتخاذ الشهود بهذه القلة ، ولأنه عمل جديد لم يسبق إليه أحد من القضاة ، فقال رجل يسمى إسحاق بن معاذ يقبح رأى القاضي :

سَفَنَتَ لَنَا الْجَوْرَ فِي حَكْمِنَا . وصيرتَ قوماً لصوماً عدولاً
ولم يسمع الناس فيما مضى بأن العدولَ عديداً قليلاً

ونظم لميعة بن عيسى (١٩٦ — ١٩٨ و ١٩٩ — ٢٠٤ هـ) الأحياس ، وكانت في أيامه على ما قاله هو لأصحابه : « سألت الله أن يبلّغني الحكم فيها ، فلم أترك شيئاً منها حتى حكمت فيه ، وجندت الشهادة به » . ولا غرو فقد جمع أموال الأحياس ، وخصص نصيباً منها لأهل مصر ، كما أدخل فيها الطّوْعَة الذين كانوا يعمرُون المواخير^(٢) وأجرى عليهم المطاء من الأحياس ؛ فكان ذلك أول

(١) روى البخاري أن السيدة عائشة رضي الله عنها مثلت : ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يصنع في البيت ؟ قالت : كان في مهنة أهله ، فإذا سمع الأذان خرج .
(٢) المواخير (بالحاء المهملة والزاي) : جمع ماحوز ، وهو المكان الذي يكون بين القوم وبين عدوهم ، وفيه أساميتهم ومكاتبتهم ، وهو من استعمال أهل الشام .

ما فرضت فروض القضاة ، ثم سن الناس هذه السنة بعد لهيعة ، فسميت هذه
الأجاس فروض لهيعة ، ثم سميت بعد ذلك فروض القاضي . على أن لهيعة أغضب
أهل مصر لما كان من اتخاذ ثلاثين رجلا جعلهم بطانة له ، فقال أبو شبيب مولى
تجيب في صحابة لهيعة شعراً ننقل بعضه لأنه يبين لنا كيف كان يعقد مجلس
الحكم في هذا العصر ، وإن كنا نرى في هذا الوصف مبالغة قوامها التشهير بهذا
القاضي وبصحابته :

لَا زُمُوا السَّجْدَ ضَلَا لَا مِنَ الْأَمْرِ الرَّشِيدِ
لِحَوَانِيَةٍ بَنَوْهَا بَفِنَا كُلَّ عَمُودِ
وَالْأَحْوَا بِجِبَاهٍ مِنْ نَطَاحِ الْحَصْرِ سَوْدِ^(١)
تَحْتَ أُمِّيَالٍ^(٢) طَوَالٍ كَبَرِاطِيلِ^(٣) الْيَهُودِ
نَصْبُوهَا كَالْقَاعِيدِ عَلَى رُؤُوسِ الْقُرُودِ
وَتَرَامِ لِلْوَصَايَا وَقَدَالَتِ الشُّهُودِ
فِي مِرَاءٍ وَجَدَالٍ وَقِيَامٍ وَقُعُودِ
وَخُشُوعٍ وَابْتِهَالٍ وَرُكُوعٍ وَسُجُودِ
وَعَلَى الْقِسْمَةِ أَضْرَى^(٤) مِنْ تَمَاسِيحِ الصَّمِيدِ
وَأَشَارُوا لِلْهَدَايَا بِأَبْيِ عَبْدِ الْحَمِيدِ^(٥)

وعلى الرغم من محاسن هذا النظام القضائي فإنه لم يكن خالياً من العيوب
والنقائص التي جعلته متمشياً في مجلته مع الحالة السيئة التي سادت البلاد في ذلك
العصر ؛ فقد بلغت الرشوة درجة انحطت معها نفوس القضاة ، ومنهم عبد الرحمن
ابن عبد الله الصمري الذي قيل إنه أصاب من الرشوة مائة ألف دينار ، وزاد على

(١) اسودت جباههم من كثرة السجود .

(٢) الظاهر أنها ضرب من المأثم . والتي في كتب اللغة أن الميلاء ضرب من الإعتام .

(٣) البراطيل : ضربت من القلائس . واحدها برطل (بالضم) .

(٤) ضرى بالعنى إذا اعتاده فلا يكاد يصبر عنه .

(٥) لعله يريد رجلاً بينه .

ذلك أن شرب الخمر وأمّ الدور لسباع الغنيات مما أساء إلى سمعته وسمعة منصبه . وعلى الرغم مما وصلت إليه حالة هذا الرجل من الضعف الأخلاقي فإنه اتخذ الشهود ودون أسماؤهم في سجل خاص ، وتبعه في هذا الإصلاح من جاء بعده من القضاة . ومن أشهر قضاة هذا العصر ابن مسروق الكندي (١٧٧ - ١٨٤ هـ) الذي عمل على إعلاء مركز القضاء ، وأبى أن يخضع لسلطة الوالى ولم يحضر مجلسه كما جرت العادة إلى وقته ، مما أدى إلى عدم حضور القضاة مجالس الحكم بعد ذلك . أضف إلى هذا إصلاحه ديوان القضاء ، وذلك باتخاذ قـمـطـر آتودع فيه القضايا ويختـم ، ثم يفـض إذا جلس للقضاء .

وقد وصف ستانلى لينبول في كتابه *A History of Egypt in the Middle Ages* ^(١) قاضى مصر في عهد الأمويين وصدر الدولة العباسية فقال : إنه كان على خبرة اكتسبها من اشتغاله بالفقه الإسلامى ، وكان مشهوراً لدى الجمهور بالاستقامة وسمو الخلق ، وكان لمركزه أهمية ولشخصه نفوذ كبير ؛ لذلك لم يكن يجرى عليه ما كان يجرى لغيره من المال ، بل ظل القاضى فى كثير من الأحيان يشغل منصبه فى عهد ولاية عدة ، ولم يكن أسرع إلى القاضى من تقديم استقالته إذا تدخل فى أحكامه الشرعية متدخل ، وبلغ من محبة الناس للقضاة أن أصبح الولاية يفكرون طويلاً إذا حدثتهم أنفسهم بالإقدام على عزلهم حتى لا يتعرضوا لكراهية الجمهور ، كما لم يعد للوالى فى العصر العباسى سلطة عزل القضاة ؛ بل صار تعيينهم تصدر به المراسيم من بغداد عادة ، وأصبحت مسألة تجديد رواتبهم ودفـمها موكولة إلى الخليفة نفسه .

ولم يكن القضاة فى عهد الطولونيين (٢٥٤ - ٢٩٢ هـ) والإخشيديين (٣٢٣ - ٣٥٨ هـ) تابعين للمذهب واحد ، وكان القاضى يحكم وفق عقائد للمذهب الذى ينتمى إليه ، واشتهر بالزاهة والاستقامة وعدم المحاباة .

(١) تاريخ مصر فى العصور الوسطى ص ٣٩ - ٤٠ .

وقد نبغ في عهد الطولونيين القاضي بكار بن قتيبة ، وكان من أبرز قضاة المسلمين وأعلمهم بالفقه الإسلامي ، وكان له أثر يذكر حين اتخذ ابن طولون من حصر أبي أحمد الموفق طلحة لأخيه الخليفة العباسي المعتمد سبباً لإقامة الحجة على الموفق بأنه نكث عهد البيعة وخرج على حرمة الخلافة . ولا شك في أن ابن طولون استغل هذا الحادث لمصلحته بعد أن أمّاه نبأ عزله ، فلم يمسأ بمناهضة الموفق ، وسرعان ما أرسل إلى مصر كتاباً قرئ عليهم ، وفيه « أن أبا أحمد الموفق نكث بيعة المعتمد وأسره وحرّش عليه . . . وأن المعتمد قد صار من ذلك إلى ما لا يجوز ذكره ، وأنه يبكي بكاء شديداً ^(١) » . وخطب الخطيب بمصر يوم الجمعة ، فذكر ما آل إليه أمر المعتمد وقال : اللهم فاكفه من حصره ومن ظله .

ولما عقد ابن طولون مجلساً في دمشق حضره القضاة والفقهاء والأشراف من أهل الشام والثغور ومصر ، وشهد المجتمعون على خلع الموفق من ولاية العهد لخالفته المعتمد وحصر إياه ، شهد على ذلك جميع من حضر إلا ثلاثة من رجالات مصر ، هم : القاضي بكار بن قتيبة ، ومحمد بن إبراهيم الإسكندراني ، وفهد بن موسى . وامتنع القاضي بكار وأبى إقرار الخلع (في الثاني عشر من ذي القعدة سنة ٢٦٩ هـ) ، وورد في كتاب الولاية والقضاة للكندي ^(٢) أن بكاراً وافق على خلع الموفق وسماه الناكث ، ولكنه لم يوافق على لئنه . وفي ذلك يقول الكندي : « وسماه بكاراً الناكث ، وأشهد على نفسه هو وسائر قضاة الشام والثغور ، فطلب منهم أحمد (ابن طولون) أن يلعنوا الموفق ؛ فامتنع بكار فألح عليه ، فأصر على الامتناع حتى أغضبه ؛ وكان قبل ذلك مكرماً معظماً له عارفاً بحقه ، وكان يميزه في كل سنة بألف دينار ؛ فلما غضب عليه أرسل إليه : أين جوازى ؟ فقال : على حالها ، فأحضرها من منزله بخواتيمها ستة عشر كيساً ، فقبضها أحمد ؛ وهكذا يكون استقلال القضاء والترفع عن الدنيا ^(٣) .

(١) الكندي ص ٢٢٦ . (٢) ص ٥١٢ .

(٣) راجع سيرة بكار بن قتيبة في كتاب الولاية والقضاة للكندي ص ٥٠٩ — ٥١٤ .

٢ — في عهد الفاطميين والأيوبيين : كان قاضي القضاة في مصر وقت الفتح الفاطمي أبا الطاهر^(١) ، وهو من قضاة المصريين السنيين ، تولى منصبه هذا منذ شهر ربيع الأول سنة ٣٤٨ هـ ؛ فرأى جوهر أن عزله وإحلال قاض من الشيعة عمله قد يجر إلى غضب المصريين وسخطهم ، فأقره في منصبه لفرض سياسي فحسب ، وعمل في الوقت نفسه على إضعاف نفوذه إلى حد بعيد .

ولما وصل المز إلى مصر وخف الناس لاستقباله ، ونزل الركب عن مطيهم وقبلوا الأرض بين يديه ظل أبو الطاهر راكباً حتى قرب من الخليفة الفاطمي فترجل وسلم عليه ولم يقبل الأرض ، فلقت ذلك نظر المز ، وسأل أحد حجابيه عن الرجل الذي خالف الناس كلهم ، فلم منه أنه قاضي مصر . ولما لام الناس أبا الطاهر على ذلك ذكر قوله تعالى : « وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ »^(٢) .

أقر المز أبا الطاهر في منصبه جبرياً على نفس السياسة التي اتبعها جوهر منذ فتح هذه البلاد ، وليس بعيداً أن يكون المز قد أقر أبا الطاهر في منصب القضاة لما رآه من ذكائه وحضور بديهته ؛ فقد ذكر القريري أن المز حين قدم مصر سأل أبا طاهر « كم رأيت من خليفة ؟ » فأجابه على الفور « مارأيت خليفة غير مولانا المز لدين الله صلوات الله عليه » . فاستحسن المز ذلك منه مع علمه أنه رأى المتضد والمكتفي والمقتدر وغيرهم من الخلفاء العباسيين .

إلا أن سلطان أبي الطاهر قد اضمحل ، وأثرمه المز أن يصدر أحكامه وفق عقائد المذهب الشيعي^(٣) ؛ بل زاد على ذلك فأشرك معه أبا سعيد^(٤) بن أبي

(١) هو محمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن بيجر الذهلي وأصله من البصرة .

(٢) آية ٣٧ سورة فصلت . (٣) الكندي : ص ٨٤ .

(٤) هو أبو سعيد عبد الله بن محمد بن أبي ثويان .

ثوبان المغربي في شوال سنة ٣٦٢ هـ^(١) ، وأسند إليه النظر في المظالم الخاصة بالغاربة ، ومالبت سلطته أن قويت حتى أصبح ينظر أيضاً في القضايا المشتركة بينهم وبين المصريين . ثم اشتد نفوذه حتى آل إليه النظر في قضايا المصريين أنفسهم ، وأصبح يطلق عليه اسم قاضي مصر والإسكندرية .

وفي سنة ٣٦٢ عين المعز قاضياً آخر من الشيعة هو علي بن أبي حنيفة النعمان المغربي ؛ فقام أبو الطاهر القضاء ، فكان ابن النعمان يجلس للقضاء في جامع عمرو ، وأبو الطاهر في الجامع الأزهر ، وظلت الحال كذلك حتى استقل علي بن النعمان بالقضاء عامة في شهر صفر سنة ٣٦٦ هـ على أثر استقالة أبي الطاهر لشيخوخته وضعفه . وقد بدا ذلك الضعف عليه على أثر إصابته بفالج أبطل شقه ، مما جعل المعز يقول بعد أن رآه على هذه الحالة : « ما بق إلا أن تقددوه »^(٢) ، وأعلن على منبر الجامع المتيق تقليد علي بن النعمان منصب القضاء .

وقد ظل أولاد النعمان يتقلدون هذا المنصب حتى سنة ٣٦٨ هـ . فقد تقلد الحسين بن علي بن النعمان القضاء في مصر وما يتبعها من الأعمال في شهر صفر سنة ٣٩٣ هـ ، وأسندت مقاليد الدعوة لقاضي القضاء للمرة الأولى ، فغدا يطلق عليه « قاضي القضاء وداعي الدعاة »^(٣) .

على أن منصب القضاء كان يعهد به في العهد الفاطمي لبعض السنين أحياناً ؛ إذ أن الفاطميين في أواخر عهدهم لم يسروا دائماً على قاعدة إسناد القضاء إلى التميميين خاصة . فقد أسند الخليفة الحاكم القضاء لرجل من أهل السنة هو أبو العباس بن العوام الحنبلي المذهب ، الذي بق في منصبه حتى مات في عهد الخليفة الظاهر . وقد تقلد ابن العوام القضاء وُخلع عليه « وأضيف إليه في الأحكام مصر

(١) ابن ميسر : ص ٤٤ والقريري انماط الحنفا ص ٩٢ .

(٢) انماط الحنفا ص ٨٧ .

(٣) انظر كتاب تاريخ جوهر الصقلي لعللى ابراهيم حسن ص ٧٨ — ٨٠ .

وبرقة وصقلية والشام والحرمان ، ماعدا فلسطين فإن الحاكم كان ولاها أبا طالب ابن بنت الزيدى الحسيني ، وجعل لأبي المباس النظر في الميار ودار الضرب والصلاة والمواريث والمساجد والجوامع . وعلى الرغم من أن هذا القاضي لم يكن يدين بمبادئ المذهب الشيعي مذهب الفاطميين ؛ فقد اشتمل سجله القدي في القصر وعلى منبر الجامع المتيق على فقرة شرط فيها عليه أن يُصدر أحكامه طبقاً لقانون الشيعة ، وأن يكون معه في مجلس القضاء أربعة من فقهاء الحاكم ، لثلاث يقع الحكم بنير ما يذهب إليه الخليفة . ومن ذلك يتضح أن تعيين غير الشيعيين كان قليلاً حدوثه ، وعلى شريطة خضوعهم لأحكام مذهب الشيعة .

على أن أبا علي بن الأفضل بن أمير الجيوش بدر الجالبي وزير الخليفة الحافظ (٥٢٤ — ٥٤٤ هـ) قد خرج على هذه القاعدة ، وكان يدين بمذهب الإمامية الاثني عشرية كما تقدم ، فميتين في سنة ٥٢٥ هـ أربعة من القضاة : اثنين من الشيعة ، واثنين من السنين ، وكان القاضيان الشيعيان أحدهما إماميا والآخر إسماعيليا . أما السنين فكان أحدهما شافعيا والآخر مالكيا ، وأعطى لكل السلطة المطلقة في إصدار أحكامه وفق مذهبه ؛ ولما قُتل هذا الوزير عادت السلطة ثانية إلى الإسماعيلية ، وبقيت على ذلك إلى أن جاء صلاح الدين الأيوبي ، فعمل في سنة ٥٦٤ هـ على القضاء على الخلافة الفاطمية ، وأسس مدرستين لتعليم الفقه إحداهما على مذهب الإمام الشافعي والأخرى على مذهب الإمام مالك ، ثم صرف جميع قضاة الشيعة بتأثير قاضي قضائه صدر الدين عبد الملك بن درباس ، وعين بدلهم قضاة من السنين الشافعية الذين كان يدين بمذهبهم . وبذلك أخذ المصريون يرجعون شيئاً فشيئاً إلى المذهب السني الذي كانت له السيادة قبل الدولة الفاطمية ، وأخذ المذهب الشيعي بنوعيه الإسماعيلي والإمامي يضمحل من الديار المصرية إلى أن قضى عليه نهائياً^(١).

(١) كتاب الروشتين في أخبار الدولتين ج ١ ص ١٩١ ، وانظر كتاب الفاطميين في

مصر لـ دكتور حسن إبراهيم حسن ص ٢٣٠ — ٢٣١ .

٣ — في عهد المماليك : ارتقى نظام القضاء في عهد المماليك ؛ وكان يبرس أول من تولى النظر في الظالم ، وأقام لذلك دار العدل التي كان يتولى رياستها بنفسه ويجلس بها للفصل في القضايا في يوم الاثنين والخميس من كل أسبوع ، ويحيط به قضاة الأربعة الذين كانوا يمثلون الأئمة ، وكبار موظفيه المالىين والإداريين وصاحب ديوان الإنشاء^(١) .

وكان قاضي القضاة في مصر في أوائل عهد المماليك بدر الدين السنجاري وخلفه تاج الدين عبد الوهاب ، وكان يتقاضى راتباً قدره أربعون ديناراً في الشهر^(٢) . ولم ينفرد تاج الدين بالقضاء في مصر ، بل اشترك معه برهان الدين السنجاري ؛ فاختص الأول بقضاء القاهرة والوجه البحري ، والثاني بالنظر في قضاء مصر والوجه القبلي . وفي سنة ٦٦٠ هـ عزل برهان الدين وقلد تاج الدين القضاء بديار مصر كلها . وفي سنة ٦٦٣ هـ (١٢٦٥ م) أدخل يبرس تمديلاً جوهرياً على النظام القضائي بمصر ؛ فبعد أن كان يتولى القضاء قاض واحد ، عيّن أربعة قضاة يمثلون المذاهب الأربعة . ويرجع السبب في ذلك إلى تمتع تاج الدين وتشدده في أحكامه . وأقر تاج الدين في قضاء الشافعية ، وولى الشيخ شرف الدين أبا حفص عمر بن عبد الله بن صالح السبكي قضاء المالكية ، والقاضي بدر الدين بن سليمان قضاء الحنفية ، والقاضي شمس الدين محمد بن الشيخ عماد الدين إبراهيم القدسي قضاء الحنابلة ، وكتب لكل منهم تقليداً ، وأجاز لهم أن يولوا نواباً عنهم بأنحاء الديار المصرية . وأضاف إلى اختصاصات القاضي تاج الدين النظر في ديوان الأجاس وأموال الأيتام والورثة . وكان بمصر إلى جانب هؤلاء القضاة قاض آخر للمسكر يحضر بدار العدل مع القضاة الأربعة ويصحب السلطان في أسفاره . وكانت مرتبته في الجلوس بدار العدل بالقرب من السلطان دون مرتبة قضاة المذاهب^(٣) .

(١) المخطوط ج ٢ ص ٢٠٨ — ٢٠٩ .

(٢) نهاية الأرب لنوري ج ٢٨ القسم الأول ص ١٢ .

(٣) صبح الأعشى ج ٤ ص ٣٦ .

وقد سار النظام القضائي في مصر على هذا النحو طوال عصر المماليك .

ومن أشهر قضاة مصر في عهد المماليك القاضي تاج الدين بن بنت الأغر الذي عهد إليه الظاهر بيبرس بإثبات نسب الإمام أحمد بن الخليفة الظاهر بأمر الله العباسي . ولما أقر القضاء والفقهاء وغيرهم بأنه ينتسب إلى العباسيين قبل قاضي القضاة شهادتهم وحكم بصحة نسبه وبإيمه بالخلافة ، ثم قام الظاهر بيبرس وبإيمه أيضاً . ومن ذلك نستدل على ما بلغه القاضي في ذلك العصر من السكينة المالية . كذلك اشتهر القاضي عز الدين بن جماعة الذي أفتى بأن الخليفة المستنفي العباسي بعصره قد أوصى بالخلافة من بعده لولده أحمد ، فبويع بالخلافة .

مرتبات القضاة :

فرض عمر بن الخطاب لشريح قاضيه على الكوفة مائة درهم شهرياً مع مئوته من الحنطة (الدرهم = ٤ قروش تقريباً) . وفي زمن الدولة الأموية زاد راتب القاضي تبعاً لزيادة موارد الدولة . ولكن معظم القضاة في زمن عمر بن عبد العزيز لم يتناولوا راتباً أصلاً ، لأنه رأى أن القاضي لا يجوز له أن يتناول راتباً نظير قيامه بهذه الخدمة الدينية . ومن المرجح أنهم اقتدوا بعمر في زهده وتقشفه . وبلغ راتب القاضي في زمن مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية عشرة دنانير في الشهر (الدinar = ٥٠ قرشاً تقريباً) ، كما ثبت من براءة وُجدت في ديوان مروان كانت قد صدرت إلى خازن بيت المال بإعطاء عبد الرحمن بن سالم القاضي رزقه الشهري في ربيع الأول سنة ١٣١ هـ .

أما في عهد الدولة العباسية فكان قاضي مصر يتقاضى ٣٠ ديناراً ، وكان القاضي ابن لميعة يتقاضى مثل هذا الراتب . وفي زمن المأمون كان عيسى بن المنكدر قاضي مصر يتقاضى ٢٧٠ ديناراً في الشهر . ويرجح أن هذا الراتب

كان راتباً شخصياً ، وهو أكبر ما عُرف من رواتب القضاة زمن العباسيين .
وفي زمن أحمد بن طولون كان القاضي بكار يتقاضى ١٠٠٠ دينار شهرياً . وبلغ
مرتب القاضي في عهد الفاطميين ١٢٠٠ دينار عدا المئونة .
ويبدو أن كان الالتزام مقصوراً على الخراج — بمعنى أن تعهد الدولة بالخراج
إلى أشخاص يجبونه على أن يؤدوا لبيت المال مبلغاً معيناً — تمدى هذا النظام إلى
القضاء ، فأصبح القاضي في أواخر عهد الدولة العباسية يلتزم القضاء على أن يؤدي
لبيت المال أيضاً مبلغاً مقابل ما يجبيه من رسوم القضايا . وقد التزم عبد الله بن
الحسن بن أبي الشوارب (سنة ٣٥٠ هـ) لمز الدولة بن بويه على ٢٠٠,٠٠٠ درهم في
السنة عن قضاء بغداد .

٢ - المظالم

كان القاضي يُوتى غالباً بمرسوم من الخليفة ، ويُقرأ سجله في المسجد الجامع ،
حيث كان يعقد جلساته عادة . فيأتي المتقاضيان والشهود ، وينظر القاضي في
الخصومة ويسمع شهادة الشهود ثم يُصدر حكمه ، وتتولى السلطة التنفيذية تنفيذ
هذا الحكم . وكانت محكمة المظالم بمثابة محكمة الاستئناف العليا في عصرنا تعرض
عليها القضايا إذا عجز القاضي عن تنفيذ حكمه في قضية رجل من عليّة القوم
أو إذا لجأ إليها المتقاضون إذا اعتقدوا أن القاضي لم يحكم بينهم بالعدل ، وكان
الفرض الأساسي من إنشائها هو وقف تعدى ذوى الجاه والحسب . ولهذا كانت
تسند رئاسة ديوان المظالم لرجل جليل القدر كثير الورع يعرف باسم قاضى المظالم .
ولم يجلس للمظالم أحد من الخلفاء الراشدين إلا علياً رضي الله عنه . على أنه لم
يفرد لسماح الظلمات يوماً معيناً أو ساعة معينة ، بل كان ينظر في شكايّة من يأتيه

من المتظلمين ويعمل على إنصافه . وكان عبد الملك بن مروان أول من جلس من الخلفاء للنظر في ظلمات الناس ؛ وقد أفرد يوماً يتصفح فيه قصص المتظلمين . وإذا استمعى عليه مشكل رده إلى قاضيه ابن إدريس الأزدي ، فكان ابن إدريس هو المباشر وعبد الملك هو الأمر .

وكانت محكمة الظالم تنعقد تحت رئاسة الخليفة أو الوالي أو من ينوب عن أحدهما . وكان صاحب المظالم يعين يوماً يقصده فيه المتظلمون إذا كان من الموظفين ليتفرغ لأعماله الأخرى ؛ أما إذا انفرد بالظالم نظر فيها طوال أيام الأسبوع . وكانت محكمة المظالم تنعقد في المسجد كما تقدم . ويحاط صاحب المظالم بخمس جماعات لا ينتظم عقد جلساته إلا بحضورهم :

١ — الحماة والأعوان : وكانوا من القوة بحيث يستطيعون التغلب على من يلجأ إلى العنف ، أو يحاول الفرار من وجه القضاء .

٢ — الحكام : ومهمتهم الإحاطة بما يصدر من الأحكام لرد الحقوق إلى أصحابها ، والعلم بما يجري بين الخصوم ، فيلتون بشتات الأمور الخاصة بالتقاضين . وكان القضاء يستفيدون من وراء حضورهم هذه الجلسات ؛ إذ كانوا يستطيعون تطبيق الأحكام على ما يعرض أمامهم من القضايا في جلساتهم .

٣ — الفقهاء : وكان يرجع إليهم صاحب المظالم فيما أشكل عليه من المسائل الشرعية .

٤ — الكتاب : ويقومون بتدوين أقوال الخصوم ، وإثبات ما لهم وما عليهم من الحقوق .

٥ — الشهود : ومهمتهم إثبات ما يعرفونه عن الخصوم ، والشهادة على أن ما أصدره القاضي من الأحكام لا يتنافى الحق والعدل . ومن اختصاصات قاضي المظالم :

١ — النظر في القضايا التي يقيمها الأفراد والجماعات على الولاية إذا انحرفوا عن طريق العدل والإنصاف ، وعمل الخراج إذا اشتطوا في جمع الضرائب ،

- وكتاب الدواوين إذا حادوا عن إثبات أموال المسلمين بنقص أو زيادة .
- ٢ — النظر في تظلم المرتزقة إذا نقصت أرزاقهم أو تأخر ميعاد دفعها لهم .
- ٣ — تنفيذ ما يمجز القاضي والمحتسب عن تنفيذه من الأحكام .
- ٤ — مراعاة إقامة العبادات ، كاللحج والأعياد والجمع والجهاد^(١) .
- ومن هذا تقف على مبلغ أهمية هذه الوظيفة ، وما كان لصاحبها من القوة ونفاذ الكلمة ، كما نقف أيضاً على ما وصل إليه النظام القضائي من الدقة والإتقان^(٢) .

٣- الحسبة

كانت سلطة القاضي -- على ما هو معروف عن القضاء اليوم -- موزعةً بينه وبين المحتسب وقاضي المظالم . فوظيفة القاضي : هي فض المنازعات المرتبطة بالدين بوجه عام ، ووظيفة المحتسب : هي النظر فيما يتعلق بالنظام العام وفي الجنايات أحياناً مما يستدعي الفصل فيها إلى السرعة ، ووظيفة قاضي المظالم : هي الفصل فيما استقصى من الأحكام على القاضي والمحتسب .

وكان القضاء والحسبة يستندان في بعض الأحيان إلى رجل واحد ، مع ما بين المملين من التباين : فمعمل القاضي مبني على التحقيق والأناة في الحكم ، أما عمل المحتسب فبني على الشدة والسرعة في الفصل^(٣) .

كان المحتسب ينظر في مراعاة أحكام الشرع ، ويشرف على نظام الأسواق ، ويحول دون بروز الجوانيت مما يعوق نظام المرور ، واستيفاء الديون ، ويكشف

(١) الأحكام السلطانية من ٧٣ — ٨١ .

(٢) راجع ما كتبه الأستاذ أحمد أمين عن التفريع في كتاب « فجر الإسلام »

ص ٢٧٠ — ٣٠١ ، وكتاب « هي الإسلام » ص ١٥١ — ٢٤٢ .

(٣) الأحكام السلطانية من ٦١ — ٧٢ .

على الموازين والمكاييل . وكان لها دار خاصة بها^(١) ؛ فكان المحتسب يطلب جميع الباعة إلى هذه الدار في أوقات معينة ، ومعه موازينهم وستجهم ومكاييلهم فيمأيرها ؛ فإن وجد فيها خلا صادرها ، وألزم صاحبها بشراء غيرها أو أمره بإصلاحها . وقد بقيت هذه الدار طوال عهد الدولتين الفاطمية والأيوبية^(٢) .

كان عمر بن الخطاب أول من وضع نظام الحسبة ، وكان يقوم بعمل المحتسب بنفسه ، فقد رأى مرة بضرب جالاً ويقول له : « حملت جملك ما لا يطيق » . والمحتسب هو الذى يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، وهو المحافظ على الآداب وعلى الفضيلة والأمانة .

وقد ارتقى نظام الحسبة في عهد الفاطميين ، وكان للمحتسب نواب يطوفون في الأسواق ، فيفتشون القدور واللحوم وأعمال الطهارة ، ويلزمون رؤساء المراكب ألا يحملوا أكثر مما يجب حمله من السلع ، ويشرفون على السفائين لضمان نظافتهم القرب ولبس السراويل بما لا يتنافى والآداب العامة ، ويعنمون معلمى الكتائب من ضرب الصغار ضرباً مبرحاً . وكان المحتسب يجلس للفصل بين الناس في جامع عمرو والأزهر . واتسعت سلطته حتى ألزم رجال الشرطة أن يقوموا بتنفيذ أحكامه . وكان يتقاضى راتباً شهرياً قدره ثلاثون ديناراً .

(١) الأحكام السلطانية ص ٢٢٧ — ٢٣٠ .

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٢٢٥ — ٢٢٦ والخطط للمقرئ ج ١ ص ٤٦٣ — ٤٦٤ .

الباب الخامس

الرق

١ - الرق عند اليونان والرومان واليهود

٢ - الرق عند العرب قبل الاسلام

٣ - الرق في الاسلام

الرق

(١) الرق عند اليونان والرومان واليهود

قسم فلاسفة اليونان الجنس البشرى إلى قسمين : 'حر' بالطبع ، ورقيق بالطبع . وقالوا : إن الثانى ما 'خلق' إلا لخدمة الأول . وجعل أرسطو الرق نظاما ضروريا ؛ فيرى أن الغرض الذى ترى إليه الدولة إنما هو مساعدة المجموعة لتحيا حياة سعيدة ، وأنه من الضرورى اتخاذ الأرقاء للقيام بأعمال الدولة التى تستدعى مجهوداً جسانيا . لذلك اتخذ اليونان الرقيق من أسرى الحروب على حين تقلد اليونان مناصب الدولة الهامة وقازوا بمعضية المجالس الدستورية .

أما الرومان فعلى الرغم من اعتقادهم أن الناس خلُقوا أحراراً ، فإن الرق فى نظرهم هو نتيجة الأسر أو السبب^(١) أو الميلاد^(٢) أو الدين^(٣) أو الفرار من الجيش .

وأما عند اليهود فقد وُجد عندهم نوعان من الاسترقاق : أحدهما — استرقاق بعض أفراد منهم لارتكابه خطيئة من الخطايا المحظورة شرعاً أو فى دين عليه . والنوع الآخر — استرقاق غير اليهود ممن قضى عليهم أن يصيبهم شيء من عسف اليهود وحروبهم التى كانوا يقيمونها من غير مسوغ ؛ فكانوا يبيعونهم كأبيع المتاع ، سواء فى ذلك العبيد المستخدمة فى المنازل وعبيد الحقول والمزارع ، فإنهم كانوا يقضون حياتهم محقرين مسخرين ، ثم جاء المسيح عليه السلام فلم يمنع الاسترقاق ، ولم يعمل على إلغائه أو تقليده .

(١) السبي والأسر بمعنى واحد ، ويقال : إن الأسر خاص بالرجال ، وإن السبي خاص بالنساء ؛ وفى ذلك يقول الشاعر :

فصادوا بالفتائم حافلات وعدنا بالأسارى والسبايا

(٢) أى الذين يولدون من أبوين أرقاء .

(٣) أى أن صاحب الدين يسترق للدين الذى لم يتم بوفاء ما عليه من الدين .

(ب) الرق عند العرب قبل الاسلام

لا يختلف نظام الرقيق عند العرب في الجاهلية عنه في الأمم الأخرى ؛ فقد كان الرق في الجاهلية نتيجة الأسر في الحرب ، ويموز مع ذلك استرقاق العربي للعربي ، بخلاف ما كان عليه الحال عند الرومان الذين كانوا يحرمون استرقاق الروماني للروماني ؛ وكان من ^(١) عادة العرب في الجاهلية إذا أنعمت على الرجل الشريف بعد أسره جزوا ناصيته وأطلقوه ؛ فتكون الناصية عند الرجل يفخر بها . وفي ذلك يقول أحد شعرائهم :

كم من أسير فتكناه بلا ثمن وجزء ناصية كننا موالها
كذلك كان الاسترقاق نتيجة للشراء . ولذا كانت تجارة الرقيق أو النخاسة من أهم موارد الثروة عند القرشيين في الجاهلية . ومن أشهر تجار الرقيق أو النخاسين : عبد الله بن جدعان ، وكان ذا تجارة واسعة ترجع إلى اتجاره في الرقيق . وحجرت المادة أن يندو ابن الرقيق رقيقاً ، وكان الأرقاء في الجاهلية محرومين من كافة الحقوق المدنية ، ومن التصرف في شؤونهم الخاصة . وكان المبد يتحرر إما بإعتاق سيده له مكافأة له على عمل عظيم قام به ، أو لشجاعة فائقة أظهرها في القتال ، أو لإخلاصه الشديد لمولاه . ومن أنواع التحرير ما يسمى « السائبة » ^(٢) ، وذلك بأن يمتق السيد المبد فلا يكون بينهما عقْل ^(٣) ولا ميراث .

(١) بلوغ الأرب في أحوال العرب للألوسي ج ٣ ص ١٤ .

(٢) هذه التسمية مأخوذة من تسبب الدواب ، وهو إرسالها تهب وتجي . حيث شاءت .

(٣) العقْل : البية .

(ح) الرق في الاسلام

لم يبلغ الإسلام نظام الرق ، ولكنه عني بطائفة الأسرى أيما عناية ، وحاطها بسياج من عدله وورعته ، فقد نزل كثير من الآيات القرآنية الكريمة التي ترمي إلى الحد من شدة هذا النظام ، فقال تعالى : « وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَلًا فَخُورًا ^(١) » .

كان الأسرى في الحرب أهم مصدر للرق في الإسلام ؛ وقد أصبح في أيدي العرب عدد كبير من الأسرى نتيجة الحروب التي قامت في صدر الإسلام ، وكان مصير الأسير إما القتل أو الفداء أو المَن أو الاسترقاق . ولم يذكر لنا التاريخ أن إماماً من أئمة المسلمين أمر بقتل الأسرى ، اللهم إلا مَنْ كان يخشى خطره على المسلمين ، كما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم حين أمر بقتل النضر بن الحارث ، لشدة إيدائه للرسول والمسلمين بهجائهم ، والتشبيب بنسائهم بمد أن أمته قبل ذلك . أما الفداء فيجوز إذا قبل ولي الأمر فداء الأسير ، كما فعل الرسول حين قبل فداء بعض أسرى بدر . وقد كثر عدد الأسرى حتى كان بعض المسلمين يقتني العشرات أو المئات من الأرقاء .

هناية الاسلام بالرقى :

وقد عني الإسلام بطائفة الأسرى حيث خیر الإمام بين المَن والإطلاق دون قيد ولا شرط ، وبين الفداء بالمال أو ضرب الرق على مَنْ يیده من الأسرى . قال تعالى : « فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَنتَحْنَتُمُوهُمْ »

(١) آية ٣٦ سورة النساء .

فَشُدُّوا أَلْوَتَاقَ فَاِئِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ^(١) .

وقد سوى الإسلام بين الناس على اختلافهم ، فلم يفرق بين الأبيض والأسود ، والبدوي والمتحضر ، والحاكم والمحكوم ، والرجال والنساء ، كما سوى لليهود والنصارى بالمسلمين ما داموا في سِلْمٍ معهم . وجعل الله المؤمنين إخوة ، لا تفاوت بينهم إلا بقدر ما يتفاضلون به من الإيمان . فلقد قال عليه الصلاة والسلام في خطبة الوداع : « أيها الناس ! إنما المؤمنون إخوة ، إن ربكم واحد وإن أباكم واحد . كلكم لأدم وآدم من تراب . إن أكرمكم عند الله أتقاكم . ليس لعربي فضل على عجمي إلا بالتقوى » . فذلك لا يجوز للعربي أن يأسر العربي ولا أن يأسر المسلم المسلم . وإنما يصح الأسر إذا ما قاتل العرب الكفار .

ويقول الشيخ عبد العزيز جاويز ^(٢) : « إن الشرع لا يبيح أن يُسْتَرْقَ مسلم أصلاً ، ثم إنه لا يبيح بعد ذلك إلا استرقاق أسرى حرب شرعية لم تقم إلا على إعلاء كلمة الله تعالى ، مراعى فيها أن تكون مسبوقة باعتداء غير المسلمين عليهم . أما استرقاق غير المحاربين ممن لا كتاب لهم ولا شبهة كعبدة الأوثان ، فقال مالك والشافعي وأحمد في إحدى روايتيه : إن ذلك لا يجوز مطلقاً » .

وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تحقير العبد والاستهانة به . فقد روى عن ابن عباس أن أحد الموالى خطب إلى جماعة من بني يثابة ، وأشار عليهم الرسول بزوجهم فقالوا له : يا رسول الله ! أزوج بناتنا موالينا ؟ فنزل قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ » ^(١) . وقد روى في نزول هذه الآية سبب آخر لا يقل عن هذا السبب في الدلالة على مبلغ عناية الإسلام بالرفيق ؛ فقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا بأن يؤذن

(١) آية ٤ سورة محمد .

(٢) الإسلام دين الفطرة ص ٧٩ .

على ظهر الكعبة . ففضب الحارث بن هشام وعُتَاب بن أسيد وقالوا : أهدأ المبد
الأسود يؤذن على ظهر الكعبة ؟ أضف إلى ذلك ما كان من تأمير الرسول أسامة
ابن زيد بن حارثة ، وهو مولى حديث السن ، على جيش المسلمين وفيه وجوه
الصحابه ، وتشجيع أبي بكر لأسامة هذا وترجله بجانيه ، حتى لقد قال له أسامة :
يا خليفة رسول الله ! والله لتركبن أو لأنزeln . فقال أبو بكر : والله لا تنزل ،
ووالله لا أركب (١) . ناهيك بتزويج الرسول زينب بنت جحش ابنة عمته من
مولاه زيد بن حارثة ، ثم تزوج الرسول بها بعد أن كانت زوجة أحد مواليه (٢) .

على أن الإسلام ، وإن لم يحدداً من إباحت الرق ، فإنه لم يهمل شأن الأرقاء ،
فقد نظم شؤونهم وأخذ بأيديهم في طريق الحرية ، فسوّى بين الرقيق ومولاه في
الطعام والشراب واللباس والتعليم والتهذيب وفي معظم الحقوق المدنية ، ألهم إلا
في الولاية (أى الرئاسة) ، كما حرص على معاملتهم بالحسنى ، وحذر من إساءة
معاملتهم . وكان من اختصاص المحكمة أن تحكم بتحرير الرقيق إذا ثبت أن سيده
يعامله معاملة قاسية . وقد جاء في الشريعة الإسلامية إعناق الرقيق في حالات
عدة : كالتكفير عن عيب حث فيها سيده ، أو كفارة عن بعض الذنوب ، أو
وفاء لنذر ، أو تقرباً إلى الله والتماس الثبوت منه .

وقد اعتبر الإسلام الرق عارضاً ؛ ولذا عمل على مساعدة الأرقاء على استرداد
حريتهم ، فقال الله تعالى : « وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ بِمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ
فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَأَوْفُوا مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ » (١) .

(١) آية ١٣ سورة المجرات .

(٢) الطبرى ج ٣ ص ٢١٢ .

(٣) الطبرى ج ٣ ص ١٣٠ — ١٣٦

(٤) آية ٣٣ سورة النور .

المطابقة :

يمكن تحرير العبد عن طريق الكتابة . وهي أن يتفق الرقيق مع مولاه على مبلغ معين من المال في أجل محدد ، يقدمه إليه فيصبح حراً . ويصير للعبد أثناء هذه المدة الحق في التجارة ، وما تستلزمه من تصرفات كالبيع والشراء وغيرها ، مما لا يصح له مباشرة لولا إبرام هذا العقد . فإذا أدى العبد المال المتفق عليه صار حراً ، وإذا عجز عن أدائه في الموعد المحدد عاد كما كان ، ولولاه كل ما جمعه من مال .

وإليك هذا المثل للدلالة على التحرير بالكتابة وهو تحرير جويرة بنت الحارث التي كانت من سبايا بني المصطلق ووقعت في سهم ثابت بن قيس ، فشق ذلك عليها وكانت على نفسها . فجاءت إلى الرسول صلى الله عليه وسلم تطلب منه العون على الحصول على هذا المال ، قرأت أن من الحكمة أن يتألفها بما ينزع من قلبها الحقد على الإسلام ، فقدم إليها المال وعرض عليها الزواج منها وتزوجها ^(١) .

وقد أجمع فقهاء المسلمين على أن مكاتبه العبد مستحبة . وللإمام أحمد بن حنبل في رواية أنها واجبة متى دعا العبد سيده إليها على قدر قيمته أو أكثر ، وأن للعبد الاتجار ليحصل على ما يدفعه لسيده من نجوم ^(٢) الكتابة ، وأن على سيده أن يتركه يشتغل أين شاء وفيما شاء .

وإذا امتنع المكاتب عن الأداء ومعه ما بقي من المال المتفق عليه ، فالحنفية تجبره على الأداء حرصاً على تحريره . وإذا لم يكن معه مال — ولكنه قادر على الكسب — فالمالكية تجبره على الكسب ما دام قادراً عليه . ويشترط الفقهاء أن يراعى في عقد الكتابة حال الرقيق ، كما يرون أن أقل وعد من السيد أو أقل احتمال للوعد بالتحرير يجعل التحرير ضرورياً ^(٣) ، كما رغب الإسلام في إعتاق

(٢) سيرة ابن هشام ، غزوة بني المصطلق . (٢) أقساط .

(٣) الإسلام دين القطرة ص ٨١ .

الرفيق بدون مقابل ابتداء وجه الله ، قال تعالى : « أَلَمْ تَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ ^(١) . فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ^(٢) ، وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ، فَكُّ رَقَبَةٍ ، أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ^(٣) ، يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ^(٤) أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ^(٥) » .

التدبير :

ولم يترك الإسلام فرصة من فرص التحرير إلا انتهزها ، فسنَّ طريقة التدبير ، وهي أن يوصى السيد بأن يكون عبده حراً بعد موته . واتفق الأئمة على أنه لو كان في يد إنسان غلام بالغ عاقل وادعى عليه أنه عبده فكذب الغلام ، فالقول للغلام مع يمينه أنه حر . وبتطبيق القاعدة المشهورة « البينة على اليمين واليمين على من أنكر » ، نجد أن الشرع قد اعتبر أن حرية الإنسان هي الأصل وأن الرق أمر عارض ، فكلف من ادعاء بالبينة ، واكتفى ممن أنكر باليمين ، ولا يخفى ما في ذلك من شدة حرص الشارع على تحرير الأرقاء ما وجد إليه سبيلاً . أضف إلى ذلك إجماع الفقهاء على أنه إذا التقط شخصان لقيطاً فادعى مسلم أنه عبده وادعى كافر أنه ابنه ، فإنه يقضى ببنتوته للكافر حتى يكون حراً ، ولا يقضى للمسلم حتى لا يكون رقيقاً . وهذا يبين لنا مبلغ تقديس الإسلام للحرية .

وكان هناك نوع من الاسترقاق يأتي عن طريق الجزية التي تفرض على أهل الذمة . وذلك بدفع مبلغ معين من المال ، وتقديم عدد من الرقيق . يتجلى ذلك

(١) المراد بالنجدين هنا : الطريقان ، أي طريق الخير وطريق الشر . وأصل النجد المكان المرتفع . (٢) الاقتحام : الدخول في أمر شديد . والعقبة : الطريق في الجبل . (٣) المسغبة : المجاعة . (٤) للمقربة : القرابة . (٥) للمتربة : الفقر . (٦) آية ٨ سورة البقرة .

في معاهدة الصلح التي عقدت بين عمرو بن العاص وملك النوبة . وقد راجت
تجارة الرقيق حين كثر عدد الأسرى وعجز أسيادهم عن الإنفاق عليهم ، فعملوا
على التخلص منهم بالبيع ، ومن ثم راجت تجارة الرقيق ، وأصبح التجار يجلبون
الأسرى من سواحل فرنسا وإيطاليا ومن بلاد البلقان والحبشة وغيرها .

وللإسلام - عدا ما ذكرنا - وسائل شتى لتحرير الرقاب . فقد جعل
الشارع من مصارف الزكاة عتق الرقاب بأن يعطى الحاكم للرقيق المكاتب ما يستعين
به على فك رقبتهم ، وأن يشتري الحاكم بحال الصدقة العبيد ليعتقهم .

معاهدة المسلمين للرقيق :

عن واصل الأحب قال سمعت الشروين سويد قال : رأيت أبا ذر الغفاري
وعليه حلة وعلى غلامه حلة ، فسألتاه عن ذلك قال : سببت رجلا فشكاني
إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال لي النبي : أعيرته بأمة ؟ ثم قال : « إخوانكم
خوكم جعلهم الله تحت أيديكم . فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل
وليلبسه مما يلبس . ولا يكلفهم ما يغلهم . فإن كلفتموهما ما يغلهم فأعينوهما » .
وقال عليه الصلاة والسلام : « وإذا أتى أحدكم خادمه بطعامه ، فإن لم يجلسه معه ،
فليناول له لُقمة أو لقمتين أو أكلة أو كلتين فإنه ولي حره وعلاجه » ^(١) .

وعن ابن مسعود الأنصاري قال : بينا أنا أضرب غلاما لي إذ سمعت صوتا من
خلفي « اعلم يا ابن مسعود » مرتين ، فالتفت فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
فالتفت السوط من يدي فقال : « والله لله أقدر عليك منك على هذا » وروى
عن أبي هريرة رضي الله عنه أن الرسول رأى رجلا على دابة وغلامه يسي
خلفه ، فقال : « يا عبد الله ! احمله خلفك ، إنما هو أخوك ، روحه مثل
روحك . فحملة » .

ولم تكن العناية بالرقيق مقصورة على الرسول ؛ بل لقد روى أن علي بن

(١) أي ول حره عند الطبخ ، وعلاجه عند تحميل الآنية وتركيبه وإصلاحه .

أبي طالب قال : إني لأستحي أن أستعبد إنساناً يقول ربى الله . ومن أحسن ما روى عن عليّ أنه أعطى غلامه دراهم ليشتري بها ثوبين متفاوتي القيمة ؛ فلما أحضرهما أعطاه أرقهما نسيجاً وأغلاهما قيمة ، وحفظ لنفسه الآخر ، وقال له : « أنت أحق منى بأجودهما ؛ لأنك شاب وتميل نفسك للتجمل ، أما أنا فقد كبرت » (١) .

وقد عُنى الإسلام بنفسية الرقيق عناية خاصة . قال تعالى يُطَيِّبْ خَاطِرَهُمْ ويفتح الأمل في النفرة وحسن الجزاء : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَن فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسْرَى إِن يَغْلَمْ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُوْتِكُمْ خَيْرًا مِّمَّا أَخَذَ مِنْكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ » (٢)

وقال الرسول صلى الله عليه وسلم : « المبد إذا نصبح سيده وأحسن عبادة ربه كان له أجره مرتين » ، حتى إن كثيراً منهم كان يتمنى أن يعيش رقيقاً ليكون له أجران .

وقد وصف فان دنبرغ معاملة الإسلام للرقيق بقوله : « لقد وضع للرقيق في الإسلام قواعد كثيرة تدل على ما كان يتطوى عليه محمد وأتباعه محوم من الشعور الإنساني النبيل ؛ ففيها نجد من حامد الإسلام ما يناقض كل المناقضة الأساليب التي كانت تتخذها إلى عهد قريب شعوب تدعى أنها تمشي في طليعة الحضارة . نعم ! إن الإسلام لم يبلغ الرقيق الذي كان شائماً في العالم ، ولكنه عمل كثيراً على تحسين حاله ، وأبقى حكم الأسير ، ولكنه أمر بالرفق » (٣) ، فانه لما أقبل بالأسرى بعد غزوة بدر الكبرى فرقمهم الرسول على أحبابه وقال : « استوصوا بهم خيراً » . وقال أبو عزيز بن عُمَيْرٍ صاحب لواء المشركين : كنت في رهط من الأنصار حتى أقبلوا بي من بدر ، فكانوا إذا قدموا غذاءم أو عشاءم خصوني بالخبز وأكلوا التمر لوصية رسول الله إياهم بنا .

(١) العيني (شرح صحيح البخارى) ج ١٣ ص ٢٧ والإحياء للغزال : باب حقوق المملوك .

(٢) آية ٧٠ سورة الأنفال .

(٣) الإسلام روح للدنية للشيخ مصطفى الفلايى ص ٤٢١ .

الموالى :

ويترب على الصِّتق في الإسلام الولاء .

والمولى أحد أفراد ثلاثة : إما أن يكون جاراً أو حليفاً أو معتقاً .

١ — الجار — فقد يحدث في المجتمع العربي أن يُخلع فرد من قبيلته لجرمة اقترفها . ولما كان من الصعب عليه أن يعيش في البادية منفرداً ، فإن الفرد المخلوع من قبيلته يرى ثامناً عليه أن يتصل بقبيلة أخرى . وهذا الاتصال هو الجوار . وللجوار حقوق وواجبات منها أن يحمي الجير جاره ويراعى مركزه في القبيلة .

٢ — والحليف — هو الجار المقيم بصفة دائمة . ويجرى على الحليف ما يجري على الجار ، فإذا ارتكب حليف في قبيلة ما يشين سمعتها تخلى عنه من حالته . ويعبر عن هذا بولاء الحلف .

٣ — والمتق معناه أن الرجل إذا أعتق عبداً أصبح المتق مولى لمعتقه . وعلى المتق أن يساعد مولاه ، وإذا مات ورثه معتقه .

وقد أصبح كثير من الأسر الفارسية بعد الإسلام موالى للعرب الذين ملكوا رقابهم في الحرب ، كما اندفعت أسر أخرى فارسية إلى إبرام عقود الموالاة بينهم وبين الأسر العربية للاحتماء بهم أو للانتفاع بشرفهم وجاههم .

وكانت القبيلة العربية تتألف من ثلاث طبقات : طبقة الموالى ، وطبقة الأحرار ، وهي الطبقة التي يستبر أفرادها من بنية القبيلة ، وتتمتع بكثير من الحقوق المدنية ، وعليها واجب الدفاع عن القبيلة والمحافظة على كيانها والثأر لمن يُقتل منها . وطبقة الأرقاء ، ولا تتمتع بالحقوق المدنية ، ويقوم أفرادها مباشرة بالصناعات التي يترفع العربي الحر عن مزاولتها . ولذلك كانوا دون المنصر العربي في المكانة الاجتماعية ، لأن العرب كانوا يمتقدون أنهم خلصوهم من الكفر وأعتقوهم من الأسر . وكان العربي لا يرضى أن يزوج ابنته من مولى ، كما كان لا ينادى المولى بالكُفنية .

ويتبين لنا مبلغ الاستياء والسخط الذي استولى على نفوس الموالي من الفرس خاصة من هذه الحقيقة ، وهي أن قتل عمر بن الخطاب كان على يد رجل من الموالي هو أبو ثؤلة غلام الثيرة بن شعبة . كذلك كان للأرقاء أثر في شن الفسادة على علي والوقوف في وجهه بعد اعتلائه عرش الخلافة ، وساء لهم — على ما يقول السير وليام ميور في كتابه « الخلافة »^(١) — عدم حصولهم على أنصيب من بيت المال أو إتاحة الفرص لهم للقيام بأعمال السلب .

وقد سار الخلفاء الأمويون على نهج الخلفاء الراشدين ، ففرقوا في المعاملة بين العرب والموالي ؛ ففرض الولاة الجزية على الموالي بعد إسلامهم رغم أنها كانت لا تُفرض على المسلمين ، وخرموا من تولّى المناصب الإدارية والسياسية . كذلك لم تفرض الدولة عطاء للموالي الذين كانوا يحاربون في الجيش ، ولم تسمح لهم بركوب الخيل أثناء القتال ، ولكنهم كانوا مشاة فقط إلى غير ذلك من معاملات كانت لا تطيب نفوسهم بأحدا .

وقد حاول الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز إصلاح حال الموالي ؛ فوضع الجزية عن أسلم ، سواء أكان عربيا أو غير عربي ، وخاصة الموالي من الفرس ، كما أمر بإعطاء الجند من الموالي عطاءهم كالمسلمين من العرب .

ولكن سرعان ما عاد هؤلاء الموالي بعد موته إلى ما كانوا عليه من السخط والاستياء من الأمويين وأخذوا يتلمسون كل فرصة لإظهار استيائهم ، فقد ظهروا في أيام معاوية ، وانضموا إلى المختار بن أبي عبيد ثم إلى الخوارج ، كما اشتركوا في فتنة عبد الرحمن بن الأشعث ، وناصروا يزيد بن المهلب في ثورته على الدولة . كل ذلك يعطينا صورة واضحة لنفوسهم الثائرة التي كانت تمتد أقصى أمانيها سقوط دولة بني أمية .

سقطت الدولة الأموية وقامت الدولة العباسية على أنقاضها . وكان من أثر استئثار العرب في صدر الإسلام بالوظائف الإدارية والسياسية والحربية في الدولة

العريسة دون الموالى أن انصرف هؤلاء إلى تحصيل العلوم والمعارف ؛ فنبغ من بينهم الأدباء وكبار المشرعين والمحدثين والمؤرخين .

وفي القرن الثالث الهجرى أضرم المبيد نار الثورة في جنوب العراق مما يلي بلاد العرب ؛ وتسمى حركتهم بحركة الزنج . ذلك أن رجلا ادعى أنه من ولد علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، وانهز فرصة ضعف الدولة العباسية ، وسار إلى البصرة حيث كان يشتغل آلاف المبيد في تجفيف المستنقعات وإعدادها للزراعة . فاستمال هؤلاء المبيد - وكانوا أرقاء للتجار - ومنأهم بتخليصهم مما هم فيه ؛ فلبوا دعوته وجند منهم جيشاً حارب به الدولة العباسية أكثر من خمسة عشر عاماً . ولكنه قضى على حركته ، ومات عدد كبير من هؤلاء المبيد .

قامت تلك الحركة على الرغم من أن حالة الرقيق في الشرق كانت أحسن منها في الغرب ؛ ففي الشرق لم يسترق الرقيق طول حياته . فإذا بلغ سناً معينة أعتق وأصبح يعيش معيشة أى فرد آخر في أسرة مُعتقه . هذا ما حضّ عليه الإسلام من معاملة الرقيق بالحسنى وتحريره . ومن ثم لا نرى في عهد الدولة العباسية حركة اجتماعية يقوم بها الرقيق على غرار الحركات التي أثارها الرقيق في الغرب ، اللهم إلا هذه الحركة التي قام بها الزنج والتي لم تكن إلا حركة عملية ذات صبغة دينية ، ولم تمتد ببلاد العراق .

ولم ينظر الخلفاء العباسيون أنفسهم إلى الأرقاء نظرة الامتهان والازدراء ، بدليل أن كثيراً منهم كانوا أبناء أسهات وقمن في أيدي آبائهم عن طريق الاسترقاق . وقد ولىع الناس - وخاصة الخلفاء - بالاختلاط بالأماء من غير العرب لأنهم كن في الغالب أوفر جمالا . أضف إلى ذلك أنه قد جرت العادة أنه لا يرى الرجل من يريد الزواج بها رؤية تامة إذا كانت من الحرائر إلا في حدود ما يسمع به . الشرع الاسلامى لمريد الخطبة ، بخلاف الأمة فقد كان يستطيع أن يراها ويعرف طباعها وأخلاقها بحكم مخالطتها له قبل أن يقدم على الاقتران بها . وكثيراً ما كان

أبناء الجوارى أحب إلى آبائهم من أبناء الحرائر . كذلك لم يكن ثمة فرق في التوريث بين أبناء الحرائر والاماء .

وكان كثير من الخلفاء العباسيين من أمهات أولاد . فقد كانت أم المأمون أمة فارسية ، وأم المعتصم تركية ، كما كانت « شجاع » أم التوكل رومية (أو «خوارزمية») ، و «السيدة» أم المقتدر رومية ، وكذا كانت أم الخليفة المستكفي . وكانت أم الطبع صقلية ، نجيد الصفر وتقلد كافة الطيور الشجية الصوت^(١) . ولم يكن التسرى عادة خاصة بمن ذكرنا من الخلفاء العباسيين ، بل نسج الفاطميون على منوالهم ، فكانت أم المستنصر أمة في بيت أبي سعيد التستري اليهودى فأهداها إلى الخليفة الظاهر والد المستنصر . وقد أكثر من بنى جلدتها السودانيون حتى بلغوا خمسين ألفاً . ومما ذكره ناصرى خسر وعند كلامه على الاحتفال ببحر الخليج بحضور الخليفة المستنصر نبيين أنه كان من بين الطوائف التي كانت تشارك في هذا الاحتفال ثلاثون ألفاً من السودان كان يطلق عليهم « عبيد الشراء » ، أى الأسارى الذين كانوا يشترون بالمال ، وعدد غير قليل من الأرقاء^(٢) .

المماليك في مصر :

وقد اعتمد ولاية مصر وسلطانها على الرقيق في جيوشهم ، فأكثروا من السودان والأتراك والروم والصقالبة . وكان الخليفة العزيز بالله الفاطمى أول من جلب المماليك إلى مصر . ثم جاء الأيوبيون ، وكانوا غرباء في البلاد ، فأروا أنفسهم في حاجة إلى الاعتراف بأفعال هؤلاء ، وأكثروا منهم ليكونوا جيوشاً يعتمدون عليها ويحيطون أنفسهم بها دون الجند من المصريين والعرب . وقد أكثر السلطان نجم الدين أيوب من شراء الرقيق حتى بلغ عددهم اثني عشر

(١) كتاب التنبية والإشراف للسعودى ص ٣٩٨ و ١٢ ، ١١ ، ٨ . Mez

(٢) الفاطميون في مصر لـدكتور حسن إبراهيم حسن ص ٢١٠ و ٢٤٩ — ٢٥٠ .

ألفاً ، وبني لهم ثكنات في جزيرة الروضة حين شكا الناس منهم ، فأطلق عليهم اسم « المالك البحرية » أو « ماليك النيل » . وقد عنى الأيوبيون بتعليمهم ، فنبغ منهم كثيرون في الفلسفة والفقه والعلوم ، وفي الفروسية واستعمال الأسلحة ، وصاروا جديرين بتقلد المناصب العالية . وكان ما يصل من الأخبار إلى بلاد التركستان عن أحوال المالك في مصر ، وما يذاع عن ثروتها باعثاً لكثير من أهل تلك البلاد على بيع أولادهم ليكونوا في حاشية السلطان . فلم يقتصر الأمر على أسرى الحروب ، بل كان يأتي إلى مصر زرافات من أبناء القبائل الشرقية لتهافت السلاطين والأمراء على شرائهم بأثمان باهظة . وكانت شجرة الدر زوجة السلطان نجم الدين أيوب من هؤلاء الأرقاء . وقد تولت سلطنة مصر سنة ٦٤٨ هـ (١٢٥٠ م) ثم تزوجت من عز الدين أيبك التركماني أنابك المساكم ، وفوضت إليه أمور المملكة ، ثم زلت له عن حكم مصر بعد ثمانين يوماً برهنت فيها على كفاءة ممتازة وحكمة نادرة في تصريف الأمور .

الرقب في إسبانيا :

يقول J. B. Trend في الفصل الذي أفردته للكلام عن أسبانيا والبرتغال في كتاب « تراث الإسلام »^(١) .

« كثر تراوج المسلمين بالمسيحيات ، فقد تزوج عبد العزيز بن مومى بن نصير وغيره من القواد من طائفة وترا ، آخر ملوك القوط باسبانيا ، وأصبحت أمهات الجيل التالي — مسلمين أو مسيحيين — إسبانيات ، كما أصبح مسلمو الأجيال التالية يؤثرون اتخاذ أمهات أبنائهم من أولئك الأسيرات الشقراوات اللواتي كان يؤتى بهن من شمال أسبانيا على أن يتخذوهن من بنات جنسهم . وقد درس الأستاذ ريبيرا سجلات سوق الرقيق في قرطبة في قترات متعددة ، وهده البحث والتنقيب إلى أن شراء الجارية لم يكن من الأمور المهينة كما تصور ، بل كان

من الواجب أن يتم شراؤها بحضور كاتب المقود . وكانت الأسباب التي تطلب من أجلها الجارية تُبَيِّن وتوضح موضع الاختبار . وقد تمتعت النساء في ظل الأمويين في الأندلس بتصيب كبير من الحرية وحظوا من الاعتبار ، أكبر مما كانت عليه الحال في ظل العباسيين في بغداد . وكان من المرغوب فيه أن تكون الجوارى اللاتي يراد منهن أن يكن أمهات لأبناء الأشراف الشريفة ببيضاوات بل جليقيات^(١) إن أمكن ، واتمى الأمر بتناقص صفاء المنصر العربي بالتزاوج من الأسبانيات في كل جيل ، على الرغم من أن النسل ظل يحمل أسماء الآباء الذكور .

وقد ذكر السير توماس أرنولد في الباب الذي أقرده لانتشار الإسلام بين مسيحي أسبانيا^(٢) أن الأرقاء في هذه البلاد الذين حل بهم البؤس والشقاء في عهد المسيحيين الكاثوليك حصلوا على كثير من المزايا بإلقاء زمامهم للمسلمين الذين عرفوا بالتسامح الديني . فلا غرو أن كان هؤلاء الأرقاء الذين وصلوا إلى الخفيض أول من اعتنق الإسلام في أسبانيا ، وسار على نهجهم عدد كبير من الأمهات الذين كانوا لا يزالون على الوثنية .

ولقد أفاد الفتح طبقة العبيد ورقيق الأرض التي رحبت بالمرب ، لاعتقادهم أنهم سوف يخلصونهم من تلك القيود التي وضعهم فيها أسيادهم القوط ؛ واعتنق كثير منهم الإسلام ، ونالوا في عهد العرب بعض الحقوق المدنية التي كانوا محرومين منها ، وأصبحوا يزرعون الأراضي لحسابهم الخاص على أن يؤدوا عنها خراجا للدولة^(٣) .

(١) نسبة إلى « جلق بكسر الجيم وشد اللام مكسورة » فلحية بالأندلس .

(٢) *Preaching of Islam*, p. 146

(٣) تاريخ الإسلام السياسي لحسن إبراهيم حسن ص ٤٩٢ .

مصادر الكتاب

نورد في التبت الآن أهم مصادر الكتاب . وقد رتبت أسماء المؤلفين جميعها حسب أحرف الهجاء :

(١) ابن الأثير (+ ٦٣٠ هـ = ١٢٣٨ م) : علي بن أحمد بن أبي الكرم .
« الكامل في التاريخ ١٢ جزءاً (بולاق سنة ١٢٧٤ هـ) .

(٢) الأستاذ أحمد إبراهيم بك : « طرق القضاء في الشريعة الإسلامية »
(القاهرة سنة ١٣٤٧ هـ) .

(٣) أحمد أمين : الأستاذ

(١) « كتاب فجر الاسلام » (القاهرة سنة ١٩٢٨)

(ب) « كتاب نحيي الاسلام » (القاهرة سنة ١٩٣٥)

(٦٥) أرنولد : المرحوم السير توماس W. Arnold, Prof. Sir Thomas W.

(1) " The Preaching of Islam " 3rd ed. (London, 1935).

(2) " The Caliphate " (Oxford, 1924).

(٧) الأسفهانى (+ ٣٥٦ هـ = ٩٦٧ م) : أبو الفرج . « كتاب الأغاني »
٢١ جزءاً (القاهرة سنة ١٢٨٥ هـ) .

(٨) أمير علي : السيد Ameer Ali, Sayed.

" A Short History of the Saracens " (London, 1921).

(٩) ابن إياس (+ ٩٣٠ هـ = ١٥٢٣ م) : أبو البركات محمد بن أحمد .

« كتاب تاريخ مصر » المعروف باسم « بدائع الزهور » ٣ أجزاء (بولاق

١٣١١ - ١٣١٢ هـ) .

(١١) براون : إدوارد ج. Browne, Edward G.

(1) Literary History of Persia-from the Earliest Times until
Firdawsi (London, 1909).

(2) Literary History of Persia-from Firdawsi to Sa'di (London, 1906).

Butler, Alfred J.

(١٢) بطر ا . ج .

"The Arab Conquest of Egypt" (Oxford, 1902).

ترجمه إلى العربية الأستاذ محمد فريد أبو حديد (القاهرة ١٣٥١هـ = ١٩٣٣م).

(١٣) البغدادى (+ ٤٢٩هـ = ١٠٣٧م) : أبو منصور عبد القادر بن ظاهر .

« الفرق بين الفرق » (القاهرة ١٣٢٨هـ = ١٩١٠م) .

(١٤) البكرى (+ ٤٨٧هـ = ١٠٩٧م) : أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز .

« كتاب المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب » . الطبعة الثانية

(باريس سنة ١٩١١م) .

(١٥) البلاذري (+ ٢٧٩هـ = ٨٩٢م) : أحمد بن يحيى بن جابر . « فتوح

البلدان » (القاهرة سنة ١٣١٩هـ) .

Trend, J. B.

(١٦) ترند : ج . ب .

"The Legacy of Islam" (Oxford, 1931)

ترجمة لجنة الجامعيين لنشر العلم (القاهرة سنة ١٩٣٩) .

(١٧) الجاحظ : أبو عثمان عمرو بن بحر المعروف بالجاحظ . « البيان والتبيين »

(طبع مصر) .

Gibbon, Edward.

(١٨) جيون : إدوارد .

"The History of the Decline and Fall of the Roman Empire" 7 vols. ed. by Prof. G. B. Bury.

Grohmann, Adolfe

(١٩) جرومان : الدكتور أدولف .

أوراق البردى العربية بدار الكتب المصرية (القاهرة سنة ١٩٣٥م)

الجزء الأول — ترجمة الدكتور حسن إبراهيم حسن ؛ وترجمة الجزء الثاني

تحت الطبع .

(٢٠) الجهمياري (+ ٣٣١هـ) : أبو عبد الله محمد بن عبدوس . « كتاب

الوزراء والكتاب » طبعة الأساتذة مصطفى السقا ، وإبراهيم الاياري ،

- وعبد الحفيظ شلبي (القاهرة سنة ١٩٣٨ م) .
- (٢١) جورجي زيدان . « تاريخ التمدن الإسلامى » . خمسة أجزاء (القاهرة ١٩٠٢ - ١٩٠٦) .
- (٢٢) ابن جماعة : بدر الدين . « تحرير الأحكام فى تدبير أهل الإسلام — مجلة Islamica (سنة ١٩٣٤) .
- (٢٣) جميل نخلة للدور . « حضارة الإسلام فى دار السلام » (القاهرة سنة ١٩٣٢) .
- (٢٤ و ٢٥) ابن حجر العسقلانى (+ ٨٥٣هـ = ١٤٤٩م) : شهاب الدين بن على .
- (١) « الإصابة فى تمييز الصحابة » (مصر سنة ١٩٢٣) .
- (ب) « رفع الأمر عن قضاء مصر » (مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٢١١٥) .
- (٢٦) ابن حزم (+ ٤٥٦هـ = ١٠٦٤م) : أبو محمد على بن أحمد .
- « الفصل فى اللل والأهواء والنحل » ٥ أجزاء (القاهرة سنة ١٣١٧هـ) .
- (٢٧ - ٣٢) حسن إبراهيم حسن : الدكتور
- (١) تاريخ عمرو بن العاص الطبعة الثانية (القاهرة سنة ١٩٢٦) .
- (ب) الفاطميون فى مصر (عن الإنجليزية) - (الطبعة الأميرية سنة ١٩٣٢) .
- (ح) السيادة العربية والشيعية والإسرائيليات فى عهد بنى أمية (عن الفرنسية) تأليف فان فلوتن (القاهرة سنة ١٩٣٣) .
- (د) أوراق البردى العربية (عن الإنجليزية) تأليف الدكتور أدولف جرومان . الجزء الأول (القاهرة سنة ١٩٣٤) - والجزء الثانى تحت الطبع .
- (هـ) تاريخ الإسلام السياسى الجزء الأول (القاهرة سنة ١٩٣٥) .
- (و) تاريخ المصور الوسطى فى الشرق والغرب - بالاشتراك مع الأستاذ أحمد صادق الطنطاوى (القاهرة سنة ١٩٣٤) .

- (٣٣) الخطيب البغدادي (+ ٤٦٣ هـ) : الحافظ أبو بكر أحمد بن علي .
« تاريخ بغداد أو مدينة السلام » ١٤ جزءا (القاهرة ١٣٤٩ هـ = ١٩٣١ م)
(٣٥ و ٣٤) ابن خلدون (+ ٨٠٨ هـ = ١٤٠٥ - ١٤٠٦ م) : عبد الرحمن بن محمد .
(١) مقدمة ابن خلدون (بيروت سنة ١٩٠٠ م) .
(ب) « المعبر وديوان البتدا والخبر » ٧ أجزاء (القاهرة سنة ١٢٨٤ هـ) .
(٣٦) ابن خلكان (+ ٦٨١ هـ = ١٢٨١ م) : شمس الدين أبو العباس أحمد .
ابن إبراهيم بن أبي بكر الشافعي . « وفيات الأعيان » جزآن (بولاق سنة ١٢٨٣ هـ) و (الطبعة اليمينية بمصر سنة ١٣١٠ هـ) .
(٣٧) ابن دقاق (+ ٧٠٩ هـ = ١٤٠٦ - ١٤٠٧ م) : إبراهيم بن محمد المصري .
« الانتصار بواسطة عقد الأمصار » (جزء ٤ و ٥) (القاهرة سنة ١٣٠٩ هـ = ١٨٩٣ م) .
(٣٨) ابن سعيد المغربي (+ ٧٦٣ هـ = ١٢٧٥ م) علي بن موسى المغربي .
« سيرة ابن طولون لابن الفداية (برلين سنة ١٨٩٤) .
(٣٩) ابن سلام (+ ٢٢٤ هـ) : الحافظ أبو عبيد القاسم . « كتاب الأموال »
(القاهرة سنة ١٣٥٣ هـ) .
(٤٠) السهوري : الأستاذ الدكتور عبد الرزاق بك .
"Le Califat" (Paris, 1926)
(٤٢ و ٤١) السيوطي (+ ٩١١ هـ = ١٦٠٥ م) : عبد الرحمن بن أبي بكر
جمال الدين .
(١) « تاريخ الخلفاء أمراء المؤمنين القاطنين بأمر الله » (القاهرة سنة ١٣٥١ هـ)
(ب) « حُسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة » جزآن (القاهرة سنة ١٣٢٧ هـ) .
(٤٣) الشهرستاني (+ ٥٤٨ هـ = ١١٥٣ م) : أبو الفتح محمد بن عبد الكريم .
« الملل والنحل » ٥ أجزاء (القاهرة سنة ١٣١٧ هـ) .

- (٤٤) الصولى (+ ٣٣٥ هـ) : أبو بكر محمد بن يحيى .
 « أخبار الراضى بالله والتقى لله » أو تاريخ الدولة العباسية من سنة ٣٢٢ إلى سنة ٣٣٣ هـ من « كتاب الأوراق » (القاهرة سنة ١٩٣٥) .
- (٤٥) ابن طباطبا : محمد بن علي المروف بابن الطقطقى . « الفخرى فى الآداب السلطانية والدول الإسلامية » (القاهرة سنة ١٣١٩) .
- (٤٦ و ٤٧) الطبرى (+ ٣١٠ هـ = ٩٢٢) أبو جعفر محمد بن جرير .
- (١) « تاريخ الأمم والملوك » (طبعة دى غويه — ليدن سنة ١٨٨١ م) .
 والقاهرة — المطبعة الحسينية .
- (ب) « كتاب الجهاد وكتاب الجزية وأحكام المحاربين من كتاب اختلاف الفقهاء » طبعه الدكتور يوسف شخت (ليدن سنة ١٩٣٣) .
- (٤٨) ابن عابدين : رد المختار على الدر المختار (بولاق سنة ١٢٩٩ هـ) .
- (٤٩) ابن عبد الحكم (+ ٢٥٧ هـ) : « فتوح مصر » : طبع بمجلس المعارف الفرنساوى الخاص بالمعاديات الشرقية (القاهرة سنة ١٩١٤ م) .
- (٥٠) ابن عبد ربّه (+ ٣٤٩ هـ = ٩٤٠ م) : شهاب الدين أحمد
 « المقد الفريد » ٣ أجزاء (القاهرة سنة ١٣٤٦ هـ = ١٩٢٨ م) .
- (٥١) على إبراهيم حسن : تاريخ جوهر الصقل (القاهرة سنة ١٩٣٣) .
- (٥٢) عمارة اليمنى (+ ٥٦٩ هـ = ١١٧٤ م) : أبو الحسن نجم الدين اليمنى .
 « كتاب التكت المصرية فى أخبار الوزارة المصرية » . طبعة هارتوج ديرنبور (Hartwig Derenbourg) (باريس سنة ١٨٩٧ م) .
- (٥٣) الأمير عمر طوسون : « كتاب مالية مصر من عهد الفراغة إلى الآن » (الإسكندرية سنة ١٩٣١) .
- (٥٤) أبو الفداء (+ ٧٣٢ هـ = ١٣٣١ م) : إسماعيل بن علي عماد الدين صاحب حماء . « المختصر فى أخبار البشر » ٤ أجزاء (القسطنطينية سنة ١٢٨٦ هـ) .
- (٥٥) قدامة (+ ٣٣٧ هـ) : أبو الفرج بن جعفر السكاك البغدادى : كتاب

- الخزاج (طبعة دى غويه — لندن سنة ١٨٨٩).
- (٥٦) القلقشندي (+ ٨٢١ هـ = ١٤١٨ م) : أبو العباس أحمد «مصبح الأعشى في صناعة الإنشا» ١٤ جزءاً (القاهرة ١٩١٣ - ١٩١٧).
- (٥٧) القرطبي (+ ٦٧١ هـ) : أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنباري .
«الجامع لأحكام القرآن» جزءان (مطبعة دار الكتب سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤).
- (٥٨) كرد علي : الأستاذ محمد بك . «الإدارة الإسلامية في عز العرب» (القاهرة ١٩٣٤ م).
- (٥٩) كريم : ألفرد فون Kremer, Alfred Von.
Culturgeschichte des Orients unter der chalifen. 2 vols. (Vienna, 1875), translated by Khuda Bukhsh (Calcutta, 1920—1927).
- (٦٠) الكندي (+ ٣٥٠ هـ = ٩٦١ م) : أبو عمر محمد بن يوسف . «كتاب الولاة وكتاب القضاء» (طبعة روثن جست Rhuvon Guest) .
Lane-Poole, Stanley. لينبول : ستانلي . (٦١-٦٤)
- (1) "The Story of Cairo" (London, 1912).
(2) "History of Egypt in the Middle Ages." (London, 1901).
(3) "Coins and Medals." (London, 1892).
(4) "The Muhammadan Dynasties." (Paris, 1925).
- (٦٥) الماوردي (+ ٤٥٠ هـ = ١٠٥٧ م) : أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري . «الأحكام السلطانية» (القاهرة سنة ١٢٩٨ هـ).
- (٦٦) مزر : آدم Mez, Adam.
"The Renaissance of Islam" trans. into English by Salahu-
ddin khuda Bukhsh and D. S. Margoliouth (London, 1939).
- (٦٧) أبو المحاسن (+ ٨٧٤ هـ = ١٤٩٦ م) : جمال الدين يوسف بن تقي بردى . «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة» ٧ أجزاء (مطبعة دار الكتب المصرية).

(٦٨) محمد جمال الدين سرور : « الظاهر بيرس وحضارة مصر في عهده »
القاهرة سنة ١٩٣٨ م .

(٦٩) مرجوليوث : د . س . Margoliouth, Prof. D. S.
"Mohammed and the Rise of Islam," 3rd ed. (Lonon, 1923).

(٧٠) محمد حسين هيكل باشا : الدكتور . « حياة محمد » . (الطبعة الثالثة —
القاهرة سنة ١٣٥٨ هـ) .

(٧١) مسكويه (+ ٤٢١ هـ = ١٠٣١ م) : أبو علي أحمد بن محمد

كتاب تجارب الأمم (القاهرة سنة ١٩١٤ م) .

(٧٢ و ٧٣) للسعودي (+ ٨٣٤٦ هـ = ٩٥٦ م) أبو الحسن علي بن الحسين بن علي .

(١) « كتاب التنبيه والإشراف » (طبعة دي غويه De Goeje) . ليدن .

سنة ١٨٩٣ .

(ب) « مروج الذهب ومعادن الجوهر » جزءان (القاهرة سنة ١٣٠٣ هـ =

١٨٨٥ م) .

(٧٤) مسلم (+ ٢٦١ هـ = ٨٧٥ م) : أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري

« الجامع الصحيح » ٨ أجزاء في ٤ مجلدات (القاهرة ١٣٢٩ - ١٣٣٢ هـ)

(٧٥ و ٧٦) المقرئ (+ ٨٤٥ هـ = ١٤٤١ م) تقي الدين أحمد بن علي .

(١) « الواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار » جزءان (بولاق

سنة ١٢٧٠ هـ) .

(ب) « تماظ الحنفا بأخبار الخلفاء » (بيت المقدس سنة ١٩٠٨ م) .

(٧٧) ملن : ج . جرافتون . Milne, J. Grafton .

"A History of Egypt under Roman Rule" (London, 1913).

(٧٨) ابن مئان : القاضي الوزير شرف الدين أبو السكارم بن أبي سعيد « كتاب

قوانين الدواوين » (القاهرة سنة ١٢٩٩ هـ) .

(٧٩) ابن منجب (+ ٥٤٢ هـ = ١١٤٧ م) : أمين الدين تاج الرئاسة أبو القاسم

على"، ويسمى أيضاً الصيرفي المصري. «الإشارة إلى مَنْ نال الوزارة»
(القاهرة سنة ١٩٢٤ م).

(٨٠) ابن ميسر (+ ٦٦٧ هـ = ١٢٧٨ م) : محمد بن علي بن يوسف بن جلب.
«تاريخ مصر» طبعة هنري ماسيه (Henri Massé) (القاهرة سنة ١٩١٩ م)
(٨١ و ٨٢) ميور : السير وليام تمبل . Muir, Sir William Temple.

(a) "The Caliphate, its Rise, Decline and Fall" (Oxford, 1902).
(b) "The Mameluke or Slave Dynasty of Egypt" (London, 1896).

(٨٣) ناصري خسرو (+ ٤٨١ هـ = ١٠٨٨ م) : «سفرنامه» .
Relation du voyage de Nasiri khosru en Syrie, en Palestine, en Egypte, en Arabie et en Perse, Persian Text and Translation by Charles Schefer (Paris, 1881).

(٨٤) ابن النديم (+ ٣٨٣ هـ = ٩٩٣ م) : محمد بن إسحق،
«كتاب الفهرست» جزءان (لايبسك سنة ١٨٧١).

(٨٥) نيكلسون : جون . Nicholson, John.
"An Account of the Establishment of the Fatemite Dynasty in Africa." (Tübingen, 1840).

(٨٦) النويري (+ ٧٣٢ هـ = ١٣٣٢ م) : شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب .
«نهاية الأرب في فنون الأدب» . مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ١٥٧٦ وطبع منه عشرة أجزاء .

(٨٧) نيكلسون . رينلد : Nicholson, Prof. Reynold, A.
"Literary History of the Arabs" (London, 1914).

(٨٨) ابن هشام (+ ٢١٨ هـ = ٨٣٣) : أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب
المعافري الحميري . «كتاب سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم» ٣ أجزاء
(القاهرة سنة ١٣٣٢ هـ) .

(٩٠ و ٨٩) هلال الصابي* (+ ٤٤٨ هـ = ١٠٥٦ م) : أبو الحسن بن الحسن
ابن أبي إسحق إبراهيم الكاتب .

- (١) «تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء» طبعة ه. ف. أمدروز (H. F. Amedroz)، وذيله الناشر بفهرس ومذكرات.
- (ب) الجزء الثامن من تاريخه (٣٧٩ - ٣٩٣ هـ)، طبعة أمدروز وطبعه بعد ذلك وترجمه الأستاذ مرجوليوت (Prof. D. S. Margoliouth) وذيل به كتاب «تجارب الأمم» لسكويه (القاهرة سنة ١٩١٩ م).
- (٩١) وستنفلا: ف. فون. Wüstenfeld, F. Von.
- (a) "Geschichte der Fatimiden Chalifen." (Göttingen, 1881).
- (b) "Geschichtschreiber der Araber und ihre Werke." (Göttingen, 1882).
- (٩٢) ياقوت (+ ٦٢٦ هـ = ١٢٢٩ م). شهاب الدين أبو عبد الله الحنوي الرومي.
- «معجم البلدان» ١٠ أجزاء (القاهرة سنة ١٣٢٣ هـ = ١٩٠٦ م).
- (٩٣) يحيى بن سعيد الانطاكي (+ ٤٥٨ هـ = ١٠٦٦ م). «صلة كتاب أوتينا» المسمى «التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق».
- (بيروت ١٩٠٩ م)
- (٩٤-٩٥) اليعقوبي (+ ٢٨٢ هـ = ٨٩٥ م): أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر ابن وهب بن واضح.
- (١) «تاريخ اليعقوبي» جزآن، طبعة هوتسما (M. Sh. Houtsma) (ليدن سنة ١٨٨٣ م).
- (ب) «كتاب البلدان» طبعة دي غويه (ليدن سنة ١٨٩٢ م).
- (٩٦) أبو يوسف (+ ١٩٢ هـ): يعقوب بن إبراهيم صاحب أبي حنيفة.
- «كتاب الخراج» (بولاقي سنة ١٣٠٢ هـ).
- (٩٧) كتاب «الفقه على المذاهب الأربعة» (طبع دار الكتب - ١٣٤٩ هـ = ١٩٣١ م).

الخطأ والصواب

نعتذر للقارئ عن وقوع بعض أغلاط مطبعية راجين منه أن يفضل بإصلاحها قبل قراءة الكتاب .

صفحة	سطر	خطأ	صواب	صفحة	سطر	خطأ	صواب
٢٣	٩	على	عن	١٣٩	٦	وهذا يوضح	ويوضح
٢٦	٣	يردد	يراد	١٤٠	٢٢	نحو	كذلك :
٣٢	٦	سهر وردى	سهر وردى	١٥٩	١٢	الصولى	صاحب الفخرى
٣٨	٥	علم	علم لى	١٥٩	١٥	الموزين	والموزين
٣٨	١٠	عمرأ	عمر	١٥٩	١٥	ينفق	كان ينفق
٤٠	٣	فيتخلف	فيتخلف	١٦٩	٩	سياسة	سياسته
٤٦	١٦	وما	ها	١٧١	٢	الفاطلى	الفاطلى الأول
٤٩	١٠	ولا	لا	١٧٣	٨	تلك	تلك العظمة
٥٠	١١	يدوى	يدارى	١٧٣	٩	٤١٥	٤٦٥
٥٣	٦	حاصروا... بمكة	حاصروا... بمكة	١٧٣	٩	١٠٧٣	١٠٩٣
٥٧	٣	ابنا	ابنى	١٧٦	٢٥	(٢)	(٣)
٥٧	١٩	لبعدم	لبعدما	١٨١	٩	إذا	إذا
٥٨	٩	٧٤٠	٧٥٠	١٨٢	١٦	ابن طولون	« تحنف »
٧١	١٦	الا	الا إلى	١٨٧	١٢	متصرفا	متصرف
٩٣	٢٣	Stranye	Strange	١٩٤	١٨	أمثال	من أمثال
١٠٧	١٧	سيزاز	شيراز	١٩٥	١٥	فى عهد	فى
١٠٨	٥	مقيد	حفيد	١٩٦	٢٢	وكان	وكانت
١٠٨	١٠	الاننى	الائنا	٢٠٤	١٣	العباسى	العباسى الأول
١٠٩	٦	٥٥٦	٦٥٦	٢٠٥	٤	السمانية	السامانية
١١٠	٢٢	843	343	٢٠٥	١٨	كما	كما كان
١١١	٦	١٢٦٠	١٦٧٠	٢١٩	٢١	وكذلك	كذلك
١٢٠	٩	ولماولى	ولى	٢٢١	١	مستعملة	مستعملين
١٢٠	١٥	اقبال	اقبال الناس	٢٢١	١٦	وتشت	تشت
١٢١	١٩	إلى حال	إلى إصلاح حال	٢٢٣	٢	أعنى	أغنى
١٢٢	٦	فسارنزار (٤٨٧)	المستعلى بالله	٢٣١	١٤	وجه	وجهه
		— ٤٩٥ —	(٤٨٧-٤٩٥)	٢٣٤	١٥	(١)	(٧)
١٢٤	٨	وأسقط	أسقط	٢٤٠	١٠	الحزرى	الحزرى
١٣٤	٧	الصائنين	للمالك	٢٤٨	٤	عدد	عدد سفن
١٣٨	١٥	أسرة	أسرته	٢٥١	١١	التجارة	البخارة

صواب	خطأ	سطر	صفحة	صواب	خطأ	سطر	صفحة
لا إله إلا	لا إله	١٥	٣٠٢	١٢٥٠	١٢٩٠	٢١	٢٥٢
« تحنف »	فأفرض له	١٨	٣٠٤	٦٦٠	٤٢٠	١٦	٢٥٤
« تحنف »	والإفريق	١٤	٣٠٥	مدينتا	مدينة	٦	٢٧٣
ورما	وربما	١٤	٣٣٤	للفاعين	للفاعين	١٨ و ١٩	٢٨٢ ٢٨٣
والعامة	العامة	٨	٣٤٠	الفاعون	الفاعين	١٦	٢٨٤
وأما	وأما عند	١٢	٣٥٩	بين	من	٧	٢٩٢
بالتقوى	بالتقوى	٨	٣٦٢	ههنا	ههنا	١١	٢٩٣
بباضة	بباضة	١٦	٣٦٢				

القاهرة
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر
١٩٣٩

Bibliotheca Alexandrina



0424675